الدكتور ثامر كامل الخزرجي

# العلاقات السياسية الدولينة

واستراتيجية إدارة الأزمات



## العلاقات السياسية الدولية

واستراتيجية إدارة الأزمات

الدكتور ثامر كامل محمد الخزرجي



حقوق التأليف والنشر والتوزيع محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه على أية هيئة أو بأية وسيلة إلا بإذن خطي من المؤلف والذاشر.

> الطبعة الأولى 2005 | 1425هـ / 2005 رقم الإيداع: 2005/1/43 رقم الإجازة: 2005/1/11 (ردمك) 2-170-25 ISBN 9957

Dar Majdalawi Pub.& Dis.

Telefax: 5349497 - 5349499 P.O.Box: 1758 Aljubaiha 11941 Amman- Jordan دار مجدلاوي للنشر والتوزيع تليفاتس : ۲۲۲۱۲۱۰ - ۲۲۲۱۲۱۰ ص . ب ۲۷۵۸ الجبيهة ۱۱۹۲۱ عمل: - الارين

www.majdalawibooks.com E -mail: customer@majdalawibooks.com

## المحتويات

الصفد	الموضوع
15	المقدمة
	الباب الاول : المفاهيم والنظريات
19	الفصل الاول : ماهية الدولة
19	اولا: النظريات المفسرة لنشأة الدولة
20	1. النظريات الدينية
20	2. النظريات التعاقدية
21	3. النظريات غير التعانية
26	ثانيا : مفهوم الدولة
31	1. النيار اللبرالي – الديمقراطي
31	2. التيار السلطوي – الشمولي
33	ثالثا: الخصائص التقليدية للدولة الحديثة
33	1. السيادة
35	2. الشخصية المعنوية
38	3. الخضوع للقانون
41	هوامش القصل الاول
47	الفصل الثاني: ماهية العلاقات الدونية
48	اولا: النيارات الفكرية الاساسية في العلقات الدولية
49	<ol> <li>المجتمع الدولي فوضوي ام منظم؟</li></ol>
53	2. التيار الانكلو سكسوني والعلاقات الدولية
54	<ol> <li>المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية</li></ol>
58	ثانيا : العلاقات الدولية والعلوم الاخرى
58	<ol> <li>العاتقات الدولية والقانوني الدولي</li></ol>
61	(2) العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

<u>الص</u>	الموضوع
63	3. العلاقات الدولية والدبلوماسية
67	(4). العلاقات الدولية والامن القومي
70	هوامش الفصل الثاني
	الباب الثاني : المحددات والاهداف
75	الفصل الثالث: مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية
75	اولا: المناهج التقليدية
75	1. المنهج التاريخي1
77	2. المنهج القانوني
78	3. المنهج الواقعي
83	و ثانيا : المناهج الحديثة والمعاصرة
84	1. المنهج السلوكي
88	2.منهج تحليل النظم
92	<ol> <li>المنهج الذي يحلل العلاقات الدولية في اطار نظرية</li> </ol>
	التوازنالنتوازن
95	4. منهج صنع القرار
98	5. نظرية المباريات
102	هوامش الفصل الثالث
107	القصل الرابع: المتغيرات المؤثرة في العلاقات الدولية
107	اولا: المتغير ات الموضوعية
107	<ol> <li>المتغير الجغرافي</li></ol>
110	2. المتغير الاقتصادي
114	3. المتغير العسكري
115	4. المتغير العلمي والتقني
110	ثانيا : المتغيرات المجتمعية
117	1. المتغير التاريخي
118	

الصفحة	الموضيع
118	2. المتغير الثقافي
120	3. الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي
122	4. الاحزاب السياسية4
123	5. جماعات المصالح
126	6. الرأي العام
127	7. نظام الحكم
130	ثاثثا: شخصية صانع القرار كمه
130	1. خصائص ومسات صانع القرار
131	2. معتقدات معانع القرار
132	3. درجة اهتمام صانع القرار بالشأن الدولي
133	4. خبرات صانع القرار وتجاربه السابقة
135	هوامش الفصل الرابع
139	الفصل الخامس: الاهداف والمصالح الوطنية في العلاقات الدونية
140	أولا: في معنى الاهداف والمصالح الاساسية
140	🛈 في معنى الاهداف الإساسية
141	(2) في معنى المصالح الاساسية
144	ثَّاتيا : تصنيف الاهداف والمصالح الوطنية
146	1. الاهداف الاستراتيجية العليا
146	2. الاهداف الاستراتيجية المتوسطة
148	ثَالثًا: المعايير التي تحدد اختيار الاهداف الوطنية
149	<ol> <li>سمات الشخصية الوطنية للدولة</li></ol>
150	2. متطلبات الامن الوطني
151	3. المزاج السياسي
151	4. القدرات والامكانيات الوطنية
152	<ol> <li>الثقافة السياسية والايديولوجية المهيمنة</li> </ol>
	7

الصا	الموضوع
154	<ol> <li>الظروف السياسية والامنية السائدة في البيئة الدولية</li> </ol>
155	رابعا: صياغة الاهداف والمصالح الوطنية
155	1. الاهداف المحددة والاهداف العامة
156	<ol> <li>الاهداف المعلنة والاهداف الحقيقية</li></ol>
158	هو امش الفصل الخامسهو امش الفصل الخامس
	الباب الثالث: النظام السياسي الدولي المعاصر
161	الفصل السادس: مراجل تطور النظام السياسي الدولي
161	اولا: المرحلة الاوربية
166	ثانيا: مرحلة الصراعات الكونية والحرب الباردة
175	· ثالثا: مرحلة مابعد الحرب الباردة
179	هو امش الفصل السادس
183	القصل السابع: الأصول النظرية والخصائص المعاصرة
183	اولا: مفهوم النظام السياسي الدولمي
	ثانسيا: اتجاه النظام السياسي الدولي في مرحلة مابعد الحرب
184	الباردة
187	ثالثًا: النظام الدولي الجديد تحديات الاصطلاح والمضمون
188	1. مفهوم النظام
189	2. مفهوم الدولي
190	3. مفهوج الجديد
191	رابعا : وحدات النظام السياسي الدولي
191	1. الدولة
193	2. المنظمات الحكومية النولية
196	3. القوى غير القومية
199	خلمصا : الإطار الهيكلي للنظام السياسي الدولي
200	1. القطبية الاحادية

الصفحة	الموضيوع
201	2. التعددية القطبية
202	3. القطبية الثنائية
203	4. هيكل القوة المحتمل
206	سانسا: خصائص وسمات النظام السياسي الدولي المعاصر
206	1. ابرز خصائص النظام الدولي المعاصر
207	2. ابرز سمات النظام الدولي المعاصر
210	هوامش الفصل السابع
	الباب الرابع: التفاعلات في بيئة النظام الدولي
213	القصل الثامن: القوة وإدارة القوة في النظام الدولي
213	اولا: مفهوم القوة
214	<ol> <li>مفهوم القوة لدى " ادوارد كار " المدرسة التقليدية</li> </ol>
215	2. مفهوم القوة لدى " موركنثاو " المدرّسة الواقعية
217	<ol> <li>مفهوم القوة لدى " روبرت دال " المدرسة السلوكية</li> </ol>
	شانسيا : طبسيعة العلاقــة بين امكانات الدولة الوطنية وسلوكها
219	الدولي
219	1. فئة الدول القوية والقانعة
220	2.فئة الدول القوية وغير القانعة
221	3. فئة الدول الضعيفة والقانعة
221	4. فئة الدول الضعيفة وغير القانعة
222	ثَالثًا: اشكاليات تقييم مستوى القوة الوطنية للدولة
222	<ol> <li>اشكالية حصر المتغيرات المادية والمجتمعية</li> </ol>
222	<ol> <li>اشكالية السيطرة على التفاعلات الدينامية بين المتغيرات</li> </ol>
223	<ol> <li>الشكالية اختيار ادوات القياس والتحليل</li> </ol>
223	4. فجوة المعلومات
224	5. مدى موضوعية وحياد التقييم

الصفحة	الموضيوع
224	6. الاخطاء الشائعة عند التقييم
225	رابعا : ادارة القوة في النظام الدولي
226	1. المحقل العالمي
229	2. المحفل الفر دي
231	3. المحفل الاقليمي
235	هو امش الفصل الثامن
239	الغصل التاسع: اشكاليات الصراع والحرب في العلاقات الدونية
239	ولا: تحليل ظاهرة الصراع الدولي
240	1. التقمير السياسي
240	<ol> <li>التفسير الاقتصادي</li></ol>
241	3. التفسير الجيوبولنيكي
242	<ol> <li>التفسير المتعلق بحماية وتتمية المصالح الوطنية</li> </ol>
243	<ol> <li>التفسير المتعلق بسباق التسلح</li> </ol>
244	<ol> <li>التفسير المتعلق بطبيعة انظمة الحكم</li></ol>
245	ثْمَالُهَا : مراحل تطور ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية
245	1. انجاهات الصراع الدولمي
246	2. عوامل تصعيد الصراع الدولي
247	<ol> <li>عوامل تهدئة وانقاص الصراع</li> </ol>
248	قْاللَّمَا : الحروب والمنازعات الدولية
248	1. تصنيف الحروب والمنازعات النولية
250	2. اسياب الحروب والمنازعات الدولية
252	<ol> <li>السياسات البديلة للحروب والمنازعات الدولية</li> </ol>
257	رابعا: الطرق الدبلوماسية والسياسية لتسوية المنازعات الدولية.
258	1. الطرق الدېلوماسية
260	2. التُمنوية السياسية

الصفحة	الموضيوع
264	هو امش الفصل التاسع
267	الفصل العاشر: توازنات القوى في العلاقات الدولية
267	اولا: ماهية توازن القوى في العلاقات الدولية
267	1. مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية.٪
269	2. آلية توازن القوى في العلاقات الدولية
272	3. تأثيرات ومتغيرات وأنماط توازن القوى
273	ثانيا : اوضاع توازن القوى التقليدي
273	1. الوحدات المتفاعلة في النظام
274	<ol> <li>العلاقات المتفاعلة المتداخلة</li></ol>
276	· 3. اهداف الوحدات المتفاعلة
278	ثالثًا : وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية
278	1. سياسة التفرقة بين الخصوم
279	2. سياسة التعويضات
279	3. سياسة التسلح
281	4. سياسة الاحلاف
283	5. المناطق والدول العازلة
284	6. ومىيلة التدخل
285	رابعا: تقييم سياسات توازنَ القوى في العلاقات الدولية
285	<ol> <li>الجوانب الايجابية</li></ol>
286	2. الجوانب العلمبية
288	هوامش الفصل العاشر
	الهاب الخامس : الامن الدولي والعلاقات السياسية الدولية
291	الفصل الحادي عشر: التنظيم الدولي ونظام الامن الجماعي
292	اولا: مفهوم الامن الجماعي
294	ثانيا: الاطار النظري للامن الجماعي في ظل التنظيم الدولي

الصفحة	الموضيوع
295	1. العدوان وتهديد الامن الجماعي
297	2. تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية
298	3. خفض التسلح
299	ثالثًا: الامن الجماعي في عالم مابعد الحرب الباردة
300	1. الدبلوماسية الوقائية
301	2. نزع السلاح
302	3. السيادة المرنة (المقيدة)
305	رابعا : مجلس الامن والشرعية الدولية
305	1. اوجه الخلف في الهيكل التنظيمي القائم لمجلس الامن
	الدولي
307	2. الدعوات الرامية الى توسيع نطاق العضوية
	<ol> <li>تباين الاراء بشأن الابقاء على حق النقض (الفيتو) او</li> </ol>
309	تعدیله
310	4. المشاهد المحتملة لأصلاح مجلس الامن
311	5. مىلطات مجلس الامن وشرعية قراراته
313	6. في اطار اصلاح مجلس الامن
315	هوامش الفصل الحادي عشر
317	القصل الثاني عشر: الجوانب النظرية لمفهوم الامن القومي
317	اولا: تحديد مفهوم الامن
320	1. مفهوم الامن بدلالة للتحرر من الخوف
321	2. مفهوم الامن بدلالة علاقته بالنتمية
	<ol> <li>مفهسوم الامن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية</li> </ol>
322	قیمها
325	ثانيا : اهداف الامن القومي
327	ثالثًا : مستويات الامن

الصف	الموضيوع
329	1. الامن الداخلي
331	2. الامن الخارجي
333	3. الامن الدولي
335	رابعا : العلاقة بين الاسترائيجيات الامنية
335	<ol> <li>العلاقة بين الامن الداخلي والامن الخارجي</li></ol>
336	2. العلاقة بين الامن الخارجي والامن الدولي
339	هو امش الفصل الثاني عشر
341	القصل الثالث عشر: ثورة المعلومات والعلاقات الدولية
342	اولا: مفهوم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
342	1. الثورة المعلوماتية
343	2. الثورة في وسائل الاتصال
343	<ol> <li>الثورة في مجال الحاسبات الالكنرونية</li> </ol>
344	ثانيا : مضمون الفجوة الاتصالية
346	ثالثًا : البعد الدولي لثورة المعلومات
349	رابعا : تكنولوجيا المعلومات ووحدات النظام الدولي
354	هو امش الفصل الثالث عشر
357	- الفصل الرابع عشر: الازمة الدولية
357	اولا: مفهوم الازمة والازمةِ الدولية
361	ثانيا : طبيعة وسمات الازمة الدولية كما
365	ثالثاً : القرار السياسي والازمة الدولية ً.١٠
365	1. مفهوم القرار السياسي كد
368	2.مراحل صنع قرار الازمة الدولية كن
377	رابعا: ادارة الازمة الدولية تسمين
377	<ol> <li>اهمية ادارة الازمة الدولية</li></ol>
379	2. فريق ادارة الازمة الدولية
380	3. اتجاهات ادارة الازمة الدولية

الصفحا	الموضيوع
383	4. السيطرة على الازمة الدولية كيا
386	هو امش الفصل الرابع عشر
389	المراجع

#### المقدمــة

راودتتي فكرة اعداد مؤلف في العلاقات السياسية الدولية منذ مايزيد على اربع 
سينوات ، وكليت استبعد دائما الفكرة لاسباب عديدة ، لمعل اهمها قناعتي بان مثل هذا 
العمل قد يعد تكرارا الجهود سبقته اذا لم يتضمن ماهو جديد وحيوي ومؤثر وينطوي 
على قدر واقر من الدينامية من خلال التأصيل الدقيق للمفاهيم والمحددات والربط بين 
المنظري والعملياتي وبين التقليدي والحديث ، وبين المثالي والسلوكي والواقعي 
والمعاصير، وحين ادركت امكانية تفعيل هذه الديناميات وتوفر القدرة على تقديم شيء 
المنافي جديد، اصبحت الفكرة اكثر الحاحا ، وشعرت بضرورة وضعها موضع التنفيذ 
ولكن الامر لم يكن سهلا ميمورا في ضوء المعابير التي حددتها سلفا لمثل هذا العمل، 
والتسي مسن اهمها ان يكون مواكبا لاحدث التطورات في البيئة الدولية من ناحية ، وان 
يكون ذا دلالة واقعية من ناحية ثانية ، وان يكون ذو بعد مستقبلي من ناحية ثالثة ، وان 
بوفر فائدة علمية اكاديمية ولخرى مهنية عملية من ناحية رابعة .

لقــد مرت العلاقات الدولية خلال تطورها التاريخي بمرلحل متميزة يتمم كل مــنها بخصــاتص معينة وهذا التطور المستمر كان له تأثير مباشر ووثيق على الثورة السلوكية والتحليل السياسي ومناهج البحث المستخدمة ونظريات القوة والصراع والامن القومي وادارة الازمة الدولية .

والعلاقات السياسية الدولية هي جزء من علم السياسة باعتبار ان دراسة السياسة باعتبار ان دراسة السياسة الذولة هي جزء السياسة الدولة هي جزء من علم السياسة، ودراسة السياسة الخارجية هي جزء من دراسة العلاقات الدولية كميدان معرفي وعلم السياسة يتناولان وجهين لواقع واحد هو المجتمع السياسي، فيينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسي في ذاته يتناول علم العلاقات الدولية مابين المجتمعات السياسية.

وقيد تطبورت در اسبات العلاقات الدوانية الى الحد الذي قامت معه جامعات عديدة في العالم بتخصيص اقسام مستقلة لدراسة العلاقات الدولية فضلا عن التوسع في اقامة مراكز البحوث المتخصصة في مجال العلاقات الدولية والدراسات المستقبلية. مسن الاهداف الرئيسية لهذا الكتاب هو ان نضع انفسنا في موقف نستطيع من زاويسته ان نحكم بشئ من العلمية والموضوعية والممنولية فنجيب على عدد كبير من الاسئلة للتي تثار حول موضوعات العلاقات الدولية ومجالاتها المختلفة.

أما المنهج الذي تم اعتماده في اعداد هذا الكتاب فهو منهج مختلط ، يقوم على الموسعف والتحليل والاستنتاج لاستشراف موازين القوى في مطلع القرن الحادي والعشرين. ووقد معلى ابراز المتغيرات السنياسية الدولية في القرن العشرين بوصفه يمسئل عصر الصراع العالمي، او عصر الايديولوجيات المتنافسة او عصر اضطرابات وازمات، وقد يتطلب الامر احيانا التوغل في القرن التاسع عشر او ماقبله المقارنة والتحليل وشمول النظرة.

ويوضعح هذا الكتاب أن دراسه العلاقات الدولية تشمل العلاقات السلمية والتساومية والصحراعية والعدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية وصحاع القرار في البيئة الدولية، ومجموع النشاطات والمبادلات السياسية الرسمية الموجهة عبر الحدود الدولية، وتؤكد الدراسة العلمية في العلاقات الدولية على استنباط الوقادة التاريخية الدولية، وامتحان الظواهر العالمية بشكل عام وايجابي وأيضعاح الطبيعة الديامية لهذه العلاقات، والموامل التي تحدد تطورها، ومحاولة تكويت روى نظريعة الذي علمية وعملية حولها، وبعبارة اخرى انشاء قواعد وضوابط وتشريعات أي علاقات ضرورية نابعة من طبيعة الاشياء.

لقد تم تقسيم الكتاب الى خمسة ابواب تم بحثها من خلال اربعة عشر فصلا . تسناول الباب الاول الذي جاء تحت عنوان المفاهيم والنظريات من خلال فصلين ماهية الدولة وخصائصها ، وكذلك ماهية العلاقات الدولية وعلاقتها ببعض ميادين المعرفة في العلوم السياسية .

اما الباب الثاني فقد جاء تحت عنوان المحددات والاهداف، وتناول من خلال ثلاثمة فصدول مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية التقليدية والمعاصرة ، وكذلك العوامل والمتغيرات المؤثرة في العلاقات الدولية ، الموضوعية، والمجتمعية، والمتعلقة بشخصيات صبناع القرار ، وتضمن هذا الباب ايضا فصلا عن الاهداف والمصالح الوطنية في العلاقات الدولية. وقد جاء الباب الثالث تحت عنوان النظام السياسي الدولي المعاصر ، متضمنا فصلين ، تلول احدهما مراجل تطور النظام السياسي الدولي ، وقدم الاخر عرضا للاطار النظري والخصائص المعاصرة لهذا النظام.

امــــا الباب الرابع الذي جاء تحت عنوان التفاعلات في ببنة النظام الدولي فقد تضــــمن ثلاثـــة فصول تتاولت تباعا القوة وادارة القوة في النظام الدولي ، واشكاليات الصعراع والحرب ، وتوازنات القوى في العلاقات الدولية.

بينما تسناول السباب الخامس الذي جاء تحت عنوان الامن الدولي والعلاقات الدولسية، ومن خلال اربعة فصول ، التنظيم الدولي ونظام الامن الجماعي ، والجوانب النظرية لمفهوم الامن القومي، وتأثيرات ثورة المعلومات على العلاقات الدولية، ولخيرا الازمة وادارة الازمة الدولية.

و لاتحسب بانسنا في هذا الكتاب قد جننا بنظرية جديدة في العلاقات الدولية، ولكن قمنا على قدر المستطاع بتحليل الانتاج الفكري المناح في هذا المجال ، وافدنا من بعسض المؤلفات والمراجع المتخصصة ، واجتهدنا بإضافة ما نعتقد بانه مهم وحيوي للدراسة المفهجية .

والكتاب يمسئل محاولة متواضعة مضافة الى محاولاتنا المنهجية السابقة في معاولاتنا المنهجية السابقة في معالجة موضسوعات الدبلوماسية واستراتيجية ادراة المفاوضات ، والنظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، ونسعى لمتقديمه السي الطلاب والبلحثين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة ولطلاب وباحثي العلسوم السياسيين والزعماء والكتاب الى السياسيين والزعماء والكتاب وقدادة الرأي وغيرهم من المعنيين والمهتمين بالشؤون الدولية . وعسى ان نكون وفقنا في مسعانا والله من وراء القصد .

الدكتور ثامر كامل محمد الخزرجي بغداد / 2005

## الفصيل الاول

## ماهيــة الدولــة

#### اولا: النظريات المفسرة لنشأة الدولة

لقد كثرت المحاولات والنظريات الذي تطرقت الى تفسير نشأة الدولة واتخذت التجاهات مختلفة تبما لاختلاف وتباين مناهج وثقافات ووجهات نظر الفلاسفة والمفكرين السياسسيين الذبسن ، اهتموا بالموضوع، والأقتراضات النظرية والتأملات الفلسفية التي اعستمدوها، غير ان جميع هذه النظريات كانت تدور حول احد اركان الدولة الاساسية وهو ركن السلطة السياسية (1).

وعليه قان البحث في اصل فكرة الدولة وتطور ها يختلط مع البحث في نشأة السلطة السياسية واساسها ، وبينما حاول البعض ان يفصل بين الامرين انطلاقا من ان البحث الاحريث الحريث الحريث الاحريث الحوادث التاريخية البحث التاريخية التاريخية التاريخية التاريخية التاريخية التاريخية التاريخية المحكومين في الدولة، والأسمى التي قامت عليها، فان البحث في في أن المحكومين المحك

وبالسرغم مسن أن المعسرفة الانسانية الحديثة قد كشفت عيوب الكثير من السنظريات التأملية القديمة ، ألا أن بعضها لم تزل تستحوذ على اهتمام المفكرين والباحثين ، لذلك ، سنحاول وبدون المخوض التفصيلي تحديد ثلاث اتجاهات نظرية بحثت في أصل نشأة الدولة ومن خلال ثلاثة مطالب ، وكما يلي :-

#### 1. النظريات الدينية:

تسرجع هذه النظريات مصدر السلطة الى الأله الخالق (3)، ومن ثم تدرجت في ربطها بيسن سسلطة الدولة والارادة الألهية تدرجا يخفف من هذه الرابطة بالقدر الذي كسان يستاح فسيه للمقسل الانساني ان يحقق خطوة الى الأمام في طريق النظرة العلمية للامسور، وبسدا الاصر باعتبار الحاكم من طبيعة الاهية فهو ( الله في الارض ) ، أي رنظرية تاليه الحاكم) .

شم تسدرج الامسر بعد ذلك الى اعتبار أن الحاكم اختاره أنله مباشرة لممارسة السلطة باسمه على الارض، أي (نظرية الحق الالهي المقدس).

ودخـــل الـــتطور اخــر مـــراحله في اعتبار ان اختيار الحاكم من لدن الله يتم بطريقة غير مباشرة، أي نظرية (المحق الالهي غير المباشر) (<sup>4)</sup>.

#### النظريات التعاقدية:

تختلف السنظريات التمالدية عن النظريات الديلة التي ترجع نشأة الدولة الى الرعبة والارادة الالهية، فأن النظريات التعاقدية التي بلورها مفكرو القرنين السابع عشر والمثامن عشر ، ومن ابرز من كتب عنها الاتكليزيان " توماس هويس " (1588-1679م) و "جان لسوك " (1712-1704م) والفرنسي " جان جلك روسو" (1712-1778م) ، تسرى ان الدولة من صنع الانسان، وقد نشأت نتيجة لارادة الافراد التعاقدية الرضائية ، حيث اتفق الافراد على انها حالة الطبيعة – اما لانها شريرة " هويس "، او لكونها غير عملية بالرغم من مثاليتها " لوك " ، او استجابة لظروف قاهرة " روسو" – لكونها عيل ظل المجتمع المنظم سياسيا الذي يخضع افراده اسلطة عليا (أ).

وتفترض نظرية العقد الاجتماعي وجود حالة الفطرة كانت هي الاصل المؤدى السي الحسياة الانسانية اذ لم يخضع الناس في هذه الحالة لاي ضبط سياسي، اما ظهور

الدوات بحسب هذه النظرية، فهو امر يرجع الى الاتفاق الحر او الى التعاقد الذي ابرمه سكان هذا المجتمع الفطري، وان حالة الفطرة تمثل حالة سابقة على التنظيمات السياسية والاجتماعية، ووجودها يسبق تكوين الحكومة، اما القواعد المنظمة لسلوك الناس في هذه الحالمة الطبيمية فهي تمثل القانون الطبيعي ، فالانسان يتمتع ببعض الحقوق الطبيعية، لكن المخاس بعد ذلك مالبئوا ان انجهوا نحو بناء المجتمع المدني من خلال المحاقد، ومن شم استبدال القانون الطبيعي بقانون أخر انساني، وبدأ الناس يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية (6).

والعقد بالنسبة "لمهوبس" قد أنشأ المجتمع المدني والدولة معا، وهـ! امر يصـعب تخيله من الناحية العملية، اما العقد بالنسبة "للوك " فيقوم على تحويل المجتمع المدنى الى دولة بواسطة انشاء السلطة السياسية المنظمة لحياة الافراد (7).

لقد اصد بحت هذه النظرية اليوم غير مقبولة، انطلاقا من كونها وهمية وغير مقبولة، انطلاقا من كونها وهمية وغير حقيق بالمسفة التعاقدية وليس بالمسفة الرضائية المحددة لنشوء الدولة، وإذا امكن التعليم بأن الدولة من صنع الانسان فهي اما ان تكون اختيارية اتفاقية أو مفروضة بالقوة، وباستثناء مايمكن استتناجه من طروحات اصدحاب نظرية القوة التالي شرحها، فإن نسبة كبيرة من المفكرين يسلمون بإن الدولة قامت بالاتفاق الاختياري بين الافراد دون أن يأخذ هذا الاتفاق شكل التعاقد (8).

#### 3. النظريات غير التعاقدية:

#### أ. نظرية القوة :

تومن هذه النظرية ، بأن القهر والقوة هما اساس نشأة الدولة بل هما اساس أي نظام سياسي (9) حيث كانت الجماعات الاولية تعيش في صعراع مستمر مع بعضها(10) وتدل الحروب التي كانت تتشب بين العشائر والقبائل في المجتمعات البدائية على صحة هـذه النظرية ومن خلال هذه الصراعات استطاع رئيس القبيلة أن يؤسس سلطته، وأن يغرضها على الخليم معين محققا بذلك لحد ابرز مقومات نشأة الدولة، وعندما ترسى السيس الدولة فانها لايمكن باي حال أن تتخلى عن القوة والسيطرة والغلبة، فهي بحاجة السي استخدام القوة لتفرض سيادتها دلخلو وخارجيا، فكأن الدولة هي من صدع قانون

الاقسوى(11)، والمسلطة في الدولة تتمركز لدى الاقلية التي لها القوة والنفوذ، تلك القوة التي يمكن ان تكون مادية او ادبية او دينية او فكرية او اقتصادية (12).

والقوة بالنسبة "لميكافيلى "وهيفل "ونتشة "، هي خاصبة طبيعية من خصائص الدولة وفضيلة يجب التمسك بها والانطلاق من خلالها (13).

وفي مقابل نلك يرى الكثير من المفكرين أن القوة وحدها لاتستطيع أن تبرز الاصل التاريخي لنشأة الدولة، فالقوة بدون الحق يمكن أن تكون في لحسن الاحوال مؤقسة، ولكن القوة مع الحق أساس دائم للدولة (14)، هذا فضلا عن أن العديد من الدول الحديثة في أسيا واقريقيا قد نشأت نتيجة لاستقلال المستعمرات وليس بناءا على نظرية القوة.

#### ب. نظرية التطور العائلي :

يـتلخص مضيـمون هـذه النظرية في ان اصل الدولة يعود الى الاسرة، وان الاسرة، وان الاسرة هـي المسـورة المصنغرة الدولة، اذخمت الاسرة واصبحت عائلة ثم تجمعت العـائلات معـا فشـكلت القبيلة، ومع تكاثر وازدياد عدد افرادها انقسمت الى عشائر، وبمرور الزمـن اخـذت هذه العشائر في النمو والازدياد فوق بقعة معينة من الارض لتشكل المدن السياسية التي تحولت فيما بعد الى دول (15).

ويــرجع أصل الحكم في الدولة الى سلطة رب الاسرة التي انتقلت الى رئيس القبــيلة ثم الى رؤساء العشائر المختلفة التي تفرعت عن القبيلة، ولذلك يطلق على هذه النظرية اس نظرية السلطة الابوية أ10.

فالانسان لايستطيع تحقيق الهدف الاسمى لوجوه واكتشاف المعنى الحقيقي لانسانيته الا فسي ظل الدولة ، وإذا كانت الاسرة تعمل على تلبية الحاجات البدائية في حسياة الانسان، فإن الدولة تعمل على تحقيق نموه الاسمى كاشفة عن فضائل الطبيعة البشرية (17).

#### ج. نظرية التطور التاريخي او الطبيعي :

لقسد اكسد علماء الاجتماع في المصر الحديث. ان الظواهر الاجتماعية لايمكن تفسيرها بالسرجوع الى عامل واحد ، والدولة شأنها شأن أي ظاهرة اخرى في الحياة الاجتماعية، قد مرت خلال مراحل النمو والتطور، فهي اذن نتاج للمعلية التعلورية التي يشسارك فيها اكثر من عامل واحد (18) اسهمت في مجملها بعد تطور طويل في احداث التقارب وايجاد الترابط بين افراد الجماع البشرية، وبالنظر الى ان هذه النظرية تشتمل على مجموعة واسعة من العوامل التي تتفاوت في وجودها مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية (19) قائم لايمكن أن تكون نتيجة التفاعل بين نسب مخسئلفة متباينة من هذه العوامل، ولحدة (20) وعليه فأن من الطبيعي أن تختلف السول التي تفاعلت ونشأت عنها الدولة في من بعضسها نتيجة اختلاف ظروفها وتبعا للعوامل التي تفاعلت ونشأت عنها الدولية، ولهذا فلا غرابة أن نواجه باشكال مختلفة للدول وانظمة الحكم ، وتبعا لذلك ،

وهسناك مسن يعد هذه النظرية من اكثر النظريات قبولا في تفسير نشأة الدولة، كونها تستند الى تفسير اكثر شمولا للظواهر السياسية.

#### د. النظرية الماركسية:

تعد المادية الجداية الاساس الفلسفي النظرية الماركسية، والمادية التاريخية هي تطبيق المادية الجداية في نطاق التاريخ الانساني، لذا فان النظرية الماركسية في تفسيرها لنشأة الدولة ترتبط أوثق أرتباط بنقطتين اساسيتين في نظرية "كارل ماركس"، النقطة الاولى تستعلق بالتفسير المادي او الاقتصادي للتاريخ، والنقطة الثانية خاصة بمراحل تطور الدولة (21).

### (اولا). التفسير المادي او الاقتصادي للتأريخ:

تــرى الــنظرية الماركمىية ان تاريخ البشرية عبارة عن صراع بين الطبقات، صـــراع بيــن الطــبقة المعـــيطرة او المستفلة والطبقات المقهورة المستفلة وعلى هذا الاســـاس مــيز "مــاركس" بيــن ثلاثة انواع من النظم او الدول بهذا المعنى في ثلاث مراحل تاريخية، هي مرحلة العبودية والرق، والمرحلة الاقطاعية، ثم مرحلة البرجوازية والنظام الرأسمالي.

كما ميز " ماركس " بين المجتمع المدني والدولة، واعتبر " لينين " الاخيرة بما في فيها من مؤسسات وانظمة وقوانين وسيلة الطبقة الحاكمة التي اوجدتها انستخدمها في فرص سيطرتها علسى بقية الراد المتجمع (22). وان تطور مظاهر الدولة بالنسبة فماركس مساهو فسي حقيقته الا تغيرا الماساليب التي تستخدمها الطبقة الحاكمة لتثبيت وجودها والتي تحدث استجابة لتغير الظروف الاقتصادية وعلاقات الانتاج ، وتبعا لهذا المسنطق يسرى "مساركس" أن الدولسة الرأسمائية هي وسيلة الطبقة البرجوازية التي تستخدمها لتدعيم امس النظام الرأسمائي الذي تسيطر عليه ، أي ان موسسات وقوانين الدولسة الرأسمائية البرجوازية التي الدولية الرأسمائية هي لاوات سلب واكراه واجبار بيد الطبقة البرجوازية (23).

وتسرى المماركسية انه نتيجة لهذا الاستغلال فأن الطبقات العاملة ستقوم بئورتها الكبرى على الطبقة المبرجوازية لتقويض دعائم النظام الرأسمالي.

## (ثانيا). مراحل تطور الدولة عند "ماركس":

يسرى " ماركس " ان الدولة لابد لها ان تمر بمرحلتين في سبيل الوصول الى (المجستمع الشديوعي) المسرحلة الاولى هي مرحلة دكتاتورية البرولتياريا او مرحلة الانشراكية، والثانية هي مرحلة الشيوعية.

المرحلة الاولى: دكتاتورية البروليتاريا (24):

وهبي المسرحلة التسي ينتقل فيها المجتمع من النظام الرأسمالي حيث سيطرة البرجوازية ، الى المجتمع الاشتراكي ومبيطرة الطبقة العاملة، وسوف تتحول الدولة من اداة للسسلب والاكسراه والاجبار في يد البرجوازية ضد العمال، الى اداة في يد الطبقة العاملسة ممسا يدعم من سيطرتها ويؤدي الى امتلاكها لادوات الانتاج. فالدولة وفق هذا التحليل هي نتاج ومظهر استقصاء التاقضات الطبقية (25).

المرحلة الثانية : مرحلة الشبوعة (26).

يــتحقق في هذه المرحلة المبدأ الاساسي للثنيوعية، وهو التحول من كل حسب قدرتــه الى كل حسب حاجته، وبذلك تتنهي وجوه انعدام المساواة، وتسود الحرية نتيجة القَضاء على الطبقية ، وتتحقق الوفرة الانتاجية ، ويحل محل حكومة الاشخاص ادارة اقتصادية للأشياء (<sup>77)</sup>، فالدولة كما هو الحال بالنمبة لاشكال السلطة التي سبقتها والتي كانت استجابة لمرحلة تاريخية ليس الا ، سوف نزول بزوال الحاجة اليها.

وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة منها مايتملق بالمادية التاريخية التي تجعل حركة التاريخ البشري مرهونة بالاسباب الاقتصادية وتتجاهل الاسباب والدوافع الاخرى ، ومنها مايستهدف موضوعة دكتاتورية البروليتاريا، ومنها مايتعلق بالمفعوض الدذي يكتنف المرحلة الشيوعية من حيث الكيفية والتوقيت، ومنها مايتعلق بتعصيم القساعدة الفكرية، هذا فضلا عن التداعيات المتلاحقة التي شهدتها العديد من التجارب الاشتراكية في العالم.

ولعسل ماتجدر الاشارة اليه بعد استعراض اهم النظريات المفسرة لنشأة الدولة، هسو ان الدولسة القومية بملامحها الاولي تعود تاريخيا الى القرن الرابع عشر الميلادي حيث تمكن ملسوك فرنمسا واسبانيا من اخضاع الكنيسة والاسياد الاقطاعيين الى سسيطرتهم، وقد ادى الملسوك دورا اساسيا في بروز الدولة القومية، أي انهم كانوا الطسرف الاهسم فسي معادلتها . ولهذا فان البعض يرى ان "ميكافيلي" كان على حق عندما قال ان الدولة تؤسس بواسطة اناس يجنحون للقوة (28).

ومسع ظهور الدولسة القومية ظهرت فكرة المواطنة بمعناها الحديث ومنحت الافراد مسفة المواطنة الدولسة محددة بالاضافة الى كرنهم رعايا لملوكهم ، ولقد تم الاسسيخ وجسود الدولسة القومية وسيادتها في اوربا بعد معاهدة ويستقاليا 1648م التي اعترفت بحدود الدول القومية والقرت الاحترام المتبادل لسيادة هذه الدول على اراضيها ومواطنيها.

## ثانيا: مفهوم الدولة (30)

مسئل منهوم الدولة محور التركيز الاساسي في عام السياسة، الذي كان يعرف بالسياسة، الذي كان يعرف بالسياسة على الدولة والعام الذي يتناول كل مايتماق بشؤون الدولة داخليا وخارجيا... ثم جساءت بعض الاتجاهات الحديثة في علم السياسة، ولم تنظر الى الدولة على انها كيان سياسي وقانوني منظم بل كمجال لتصارع وتفاعل وتداخل القوى المختلفة في المجتمع، وبحسب هذه النظرة فأن العاملة بين الحكام والمحكومين تتحدد داخل اطار الممارسة الفعلية وليسوس في ظل مؤسسات الدولة القانونية والرسمية (31) ويعد " ديفيد أيستون " اكبئر مسن عبر عن هذا الاتجاه حيث رفض ان يتقيد بمفهوم الدولة نهائيا نظرا الكثرة ممانسيه والفمسوض الذي يكتنفه، واستطاع ان يغير تركيز الاهتمام في علم السياسي مسن دراسيات الدولة ومؤسساتها القانونية والرسمية — الى ممارسات النظام السياسي الدولة.

وبالسرعم مسن اهمسية الموقف الذي اتخذه " أيستون" ، والذي اسهم في زيادة فاطلبة علم السياسلة ، ولاسليما فلي مجال التطيل ، والقدرة على الحركة ، وفهم المتسيرات الفطلبية، فلمان الدولة لم تزل حقيقة اساسية تهم الكثيرين من مفكري العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية .

والعثن بع للتطور التاريخي للدولة يستطيع ان يميز بين ثلاثة تصورات رئيسة بشانها <sup>(63</sup>).

التصور الاول: يعد الدولة بمثابة النظام القانوني الذي سنترابط بداخله اجزاء المجتمع المختلفة ترابطا سياسيا.

التصور الثاني: ينظر الى الدولة بوصفها تمثل القوة العلبا أو السلطة المطلقة للملك أو الحكومة، وبعسبارة اخرى أن هذا التصور يميل الى فهم الدولة على أنها أداة سياسية تستخدمها طبقة أو جماعة مسيطرة لكى تتحكم في المجتمع باكمله.

التصور الثالث: يتناول الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيم يستمين به مجتمع قائم على المساواة في تخليق وانجاز الإهداف العامة.

وفسي ضوء هذه التصورات انقسمت الأراء بصدد التكوين البنائي للدولة الى ثلاثة اتجاهات <sup>(34</sup>) . الاتجاه الادل : يسرى ان الدولة منظمة ، ومن رواد هذا الرأي " ديفيد أيستون " الذي يرى انها عبارة عن وسيلة لتحقيق اهداف معينة للجماعة السياسية (<sup>35)</sup>.

الاتجاه الثانسي: يسرى بانها جمعية ، ومن رواد هذا الرأي " ماكيلر " حيث ذهب في موافعه الدولة الحديثة ، الى عدها جمعية ضمن جمعيات اخرى تعمل من خلال القانون الذي نودي به من قبل الحكومة التي تملك قوة سياسية بمقتضاها ترسي دعائم النظام في للجماعة المقيمة في حدود الدولة (65).

الاتجاء الثالث: يصنفها بالموسسة ، ومن انصار هذا الرأي الاستاذ الاتكليزي " برايرلي"، وهي في هذا الشأن المؤسسة السياسية الام تميزا لها عن المؤسسات السياسية الفرعسية الاخسرى التسي تنبستى عنها مثل الحكومة ، الإحزاب ، التجمعات السياسية (37).

ويسندو " موريس ديفرجسيه " منحا اخرا فيرى، بأنها ليست الا جماعة بشرية تكاملت لها خاصيتان جوهريتان:

الاولسى: رابطة قوية المتضامن، والثانية: تنظيم سياسي وقانوني متكامل (68). وقد اكد " هارولد لاسكي " ضرورة ابراز العنصر الانساني وعده في منتهى الاهمية وهدو بحسب رأيه الاساس الجوهري في قيام الدولة والمعيار المميز لها، وقاده ذلك الى تمريف الدولة على انها عدد كبير من الناس يطيعون - في اقليم محدد المعالم - عددا صدفيرا اخر من الناس (69) والى جانب ذلك نظر الى الدولة من خلال ممارسة السلطة فديها ، فصرفها في مولف اخر من مولفاته بانها تنظيم يمارس السلطة القهرية من اجل تحقيق الصالح الاجتماعي (40).

ويرى بعض الفقهاء أن الطابع الرئيس الذي يميز الدولة الحديثة عن الوحدات السياسية التي كانت موجودة في اوربا في العصور الوسطى قبل حركة الاصلاح الديني وعصر النهضة، هو تجميع السلطات في يد حكومة واحدة تملك من الوسائل المادية والقانونية مايمكنها من السيطرة التامة على الاقليم دون منازعة من اية سلطة اخرى (<sup>(1)</sup>)

بينها يذهب آخرون الى ان الدولة الحديثة تستند الى فكرة الدستور في شكلها القانونسي الملزم، وهي فكرة لم تكن متصورة قبل ذلك حين كانت الغلبة لنظم سياسية تقسوم علمي المذرعامة واخستلاط السلطة بشخص الحاكم كونها من امتيازاته وحقوقه الشخصمية ، تمسنده فميها القوة المادية وعمق المؤثرات العقائدية والتقاليد السائدة في المجتمع ورسوخها في وعي الناس وادراكهم <sup>(23)</sup>.

وشبه " دوفابر " الدولة الحديثة بدائرة باسكال التي يكون مركزها في كل مكان واطارها غير محدد ، وتبدو فكرة الدولة (بحسب رأيه) ذات اتجاهين رئيسيين ... فهي من جهسة السلطة العليا الرفيعة الشأن التي تتولى ممارسة التحكيم الأعلى بين مختلف القسوى الجماعية وتعبر بذلك عن وحدة الجماعة، ومن جهة اخرى اذا سادت السلطة السياسية نظري السيائر السلطات على مختلف صورها ، فيجب مع ذلك ان تعد في عداها وإن لم تكن في الغالب سوى انسكاس لها (43).

على المدرغم مما تقدم ، وعلى الرغم من ان الدولة اصبحت في الصميم من التحليل السياسي، فهي لم يتم بعد سن تعريف قياسي لها .

فالسبعض يسرون انها عبارة عن مجموعة دائمة ومستقلة من الافراد، يملكون
 اللسيما معيسنا وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية
 تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه (<sup>44)</sup>.

واورد " حاكر بمسن وليبمان " تعويفا للدولة يشير الى انها (شعب منظم تنظيما سياسيا ويحسنل ارضيا محددة ويعرش في ظل حكومة خالية تماما او شبه خالية من المسيطرة الخارجية وقادرة على تأمين الطاعة الاعتيادية من قبل جميع الاشخاص في داخلها) (<sup>45</sup>).

وقد عسرفها "الفقيه الفرنسي "كاريه دي مالببرج " انها مجموعة من الافراد مستقرة علسي القليم معين ولها من الانتظيم مليجمل للجماعة في مواجهة الافراد سلطة علميا أمسرة وقاهرة .. ويعرفها الاستاذ المدويسري " بلنتشي " بانها جماعة مستقلة من الافراد يعيشون بصفة مستمرة على ارض معينة بينهم طبقة حاكمة والحرى محكومة .. ويعسرفها الامستاذ الانكليزي " هولاند " بانها مجموعة من الافراد يقطنون اقليما معينا ويخضعون لسلطان الاغليبة أو سلطان طائفة منهر (46).

ولسد قدم الفقه العربي مجموعة تعاريف حول الدولة من بينها: انها مجموعة مسن الافسراد يعيشسون حياة دائمة ومستقرة في الليم محدد تحت تتظيم سياسي معين، وينتهي هذا التعريف الى وجوب تواقر ثلاثة اركان للدولة هي الشعب والالليم والتنظيم

السياسي، (<sup>47)</sup>. أو أن الدواـــة تقــوم علـــى أساس وجود مجموعة من الاقواد يمارسون نشــاطهم علـــى أقليم جغرافي محدد ويخضعون لتنظيم معين، وعناصر الدولة وفقا لهذا التعريف هي مجموعة من الاقواد وإقليم وسلطة عامة (<sup>48)</sup>.

او لنها مجموعة من الافراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين، وتسيطر علسيهم هيسئة منظمة استثر الناس على تسميتها الحكومة، ويركز هذا الرأي على ثلاث عناصر هي : مجموعة الافراد، والالليم، والحكومة (<sup>69)</sup>.

او انها جماعة من المواطنين الذين يشغلون القيما محدد المعالم ومستقلا عن أي سلطان خارجي ، ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة والولاء من قبل الجماعة او على الاقل من اغلبهم، وعناصر الدولة طبقاً لهذا التعريف اربعة هي : المواطنون ، العالمية على : المواطنون ، الاعتقلال ، والنظام السياسي (50).

او انها حياة الشعب، المنظمة ، المستقلة ، المرتبطة بمجال ارضي معين (15). او انها كيان سياسي قانوني ، نو سلطة سيادية معترف بها، في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة (<sup>52)</sup> ويراد بمصطلح الدولة عادة ، المجتمعات التي وصل فسيها التمسيز السياسي برجة معينة من التطور والتعيد، وعليه فالدولة تمثل التميز السياسي بين الحكام والمحكومين.

ويتسئل تعريف الدولة بانها كيان سياسي وقانوني منظم، يضم مجموعة من الافسراد الذين يقيمون بصفة دائمة في اقليم محدد، ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعسي معين تفرضه سلطة علمها، تتولى واجبات الحماية والرعاية وتحقيق المدالة والمنفعة والرفاهية، وتتمتع بحق استخدام القوة عند الضرورة.

وعلى أي حال يبدو أن التعريفات الشائمة للدولة تتباين فيما بينها، بين الاتساع والشمول من ناحية، وضيق النطاق أو التحديد البالغ من ناحية أخرى .. لكن الشيء المدي يؤكده علماء السياسة والاجتماع على حد سواء هو أن مصطلح الدولة بشير الى رابطة تسمح بوجود قوادة سياسية ، وربما كان التعريف الذي قدمه "ماكيفر وبيج " من الاهمية في هذا الممدد كونه كان سباقا في تميز الدولة عن كافة المنظمات أو الروابط الاخسرى باعتبارها تتمستع بحق استخدام القوة العليا والقهر (33)، ويضيف "لاسويك الاخسرى باعتبارها التعريف هو الاخر

يظهر بوضوح عناصر الدولة واركانها الاربعة ( الشعب ، الاقليم ، الحكومة، الاستقلال) بوصفها المعايير المستخدمة في تميز الدولة عن الوحدات السياسية الاخرى.

لقد تطرقنا فيما تقدم إلى جانب من التباين النظري بين الفقهاء والمفكرين حول مفهـوم الدولـة ، ولكـن الدولة لايمكن ان تفهم الا في اطار بناء اجتماعي معين وفي ظهـروف تاريخـية معينة ، لذا فأن الحديث عن الدولة المعاصرة ، ينصب في معظمه حـول (الدولة القومية) او (الدولة الامة) ، كشكل سياسي - قانوني متميز عن الاشكال التي سبقته، ويدور من حيث المضمون حول الاتجاهات التالية : .

1. الدولة كونها نظاما متكاملا للقيم العامة في المجتمع.

2. الدولة كونها نظاما قانونيا مؤسسيا تجسده بيروقر اطية عامة متجانسة.

 الدولـــة كونهـــا الســـلطة السياسية او الحكيمة او النظام السياسي بقياداته ونخبه الحاكمة.

4. الدولة كونها الطبقة الحاكمة او التعبير السياسي عن مصطلح الطبقة المهيمنة.

وقد أتسمت الكتابات التي سبقت او صاحبت نشأة الدولة القومية في اوربا بغلبة السنزعة التبشيرية بهذا الشكل السياسي الجديد ، ويتضح ذلك في كتابات الرواد، فالدولة عصد " هبغل " تمثل انتصار الفكر على المادة، وانتصار الوحدة على التشنت وانتصار الارادة العامسة على تقديره تمثل التجسيد الارادة العامسة على تقديره تمثل التجسيد المسلمي لكسل هدذه المعاني وبخاصة البيروقراطية، وهي بهذا المعنى تمثل مستودعا للعقلانية والتجرد والعدالة والكفاءة في خدمة المصلحة العامة للمجتمع.

وتأشر بهذا النهج الفكري الكثير من المفكرين الاوربيين، ومنهم عالم الاجتماع الاسانسي " ماكس فيبر " الذي عمل على تحليل الجهاز البيروقراطي للدولة تحليلا علميا ومعيم مقولاته في هذا الصدد على المؤسسات الحديثة الحكومية وغير الحكومية (55).

وبيسنما كسان " هسيغل " قد اكد الجانب القيمي ، ووصف الدولة بانها (تجسيد لاسسمى فكرة الحلاقية) ، اكد "ماكس فيبر" احتكار العنف المنظم ، ووصف الدولة بانها التنظيم الذي يحتكر استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية معينة (56). لقد ادى تطــور الفكر التبشيري – التمجيدي فلسفيا وسوسيولوجيا وفقهيا الى تنامـــي عــدة اتجاهات فكرية (<sup>57)</sup>، ولمل ابرزها (التيار اللبرالي – الديمقر اطي، والتيار السلطوي الشمولي).

#### 1. التيار اللبرائي - الديمقراطي:

يسرى هذا التيار في فكرة المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية من خلال الاستخابات النيابية ضرورة ملازمة لفكرة (الدولة الحديثة) حتى لاتستبد في المجتمع او تنفصه عبده ، واستمر رواد هذا التيار يؤكدون على الارتباط الشرطي بين مؤسسة الدولية والديمقر اطبية (58). وتمثل الدولة تبعا لذلك رابطة مدنية او اتحاد مدني، وتقوم بالتأكيد على قيمة واستقلالية الفرد، وعلى المشاركة الفاعلة في الممارسة الإخلائية ، وبموجب هذا التصور ايضا، فأن الدولة وقوانينها تكون مستقلة عن - ومحايدة تجاه الإهداء التي يسمى الاقراد لتحقيقها، او المثل العليا او العقائد والاخلاق الخاصة التي يتبدونها او يلتزمون بها، والحكومة حسب هذا الفهم هي القاضي والمحكم النزيه، وهي يتبدونها او المختم النزيه، وهي الواسيط والمنظم غير المنحاز وهي حارس الليل الساهر (69).

#### 2. التيار السلطوي - الشمولي:

لقسي هذا التيار رواجا بين الشعوب الالمائية والايطالية ، ويضغي رواده على الدولة مسحة رومانسية، والمواطنة عسندهم تعني في المقام الاول الولاء للدولة والاعستراز بها ، والذوبان فيها، والتهيو الدائم لخدمتها والتضحية في سبيلها من اجل الصمالح السام ، وكذلك لكونها تعبر عن الارادة الكلية للشعب، والتجسيد الاسمى للامة ، وما على المواطن الا ان يخدمها بكل حب ولخلاص، وحرية الافراد والجماعات طبقا لهندا التصسور هسي حرية المشاركة في خدمة الدولة – الامة ، وتدعيمها، وليس في التخلف والصراع من اجل مصالح فنوية او من اجل السيطرة على اجهزة الدولة، وفي مقابل ذلك فان الدولة تتكفل بافرادها وجماعاتها وترعى مصالحهم وتسهر على امنهم ورفاهية وراهية والموجه والموجه والمديد والمدين والمعلم والموجه والطبيب والواعظ والمدير والاخ الكبير .

وهـناك من يميز بين التسلطية والشمولية، على اساس ان الاولى تعني تمركز السلطة في ايدي اقلية، اما الشمولية فتعني سيطرة الدولة الثامة على كل مظاهر الحباة، وان الدولة الاوتوفرلطية هي خليطا من التسلطية والشمولية (<sup>60)</sup>.

السي جانب تطور التبار التشيري بالدولة، وتزايد عدد انصاره، فقد شهد منتصعف القرن التاسع عشر والسنوات اللاحقة بروز قيادات فكرية تتصدى له ولفكرة الدولـة، فقد وجه كل من الفوضويين والماركسيين وغيرهم نقدا لاذعا لمؤسسة الدولة، فوصف مساركس " المفهوم الهيكلي للدولة بانه فكر البرجوازية والبيروقراطية والتي تحاول ترويجه بين فئات المجتمع خدمة للطبقة المهيمنة، وبخلاف ذلك ببرز "غرامشي" وهو من الاجيال التالية من المفكرين الماركسيين، ويرى ان الدولة اداة المترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الكثير من المنافع العامة والخدمات. وذهب الى ان الدولة يجب ان لاتقتصمر علمي دورها القمعي، ولكنها تشتمل ايضا على عدة مؤسسات تتمستع بالصلاحيات، وتساهم بدورها في ارساء الايديولوجيا المهيمنة (61) وتبرز بين رواد الموجمة الجديدة في دراسة ظاهرة الدولة كتابات " ثيدا سكوكبول " التي ترى (ان الدولة مثل الاله الروماني " جانيوس " ذات وجهين : الاول بطل على الداخل او المجتمع المدنى بهياكله الاقتصادية وتكويناته الاجتماعية وانقساماته الطبقية والفئوية، والوجه الثاني يطل على النظام العالمي بما يحتويه من دول اخسرى ومسنظمات اقليمية ودولية، وشركات متعددة الجنسية... ، وتثبير إلى ان للدواسة عدة وظائف اهمها هي السيطرة على وسائل الادارة والقهر واستخدامها داخليا وخارجيا من اجل امن الدولمة واستمراريتها، أي ان المحور الاساسي للدولة هو سلطوي اكثر منه توزيعي ، وهي تؤكد في هذا الصدد مقولة " ماكس فيبر " حول احتكار الدولة للاستخدام الشرعى للقوة القهرية داخل المجتمع اتجاه الافراد - والجماعات ونيابة عنه، لا في الامور الداخلية ، ولكن في سلوكها الخارجي تجاه الدول الاخرى فيما يلزم الامر لحماية نفسها أو تأمين مصالحها (62).

ان التسيارات المشار اليها اعلاه والمقولات والطروحات التي رافقتها واعقبتها اصححت مجالا لمنصاورات جادة في الفكر الغربي منذ بداية السبعينات من القرن 

# ثالثا: الخصائص التقليدية للدولة الحديثة

#### السيادة:

ظهرت نظرية السيادة منذ ظهور الدولة القومية الحديثة، وكلمة (سيادة) مشتقة مسنة المنظ اللاتبني (Superanus) ومعناها الاعلى ، واول من استعمل هذه الكلمة في السياسة هو " جان بودان " في كتابه (الجمهورية) الذي وضعه سنة 1576 ، وان كانت فكرة السيوادة قد عرفت قبله في اوربا ، غير ان الكتاب كانوا يطلقون عليها اسماء الحدرى فيسمونها (السلطة العليا) وسماها فقهاء الرومان ( اكتمال السلطة في الدولة) ، وهدده كلها مرادفات لمعنى السيادة وهي السلطة العليا في الدولة ، او اعلى درجات السلطة .

#### أ. خصائص السيادة:

الإتجاه المسلم لدى الكثير من الكتاب هو ان السيادة تتسم بخمسة خصائص، تتمثل في كوفها: (63)

- (اولا). مطلقة (Absolute) مع معراعاة حتمية تأثر الحكام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبطبيعتهم الانسانية، ومدى نقبل المواطنين لقراراتهم وقوانينهم التى يفرضونها وامكانية اطاعتهم لها.
- (ثانيا). شاملة (Universal) أي انها تطبق على جميع المواطنين في الدولة ومن يقيم في اقليمها، باستثناء مايرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ولاسيما بشأن الدبلوماسيين وموظفى المنظمات الدولية ودور السفارات.
- (ثالثا). لايمكن التنازل عنها (Inalienable) ، بمعنى ان الدولة لاتستطيع ان تتنازل عنها والا فقدت ذاتها.

- (رابعا). دائمة (Permanent) ، بمعنى انها تدوم بدوام قيام الدولة، واي تغير في الحكومة تتغير ولكن الدولة تبقى وكذلك السيادة، فالحكومة تتغير ولكن الدولة تبقى وكذلك السيادة.
- (خامسا). لاتـــتجزأ (Indivisble) بمعــنى انه لايوجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة، لايمكن تجزئتها.

#### ب. مظاهر السيادة:

السيادة مظهران داخلي وخارجي ، وتتجسد السيادة الداخلية بسمو قوة وارادة سلطة الدولسة داخلسيا ، ويكون لها القوة والسلطة القانونية النهائية الاصدار الاوامر وفسرض الطاعسة لسلطتها، وهذه السلطة العليا ينضوي تحتها كافة الاقراد والجماعات داخسل الدولة، فهي تصدر الاوامر الى كافة الاشخاص والهيئات الموجودة داخل الحدود الاقلوسية الدولسة، ولكنها الاتتلقى اية اوامر من أي من هؤلاء الاشخاص، او الهيئات ، فارادتها مطلقة وليست هناك اية قبود او حدود قانونية عليها.

اما السيادة الخارجية فتعني ان الدولة الاتخصع الاية سلطة اخرى وبالتالي فهي مسئطة عن أي ضغوط قاهرة وتدخلات من جانب الدول الاخرى، اما الحدود والشروط السي نقصع نتيجة النزام الدولة بالمعاهدات الدولية التي تكون طرفا فيها او الناجمة عن احسترامها لقواعد القانون الدولي، فان ذلك يتم بناءا على ارادة الدولة نفسها وبرضاها، وبمعسنى اخر فان الدولة المستقلة تكون ارادتها ذاتية ومستقلة (64)، ولا تتأثر بارادة اية قسوة اجنسية، أي ان سياسستها الخارجسية تتسم بالاستقلالية عن الدول الاخرى وعدم الخضوع لها.

والى جانب ماتقدم بذهب الفقه الدستوري الى امكانية التمييز بين عدة تقسيمات لمسيادة الدولة ( مياسي وقانوني) حيث يميز البعض بين السيادة القانونية والمبيادة السياسية .

ويجسد المفهوم القانوني خصائص السيادة كما استعرضناها، ويتفق مع مفهوم "جان بودان" الدي يرجع السلطة لاساس قانوني

للسلطة قد تفسير مغزاه في ظل انظمة الحكم المعاصرة فاصبح يسند حكومات هذه الانظمة من خلال تفويضها حق التشريع والتنظيم وحفظ الامن والعدالة <sup>(67)</sup>.

امسا المفهوم السياسسي للمسوادة، فيقيد سلطة حكومة الدولة داخليا وخارجيا بسالحوادث والقلسروف والقوى التي لايمكن السيطرة عليها، ويحسب هذه النظرة ليس هسناك سيادة مطلقة تامسة الدولة من الناحية الفعلية، سواء على الصعيد الداخلي او المسسعيد الخارجي، ففي مجال السيادة الداخلية يقال انه حتى في حالات الانظمة الشديدة المستحكم (الاستبدادية) فسأن الحكسام يتقيدون في ممارستهم السلطة ببعض الحوادث والقلسروف والقوى السياسية التي ليس لهم سيطرة عليها كما يتقيدون ايضا بالحد الذي يشمرون ان أي تجاوز له في ممارساتهم قد يولد انفجارا ضد حكمهم (88).

اسا على الصحيد الخارجي المتمثل في تداخل وتفاعل سياسات الدول مع 
بعضها السبعض، فيلاحظ ان اقوى دول العالم تخضع في علاقاتها مع الدول الاخرى 
لمعض قواعد القانون الدولي، كما ان الكثير من دول العالم المعاصرة التي توصف 
بانها تتمتم بسيادة خارجية تامة من وجهة نظر القانون الدولي تخضع في حقيقتها لتبعية 
الدول الكبرى التي تعتمد عليها عسكريا واقتصاديا.

وخلاصــــة القـــول هــي ان المفهوم السياسي للسيادة يؤكد ان الاساس القانوني لايكفــي لتجسـيد ســيادة الدولة اذا لم يكن هناك قوة فسلية تتمتّع بها الدولة وتمكنها من فرض سيادتها الداخلية والخارجية.

#### الشخصية المعنوية :

اخــتلف السرأي بيـن الفقهاء حول ما اذا كانت للدولة شخصية معنوية أم لا ، وذهـب اغلبيتهم الى ان للدولة شخصية معنوية (<sup>(9)</sup> اذلك تنطلق معظم الدراسات في فقه القسانون العسام من قاعدة اساسية تذهب في مجال التعريف بالدولة الى (أنها عبارة عن ذلك الشخص الممسدوي الذي يمثل غانونا أمة تقطن ارضا معينة، والذي بيده السلطة العامــة (السيادة) (<sup>(7)</sup>)، وهناك من ذهب ابعد من ذلك وعد الدولة أول (شخص قانوني) فــي العسام المعاصــر، ووجودهـا ظاهرة طبيعية، ليس للقانون دخل فيها الا لوصفها ورتريــب اثارها القانونية، ولمل لحد الإسباب الكامنة وراء دعوة كل من (كانت وهيغل)

السمى تقديسس الدولة ولطلاق سلطانها يعود الى اعتبارها اعلى الانسخاص القانونية التي يمكن ان يعرفها النظام القانوني.

ويمقتضي نلسك تظهر الدولة كوحدة قانونية مستقلة عن الافراد المكونين لها وعمن الحكمام الذيس يمثلونها، وبالتالي تكون السلطة ملكا للدولة يباشرها الحكام باسم الجماعة ومن اجل مصلحة الجماعة لا من اجل مصلحتهم.

أي ان الدولة ككل الاشخاص المعنوية العامة والخاصة، لا تتمتع بذلك الوجود المسادي السذي يتمستع به الشخص الطبيعي (الانسان الادمي) وهو مايجعلها غير قادرة على ان تباشس بنفسسها مظاهر وجودها القانوني، وإنما يتكفل قانون الدولة الاساسي (الدسستور) بستحديد الاشخاص الادميين (الحكام) الذين يملكون قدرة التعبير عن ارادة الدولة وتدثيلها في كل ماتقتضيه مصالحها من علاقات وروابط لذلك فان الدولة لاتحس ولاتسرى في واقع الحياة اليومية، الا من خلال الحكام فهؤلاء هم الذين يحوزون سلطة الدولة، ويغوبون عنها في التعبير عن لرادتها.

ويترتب على فكرة أن للدولة شخصية معنوية ذات وجود دائم مايلي (٢١):

- أ. تظلل المعاهدات التي تعقدها الدولة مع غيرها من الدول نافذة بالرغم من زوال
   الإشخاص الذين ابرموها ، حتى لو تفير شكل الدولة او نظام الحكم فيها.
- ب. تغلم الحقموق التي للدولة والالتزامات العالية التي تتعهدبها قائمة وواجبة النفاذ
   بصرف النظر عن تغير شكل الدولة او تغير معثايها.
- ج. تستمر القوانين التي تصدرها الدولة قائمة ولا يؤثر في ذلك تغير شكل الدولة او نظام الحكم فيها، مالم تلغ صراحة او ضمنا طبقا للوضع الدستوري في الدولة.

وتجسدر الاشسارة السى أن الدولة لاتستمد شخصيتها من أية جهة اخرى، أنما توجد لها هذه الشخصية بمجرد نشوتها. وهي ليست في حاجة الى مرسوم يمنحها هذه الشخصية، ويعني هذا أن شخصية الدولة هي شخصية اصيلة تفترق عن شخص الحساكم، كما تفترق الدولة في هذا الصدد عن الهيئات الاخرى ذات الشخصية المعنوية التني لاتنستع بهسدة الشخصية الا بموجب القانون الذي تصدره الدولة في هذا الشأن. ويتذاخل مع مفهوم الدولة أو يقترب منه مفاهم اخرى اهمها المجتمع والامة والحكومة،

وعلميه مستحاول تحديسد ابسرز العناصسر النسي تميز مفهوم الدولة عن مفاهيم هذه الاصطلاحات وكما يلي:-

#### أ. الدولة المجتمع:

المجـتمع سابق على الدولة، والدولة جزء من المجتمع ، ولكنها ليست شكلا للمجـتمع، في الواقع قد يكون اوسع او للمجـتمع، فهي مجتمع منظم تنظيما سياسيا، وان المجتمع في الواقع قد يكون اوسع او اضـيق مـن الدولة، اذ انه يستعمل للدلالة على المجتمع البشري كله احيانا ، ويستعمل لوصف جماعة القرية الصغيرة في احيان اخرى وبمعناه الاوسع يتجاوز الدولة الفردية والحدود القومية كالمجتمع الاسلامي مثلا (27).

وإذا كان المجتمع (شرطا) للدولة وركنا من اركانها (الشعب)، فإن (الدولة) ليسبت شرطا لوجود المجتمع ، فالدولة قد تقوم وتنهار ولكن المجتمع عادة اكثر دواما واستمرارا، وإذا كان وجود (سلطة سياسية) امرا ضروريا في كل مجتمع فائد اكثر دواما ان تكون هذه السلطة هي (الدولة) بالمعنى الذي تعارفنا عليه ، وإذا كانت الوحدة البشرية الاماسية في الدولة هي المواطن، فإن الوحدة البشرية الاولى في المجتمع هي الاساسان – الفرد) ، وإذا كانت اداة الضبط الاساسية في الدولة هي (السلطة) (الالسان) ، فإن هذه الاداة في المجتمع هي القوة (Power) ، والتي تعتبر السلطة حاصمة لها ، وهدذه المقابلات هي تعبير عن اسبقية المجتمع ، تاريخيا وسوسيولوجيا على الدولة، فيينما كل مواطن انسان ليس كل انسان مواطن (بالمعنى المحقق ) ، وبينما كل (سلطة) هي (قوة) ليست كل انواع القوة سلطة (٢٥).

وقد اشار " ارنست باركز" في كتابه (النظرية الاجتماعية والسياسية) الى ان الاختلاف بين المفهومين يستركز في ثلاثة اعتبارات ، هي (الغرض او الوظيفة ، التنظيم والبناء المفهج (74).

#### ب. الدولة والامة:

يضتلف مصلطاح الامة مفهومها عن مفهوم الدولة في انه يركز على عنصر (البشر) ، اذ أن الامة هي جماعة بشرية على جانب كبير من التجانس الموضوعي في السنقافة أو الديسن أو اللفسة أو السلالة ، أو في هذه جميعا، ويسبب هذا التجانس يشعر أفراد هذه الجماعة ذاتها بوحدة الانتماء ووحدة المصالح والمصير والامال .

والامسة بهــذا المعــنــي الد تكون مجزأة سياسيا، أي قد تعرش في خلل كيانات سياسية - اقليمية مختلفة، او قد تكون كلها تعيش في خلل كيان سياســي واحد.

يتضمح مصا نقدم أن الأمة تشترك مع الدولة في عنصري الشعب والاتلام، وتخطف عنها فيما يتعلق بموضوع السلطة العباسية التي تعد المعيار الاساسي للتعييز بيمن الدولمة والامسة، فالامة تفقد على الدولم الى عنصر السلطة السياسية ، وعندما يصبح هذا العنصر متوافرا في الامة تتحول الى دولة.

وقسد تستولجد للدولة أو لاتتواجد مع الامة، فحيثما تتكون الدولة من امة واحدة تستكون دولسة الامة أو الدولة القومية ، ولكن حيثما تكون هناك دولة مشتملة على اكثر مسن مجموعسة قومية، أو حيثما تتنشر مجموعة قومية في عدة دول فأنه لايتنق وجود الدولة والامة ولايتطابقان في آن واحد.

# ج. الدولة والحكومة:

وصد مفهوم الحكومة من لكثر المفاهيم تدلخلا واختلاطا في الاذهان مع مفهوم الدولسة، والحكومسة جزء من الدولة، بل اهم لجزائها، وهي التنظيم السياسي والجهاز المتفديدي للدولسة . وهي الادارة التي تجد ارادة الدولة صاحبة السيادة تعبيرا محسوسا عن طريقها، وعليه لايمكن تصور دولة من غير حكومة.

وبيسنما يكون مفهوم الدولة مركبا ومجردا (إذ لا احد يقابل الدولة او يراها) ، فمان الحكومة ملمومنة بلجهزتها واشخاصها وسياساتها وممارساتها .

كمسا أن اغلبسية مواطني الدولة قد يعارضون أو حتى يقاومون حكومة ما في الدولسة وينتقصسون من شرعيتها، ولكن ذلك لاينطوي بالضرورة وفي معظم الاحيان على سحب ولائهم اللولة ، أو اعترازهم بالانتماء لها.

#### 3- الخضوع للقانون :

تتسم الدولسة العديسة بخضوع جميع الهيئات الحاكمة فيها للقواعد القانونية المساوية وتتقيد بها، شأنها في ذلك شأن المحكومين، ويعني ذلك خضوع جميع اوجه نقساط الدولسة القانون سواء في التقريع أو التتفيذ أو القضاء، ويختلف مبدأ خضوع الدولة القانون - بهذا التحديد - عن مبدأ شرعية السلطة، أذ يلزم لهذه الاخيرة أن تستند السلطة السى رضسا المحكومين وقبولهم لها ايا كان هذا الرضا (مصدره) ، واكنه قد يستلازم معسه وقسد لايتلازم، ويحدث التلازم بين شرعية السلطة والدولة القانونية، اذا قامت السلطة على اساس قبول المحكومين ورضاهم بها ، مع تقييد الهيئات الحاكمة في الدولة بالقواعد القانونية المحمول بها .

وتتمثل اهم العناصر الدالة على خضوع الدولة القانون بما يلى (<sup>75)</sup>:

#### أ. التقيد بالدستور:

يمكن أن يفهم الدمستور على أنه مجموعة القواعد التي تحدد في نظام حر السلطات العامة وحقوق الاقراد، ويعد الدستور الضمانة الاولى لخضوع الدولة القانون، ووجوده يعنسي اقامة النظام السياسي والقانوني الدولة، لانه ينشيء السلطات المختلفة ويحدد اختصاصات ومالها من امتيازات وماعليها من واجبات، ويحدد نظام الحكم في الدولة، وكيفية اختيار الحاكم ويبين سلطاته ويرسم حدود هذه السلطات ، ويمثل قمة النظام القانوني في الدولة لانه يسمو على كافة القوانون المختلفة (67)، ولهذا بقيد السلطة التنفيذية في سنها للقوانين بحيث لاتفالف أي نسص دستوري، ويقيد السلطة التنفيذية فيما تتخذه من لوائح وقرارات، ويقيد كذلك السلطة القضائية فيما تصدره من احكام ، لانها سلطات منشأة بواسطته وه و الذي نظمها وحدد لها اختصاصاتها.

### ب. الغصل بين السلطات :

ينبغسي على كل سلطة من السلطات العامة في الدولة ان تحترم القواعد التي وضعها الدستور لممارسة اختصاصاتها بحيث لاتخرج عن حدود هذه الاختصاصات او السستمدى على الختصاصات، سلطة لخرى، فإذا تحقق هذا القصل في الاختصاصات، والاستقلال فسي الإجهازة، فإن كل سلطة منها ستوقف السلطات الاخرى اذا حاولت الاعـتداء على اختصاصاتها وتجاوز حدودها، ويمثل مبدأ القصل بين السلطات ضمانة اساسية لخضاوع الدولة لقانون، وذلك لانه لو اجتمعت جميع السلطات في يد فرد او هيئة واحدة فإنها سوف تقوم بوضع القولنين بنفسها وتنفيذ ماتراه مناسبا لها وتغسير

مايمــت في مصالحها وبدون رقيب او مانع يقوم بتوقيفها عند الضرورة <sup>(77)</sup>، وبذلك لن يكــون هــناك التزام بقواعد الدستور، ولاضمان لمراعاة المساواة بين الافراد او احترام حقوقهم وحرياتهم، وسينتهي الامر باساءة استعمال السلطات.

## ج. سيادة القانون وتعزيز الرقابة القضائية :

يعد مبدأ مدادة القانون وتعزيز الرقابة القضائية على اعمال مؤسسات السلطة التنفيذية مسن المسمات الاساسية لخضوع الدولة للقانون، ويعزز من ذلك قيام النظام القانونسي للدولة على اساس التسلسل والارتباط بين القواعد القانونية (<sup>78)</sup>، مما يعني ان المسلطة التنفيذية ملتزمة في كل ما تتخذه من اعمال وماتتبعه من اجراءات بالقانون المسادر عن التسرفات الا تنفيذا المسادر عن التسرفات الا تنفيذا

وتعسود اهمسية الرقابة القضائية الى تمتع القضاء بالاستقال والحياد واتصافه بالموضوعية فيما يصدره من لحكام قانونية تتمتع بحجية الشيء المقضى به .

#### د. ضمان الحقوق والحريات الفردية :

يفترض نظام الدولة الخاضعة للقانون كفالة مبدأ المساواة بين الافراد وحماية حقوقهم وحسرياتهم في مواجهة سلطة اللولة، فالدولة الحديثة مطالبة ليس فقط باحترام هذه الحقوق والحريات، بل والتنخل بشكل ايجابي لكفالتها وضمان ممارستها، كما انها ملتزمة – من ناحية الخرى - بالممل على تحقيق وتنمية الحقوق والحريات الفردية الاخسرى، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية (79)، حيث أن مبدأ الدولة القانونية او خصوع الدولة لقانونية او خصوع الدولة تمتع الافراد بها.

#### هوامش الفصل الاول

- د. يحيى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ، ( بيروت ، دار النهضة العربية، 1969) ، ص 67.
- د.عبدالله هدیة، مدخل الانظمة السیاسیة ، (الكویت ، مكتبة ام التری، 1984)،
   ص ، 106.
- (3) د.محمود اسماعيل ، المدخل الى العلوم السياسية ، ( الكويت، مكتبة الفلاح، 1986) ، ص 60.
  - (4) د.يحيى الجمل، مصدر سبق نكره، ص ص 70-75.
- (5) د.نظام بركات، د.عثمان الرواف، د.مجهد الحلوة ، مبادئ علم السياسة(عمان،
   دار الكرمل، 1984)، ص146.
- د.محمد علي محمد، د. علي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت، دار النهضة العربية، 1985)، مب277.
  - (7) د. نظام بركات و آخرون، مصدر سبق ذكره ، ص 146.
- (8) اندريــه هوريــو، القانون الدمتوري والمؤسسات السياسية ، ج1، ترجمة على مقلــد وشفيق حداد وعبدالحسن سعد ، ( بيروت ، الدار الاهلية ، 1977) ، ص 127 ومابعدها.
  - (9) د.محمد علي محمد، د.علي عبدالمعطي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 82.
- (10) د.عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السيامسية اسس التنظيم السياسي،
   ( القاهرة، الدار الجامعية، 1985) ، ص 65.
  - (11) د.يحيى الجمل، مصدر سبق نكره، ص91.
  - (12) د.محمد على محمد، د. على عبدالمعطي محمد ، المصدر السابق، ص 282.
- (13) د.نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسية ، مصدر سبق ذكره، ص 147.
- (14) د.محمـ د عــبدالمعنز نصــر، فــي النظريات والنظم السياسية ، (بيروت، دار النهضة العربية، 1972)، ص104.
  - (15) د.عبدالغني بسيوني عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص 66.

- (16) المصدر نفسه ، ص 67.
- (17) د. نظام بركات و آخرون ، مصدر سبق نكره ، ص 45.
- (18) د.محمد على محمد ، على عبدالمعطى محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 283.
- (19) Raymond Polin, Modern Gevernment and Constitutionalism (Chioago, Nelson Hall 1979), P.22 ets.
  - (20) د.محمود اسماعيل ، مصدر سبق نكره ، 83 ومابعدها.
  - (21) د.عبدالغنى بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره ، ص 67.
  - (22) لينين ، الدولة ، موسكو ، دار التقدم، 1967 ، ص ص ص 11-12.
- (23) ف الفائدا سيف، اسس الفلسفة الماركسية ، ط2، ترجمة عبدالرزاق الصنافي
   (بيروث، دار الفارابي) ، ص 257.
  - (24) لمزيد من التفصيل انظر: المصدر تفسه، ص ص: 264-273.
  - (25) النظر : لينين ، الدولة والثورة ، موسكو ، دار التقدم ، 1970 ، ص ص 7–8.
  - (26) لمزيد من التفصيل، انظر: ف افانا سيف، المصدر السابق، ص ص275-286.
    - (27) د.عبدالغني بسيوني عبدالله ، مصدر سبق ذكر ه ، 72.
  - (28) J.Roland Pennok and David G. Smith . Political Science An Introduction (New York, The Macmillan, Co, 1964) p.p. 231-232.
  - (29) G.A.Jacebsen and M.H.Lipman, Political Science, 2.nd Edition, Re. By William L.Shell. (New York, Barnes and Neble Books, 1979), P.P.9-10.
- (30) د.ابراهـــم درويــش ، الدولــة نظريــتها وتنظيمها ، دراسة فلسفية تحليلية، (القاهرة، المطبعة العالمية، 1969) ، ص ص 17–18.
  - (31) دخطام بركات وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 141.
- (32) David Easton, The Political System an Inquiry in to, the State of Political Science, 2<sup>nd</sup>. Edition, (New York Alfred Aknopt, 1971) P.P.106-115.
- (33) د.محمد على محمد ، د.علي عبدالمعطي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص258
  - (34) د،ابراهیم درویش، مصدر سبق ذکره ، ص170.

- David Easton, Opcit , P.107 : نظر (35)
  - (36) انظر:
- Robert MacIver, The Modern State, (Oxford University Press, London, 1966) P.P.20-22.
  - (37) انظر : د.عبدالله هدية، مصدر سبق نكره، ص 92.
- (38) M.Duverger, Institutions Politiques at droit Constitutionnel (P.U.F Paris, 1956), P.P 59-60.
- (39) Harold Laski, Introduction to Political Allen and Unwin, (Ltd, London, 1962), P.10.
  - (40) د.محمد عبدالمعز نصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 26.
- (41) د. جامد سلطان ، اصول القانون الدولي العام، ط1، القاهرة ، 1955، ص ص ص 51.
  - (42) د.محمد على محمد ، د.على عبدالمعطى ، مصدر سبق نكره ، ص 260.
- (43) جــاك دونديــو دوفاير ، الدولة، ترجمة سموحي فوق العادة، (بيروت، مكتب الفكر الجامعي، منشور ات عويدات، 1970) ، ص 13.
  - (44) د.محمد على محمد ، د.على عبدالمعطى ، مصدر سبق ذكره ، ص260.
  - G.A.Jacobsen and M.H.Lipman, Opcit, P.P.39. : نظر (45)
    - (46) انظر: د.عبدالله هدية ، مصدر سبق نكره ، ص ص 67-68.
- (48) د.شـروت بـدوي، النظم السياسية، (ج1)، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1964)، مس 25.
- (49) دبط\_رس غال\_ي، محمـود خـيري عيسى ، المدخل في علم السياسة، ط7، (القاهرة، مكتبة الاتجلو المصرية الحديثة، 1984) ، ص 173.
  - (50) د.ابر اهيم درويش، مصدر سبق نكره، ص 175.

- (51) د.هشسام الشساوي، مقدمــة فــي علم السياسة ، ( بغداد ، مؤمسة دار الكتب الطباعة ، النشر ، 1982 ) ، ص 31.
- (52) د.مسعد الديسن ابراهيم ، منعقا والمخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروث، م.د.و.ع، 1988) ، ص 41.
- (53) MacIvar and C.H Page, Society An Introductory Analysis, (New York, Rinohert, 1949) P. 456.
- (54) Harold Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society, Aframe Worke to Political Inquiry, (New Haven Com, Yale University Press, 1950).
- (55) Stephon D.Krazner , Approaches to the State, Alternative Conception and Historical Dynamics, (Comparative Politics, Vol. No. 2 January, 1984), P.224.
- (56) Roger Scruten, Dictionary of Political Thought, (London, Macmillan, 1982), P.445—eta.

#### (57) حول التمييز بين هذه الاتجاهات الفكرية الظر:

Michael Williams, Liboralism and Two Conceptions of the State in Donglas Maciean and Claudia Mills eds, Liporalism Reconsidered (New Jersey Rowman and Alanheld publisher 1983) P.P. 177-192.

- (58) د مسعد الدين ابر اهيم، مصدر سبق ذكره، ص 65.
- (59) د.مـــعد زيدلاــــي، الديمقر لطية ، اللبر الية ، ومفهوم الدولة المحايدة، المستقبل العربي، العدد 179، (بيروت ، م.د.و.ع، 1994) ، ص 16.
- (60) د محمد على العويني ، اصول العارم السياسية ، ( القاهرة ، عالم الكتب، 1981)، ص 37.
- (61) د.عبدالاباقسي الهرماسسي ، المجسئم المنسى والدولة في الممارسة السياسية العربية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقر اطبة، (بيروت، م.د.و.ع ، 1992) ، ص 94.
  - (62) نكره ، د معد الدين ابر اهيم ، مصدر سبق نكره ، ص ص 70-71.
    - (63) د محمود اسماعیل ، مصدر سبق ذکره ، ص ص 97-98.

- (64) المصدر نفسه ، ص 99.
- (65) لمـزيد من التقصيل، انظر : د. طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ، مصدر سبق ذكره، ص130 ومابعدها ، حيث يشير الى التميز بين: 1. السيادة بمعناها الايجابسي والسيادة بمعناها العلبي ، 2-السيادة الداخلية والسيادة الخارجية، 3. السيادة الاكليمية والسيادة الشخصية.
- (66) G.A.Jacobsen and M.H Lipman, Op cit, P.P. 41-42.
- (67) د.سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ( القاهرة ، دار النهضة العربية، 1982) ، ص ص 76–81.
  - (68) د.نظام بركات وآخرون، مصدر سبق نكره ، ص ص 162-163.
- (69) د.محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة (القاهرة، دار الفكر العربي، 1971)، عن 37.
- (70) د.عبدالحصيد متواسي ، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ط4، (القاهرة، دار المعارف، 1966) ، ص 24.
  - (71) د.محمد كامل ليلة ، المصدر السابق، ص ص 38-39.
    - (72) د.محمد عبدالمعز نصر، مصدر سبق ذكره، ص11،
      - (73) د.سعد الدين ابر اهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 46.
- (74) المــزيد من التفصيل ، انظر : د. محمد عبدالمعز نصر ، المصدر السابق، ص
   ص 12-13.
  - (75) د.عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره ، ص ص 172-178.
- (76) بشان مبدأ سعو وعلو الدستور، انظر: د.حسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، ( بغداد، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1986)، ص 25ومايمدها.
  - (77) المصدر نفسه ، ص 27.
  - (78) د.عبدالغني بسيوني عبدالله، مصدر سبق ذكره ، ص ص 175-176.

# الفصىل الثاني

# ماهية العلاقات الدولية

#### المقدمة :

لم يستفق المختصدون في حقل الدراسات الدولية على تعريف جامع وشامل المعاقبات الدولية، ذلك أن تطور دراسة العاتمات الدولية كموضوع قد مر في مراحل زمنسية، وعليه فأن الكثير ممن كتب في هذا المهدان اتسمت كتاباته بالطابع الموضوعي والاخلاقسي لستك الفسترة، ففسي عصر تكوين وترسيخ الدولة القومية في اوربا أشار الفلاسفة والمفكرون ورجال الدولة التي طبيعة العاتمات التي يتوجب على الدولة القومية الناشسفة أن تتبيناها في علاقاتها مع غيرها من الدول القومية في اوربا، فركزوا على الذائد القومية، ومسن هنا تبلورت فكرة الجيوش القومية، التحقيق امن وهيبة وقوة الدولة القومسية، ومسن هنا تبلورت فكرة الجيوش القومية المحافية الى تغطية كلف ونفقات السرائدة فسي تنظيم الجيش كما ونوعاً، وفي معرض الحاجة الى تغطية كلف ونفقات تنظيم الجيش كما ونوعاً، وفي معرض الحاجة الى تغطية كلف ونفقات المستعمرات خدارج القدارة الاوربية، من ناحية ، وظهرت الحاجة الى عقد احلاف على واربا، وهكذا تمت التحالفات بين الدويلات الإيطائية مع النمسا واسبانيا ضد عليساء وبين فرنسا والاراضي المخفضة ضد اسبانيا.

ومسع زيسادة عدد السدول القومية الاوربية منذ عصر النهضة وحتى الثورة الفرسسية واتساع رقعة تفاعل علاقاتها، وتنوع طبيعة العلاقات ، اتضحت الحاجة الى تنظيم وتنسيق وانضباط هذا الزخم من العلاقات في ظروف الحرب والسلم، وهو ما ادى المسى تشديد المفكريسن السياسسيين والحقوقيين على ضرورة ارساء قواعد دولية تسبتهدي بها الدول في علاقاتها، فترتب على ذلك الدعوة الى قانون دولي يرتكز على

تعالسيم اخلائسية ودينسية ومنطقية ويخضع للتنفيذ عن طريق منظمات دولية او اقليمية تجمعها اصول مشتركة منبعها الدين المسيحي او الحضارة الغربية <sup>(1)</sup>.

لكن الصراعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الحادة بين فرنسا والمانيا، وبين المانيا وانكلترا مسن اجسل الهيمنة على اوربا، والانفراد بالمنافع والمزايا الاستعمارية، كانت قد جعلت العلاقات الدولية تسير في خط التاريخ الدبلوماسي للدول الاوربية. بيد ان نشوب الحرب العالمية الاولى عام 1914 والتداعيات التي لحقت بالمشماريع التسى كانست تسهم في ابعاد الدول الاوربية عن المجابهة الفعلية؛ ادت الى ضرورة البحث عن اطار جديد لدراسة العلاقات الدولية، ومن منطلق الاجابة على الاسئلة الملحمة التسي كانست تشغل رجال الدولة واساتذة الحقوق والتاريخ والسياسة والمتميثلة في لماذا انقادت الدول الاوربية الى الحرب الكونية؟ هل بامكان العقل والمنطق تجنب حرب كونية اخرى؟ كيف يمكن معالجة تأزم العلاقات بين الدول؟ ماهى الشروط والضبوابط التي يمكن اعتمادها لتحقيق التعاون الدولي لتقليص احتمالات المراع بين الدول؟ هذه الاستلة وغيرها قابت الى تعدد الاجتهادات بين المعنيين فمنهم مسن ارجع سبب المشكل في اندلاع الفوضى الدولية الكونية الى الدولة القومية الاستعمارية ونظام حكمها، ومنهم من عاب على النظام الدولي الذي كان قائما على الستوازن الدولي التقليدي ، ومنهم من انطلق من فلسفة عقائدية وشخص العلة بالتناقض الجدائي في رحم النظام الرأسمالي الاستعماري، وكل هذه التقسيمات والاجتهادات نظرت الى العلاقات الدولية من زوايا مختلفة <sup>(2)</sup>.

# اولا: التيارات الفكرية الإساسية في العلاقات الدولية

يف يد مجمل ماتقدم الى ان العلاقات الدولية هي علم حديث نسبيا، ارسيت قواعده غداة الحرب العالمية الاولى في ماوراء الاطلنطي والمانش ، وتطور بسرعة مدهشة، لاسيما في السنوات التي اعقبت الفوضى التي صاحبت النزاع العالمي الثاني.

ونظرا لكثرة الاختصاصيون من اصحاب الكفاءات، فان الخلافات العقائدية، والتنقضات الفكرية، والمجادلات، حول المعنى والمضمون واختلاف زاوية الرؤيا، حتمية. وأن النقاش حول هذا الامر ظل مفتوحا بسبب ما يتبذاه انصار الواقعيين بوجه المثاليبن، والمتتسانمين ضد المتفاتلين، ومعارضة القدماء المعاصرين. فالاولون يعتبرون أن المجتمع الدولي يبقى، بالمقارنة مع المجتمعات الوطنية ، مجتمعا فوضويا تماماً، بينما يعتبر الاخرون، بالعكس ، أن المجتمع الدولي مجتمع منظم بنفس درجة المجتمعات الاخرى ، ويتمثل الخالف ببنهما بهذا السؤال حالة فطرية أم جماعة دولية؟.

# 1. At the last the control of (3) and (3) and (3)? (4) is the control of (4) and (4)

يرى انصار هذه النظرية أن انهيار البنيات الاقطاعية، كان قد ادى في نهاية العصر الوسيط، الى تداعي الوحدة القانونية والمعنوية التي كانت تتصف بها المسيحية. الا أن الفراغ الدذي قدام ، من جراء هذا الامر ، لم يستمر طويلا بسبب نمو الدولة الوطندية المكدية الكدرى التسي كانت تعتبر نفسها سيدة ولاتمترف باية سلطة فوق سلطتها. وبما انها كانت ترفض الخضوع لقواعد سلوك مشتركة، ومشفولة فقط بالدفاع عسن مصدالحها وبالرغبة في توسيع نفوذها، فأنها كانت تعيش في جو دائم من العداء والمنافسة وان شريمة الغاب هي التي تحكم العلاقات بين هذه الدول، حيث كان القوي يفرض ارانته على الضعيف.

وقد ذكرت حالة الفطرة الفوضوية، المتعلقة بالمجتمع الدولي، لاول مرة في كستاب " توساس هوبس " المسمى ( لولفياتان ) ومن ثم بصورة اكثر عمقا عند " جان جساك روسو " ( حالة الحرب). ولكن مفهوم (العالم الفوضوي) يرجع في الواقع الى مورخ يونانس شمهير همو " تيوسيديد " وينسب هذا المؤرخ الى احد الاستراتيجيين العدسكريين القدماء مقولة (ان الحرية مع الجيران، يجب ان تتقلص دائما الى القدرة على مواجهتهم).

ويمكسن تلخسيص ما ابتدعه "هوبس" في نظريته عن حالة الفطرة على الوجه التالسي: ان ثمة تناقضا جذريا بين المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية. اذ كان الناس يعيشون، فسي هذه الاخسيرة في حالة الفطرة بسبب غياب السلطة المنظمة، وبسبب صسراعهم المستمر بين بعضهم البعض، فائهم لم يعرفوا لاسلما ولا امانا. وللخروج من

هـذا الوضيع، والدخول في مرحلة الجماعة، قرر هؤلاء الناس توقيع ميثاق، او عقد اجتماعي يقوميون بموجبه باعطاء سلطة عامة لامير او مجلس، وهكذا، وبتخلي كل مواطن عسن عربيته للسلطة المؤتفلة على السيادة، فأنه ضمن لنفسه، بالمقابل، النظام والاميان. وبالطيع فإن المقصود هذا هو رسم نظري، وبناء فكري هدفه تقديم تفسير عقلاني لعملية تكوين السلطة السياسية في المجتمع الوطني. وقد طبقت هذه الصورة على الروابط الدونية التي لم تخرج بعد، بحسب "توماس هويس" ، من مرحلة الفطرة حيث يقول: (إن الملوك والافراد هم ، بسبب استقلالهم وسلطتهم السيدة، في شك دائم، وفي وضع المصارعين الذين يشهرون سلاحهم ويراقبون بعضهم، البعض واعنى هذا ، القيلام و والحواسيس الموجودين المسترار عند جيرانهم، أي كل هذه الاشياء التي تشكل حالة حرب. وسيبقي هذا الامر طويلا، طالما أن الدول المستقلة لم توقع (عقدا اجتماعها عالميا) لتخلق حكومة عالمية، وحديدة وسيدة ، ولايجوز لنن ، خلط السياسة الخارجية مع السياسة الداخلية، لان الملاها عن الدول ترتكز على علاقات قوة، وليس علاقات حق فهي تخضع للعبة المعدالح الوطنية ، وإن المجتمع الوطني كامل ومنظم، بينما أن المجتمع الدولي المعساح الوطنية ، وإن المجتمع الوطنيي كامل ومنظم، بينما أن المجتمع الدولي فوضوي ومجزاً).

وتكمن الاهمية في نظرية "هربس" في ان كثير من المولفين القدماء والمعاصرين قد اعادوا استخدام هذا المفهوم الواقعي المنشأتم، ففي القرن السابع عشر استخدام "جون لوك" في كتابه ( بحث حول الحكومة المدنية) نفس مفاهيم هوبس (حالة الفطرة) ، (عقد لجتماعي) ، وفي القرن الثامن عشر، "جان جاك روسو" في كتابب (أصيل) و ( تأملات حول حكومة بولونيا) ، وكذلك " عسابوئيل كانط" في كتابه (بحث حول المسلام الداتم)، كما اتخذ " هيفل " نفس الموقف في القرن التاسع عشر، اما في القرن العشرين، فان المفكرين الذين يعتبرون المجتمع الدولي، فوضويا ، لم بختفوا بعدد. وقد له مستمر بعدهم كثير من المؤلفين المعاصرين، وعلماء السياسة والاجتماع والقسانون، بالسرجوع السي (حالسة الفطرة) ونذكر هنا منهم على سبيل المثال لا الحصر، " هالس جي موركنثار " ، و "ستائلي هوفمان" في الولايات المتحدة، وثريمون لرون" ، و" جسورج بسيردو" في فرنسا ... بيد ان المعزل الذي يبقى ملحا هــو : هــل لاتــزال تتسجم هذه الرؤية مع الوقائع الدولية؟، لاشك ان بعض المفكرين لايتغفوا مع هذه الرؤية ويقترحوا نظرة اكثر تفاؤلاً.

#### ب. نظرية (الجماعة الدولية ) الحديثة:

جاءت هذه النظرية كرد فعل على النظرية السابقة، ويؤكد انصار هذه النظرية المنابقة، ويؤكد انصار هذه النظرية ان عناصر التضامن ، والمصالح المشتركة بين اطراف اللعبة الدولية هي اكثر اهمية مناصر التسقاق او التناقض. وبحسب رأيهم، فان المجتمع الدولي ليس مجتمعا فوضويا: بل هو مجتمع منظم او في طريق التنظيم، ومتلاحم البنيان والنظام، ويشكل (جماعة دولية) يمكن ان تقضي اما الى دولة عالمية مقبلة، واما الى فودرالية عالمية.

ويقوم الوضعيون من رجال القانون بابراز المجتمع الدولي كتركيب لدول سيدة ومتساوية، والقانون الدولي العام وكأنه مصمم (كقانون بين الدول). وهذا الايعني ابدا غيباب المنظام القانونيين، وإنما ارتكاز هذا الإخير وبكل بساطة على موافقة الشركاء القانونيين الصريحة. اما العلاقات بين الدول، فأنها علاقات تماقدية: أي ان ماتصنعه ارادة ما يمكن ان ترفضه اخرى، ويكون المجتمع الدولي بهذا الشكل، مجتمعا ترابطيا وليس مؤسسيا.

وحديثا، حاول بعض علماء السياسة والاجتماع طرح العلاقات الدولية من زاورك جديدة، أي بعبارة (الانظمة) . ونذكر من بينهم اعمال "بيرتون"، "كابلان"، "مارسيل مرل"، "كالتونغ".

ويتطلب مفهوم النظام وجود علاقات بين العناصر التي تشكل جزء من نفس المجموعة. وتأخذ هذه العلاقات شكل المواصلات، الاتفاقات، المبادلات، وغيرها من المروابط. وقد انخل مفهوم النظام في العلوم الاجتماعية عن طريق الامريكي " تألكوت برمسونز" المتأثر بالاقتصادي " بارتيو" وكان " دينيد ايستون" اول من استخدمه في علم المساسسة، وبحسب (المفهوم النظامي) ، فان المجموعة الدولية تؤلف نظاما شاملا المتفاعلات التسي تكون للدولة عناصرها الإساسية، ولكن ليست الوحيدة، كما يشكل المجستمع العالمسي الحالي وحدة عضوية بسبب التدخلات المعقدة القائمة على كافة المستويات وفسى كل المولاد المولدة ان التطور الهائل

المسبادلات ، والإعلام، والاتصالات، في العصر الحديث وكذلك التطورات المتسارعة في طبيعة هدد الاشياء قد ادت جذريا الى تغيير مضمون العلاقات الدولية، ولم تعد دراستها مقصورة فقط على الامن ، وقضايا الحدود ولعبة التحالفات ، بل اصحبت تهتم بقضسايا الحسرى عديدة مسئل : تطوير العلاقات الاقتصادية، المالية، النقدية ، حقوق الانسان، الليستة ، التلوث، الديمقراطية، مكافحة الارهاب، اسلمة الدمار الشامل، ... وفسي ايسة حال، لم يعد بامكان الاختصاصيين وقف ابحاثهم على نظام وحيد للعلاقات الدولية، لانهم فهموا ان عليهم اذا ما ارادوا شرح سير المجتمع العالمي ، اعادة وضعه في محيطه العالم.

وباختصار ، قان مسن المهام الاشارة الى ان (المفهوم النظامي) يجدد كليا المفهوم الكلاسيكي للملاقات الدولية ويشكك مباشرة بصحة نظرية الفوضعي القديمة.

ولسم يشبط فقسل عصيبة الامم ، وهيئة الامم المتحدة من عزم مؤيدي النظام القادسي العالمسي . ويؤيد البعض (الوظيفة الدولية) ويعتقد بأن اعطاء حد اقصي من الصلحيات التقنية الى المنظمات العالمية سيؤدي تدريجيا الى افراغ السياسة الوطنية مسن محتواها، وإن مضاعفة وزيادة روابط التماون بين الامم ، في الميادين الاقتصادية، الثقافية، العلمية، ... أي بتقليل قيمة السيادة الحكومية بالنتيجة - سيدفع الانسانية لوعي وحدتها، ويمكن حينذاك الانتقال من عالم الدول الى دولة العالم.

ويبقى السؤال الاهم هو أي واحدة من النظريتين - نظرية (القوضى) ونظرية (الجماعــة) - اكــثر قــربا مع حقيقة الواقع المعاصر ؟ الجواب ببساطة هو ان هاتين النظريتيــن بالمــرغم من كونها متطرفة، تشتملان على جزء من الحقيقة ويذهب بعض المختصــين الى ان ثمة مكان بين التشاوم والثقاول ، لطرح وسطي او بالاحرى لموقف وسيط هــو : الموقف الواقعي ، بمعنى ان المجتمع الدولي يقوم في وسط الطريق بين الجماعة والقوضى، وطبيعته مختلفة : فهي تبرز مواصفات منظمة وغير منظمة. وهذا يعوده موضوع تناقضات عديدة.

#### التيار الانكلو - سكونى والعلاقات الدولية :

تنتظم موقفات انصار هذا التيار اجمالا في ثلاثة تيارات اساسية ، تتمثل في : الوقعسية ، الكلامسيكية ، والطسرح العلمسي، والطرح الوظيفي والنظامي ، فالواقعية الانتقاطع مع (حالة الفطرة) ، والعلمية تركز على دراسة سلوك الممثلين الدوليين، بينما تخلل الوظيفية المجتمع الدولي بعبارات النظام عن طريق دراسة العلاقات التي تقوم بين الممثلين . وسوف نسعى الى تقديم عرض موجز لروى عند من ابرز مفكري هذا النار :

# أ. هانس موركنتاو:

يقسول عسن نفمسه بانسه ينتمي لواقعية سياسية جديدة تقوم في قلب اطروحة الفوضعي الحالمية.

ويرى بان جوهر السياسة العالمية مطابق لجوهر السياسة الوطنية، انطلاقا من الاولسي والثانية تمثلان صراع من اجل السلطة التي برأيه لاتختلف الا من حيث البيئة التي يقوم فيها هذا المصراع، وهو يرى ايضا بان هناك مفهومان اساسيان لطبيعة الانسسان، والمحسنع، والسياسة ... الاول يؤمن بان نظاما سياسياً عقلانياً واخلاقياً، ما منه من منه منه منه منه منه منه المناسبة، ويمكن ان يقوم في كل مكان ... والثاني يعتبر بان العالم، غير الكامل عقلانياً، هو حصيلة القوى الملازمة للطبيعة البشرية، ولتحسين هذا الونسسع، ينبغي العمل مع هذه القوى وليس ضدها، وبما أن العالم هو عالم المصالح المنتاقضة عن والمناسبة عبر النوازن المؤقف دائما بين المصالح، والحل المؤقف دائما للنزاعات، لذا يمكن صيانة المسلام بواسطة نظام الضوابط والثوازن هذا اله.

#### ب. ستاتلی هوفمان:

احد الاختصاصيين الاكثر الهمية في العلاقات الدولية، حاول اعطاء العلاقات الدولية، خاول اعطاء العلاقات الدولية نظرية محددة ، انطلاقا من ملاحظة وجود اختلاف جذري بين (الوسط الداخلي) و (الرسط الدولسي) . ويسرى بان النموذج المثالي لعلم السياسة (الداخلي) يكمن في نموذج المجتمع الذي يدمج (الجماعة) و (السلطة) في وقت واحد .

فامـــا المحـــتمع الذي يجب ان تنطلق منه نظرية العلاقات فهو، على العكس ، مجـــتمع البيــــئة الملامركزية المقسمة الى وحدات متميزة، أي ذلك المجتمع الذي لايمتلك لاجماعـــة ولاســلطة مركزية. وهذا النقص هو الذي يفسر اللجوء الشرعي الى العنف. وهكذا فان علم السياسة الداخلي هو علم السلطة او علم (بنيات السيطرة) (5).

#### ج. هنري کيستجر:

مسن انصار السياسة الواقعية التي تؤمن بقضائل التوازن وفي كتابه (من اجل سياسة امريكية خارجية جديدة) استعرض وقائع وضرورات سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وبيسن اسسطورة السيطرة العالمية، والحلم بانعزالية جديدة ، محاولا تحديد سياسة جديدة قائمسة على الاعتدال والواقعية، وقد وصفت عقيدته بانها (نقضن تعهد ذرائعسي): أي أن الولايات المتحددة لاتستطيع حل كل المشاكل العالمية، ولكنها لاتتخلى ابيدا عسن بعب دور قسوة ((كلية)). وترتكز نظرته للمسرح الدولي على قيام توازن تدريجسي مؤلسف من الخمسة الكبار: ( الولايات المتحدة ، روسيا ، الصين ، اليابان، اوربسا الغربسية) وهو يؤمن بعمق بمباسة واقعية على صعيد العالم حيث تتقدم الفعالية الذرائعسية على الاخسائق، ويعتبير العسالم مكان غير امن ويمفهوم نخبوي للسياسة الخارجية، ويغضيل سياسة تقوم على وضع العالم امام الامر الواقع بدل الكشف عن النواء مسينا (6).

# 3. المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية:

أ. ريتوفن ، ودروزيل :

استماضــــا عن تقليد (التاريخ الدبلوماسي) باستخدام طرق والبات علم السياسة لمعالجة المشكلات السياسية الدولية.

وكسان " دروزيسل " احسد الاواتل الذين اوضحوا في فرنسا، هدف العلاقات الدولسية اذ اعتسبر ان الاتجاه لدراسة العلاقات الدولية كاختصاص مستقل يفسر بوعى البلحثين الواضع لوجود مجموعة من الظواهر النوعية الذي تستحق ان تكون موضوعا لدراسة خاصمة.

ويسرى بانسه من السهل معرفة مجموع هذه الظواهر فكل ماله صلة بعلاقات دولسة او عسدة دول فسيما بيسنها، على الصعد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ، والتماعية على المنافقة على المنافقة ا

ولذا كانست الدول هي المقصودة هذا ابالامكان تسبية هذا (بالسياسة الخارجية) المساد اذا كانست الجماعات هي المقصودة، فيمكن تسمية ذلك (الحياة الدولية) ، ويشكل مجمسوع هذه الظواهر (العلاقسات الدولية) ، ويسرى المبعض ان هذا التوصيف السوسسيولوجي ملائما جداً، لان المجتمعات السياسية ليست ، في الواقع ، عوالم مغلقة تعيش في عزلة : بل تقيم علاكات فيما بينها، في حين ان العلاقات الوطنية تنشأ بين الاقراد والجماعات التي تكونها (أ).

#### ب. ريمون ارون:

يمكن مقارنسته "بستانلي هوفمان " فكلاهما من الوالعبين الجدد ويميزان بين السنظام الداخلسي والفوضسي الدولية، ويؤمنان بحالة الفطرة. ويرى " ارون " (ان ثمة خسلاف لايمكن تجاهله بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية طالما أن الانسانية لم تكمل وحدتها في دولة عالمية. لان الاولى تهدف الى ابقاء العنف حكرا على مالكي المسلطة الشسرعية ، والثانية تقبل بتعدد مراكز القوى المسلحة. وعندما تتعلق السياسة بالتنظيم الداخلي للجماعات، فأن هدفها الدائم يكون خضوع الافراد اسطلة القانون. اما عندما تتتاول الملاقات بين الدول، فأنها تبدو وكأن معناها – المثالي والموضوعي بنفس الوقت – هو البقاء البسيط لدول بوجه التهديد الذي يخلقه وجود دول لخرى ... ولذلك ، في علاقاتها المتبادلة ، لم تخرج عن حالة الفطرة .. لأنه أن يكون ثمة فضارة الملاقات الدولية في حال خروجها منها ... ) .

ان النقطة الاساسية في العلاقات الدواية هي العلاقات بين الدول : وجوهر هذه العلاقات هــو المناقمــة والتناقض الذي يقوم بين الدول ، ويانسبة أ... " ارون " فأن المجستمع الدولي يتمثل ، بصورة ملموسة وذات معنى اكبر ، بشخصيتين : الدبلوماسي والجسندي. وبحسسب اعتقاده فان (رجلين فقط ، يؤثر ان بشدة، ليس كاعضاء مجهولين، وانسا كممثليات الجماعات التي يتتميان اليها : فالسفير في ممارسته وظائفه هو الوحدة المياسية التي المياسية التي بتكلم باسمها، والجندي ، على ارض المعركة ، هو الوحدة السياسية التي باسمها يقاتل).

وتتسم العلاقات الدولية بحسب " ارون " بصفة جديدة تعيزها عن بقية العلاقات الاجتماعدية، فهسي تقوم في ظل الحرب، ونتعلق بديالكتيك الديلوماسية والاستراتيجية الذي يجدده الديلوماسيون والجنود (<sup>6)</sup>.

# ج.مارسيل مرل :

يقول (أنسا نعام بان النظام لايمكن أن يرى نفسه الا كمجموعة علاقات قائمة في قلب محيط معين، وتتبع الصعوبة هنا من أن النظام الشامل ومحيطة متطابقان) ، بحيث يصميح مسن المستحيل تمييز لحدهما عن الاخر، وهذا مايشكل برايه خاصية العلاقسات الدولسية. ويقترح اطلاق تسمية النظام الدولي على مجموع العلاقات الدولية والقومية ، وبالمنتيجة ، فأن المحيط سيكون مؤلفا من مجموعة العولمل (الطبيعة، الانتصادية، التكثولوجية ) التي يؤثر اتحادها على بنية وعلى النظام.

وبعد التتقيق ، والاحظ بان تكوين نظام شامل خاضع لضغط مستمر من جانب محيطه، ينتج سلسلتين من التأثيرات المتتقضة :

(اولا) من جهة ، تداخل متنام بين الاطراف كما في حالة قطاعات النشاط العالمي.

(ثانيا) ومسن جهـة اخرى ، تراكم التناقضات التي تتعكس على سير النظام ، والتي تحد (مدارات) جديدة ، و((شكال) جديدة للصراع بين الوحدات التي تكون النظام (9).

#### د.شارل زورغبيب:

يدرس السروابط الدوابة من زاوية السياسة الخارجية، الامر الذي لايمنعه من ان بسأخذ بسنظر الاعتبار العوامل التي تحيط بها ويهتم كذلك (بالممثلين) و (اللعبة) ، والمستظون هم الدول، والمنظمات الدواية، والقوى عبر الوطنية. ويلعب كل واحد منهم دورا علمى المسرح العالمي ، ويتضم هذا الدور بامثلة ملموسة وحديثة، اما فيما يتعلق باللمسبة الدولية فهو يعتقد بانها اصبحت غير اكيدة وان الممسرح الدولي غدا يشهد اعادة توزيسع للقسوى فسي اوربا واسيا ومن هنا يتسامل كيف نتجه ؟ نحو عالم منظم ؟ أي سلمي، هل بواسطة نقارب الانظمة التملوح ومراقبة التسلح ؟ ام بواسطة نقارب الانظمة الاجتماعية و الاكتصادية ، والسياسية (10).

يتضمح مما تقدم بأن سمات حقل العلاقات الدولية مازالت مرنة ومستعصية على الباحثيات المستعصية على الباحثيات المستعصرية على المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق الدولي، مفردات متخصصة واضحة المعاني ودقيقة، الساليات تحليل السلوك الدولي، مفردات متخصصة واضحة المعاني ودقيقة، الساليات تحليل المنافق الدولي، المنافق القدرة على تفحص وتقيم التحليلات الاولية ، واخيرا نظام مركزي لترتيب وتقيم وتناقل النتائج التي تتوصل اللها الابحاث (11).

وفضيلا عما تقدم فقد لخص " كارل دويتش" القضايا التي تعني بها دراسة الملاقيات الدولية بصييغة اسامية تحت اثني عشر موضوعا. علما ان هذه القضايا متداخلة فيما بينها ... الامة والعالم، العمليات مابين الامم والعلاقات المتبادلة فيما بينها، الحسرب والسلم، القوة والوهن، السياسة الدولية والمجتمع ، السكان في العالم ومسألة المغذاء والموارد الاولية والبيئة، الرخاء والفقر، الحرية والاضطهاد ، الادراك الحسي والاوهام عند القادة، المواقف الابجابية واللامبالية عند القنات، الثورة والاستقرار، المهوبة الشخصية والجماعة والقومية والتحول (12).

# ثانيا: العلاقات النولية والعلوم الاخرى

# 1. العلاقات الدواية والقانون الدواي:

لايسزال تعسريف القانون الدولي العام ، يعد من الامور غير المنفق عليها، اذ يوجد اكستر مسن منة تعريف له (<sup>13)</sup>، ويمكن تعبيز ثلاثة من الانتجاهات الفقهية التي تعرفه باشخاصمه، وهي : (<sup>14)</sup>

#### أ. الاتجاه التظليدي:

يركــز هــذا الاتجــاه على القانون الدولي هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونــية التي تنظم الملاكات بين الدول حسب، ذلك لان المجتمع الدولي عندما نشأ أول محرة بظهور الدولة القومية للحديثة في اوربا بداية القرن المابع عشر كان قاصرا على المدول فقــط، وبالمتالــي قان الدول هي وهدها التي كانت تملك صفة الشخص القانوني للدولــي، ففــي عــلم 1625م عــرف " هــرو توس Grotius " القانون الدولي بالنه القرن الدولــة القرن الدولــة القرن الدولــة القرن الدولــة القرن الدولــة القرن الدولــة القوت الدولــة القرن الدولــة القرن الدولــة القرن الدولــة القرن الدولــة القوت الدولــة القوت الدولــة القوت الدولــة القوت الدولــة القوت الدولـــي المام، وعلى رأسهم حقــوق الحدول ووهــباتها فـــي علاقةهــا المتــبادلة . وعــرفه " اوبــلهام" بانسه حقــوق الحدول ملــزمة الهــا في علاقاتهــا المتــبادلة . وعــرفه " اوبــلهام" بانسه علاقاتهــا المتــبادلة . وعــرفه " اوبــلهام" بانسه علاقاتهــا المتــبادلة ) (18. وقند ســار علــى هــذا المهج عدد كبير من الفقهاء مع علاقاتهــا المتــبادلة ) (18. وقند ســار علــى هــذا المهج عدد كبير من الققهاء مع خلافات لاتمس الجوهر. اذ مازال الاستأذ الفرلسي " رينيه جان دوبوي " يحرف القانون الدولــي بالــه (مجموعــة القواعـد التــى تحكـم المعاهــات بين الدول التي تدعى الدولــي بالــه (مجموعــة القواعـد التــى تحكـم المعاهــات بين الدول التي تدعى القواعد التي تنظم الملاقات بين الدول وتحدد حقوق كل منها وولجانها) (19.

ويؤخــذ على هذه التعريفات انها لم تأخذ بنظر الاعتبار التطورات التي طرأت على المجتمع الدولي.

#### ب. الاتجاه الموضوعي:

على خــلاف الاتجــاه السابق، ركز هذا الاتجاه على ان الفرد هو الشخص الوحــيد للقــانون الدولي كما في أي قانون اخر ، واول من دعى الى هذا الرأي الفقيه الفرنســي "لــيون ديكي Duguit حيث انكر الشخصية المعنوية الدولة وانها في رأيه مجــرد افتراض لاقيمة له . وهو لايستبر الدول من اشخاص القانون الدولي بل الافراد وحدهــم من اشخاص هذا القانون، اذا فان قواعد هذا القانون الدولي لاتخاطب الدول ، بل تخاطب الافراد (20).

ومن ابرز انصار هذا الاتجاه الاستاذ "جورج سل " ، فقد انكر هو ايضا تمتع السدول بالشخصية المسنوية وانها في نظره مجرد مجاز لاتمت الى الحقيقة بصلة، واديه الاقسراد وحدهم مسن اشخاص القانون الدولي، ذلك لان الشخص المعنوي لايمكن ان يكسون شخصسا قانونيا، لانه لايملك ارادة خاصة به، هذه الارادة لايملكها الا الشخص الطبيعمي، فهو اذن وحده الذي يمكن أن يخاطبه القانون وأن يعتبر بالتالي شخصا قانونيا ، وينطبق ذلك على الجماعتين الدولية والداخلية على حد سواء (21). وهكذا فأن قواءد القانون الدولي لاتخاطب سوى الافواد لانهم وحدهم ذوى لذراك وارادة.

ويؤخسذ علسى هسذا الاتجساه مغالاته في انكار الشخصية القانونية للدولة (22) ومجافاة حقيقية الاوضاع في المجتمع الدولى .

### ج. الاتجاهات الحديثة :

تركــز هذه على ان الدولة ليست الشخص الوحيد بل الشخص الرئيس القانون الدولي العام ، وينقسم الفقهاء في ذلك الى ثلاث فنات:

(اولا). فــئة تعتبر الدولة الشخص الرئيس للقانون الدولي، ويمتنع فقهاؤها عن تعريفهم او تعدادهــم، ومن هؤلاء "شتروب Strupp " الذي عرف القانون الدولي بانه (مجموعــة من القواعد القانونية التي تتضمن حقوق الدول وولجباتها وولجبات غيرها من اشخاص القانون الدولي) (23).

(ثانيا). فـنة تسـتبعد القرد بصورة صريحة من ان يكون من اشخاص القانون الدولي الصـاء، ومـن هـولاء " لويس ديلييز "Delbez" اذ يحرف القانون الدولي بانه (مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والكيانات الدولية الاخسرى ...) (24)، و " باديفان Basdevan " الذي يعرفه بانه (مجموعة القواعد القلنونسية النسي تلزم الدول المستقلة ومختلف المنظمات الدولية في علاقاتها المتبادلة ) (25).

(ثالثا). فسئة تفسسح للفرد مجالا متراضعا الى جانب للدولة والمنظمات الدولية، ومنهم الاستند Bastid التي عرفت القانون الدولي بأنه (مجموعة القواعد القانونية المطبقة في المجتمع الدولي، سواء كان ذلك في العلاقات بين الدول ذلت السيادة ام بين المنظمات الدولية في علاقاتها المتبادلة او في علاقاتها مع السدول، وبعسض القواعد التي تكون جزءا من القانون الدولي وتطبق مباشرة على الافراد لاسيما في العلاقات بين هؤلاء ويعض المنظمات الدولية)(26).

وفي ضدء ماتقدم يمكن تعريف القانون الدولي بانه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين اشخاص المجتمع الدولي وتحدد اختصماصات والتزامات الدول والاشخاص الاخرين وتنظيم الاختصاصات الدولية .

في ضوء ماتقدم فإن الأعراض التي يتوخاها القانون الدولي، يمكن اجمائها في تحديد لفتصاصات الدول في مولجهة بعضها البعض، وتحديد الانتزامات التي تقع على عالتي كل دوله في ممارسة اختصاصاتها، وتنظيم اختصاصات الهيئات والمنظمات الدولهة به ممارسة اختصاصاتها، وتنظيم اختصاصات الهيئات والمنظمات الدولهة، وكذله حماية حقوق الافراد. ومما لاشك فيه إن امال الكثيرين معقودة على تطهور القسانون الدولي في البحث عن مجتمع دولي يسوده السلم والنظام. ولكن ضيق الساحة التي وظف فيها القانون الدولي وقصوره وتغائل بعض القوى الدولية المهيمنة لحقوق كثير من الشعوب وتشديدها على المصلحة الرهلية، وغيلب سلطة عالمية تشرع وتشديد القلامة على المسلحة والمائية محددة الموصول الى عالم يتمتع بالسلام والاستقرار. وعلى ضعوء مهام القانون الدولي يظهر لذا انه يشكل وظيفة او جالسا معن الملاقات الدولية بصورة عامة (27). وهذاك مشاريع عديدة يطرحها مفكروا ورجال الدولهة ومعردة عامة (27). وهذاك مشاريع عديدة يطرحها قدواها ومدى الظهروف الراهنة، حوث نلقزم الدول بقواعد الايوجد اجماع لخلاتي بشأن فحواها ومدى تطبه تطبه تقودنا اللي القانون عير ان تنفلب هذه القواعد على تطبيعة على ان نتغلب هذه القواعد على

لخضاع العلاقات الدولية الى تحكيم القانون الدولي، علما أن هذه القواعد قد يصار البها بعدد أن تتنامى الارضية المشتركة عند جميع الامم والفئات والدول، ولصعوبة ، أن لم نقل استحالة، تطويق العلاقات الدولية كليا في اطار قانوني فأن هناك نشاطات اقلح القلسانون الدولي والعرف في تثليلها، فليس منطقيا تصور أن الدول، في الوقت الراهن، تتمستع بحريات غير مقيدة في اللجوء الى الحرب، فالى جانب الاعتبارات النسبية للقوة بيسن الدول والحسابات المحلية، فأن القانون يحكم حياة الدول على الاقل جزئيا، ومع أن القلسانون الدولي لايسهم في تنظيم العالم بصورة مباشرة وفاعلة عن طريق ارغام الدول على سلوكية السلام، فأنه يهيء الارضية الفكرية التي عليها يمكن بناء صدرح مثل هذا المتعلم بقضان التأثير في المواقف بشأن طبيعة الواقعية السياسية الدولية (83).

# العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة من الدول على انها النشاط السياسي الخارجي لمسانع القرار والرامي الى التأثير في البيئة الخارجية لدولة (29). او انها للخارجي العصل Course of Action الواعي الذي يعتمده المعثلون الرسميون للمجتمع القومي بهدف تثييت موقف دولي او تغيره في النظام الدولي بما يتلق والهدف او الاهمداف المحددة سلفا (60)، او انها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي (31)، او انها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي بقت انها المحددة الأشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما ازاء الدول وقوة الدولة (32)، تحقيق اهدافها في ضعوء المحدود التي تفرضها قواعد التمامل الدولي وقوة الدولة (32)، او انها برنامج العمل الملني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية (الدولة) مصن بيسن مجموعة البدائل البرمجية المتلحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الدولي وقو الدولة الخارجية (33)، وهمناك مسن يسرى بانها القرارات التي تحدد اهداف الدولة في علاقاتها في الشوون مسع الدولة المناجع الذي تمير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشوون السياسية والتجارية والاقتصادية والمائية مع الدول الاخرى (35).

ويتضمع مما تقدم ان السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي لصانعي القسرار والسذي يعسبر عن ارادة دولته ومصالحها تجاه غيره من الوحدات السياسية او المدول خلال فترة زمنية معينة والتحقيق اهداف محددة، اذن الدولة عندما تضع سياستها الخارجمية تضع في اعتبارها مصالحها الوطنية بالدرجة الاولى ، وتستند في ذلك على مقوماتها الداخلية وظروفها التاريخية واوضاعها الجغرافية والاستراتيجية.

ومن اجل ضدمان قديم الدولة وحماية مصالح امنها القومي من التحديات والتحديات المباشرة او غير المباشرة، فهي تسعى الى الدخول مع غيرها في علاقات تقداعل سياسدية ذات ابعاد ومدلولات مختلفة، وقد اضحت محصلة هذه العلاقات، كما كان دوما، تتحدد في ضوء مدى اختلاف المصالح بين الدول او تشابهها . فالدول ذات المصدالح المتمارضة تتدفع عير الماط من الحركة متبايئة من حيث الشكل ومختلفة من حيث المضمون الى ايقاع التأثير السياسي في بعضها البعض الاخر، ولان هذا التأثير يقابله كقداعدة تأثير معاكس ومضاد، تدخل الدول ذات المصالح المتعارضة في عملية صدراع تضائف حدته من حال الى حال، هذا من ناحية ، واما من الناحية الثانية يحفز تشابه (أو على الاقل عدم اختلاف) المصالح بين دولتين او اكثر وخلال مرحلة تاريخية معينة الى تعاونهما في ميادين متعددة ومتنوعة ادراكاً منها لنوعية الفوائد المترتبة على مثل هذا التعاون سواء في الحاضر او في المستقبل 60.

وفي ضوء ماتقدم تمثل العلاقات الدولية عملية تفاعل متعددة الاوجه بين دولتين او اكثر وتتميز بنسب ودرجات مختلفة، وبخصائص المسراع والتعاون معا، وتترك كقاعدة مجموعة تأشيرات سياسية في سلوك الاهلراف المتفاعلة وفي النظام السياسي الدولي بالنشيجة (37) وان كانت هناك بعض الاراء الاكاديمية تحاول التركيز على الصراع كسمة مسيزة المعلاقات بين الدول، بيد اننا لانميل الى ترجيح ذلك دوما ، اذ ان الواقع السياسي الدولية انما هي يؤشسر ان نسبة عالية مسن التفاعلات الدولية انما هي تفاعلات تعاونية تتم عبر صديغ سلمية لاعلاقة لها بالصيغ الاكراهية التي تتمم بها علاقات الصراع (38).

ومما لاثنك فيه ان الرأي الارجح هو ذلك الذي يذهب الى ان العلاقات الدولية لايمكن ان تتم داخل ذلك الاطار الذي يجمع بين خصائصهما معا، وتمايزهما وضرورة فهمهما كمل علمي انفراد ، باعتبار ان الفهم الموضوعي لكل ظاهرة انما بعد مقدمة لاغنى عنها للتعامل الكفوء معها.

ويشير " جوزيف فرانكل Joseph Frankel" بأن السياسة الخارجية تتألف من قرارات واقعسال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما (40)، بينما يقدم "رينولدز " تعريف السياسة الخارجية على ثلاث مراحل وهي : ( ان السياسة الخارجية فعل او مجموعة اقعال تتخذ بشان حالات او مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعسل) ثم يضيف (ان المعنى الاكثر نقة هو ان السياسة تتضمن الاغراض التي تكمن وراء افعــال صمــاحب الفعــل مــن لفعاله والمبادئ التي تؤثر فيها ) ويقول اخيرا (ان السياســة الخارجية هي مدى الاقعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظير اتها الفاعلة على المسرح الدولي من اجل تحسين اغراض الافراد الممثليان لها) (41). لذا فإن السياسة الخارجية تعد بمثابة الاداة الاساسية التي يتم من خلالها عملية اتصال الدولة (والوحدة الدولية) وتفاعلها مع بيئتها الاقليمية والعالمية ، قصد التأثير في الاخيرة لصالحها . بمعنى السياسة دولية وبالنتيجة العالقات دولية من غير سياسة خارجية ، ولكن مادة السياسة الخارجية هي غير مادة العلاقات الدولية ، الاولى هي من صلب الافعال اما الثانية فهي من صلب الافعال المتداخلة المتبادلة، ثم ان اصحاب الفعل في كل منهما مجانسون ، ان الحكومة او الافراد المخولين بالاعراب عـن نواياها هي العنصر الفاعل في السياسة الخارجية، اما في العلاقات الدولية فالدولة هسى الفاعل ، وذلك لان النظام الدولي ماز ال يأخذ بالدولة القومية في المقام الاول فهي وحدها صاحبة السيادة والصفات الاقليمية رغم منافسة بعض المؤسسات لها، وبالتالي فان سلوك الدولة يتأثر بشكل مباشر بتلك الاعتبارات التي يأخذ بها النظام الدولي.

# العلاقات الدولية والديلوماسية (42):

اورد بعصض فقهاء القانون الدولي العام تعريفات عديدة ومتنوعة للدبلوماسية منذ اولخر القرن التاسع عشر حتى الان .

- أ. فقد عرفها الدبلوماسي البريطاني " ارنست ساتو Ernest satow " بانها (استخدام الذكاء واللواقة في ادارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة ) (43).
- ب. وعسرفها " دوكسوس Decussy " بانها (مجموعة المعلومات والمبادئ الضرورية لحسن ادارة العلاقات المرسمية بين الدول ) (<sup>44)</sup>.

- ب. وعسرقها \* دوكوس Decussy \* بانها (مجموعة للمعلومات والعبادئ الضرورية لحسن ادارة المعالقات الرمعية بين الدول ) (44).
- ج. وعرفها "كالغو Calvo" بأنها (علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي ولحكام الاتفاقيات)<sup>(45)</sup>.
- د. وعسرقها " تشارل دي مارتينس Charles de Marteas" بانها ( علم العلاقات الخارجــية للدول ورعاية مصالحها، او فن النوفيق بين مصالح الشعوب، وبمعنى ادق، علم وفن لجراء المفاوضات) (<sup>66)</sup>.
  - ه... وعرفها " ريفييه Rivier " بانها ( علم وفن تمثيل الدول واجراء المفاوضات)(47).
- و. وعسرفها "براديه فوديسرة Pradere Fodere "بانها (حسن تمثيل الحكومات ومراقبة حقوق الوطن ومصالحه وكرامته حتى لاتمس في الخارج، وكذلك ادارة الشوون الدولية، وادراة المفاوضات السياسية او تتبعها وفقا المتعليمات الصادرة بشأنها) (48).
- ز. ويقسترب " هارواد نيكلسون Harold Nicolson " مما جاء بصددها في قاموس اكسفورد بانها (علم ادارة ورعاية العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، او طريقة معالجة وادارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن الدبلوماسي ) (<sup>(4)</sup>).
- وعسرفها الدباوماسي الهندي "سردار بانيكار "بأنها (فن تقديم مصالح الدولة على مصالح الاخرين) (<sup>(60)</sup>.
- ط. وتعسر فها موسسوعة العلوم الاجتماعية بانها ( الاسلوب الشائع اليوم لملاتصال بين الحكومات) ، اما العوسسوعة البريطانسية فتعرفها بانها (فن ادارة المفاوضات الدولسية). ويعرفها معجم (التيريه) بانها (معرفة العلاقات الدولية ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول).

واستنادا لجملة ماتقدم فان الدېلوماسية هي مجموعة القواعد والاعراف الدولية والاجراءات والمراسم والشكايات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين اشخاص القانون الدولسي، اي الدول والمنظمات الدولية والممثلين الديلوماسيين ، وتقتضي بيان حقوقهم وواج باتهم وامت يازاتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية، والاصول التي يترتب عليهم انسباعها لتطبيق احكام القانون الدولي ومبادئه ، وهي فضلاً عن ذلك علم وفن تنظيم وادارة العلاقات الدولية، وتمثيل الحكومة وحماية مصالح الدولة الوطنية لدى حكومة بلد اجنبي، والتي يمارسها المبعوثين الدبلوماسيون من خلال المفاوضات <sup>(13)</sup>.

وبالاضافة الى ان الدبلوماسية فن من حيث انها تنتضى ممن يمارسها مواهب في ملاحظة الاشياء والامور التي تجري حوله، فهي علم لكونها نقتضي معارف علمية مخسئفة، وعلى رأس تلك المعارف معرفة التاريخ ومعرفة القانون ومعرفة العلاقات الدواسية واسسها ، ومعرفة العلوم السياسية ومفاهيمها، وكذلك هي تقنية لكونها تطبيقا وتنفيذا عمليا لمبادئ السياسة الخارجية على يد اشخاص معينين مستفيدين من علمهم وفينه بنا في المبادئ السياسة الخارجية على يد اشخاص معينين مستفيدين من علمهم وفي المبادئ السياسية في القيام باعمال استثنائية تفرض على الدبلوماسي تأديسة الميس اخرها البروتوكول الدبلوماسي مثلا (23) التقديد والالستزام بتقنية معيسنة لسيس اخرها البروتوكول الدبلوماسي مثلا (23) ويستخدم مصيطاح الدبلوماسية حيانا الدلالة على معرفة الملاقات الدولية

والمصالح التابعة لكل دولة والمعاهدات والاتفاقيات التي تنظم علاقة الدول ببعضها.

استنادا لجملة ماتقدم فان النشاطات التي يمارسها الدبلوماسيون والهيئات الدبلوماسيون والهيئات الدبلوماسية تصد جرزءا من العلاقات الدولية بين الامم والدول، فالدبلوماسية الحديثة عكست تحسولا جوهريا على مستوى نظام الحكم الداخلي للدول وعلى صميد نظام المعالمات الدولية ، وهذان التحولان هما في الاصل امتداد التحولات الانتصادية السياسية في الدول ونتيجة لفقدان اللقة في نظام توازن القوى عالميا، فزيادة الشراك السرامي العام في الشؤون العامة للدول، وتطور اساليب المواصلات والاتصال ، وتنامي الشسعور نحو تدعيم التضعامن بين شعوب العالم، كل هذا عزز من الدعوة الى الديام ماسية الحديثة العلنية.

والى جانب الدبلوماسية التقليدية والحديثة او السرية والملنية او اللا ديمقراطية والديمقراطية او دبلوماسية الهيئات الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية المحفلية هناك دبلوماسية القمة وقد نشط هذا النمط من الدبلوماسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية حيث انسع نطاق الاسهام المباشر لروساء الدول والحكومات في تصريف العلاقات الدبلوماسية. وحمدث تطور اخر مهم وهو بزوغ دبلوماسية الاقمار الصناعية والحوار عن بعسد وهمو مايصب في اطار مفهوم ان العالم اصبح قرية صغيرة، مما قلص مساحة الاسرار في الشؤون الدولية. ويبقى من الاهمية بمكان رسم الحدود بين الدباء ماسية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية. فالدبلوماسية وسيلة وليست غاية وهي لاتضع او تكون صورة للاغراض الوطنية والقومية أي عكس السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، لاتضع قرارات بالاسلوب والغاية كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وانها لاتروج خيارا من بين خيارات، ولكنها تسهم في تحديده، وانها اداة مجندة لخدمة وانجاح أي خيار يقره مركز السلطة. والدبلوماسية نشاط مهمته الجاح السياسمة القومدية باقل الكلف وتجنيبها المضار وهي نشاط يهدف الى تجنب الحسرب في العلاقسات بين الدول والامم... والامر الذي لاشك فيه هو ان العلاقات الدولسية تزودت ومازالت تنهل من الدبلوماسية والتاريخ الببلوماسي. فالدبلوماسية ترى ان دول العالم تلتقي على ساحات تتشابه فيها وتتضادد المصالح عليها، و إذا كان تشابه وتكامل المصالح يقود الى التعاون والتضادد ، قد يؤول الى الحرب، فإن للدبلوماسية دورا يعرزز التعاون ويقى من الحرب، ولكن تشديد الدبلوماسية على المساواة والتعاون بيسن الاطسراف لايمكسن أن يقسره واقع العلاقات الدولية، ذلك أن المساواة والتعادل لايحدثان الا في شروط معينة، منها ان تكون الدول ، رغم قدراتها، مؤمنة بان النظام الدولي السائد يخدم مصلحة الجميع.

ومسع ذلك فسان للدبلوماسية دور فسي تصريف العلاقات الدولية بجمعها المعلومات وحماية المصالح القومية، ورفع النقارير ، والاكثر من ذلك كله المفاوضات، ورغسم اتساع نطساق ونشاط الدبلوماسية العلنية او المحفلية على حساب الدبلوماسية المسرية او الفودية فان الاخيرة تبقى وسيلة لحسم كثير من المنازعات الدولية. كما ان لازدياد التداخل بين دور الدبلوماسي والسياسي ورجل الدولة اهمية في تجاوز بعض المعوقات التي لايستطيع الدبلوماسي التغلب عليها الافتقاره الى السلطة او التخويل في لخذ القسرار، ويشكل او اخر فان الدبلوماسية اداة من ادوات السياسة القومية، ووسيلة لحسر الحالات المشحونة باحتمال اللجوء الى الحرب (33).

# 4. العلاقات الدولية والامن القومى:

الامسن القومسي بالمفهوم الحديث يتصنف بالشمول ، وهو ليس مسألة حدود وحسب، والا هو تدريب عسكري شاق وحسب، والا هو تدريب عسكري شاق وحسب، انسه يتطلسب هذه الامور وغيرها ولكنه يتخطاها ويمس امورا اخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية Societel نشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة (54).

والامسن بهذا المعنى هو امن الدولة ومن فيها، ويغطي كل مظاهر الحياة (65. وقد اتسع كثيرا ايشمل ضمان تحقيق وحماية جميع اهداف العبياسة الخارجية للدولة.

ومسع أن أتساع مجال الامن ، رتب صعوبة تحديد معنى شامل للدلالة على مفهومه، وادى ذلك في نظر البعض الى عدم وضوحه كقاعدة (66)، بيد أن المفاهيم العلمسية، والفرضيات، والنظريات التي جاء بها الاساتذة والباحثون... ساهمت بشكل أو بنّصر، في أن تكون الدراسة العلمية لمفهوم الامن القومي ممكنة (<sup>77</sup>). فذهب " كاوفمان Kaufmann " السي القول (أن اغلب وجهات النظر حول المفهوم، تلتقي في جوهرها على التحرر مشترك هو ادراكها أن الامن أن دل على شيء فأنما يدل عموما على التحرر مسن الخوف، ويدعم " جوزيف ناي Joseph Nye " هذا الرأي بقوله (أن الامن لايعني بالمحصلة الى الشعور بغياب التهديد أو الخطر) (86).

امــــا " هارتمــــان Hartmann " فــيرى ان مفهوم الامن القومي يعني بالنسبة للـــدول صــــواتة مايعرف بمصالحها الحووية، ويستخدم بمعنى دفاعي في الحالات التي تستعد فيها للدفاع عن مصالحها ضد التدخل باستخدام القوة (<sup>69)</sup>.

ويقصد بالامسن القومسي ايضا تأمين كيان الدولة ضد الاخطار التي تتهددها دلخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها وغاياتها القومية. وبمعسني اخسر ان مفهوم الامسن القومي ينطوي على بعد خارجي، وبعض الكتابات تستخدم اصمطلاح الامسن الخارجي عندما تهدف الى التركيز على البعد الخارجي للامن القومي، لذلك فان مصالح الامن القومي – وتتظيمها تكون هي السائدة او المغالبة في فعاليات ونشاطات السياسة الخارجية (60). وتأسيما على ماتقدم يرتبط الامن بسعي صائع القرار والمؤسسات المختصة، السدووب نحو حماية القيم والمصالح الاساسية التي تهدف الدولة انجازها وتحقيقها في كل الاوقات، وبالتألمي فأن عدم تعرض قيم ومصالح الدولة في وقت معين اللخطر لاينفسي احتمالية تعرضها للاختراق في وقت اخر ، وخصوصا عندما تتبدل الظروف السائدة محليا ودوليا، ومن هنا يتضح بان للامن جانبا مستقبلها ، وبالتالي، فمفهوم الامن القومسي لايرت بط بالمحافظة على الحاضر فحسب، بل بتأمين وضمان المستقبل ايضا وهذا يعني انه بتضمن ادراك سلسلة من القيم التي تناضل الدولة لجعلها مأمونة (61).

- أ. النسبية: بمعنى ان اغلب الدول المعاصرة غندما تضع سياستها الامنية، وخصوصا الخارجية منها، تتطلق من مدى الانسجام او التناقض بين مصالحها وغيرها من الدول، وبالتالي من نوعية العلاقة السائدة بينها، كان تكون قائمة اما على علاقات اللقة او عدم اللقة (6).
- ب. الدينامسية: وينطلق فهمنا لها من ادراك حقيقة مفادها ان صيانة الامن القومي وكأمسر بديهسي تتضمن الاجراءات التي تعقد لمجابهة جميع الحالات السلبية المحتملة، ونظرا لعدم سهولة حصر هذه الاحتمالات، من الصعب النتبؤ المسبق والدقسيق دوما وابدا بما قد يحدث من احتمالات داخلية وخارجية غير مرغوب فيها، ويفترض هذا الواقع ضرورة ربط الشعور بالامن ربطا وثيقا بمحصلة عملية مستمرة ترمي الى تقييم الواقع المتغيز الدولة بابعاده المختلفة، وصو لا الى اعادة تعريفه وتحديدة بالشكل الذي ينسجم ومفردات وخصائص هذا الواقع. الاعادة تعريفه وتحديدة بالشكل الها من فرضية أن الشعور الامني هو محصلة لتقييم ذاتي لدلالات المتغير والتحول التي تمر بها الدولة، ومن هنا يبنى الشعور بالامن وكذلك السياسة الامائية، وبناء على ذلك فمن الواضح أن الدولة لاتسعى السي الامسن بحد ذاته وائما تمعي من خلاله الى ضمان استمرار قيم ومصالح مضائفة النوعسية، ولاهميستها وضرورتها يعتبر الدفاع عنها وصيانتها شرطا اساسيا لامنتمرار قدرة الدولة على الدفاع عن اساس وجودها.

وفضلا عن ماتقدم فان العلاقة بين العلاقات الدولية والامن القومي قد عبرت عن نفسيها بصيغ متعددة فمؤتمرات الامن والتعاون الاقليمية ومعاهدات نزع السلاح ، او حضر التجارب اللووية ، او مؤتمرات مجلس وزراء الداخلية العرب كلها صيغ تتوسم ارسياء نمسط من العلاقات الدولية قائم على التعاون السلمي، وتهدف الامن ، وتعبر بالرغم من اختلاقها عن انماط من العلاقة بين العلاقات الدولية والامن القومي (64).

#### هوامش القصل الثانى

- د. كما قلم هاشم معمة، العلاقات الدولية، (بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر، 1979)، ص 2.
  - (2) المصدر نفسه ، ص 3.
- (3) دانسيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر ، (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980 ) ، ص 10.
  - (4) لمزيد من التقصيل انظر:
- Hans G. Morgenthau, Man US. Power Politics (New York Alfred A.Knopt, 1973).
- (5) Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960).
- (6) Henry A.Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy, (Council on Foreign Relations, Washington).
- بیسیر رینوفان، جان باتیست دروزیل، مدخل الی تاریخ العاتقات الدولیة، ط1،
   ترجمة فایز کرم نقش ( بیروت ، منشور ات عویدات ، 1967).
- (8) Raymond Aron, On War, Norton, 1968.
- (9) مارســيل مــيرل، موسيولوجيا العائقات الدولية، ترجمة د.حبس نافعة، (دار المستقبل العربي، بيروت ، 1986).
  - (10) دانيال كولار ، مصدر سبق نكره ، ص 29.
  - (11) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص4.
    - (12) المصدر نفسه ، ص 4.
- (13) د. محمد طلعت الفنيمي، الاحكام العامة في قانون الامم ، قانون السلام، (الاسكندرية، 1970) ، ص ص 17-37 ومابعدها.
- (14) د.عصام العطلية، القانون الدولي العام، ط5، (بغداد ، دار الحكمة الطباعة والنشر، 1993 ) ، ص 10 ومابعدها.

- (15) المصدر نفسه، ص10.
- (16) H.Bonfils: Manuel, droit, International Pablic, Paris, 1968, P.1.
- (17) P.Fauchille: Traite de droit International Public, Paris, 1922, T.1, P.4.
- (18) Rene- Jean Dupay, Le droit, International Law, Paris, 1966, P.5.
  - (19) د. علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام، ط.11 (الاسكندرية، 1975)، ص.18.
- (20) Leon Duguit: Traite de droit constitutionnel, Paris, 1921, T.1, P.2.
  - (21) د.عبدالحسين القطيقي، القانون الدولي العام، (بنداد ، 1970، ج1)، من 21.
     (22) د. عصام العطية ، مصدر سبق ذكره ، ص13.
- (23) K.Strupp: Elements de droit, International Public, Paris, 1930, T.1, P.2.
- (24) Louis Delbez, Droit International Public, 3<sup>rd</sup>. Edition, Paris, 1964, P.18.
  - (25) د. انطسوان فستال ، استحالة تعريف القانون الدولي، (مخلة الشرق الادني، دراسات في القانون، العند 7، 1971)، ص 755.
- (26) Paul Bastid, Court de droit International Public, Paris, 1965, P.5.
  - (27) د.كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق نكره ، 9.
    - (28) المصدر نفسه ، ص 11.
- (29) James Barber and Michael Smith, The Nature of Foreign Policy Areader, (Edinburgha: Holms Medougal, 1974), P.8.

- (30) James N.Rosenau, Moral Fervor Systematic Analysis, and Scientific Consciousness of Foreign Policy, Research, in ideb, The Scientific Study of Foreign Policy, rev. enl ed. (London: Frances Pinter Publishers Ltd, 1980) p. 61.. ets.
- (31) د. محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، (بيروت، دار النهضة الحديثة، 1972) ، ص ص ص 40-41.
- (32) د. علـــي الدين هلال ، الامن القومي العربي ، دراسة في الاصول ، (شؤون عربية ، العدد 35 ، جامعة الدول العربية ، 1984 )، ص19.
- (33) Karl Deutsch, The Analysis of International Relation, 2<sup>nd</sup>. Edition, (U.S.A. Harvard University Prentice – Hall, Inc., 1978), P.16.
- (34) د.نظسام بسركات، د.عثمان الرواف، د. محمد الحلوة، مصدر سبق ذكره، ص.284.
- (35) K.London , How Foreign Policy is Made , (Vannos Trade Company , New York , 1949 ) , P.12.
- (36) د. مسازن اسسماعيل الرمضائي، السياسة الخارجية -- در اسة نظرية، (بغداد ، مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص ص 50-51.
- (37) Joseph Frankel , International Politics : Conflict and Harmony, (London: Benguon Book, 1976) , P.52.
  - (38) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، مصدر سبق ذكره ، ص 52.
    - (39) دانيال كولار ، مصدر سبق نكره ، ص16.
    - (40) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص18.
      - (41) المصدر نفسه ، ص 18.
- (42) د. ثامر كامل محمد ، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية ادارة المفاوضات،
   (عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (2000)، ص 77 ومابعدها.

- (43) Ernest Satow, A Guide to Diplomatic Practice, Fourth Edition by (Nevile Bland, Longmans Green and Co.London , 1958), P.1.
- (44) مسموحي فسوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة، (دمشق ، دار اليقضة العربية ، 1973) ، ص 2.
- (45) Charles Calvo, Dictionnaire de Droit, International Public, et Prive Paris, 1885, P.250.
- (46) انظر: د. عــز الديــن فــودة ، الــنظم الدبلوماسية، الكتاب الاول في تطور الدبلوماسية وتقنين قواعدها، (دار الفكر العربي، القاهرة، 1961)، ص 50.
- (47) د. علي صادق ابو هيف، القانون الدبلوماسي والقنصلي، (الاسكندرية، 1987)، صر 12.
- (48) Pradier Fodere, Cours de droit diplomatique, 1, Paris, 1900, P.2.
- (49) Harold Nicolson, The Diplomacy 2<sup>nd</sup>. Edition, London, 1957, P.5.
- (50) K.M.Panikcar, The Principles and Practice of Diplomacy, London, 1957, P.71.
  - (51) د. ثامر كامل محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص20.
- (52) د. ادونيس العكرة ، من الدبلوماسية الى الاستراتيجية، ( بيروت ، دار الطليعة، 1981 ) ، ص ص ص 21–23.
  - (53) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص17.
- (54) د.ثامر كامل محمد ، دراسة في الامن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقية ، (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1985 ) ، ص 26.
- (55) Otto Pick. And Jalin Gritchley, Collective Security, 2<sup>nd</sup>. Edition, (Macmillan, London, 1974), P.15.

- (56) Vernon Van Dyke, International Politics, and Edition, (Appleton century crofts, New York, 1966), P.35.
- (57) Ernest W.Gohlert, National Security Policy, Formation in Comparative Perspective In: Richard Merritt. Foreign Policy Analysis, London: Lexigton Books, 1975, P.133.
- (58) د. مسازن اسماعيل الرمضاني ، مقدمة في الجوانب النظرية لعفهوم الامن الخارجسي، ( الامسن والجماهير ، السنة الثانية، المدد 4 تموز / يوليو 1981)، من70.
- (59) Fredrick H.Hartmann, The Relation of Nation, 4<sup>th</sup>. Edition (Macmillan, Publishing Co., Inc, New York, 1973), P. 257.
- (60) Karl W. Deutsch, Opcit, P. 102,
- (61) Norman G.Padelford and George A.Lincoln, The Dynamic of International Relations, (London, The Macmillan Company, 1970), P. 179.
  - (62) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، المصدر السابق، ص ص 71-72.
- (63) K.J.Holisti , International Politics , 2<sup>nd</sup>. Edition , (London, Prentice , International Inc. 1974), P.P.363-365.
  - (64) د. ثامر كامل محمد ؛ المصدر السابق ، ص 87.

## الفصل الثالث

# مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية

اولا: المناهج التقليدية

### 1- المنهج التاريخي Historical Approach:

يقسوم هذا المنهج على فكرة موداها أن الطريقة الأجدى لدراسة مجمل الظاهرة الاجتماعية السياسية المعاصرة هي دراسة جذورها وامتداداتها التاريخية، ومرد ذلك قسناعة مسبقة تبسني على اسلس أن الحاضر أنما يعكس الماضي ، وإن المستقبل هو محصلة لقانون ازلى يتحكم لوحده في تطور الظواهر والتحولات الاجتماعية المختلفة، وهــو القــانون التاريخي (١). ويعد هذا المنهج في دراسة العلاقات السياسية الدولية من السدم المستاهج التقليدية شيوعا ، وهو يطق اهدية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي ونلك علي أسأس أن العلاقات الدواية المعاصرة جذورا وامتدادت تاريخية سابقة مما يجعل التعمق فسي تفهم الظهروف والمؤثرات التاريخية لمرا ضروريا المنبعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في اشكالها المعاصرة. فالروابط والصراعات والاحقاد التاريخية تعد في تقدير المنهاج التاريخي من بين القوى الرئيسية التي تتحكم فى الاتجاهسات السياسية الخارجية للدول (2). وقد كان هذا المنهج في المرحلة الاولى من تطبور موضيوع العلاقيات الدولية بمثابة حقل معرفة اكاديمي ، وهناك جملة اعتبيارات قبادت البي ذلك فحتى العرب الغالمية الأولى نظر الكتاب والمفكرون الي العلاقات الدولية على انها علاقات معضة بين الامم. ويما ان اغلب هذه العلاقات كانت تقدم في مجال الشؤون الخارجية فإن الدبلوماسيين اشراوا على تنفيذها بتوجيهات من وزارة الخارجية كميا إن استمرار ممارسة الاساوب الداوماسي خلف رصيدا من التجارب الشخصية التي تركها الديلوماسيون المؤثرون على مسيرة الاحداث بين الامم بشأن قضايا تخص مصالح لكثر من دولة ، وقد سهاد الاعتقاد أن هناك ديمومة في السوابق الدبلوماسية يمكن عن طريق دراستها تاريخيا التعرف على الاسباب التي حدت بتلك الدواسة او غيرها الى اتخاذ مثل هذا وذلك الموقف، كما انه يمكن تحديد ماحدث بالقعل في نطاق المكان والزمان ، وبعد تحديد الاسباب وماحدث بالقعل يمكن استنتاج مسانجم عسن الحسدث، وبالتالي يفاد من هذه النظرة التاريخية في فهم الحاضر وتوقع ماسيحدث في المستقبل (3).

ويعتقد انصمار هذا المنهج بان بامكانه تحقيق عدة مزايا منها (4):

- أ. القدرة على تحري الاسباب التي تكمن وراء نجاح او فشل قادة الدول في اتباع سياسات خارجسية معينة في وقت ما ، واستخلاص مغزى او دلالات عامة لانماط السلوك الدولي المختلفة.
- ب. أن استخدام السنهج التاريخي يؤدي الى تفهم اكبر واعمق لمانتجاهات التي
   يسلكها تطور الملاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام الى اخر.
- انسه يمساعد علمى تفهم الكيفية التي يتم بها انتخاذ بعض قرارات السياسة
  الخارجسية والدوافسع التسي تعليها والنتائج التي نتبلور عنها وذلك في الاطار
  التاريخي للعقيقي لهذه القرارات.
- د. أن التاريخ في اعتقاد انصار هذا المنهج يخدم كمممل التجريب واختبار الملاكة التسي تقوم بين الاسباب والنتائج في السياسة الدولية على اساس أن لكل مواقف دولي طبيعته المتعيزة، وأن مواقف السياسة الدولية لانتكرر علي نفس اللحو .

وعلى الرغم من أن أتصار المنهج التاريخي اعتادوا الاثنارة ألى قوائده ، الا السه لايخلو مسن المسلبيات ، ذلك أن هذا المنهج ركز اهتمامه كقاعدة على التعريف بالواقسية التاريخية أو التاريخ الدبلوماسي، اعتمادا على معلومات متوفرة في الحاضر ولكن من دون أن تكون كلملة بالضرورة، بمعلى أنه أنصرف الى محاولة الاجابة على استلة : مساذا ومتى وكيف ، وابتعنت اهتماماته عن الاسئلة المتحليلية الاكثر (همية أي اسئلة لماذا، هذا من ناحية، اما من الناحية الثانية فقد صمارت تتبواته الاكاديمية في عالم متضير تسبوات مشكوك في فقتها وصحتها المعلمية (أ). وذلك يذهب " متانلي هوفمان" السمى القسول (أن المذهج التاريخي قد ينتهي بُنا الى التطبق في السماء، ولكنه لايستطيع ابدا ان يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولية) (®.

### 2. المنهج القانوني Legal Approach

يحاول هذا المنهج إن يقصر تحليل الملاتات السياسية الدولية على الجوانت القانونية التي تحيط بعلالات الدول مع بعضها، أي ان هذا المنهج يدرس الموضوع من زاوية التي تحيط بعلالات الدول مع بعضها، أي ان هذا المنهج في الدراسة يركز على المعاهدة والإثقافات الدولية من حيث التزامات الاطراف المتعاقدة والجزاءات التسي ينص عليها لمعاقبة الاطراف التي تخل بتعداتها الواردة في هذه الاثقافات. ويركز النسبا على تحير مشروع من وجهة النظر القانونية. ويتناول إيضا بالاهتمام التكييف القانونيي لموضدوع الاعستراف بالدولة او بنظام الحكم فيها، وكذلك التكييف القانونيي لموضدوع الاعستراف بالدولة او بنظام الحكم فيها، وكذلك التكييف القانوني لموضدوع الاعستراف المفارق القانونية والدبلوماسية وتحليل اهم الطحائق والاستقصاء وتحري الطحائق والتحكيم والتوفيق وبذل المساعى الحميدة والتسويات القصائية.

وفضاً عن ذلك نقع في صلب اهتمام هذا المنهج البحث في الكيفية التي تتكون مسلم المنظمات الدولية والالليمية والوظائف التي نقوم بها هذه المنظمات والاجراءات التسبي تحكم عملها، مثل قواحد القصويت، وشروط اكتساب المضوية والمبررات التي توجب وقفها او انهائها <sup>70</sup>، وقد كان لظهور عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى السر كبير فسي بروز المستهج القانوني وذلك لتعاظم الحاجة الى انشاء مراكز ومعاهد متخصصة لدراسة القانون والتنظيم الدولي في عدة دول من العالم وانصرف اهتمام هذه المعاهد على تطيل الموتدرات والمعاهدات الدولية ونتمع اجتماعات عصبة الام.

الملاحظة المهمة على هذا المنهج هو انه يركز على جانب واحد من جوانب العلاقات الدولية وهو الجانب القانوني، أذا فهو لم يحاول التعرض لتحليل العوامل والمنسيرات الخارجية التي تؤثر في نماذج السلوك الخارجي لكل دولة وإنما عنى اساسا بالحكم على مذى قانونية هذا السلوك في اطار المقاييس القانونية المستخدمة اندنك (8). وعليه يمكن القول ان هذا المنهج في دراسة وتحليل الملاقات الدولية لايمكن التركييز عليه، لان هدفه العلاقات لايمكن النظر أليها بعيدا عن صبغتها السياسية لهما بالك في تجميدها في اطار من القواعد القانونية الشكلية. فنحن لالشك بان هناك اطار القواعد القانونية الشكلية. فنحن لالشك بان هناك اطار لاتمست اليي توجهها وتتحكم فيها لاتمست اليي النواحي القانونية بصلة مباشرة ، فالذي يتحكم في هذه العلاقات هي المصالح القومية والاستراتيجية للدول.

### 3. المنهج الواقعي Realistic Approach :

انسه منهج يرى في التاريخ شواهد على صواب التشخيص وتثبت القناعة بان هسناك جرهسر للسياسة الدولية يمكن الوصول اليه عن طريق واحد لابديل له الا وهو مفهـ وم القسوة (9. وان القوة السياسية التي تعنيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي ليست بالضرورة مرادفة للمنف بأسكاله المادية والمسكرية، وانما هي أوسع نطاقا من ذلك بكثير ، فهي الناتج النهائي بأسي لحظة ما - لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذا الحجم هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد امكانياتها في التأثير السياسي في مولجهة غيرها من الدول (10).

يتضسح أن هذا المستهج قد ظهر كرد على تفسيرات المدرسة المثالبة الواقع السياسي الدولي، وتشير المصادر الى أن الجنور الفكرية الأولى لهذا المنهج ترجع الى "ميكافيلسي" ، أمسا الجنور الحديثة له فترجع الى الراء القس البروتستانتي " راينهارت نيبور " حول ثنائية الطبيعة الانسانية، واتجاه الانسان نحو تفضيل مصالحه الذاتية على الاعتسبارات الاخلاقية والمبدئية، وقد دفعت هذه الاراء التشاؤمية متفاعلة مع منطلقات الفلسفة الواقعية " بموركنثار " الى دراسة السياسة بين الامم اعتماداً عليها (11).

لنَــد رأى ، " موركنثاو " ان مجمل القوانين والظواهر السياسية انما تعكس تاك الدوافـــع الشـــريرة والراسخة في الطبيعة الإنسانية ، وهي دوافع الانسانية والسعي الى القدوه (21). وفي ضوء محصلة ادراكه للواقع السياسي الدولي متجسدا في الصراع من الجل القدوة، ذهبب السي دراسة هذا الواقع انطلاقا من مقهومين اساسيين ومترابطين يشكلان جوهبر اطلر منهجه الواقعي، هما القوة والمصلحة، ويفهم القوة بدلالة أي مقومات تحقى للانمسان سيطرته على غيره، لذلك تسعى الدول الى الحصول عليها و استعراضها. ويذهب الى تصنيف المصلحة الى نوعين اساسيين :

المصمالح الاسلمسية ، وتقسمل ضرورات البقاء المادي والامن ، والمصالح الثانوية، والتي تتحدد وقفا للاعتبارات والظروف الداخلية للدولة.

وقد دعصى السى اجراء موازلة نقيقة بين المصالح المراد الدفاع عنها وبين امكانات الدولة المتلحة في مرحلة معينة، أي انه دعى الى اجراء موازنة عقلانية بين الهدف ووسيلته.

يفيد ماتقدم بسان حجر زاوية نظرية سياسة القوة هو ان للدول ذات السيادة مصالح وطنية لاتحيد عنها وهي منارها في التفاعل مع غيرها، ولاتستطيع هذه الدول ان تسنود عسن المصلحة الوطنية من غير الصراع فيما بينها. والصراع بدوره يتطلب القسوة، وهكذا تتسبادل القوة الموسئة مع القوة العابة الادوار الا ان الدور الاعظم على المسسرح الاكسبر هسو القسوة الفاية، هذه هي حقيقة المنهج الواقعي بصيغته التلسيرية للملاقسات الدولسية. وفسي مسمعي المحدثين من انصار النظرية الواقعية للتخلص من الاستخدادات الشسديدة الموجهة لها ، استحدثوا مفاهيم فرعية ، وكمثال على ذلك حاول "هواسستي" أن يكشف عن جوانب مفهوم القوة ويسخرها للاغراض النظرية، ولذلك فقد اعطلي القيرات التي تسخر في التأثير ، بل وردود الفعل المعاكسة للفعل (13).

وفي الطار سعي "موركنثاو" التأكيد على سمو مصلحة الدولة على غيرها من المصسالح، نفى وجود علاقة وطيدة بين السعي نحو تحقيقها وبين الاخلاق، فالاخلاق والايدولوجية عسنده ، لايتلافضان مع مصلحة الدولة حسب، وإنما رأى فيهما كذلك القساع المستمر على القوة. وبالتالي السبب

وراء عسدم استقرارية النظام السياسي الدولي، ولذلك دعى الدولة الى ان تطرح جانبا المثل الاخلائية والقيم المبدئية عندما تتفاعل سياسيا مع غيرها.

وعلى الرغم من أن موركنناو ، كان قد اكد على أن سمة السياسة الدولية هي الصحراع الدائم من أن موركنناو ، كان قد اكد على أن سمة السياسة الدولية الى مجموعة ادوات ، أبرزها الدبلوماسية السرية وسياسة توازن القوى، ولانه يولي سياسة توازن القوى اهمية عالية، لايقف بالضد من المحاولات الدولية الرامية الى احداث نوع مسن التغير في هياكل القوة الدولية بشرط أن لايودي ذلك الى تحول جذري في توزيع القوى على المستوى الدولية.

ومسع اهمسية القسوة – بمفهومها الشامل – في علاقات الدول المتبادلة ، وان منطلقات المسنهج الواقعسي تتمتع في جوانب منها بقدر عال من الدقة، وإنها ربطت السياسسة المخارجسية بالواقع الذي تنبع منه وابعدتها عن الافتراضات النظرية اللمدرسة المثالية، الا أن النظرية الواقعية قد تعرضت لعدد من الانتقادات وكما يلي: (14)

- ان السنظرية الواقعية بالرغم من محاولات بعض انصدارها قد اخفقت في تحديد المغاهيم المختلفة للقوة والتمييز بين القوة التي كاتبي كتابيج سياسي ، والقوة التي هسي مجسرد اداة، والقوة التي توثر كدافع محرك، فكل واحد من هذه المفاهيم يفسسر ظواهر ويرتب نتائج ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها ومضمونها عن بعضها البعض، ولكن " موركنتاو" يمزجها أو بالاحرى يدمجها في مفهوم عام واحسد وهسو امسر لايفسي باغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه الظاهرة وبحث مختلف تأثير اتعا الده لية.
- ب. ان موضوع المصلحة القوصية لـم بطل تحليل متعمقا وكافيا فقد عالجه "موركنـثاو" كهدف سـهل التحديد (مادامت المصلحة القومية تتحدد دائما في اطار القوة قبل كل شيء) ، ويرى ناقديه ان هذا التحديد للمصلحة القومية ربما كان اكثر الثقاء وتناسباً مع ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكنه لايصلح معبارا للتحديد مع ظروف التحول الجذري الذي طراً على الملاقات الدولية في القرن العشرين.

- ج. ان النظرية الواقعية في رأي بعض ناقديها، مفعمة بالصيفة الاستانيكية العامة، فالسنظام السياسي الدولي في تحليلات " موركنثار" هو نظام غير متغير ، مسادام ان مصالح الاطراف تتحدد دائما بدافع القوة تحت أي ظرف وابا كانت طبيعة هــذه الاطراف، أي ان هذا النظام سيظل محكوما ابدا وبالضرورة بصرراعات القرون، تخلط بنوع من الغوضسي ببسن ظاهرة مسراعات القوى في السياسة الدولية وبين الاشكال الانتقالية لهــذه الصرراعات والمؤسسات التي تولدت في نطاقها في القرون الاختالية بين عملية التي تولدت في نطاقها في القرون والمؤسرات التي تقرلدت في نطاقها في القرون والمؤسرات التي تشارك فيها شيء اخر والمؤسرات التي تشارك فيها شيء اخر
- ان منهج التحليل المذي اعتده " موركنثاه" ينظر الى عملية صنع السياسة الخارجمية على اتها عملية ترشيدية باستمرار، بمعنى انها الاتخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الاهداف التي هي ثابتة وموضع اعتراف عام في نفس الوقت.
- ... ان القسوة لاتستطيع ان تخدم وحدها كاداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في المعلوك المعلوك
- و. السزعم بان المصلحة القومية حقيقة موضوعية ينم عن تصور ثابت للعلاقات الدولسية من ناحيتين: اولهما ان المتغيرات الاخرى تتنظم بشكل هرمى تحتل المصلحة الوطلسية فيه المكانة الهامة من حيث الاهمية والتأثير. وثانيهما ان المصلحة الوطلسية لكل طرف متفاعل في الممرح الدولي معلومة الهوية بل ومحدودة، والا فإن التضارب بين المصالح الوطنية لدول عديدة سبجعل النظام الدولي في دوامة من الفوضى، لذا لايمكن الاقرار بثبوت العلاقات الدولية (10).

وعلى السرعم من الوهن الذي اتسمت به جملة من منطقات المنهج الواقعي، مما ادى الى ان ينقد حاليا، الكثير من بريقه السابق، الا ان هذا المنهج يعد مع ذلك نقلة الكاديمية مهمة الى امام، فيسبب من تأثيره ، التجهت منذ الخمسينات من القرن الماضعي المعديد من الدراسات في السياسية الدولية الى الابتماد عن المناهج ذات الروية الاحادية والسنظرة الحتمية، والمتركيز فعي الانطاعيق من مناهج علمية تتميز بتمدد المفاهيم والمتغيرات التسي تبنى عليها من ناحية، وبالطبيعة الاحتمالية لفرضياتها العلمية من ناحية اخرى (17).

### ثانيا: المناهج الحديثة والمعاصرة

في اطار رد الفعل الرافض لمضمون تفسير المناهج الثقليدية ، ولقناعة مؤداها ان هــذه المسناهج قد افضت الى دراسات تقليدية، واضحت عاجزة عن تقديم تفسيرات دقيقة لتلك الظواهر الدولية المعقدة التي صاحبت مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، بسرز التفسسير العلمي الذي دعي في مجموعة من الاراء الى الحضاع دراسة الظواهر الدولسية السي مجموعة جديدة من الادوات المنهجية ولاسيما تلك التي لها علاقة وطيدة بركائمز الاستدلال الاستقرائي (18) وتتصف التفسيرات التي تقدمها المناهج الحديثة والمعاصرة عموما بمجموعة خصائص مهمة، فهي من ناحية التنطأق كقاعدة من مستوى الدولة، كوحدة التحليل ، وانما من وحدات تحليلية اخرى ترتبط بمستويين مختلفين من التحليل، هما المستوى الكلى (النظام السياسي الدولي) ، والمستوى الجزئي (صانع أو صناع القرار) . وعلى الرغم من أن الاهتمام ينصب عليهما معا، الا أن كثافتهما ليست و لحدة فالمستوى الجزئي يحظى بعناية اعلى. وقد ادى ذلك الى ان تتميز الدر اسات العلمية، وكقاعدة بطابعها الميكروي ، وينظرياتها الجزئية (19). لاعتقاد مفدده ان هدذا المستوى يسمح باخضاع الظواهر المرتبطة به التحليل العلمي، وفضلاً عن ذلك يدعو التفسير العلمي الى الاستفادة من نتاج العلوم الطبيعية والاجتماعية لتفسير الظواهير الدولية عموما، ويذهب " جون كارنيت " الى القول بان التوجه نحو الاستفادة من حقول المعرفة الانسانية قد ادى الى مد اطار دراسة موضوع العلاقات الدولية الى ابعاد اوسع واشمل من تلك التي ارتبطت بها المناهج التقليدية (20).

وتذهب الدراسات العلمية الى محاولة بناء فرضيات دقيقة وقابلة التطبيق انطااتها من الحقائق الموضوعية المستقاة من الواقع ، لذلك يتجه الاهتمام الى جمع كافة الحقائق المهمة حول موضوع الدراسة ثم بناء تقييم موضوعي الاعلاقة له بالقيم الذاتية الداحث.

وتجدر الاشارة الى ان المناهج الحديثة ومانتطوي عليه من تغيرات علمية انما هـــي تفســـيرات احتمالـــية لاتدعي التفسير والتنبؤ المطلق، وذلك لادراك مفاده ان اية نظـــرية انمـــا تعجز عن معرفة جميع المتغيرات الموثرة في الظاهرة موضوع الدراسة ونوعـــية الملاقات القائمة بينهما . فالنظرية بمعناها التجريبي ، ليست قانونا عاما قادرا على التبو المطلق (<sup>22)</sup>، وتعتمد المناهج الحديثة في تفسيراتها العلمية للظواهر كقاعدة الستثمار الادوات الاحصــائية والرياضــية وتحليل المضمون، هذا فضلا عن ادوات التحلــيل الكمــي واعــتماد فن المحاكاة، الامر الذي ادى الى تطوير منهجية البحث في موضــوع الملاقــات الدولــية عـبر ادخــال ادوات جديدة، والارتقاء بابعاده والاسئلة المرتبطة به الى مستويات نوعية جديدة، هذا فضلا عن قدرته على بناء نظريات جزئية يمكـن البرهــنة عليها بالتحقيق العلمي، وبذلك استطاع التفسير العلمي ان يرفد الادراك والفهم العلمي السياسة الدواية بعناصر حقيقية مضافة (<sup>22)</sup>.

#### : Behavioural Approach المنهج السلوكي

يقصد بالمستهج السلوكي ان تتصب الدراسة على القرد وليس على الوحدات السياسية الكبيرة، ويصنده يذهب "ديفيد أيستون" للقول (ان قصد الباحث من اتباعه المستهج السلوكي هو ان يبحث في المساهمين في النظام السياسي كافراد لهم مشاعرهم وتحسيراتهم ومسيولهم كما يعرفون به في حياتهم اليومية) (<sup>(23)</sup>. اما "ديفيد ترومان" قائه عسنى بسالمفهوم (كل الأهمال والافعال المتبادلة للاقراد والجماعات المشاركة في عملية ممارسة السياسلة)(<sup>(24)</sup> وقد اعطى سمتين للبحث السلوكي ، اولهما ان يكون البحث مسلطما أي ان ينشأ عن مقولة القراضية وترتيب رصين للدلالات ، وثانيهما ان يشدد المحسية السلوكي على الطرائق التجريبية ، اما غرض الباحث السلوكي فهو تطوير علم للمعلية السياسية .

ولسيس هناك مسن شك في ان دراسة الملاقات الدولية تتطلب بدرجة ما قدر واقدرا مسن فهم معنى وهدف محددات مايطلق عليه الثورة السلوكية، بمجنى ان علماء السياسة لسم يلغوا اهمية دراسة الاحاسيس والدواقع والجوانب الاخرى للادراك الذاتي ولمتقاعل السنظام كما جاء بين الدائع والاستجابة، وعلى هذا تكون الصفة الصحيحة للتطور الحديث للعلوم السياسية التسي ترتكز على دراسة السلوك السياسية هي السلوكياتي، ويعتسبر " رويسرت دال " ان السلوكياتية كحركة ادمج الدراسات الفلسفية

بالسنظريات والوسساتل والاكتشافات ووجهات النظر المتاحة في علم النفس والاجتماع والاجناس والاقتصلا ، ومحاولة جعل مكونات علم السياسة اكثر علمية (<sup>25)</sup>.

وتهدف السلوك المحوظ والجدير بالملاحظة في اطار الاهتمام الشديد بدقة الاساليب ومشكلات المحلوظ والجدير بالملاحظة في اطار الاهتمام الشديد بدقة الاساليب ومشكلات الملحظة والتصحيح وبعملية اغي الماهيم السياسية القياس والاختبار والقصحاء على المتضيرات المحلومات والنظريات في العلوم الاجتماعية الاخرى ؛ وكذلك في البحث عن تفسيرات بالمعلومات والنظريات في العلوم الاجتماعية الاخرى ؛ وكذلك في البحث عن تفسيرات احتجاز جوانب هامة للسياسة تثبت صحتها تماما وتكون اقل عرضة للاعتراضات المتعلقة بالطريقة ومدى امكانية التطبيق كنفسيرات الوسع او اقل نفعا في مواجهة المشكلات الحقيقية يه للحياسة من الماليات المتعلقة الحقيقة بمعنى ان للبحث الذي يتناول مبدأ السلوك السياسي بود ان الحبر من مجرد حالة نفسية بمعنى ان البحث الذي يتناول مبدأ السلوك السياسي بود ان المولكة بحل المكون التجريبي للنظام اكثر علمية بمعنى انها مجرد مدخل يفضي الى المساحدة على شحرح الجانب التجريبي للحياة السياسية بواسطة نظريات ومعايير المساحدة على شحرح طابقة المقرانين والاعتقادات والافتراضنات الخاصة بالعلم التجريبي الحديث، وقد حدد "ديفيد ايستون" المكونات الاساسية للملوكاتية كما يأتى:

#### أ. الانتظامات:

يسرى السلوكيون أن هناك تشابهات مميزة في السلوك السياسي يمكن أن يعبر عــنها بالتعمــيمات أو الــنظريات القادرة على تفسير الظواهر السياسية والتنبوء بها ، وعلـــى ضعوء التعميمات التي بنيت على اساس ملاحظة انتظامات السلوك يمكن تفسير الظواهر السياسية والتنبوء بها .

#### ب. التحقيق :

يعسقد انصار المنهج السلوكي ان المعرفة لكي تكون صالحة يجب ان تتكون مان التراضات خضاعت الاختبارات تجريبية ، ويجب ان يكون البرهان مبني على مالحظات، الاسهما وان علم السياسة يعنى بالظواهر التي يمكن ملاحظتها، والايتجاهل الســــلوكيون مايجري تحت السطح ، بل يعطون اهتماما واسعا للديناميات شبه السطحية والتي ليست معروفة ايضا.

#### ج. الاساليب:

يؤكد السلوكيون على ضرورة اتباع وسائل سليمة لتحصيل وتجميع وتفسير المعلومات، مسع استخدام ادوات ووسائل البحث التي تولد معلومات صالحة وموثوق بها.

#### د. القياس:

يعــتقد السلوكيون انه يجب اللجوء بقدر المستطاع الى القياس والتحديد مالم يتم المستبدال الاحكام غــير الدقيقة بطرق قياس دقيقة وعمليات لمعالجة المعلومات، فانه يمكن المحصول على معرفة دقيقة عن معتقدات الحياة السياسية ويجب ان تكون البيانات الخاصــة بالبحث في النظم السياسية مقاسة ومقدرة، كما يجب ان تبنى كل التتائج على بيانات كمية.

#### هـ. القيم:

لقد نجم جدل كبير بين السلوكيين والتقليديين حول مسألة حياد القيم، فالتقيم الخاقيم من وجهة نظر السلوكيين يختلف عن التفسير التجريبي، فالقيم والحقائق شيئين منفسلين ، ويجب ان يظهرا متميزين تحليليا ويجب دراستهما في حالة منفصلة أو مجتمعة مسع ضرورة عدم الخلط بين احداهما والاخرى، ويجب اخضماع القيم اللتحليل العلمي بقدر ماتحد السلوك السياسي كما في حالة التصويت، وبمعنى اخر يعتقد دعاة هذا المسنعج أن علم السياسة يعتبر دراسة علمية للسياسة في جانبها الوظيفي ويتم عن طرق تجريبية والاعلاقة له بالمسائل الخلقية أو الاخلالية.

#### و. التنظيم:

الحديث عـن التنظيم يعني صياعة النظم، ويرى انصار المنهج السلوكي ان عملية البحث في العلوم السياسية ودراسة النظم السياسية ينبغي ان تتسم بالتنظيم وتكون منظمة، ويقصدون بذلك انه يجب ان يكون مبنيا على النظرية وموجها بالنظرية ، وان النظرية والبحث بنبغي ان يشكلا لجزاء مترابطة ومتجانسة ومنظمة لكم المعلومات ... والهمسدف المطلسق للبحسث عن السلوكيين هو- تطوير التعميمات الشاملة، وبمعنى اخر اكتشاف قوانين بوصف وربط الظواهر السياسية بدقة كبيرة.

يتضمح مما تقدم أن المنهج السلوكي يعتمد بشكل متر أيد تحليل الحالة ، تحليل المصدقي، المصحب التجارب، التحليل الاحصائي الكلي، بناء الانعاط السببي، وعدد اخر مدن ادوات البحصة والتحليل الاخرى، ويعتقد انصار هذا المنهج، أن البحث التجريبي يجسب أن يسودي الى صياغة الفروض التي تعرض على الاختبار الدقيق خلال البحث التجريبي، ويمعمني مقارب فإن منجزات هذا المنهج تنصب أساسا على مجالين: بناء النظرية، وتطوير اساليب وادوات البحث.

وقسد حاول بعض انصار هذا المنهج ان يطوروا مفهوما للنظام السياسي له المحاهدر، على البقاء والاستمرار عن طريق ضبطه للمطالب الواقعة عليه من جانب الجماهدر، وعسن طدريق عمليات المراجعة التي تتكفل بها الهياكل المساندة للنظام السيامسي. وحساول بعسض المعنيين في التحليل الاجتماعي تفسير السياسة على اساس المساخقاقة المداسسية المذي والمساسية الملائمة في الاتجاهات والمعتقدات، وقد كان ذلك مدخلا السياسسي داخسال المجتمعات على اساس التباين في تقافقها السياسية .. وتجدر الاشارة السي ان هدذا المدخل وفي اطار منهجي قد ادى الي تطوير الاطر المفهومية المرجعية مثل نمط الاتصالات الذي طوره " كارل دويتش "، وفكرة القوة التي طورها " روبرت دل " ، ومدخسل اتخاذ القوار الافيار المنهومية المرجعية يركسز عليه المناجج المعلوكي في تحديد تلك البني المختلفة ووظائفها، وتفسير لماذا هي مخسطة والإحتبر أي من هذه الاطر المفهومية المرجعية بانه قريب من وضع النظرية، مخسطة واكتفاي وتضع النظرية، واكتها ادوات ناقعة وتنظيم وتأصيل الظواهر السياسية بطريقة متماسكة ومنظمة.

يعاب على المنهج السلوكي اصراره في البحث عن الحالات المتكررة وعن المحلالة المتبادلة بمغزاها الاحصائي سواء اكانت هذه النظامية في الحالات حتمية أو لها نسبة عالمية من الاحتمالية، والاعتراض هنا على فهم هذا الانتظام في الاحداث لان التغيير هو أمر مألوف في المحلانات الدولية، وإذا توفرت الامكانية لتشخيص التظام في حسدت معين أو علاقة متبادلة فهذه لايمكن أن تكون هي المعيار الذي يقسر الحدث أو السبيل لاستشراف المسمين لاستشراف المسمين لاستشراف المسمين لاستشراف المسمين لاستشراف المسمين المسابلة المسلمان التحليل الكمي كما هو عليه في بقية العلوم، وذلك لان كل حدث في السياسة الدولية مشحون بنسبة عالية من الاحتمالية، وذلك فأن عملية أستخراج قواعد نظرية عامة من جداول تحالية كمية لاتسلط الضوء على التغير نفسه شم أن أسلوب ترتيب أو حشد كمية هائلة من الحقائق التاريخية كالاسلوب المتبع عند السلوكيين هو الاخر يواجه اعتراض ، فمن أجل أيجاد مكان ورتبة للحدث في جدول كمي يحمل الحدث بعض الخصائص التي لايقرها البحث التاريخي، والاكثر من هذا أن ربط الترتيب الحقائق في عهدة الاجهزة الحاسبة الالكترونية يغلق على عملية البحث السنظر الى المستقبل بروية وبصيرة وأفق مفتوح، وذلك لان التحليل الكمي الباحث عن الاستغلام في الحدث سوف يغني عن قراءة المستقبل فهو لوحده قادر على التنبؤ استنادا الى ماتذى به العقل الالكتروني (27).

## : System Analysis Approach منهج تحليل النظام

ان تطيل السنظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية على وفق هذا المنهج مقتبس اساسا مسن تطبيق نظرية النظم (Systems Theory) في دائرة العلوم الاجتماعية الاخرى. وهذه النظرية تمثل تطور حديث للمنحى السلوكي في تحليل العلوم الاجتماعية، والاهداف العلمية التي يتوخاها هذا المنهج في التعليل كما يرى "مورتون Morton Kaplan" هي التوصل الى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل الى استنتاجات عمل هذه النظم الدولية الرئيسية عاسمة تستعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية والنقالها من شكل الى اخر (23). ويلختصار تدور اهتمامات هذا المنهج حول والفرعية هيانياني الشائع، وانما للدلالة على مجموعة اجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر، افترة من الزمسن، وتسنجز وظائم في محددة لها علاقة مهمة في كيفية اداء النظام لوظيفته (23)

ويعسرفه " ماكليند Meclelland " بانه الهيكل الذي يتكون من عناصد في حالة علاقة، أو علاقة تفاعل، وله حدو د واضحة تميز و عن غير ه (<sup>30)</sup>.

ويقــوم مفهــوم الــنظام، كنموذج او طريقة للتحليل على اربعة ركائز متفاعلة هـر.(31)

- أ. السنظام: أي نلك البناء الاشما الذي يتكون من مجموعة تلك النظم الفرعية التسي تعستمد فسي صسيغ انجازها لوظائفها على بعضها البعض الاخر. ومن ديمومسة انجازهما لوظائفها تتجم الوظيفة العامة للنظام، أي اتخاذ القرارات وترجمتها الى والع ملموس.
- ب. البيئة: ويقصد بها مجمل تلك الظروف السائدة في وقت معين، والمؤثرة سلبا
   او ايجابا، في مدى قدرة النظام على انجاز وظيفته الاساسية ، وتتوزع البيئة
   على نوعين متفاعلين : داخلية وخارجية.
- ج. عملية التفاعل: أي استلام النظام المثلك الاشارات والمسببات والعوامل الموجهة السيه مسن ببنته المحيطة والدافعة به الى الحركة، وردود افعاله عليها والرامية الى صنمان تألمه مع حركة هذه البيئة او سيطرته عليها. وتسمى ردود الافعال هـــذه بـــالمدلولات، بمعــنى القــرارات والمياسات التي تم ترجمتها الى واقع ملموس.
- د. الاثـر الراجع: بمعنى تلك الافعال الايجابية والسلبية النابعة من البيئة المحيطة
   للـنظام والرامـية الــــــ الرد على مدلولاته (او افعاله) ، فالنظام عندما يترجم
   قراراته اللى افعال تترك هذه الاقعال تأثيرات مختلفة النوعية في بيئته.

ويعسنك انصار هذا المنهج بوجود مجموعة اخرى من المفاهيم التي يمكن ان تلائــم ســائر الانظمــة المصوية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذه المفاهيم يمكن تصنيفها للي ثلاث مجموعات:

مجموعة مفاهيم ذات طابع وصفى بالاساس ومن امثلتها:

(اولا). مفاهسيم السنظام المغلـق والسنظام المفــتوح ، والنظام العضموي والنظام غير العضموي.

- (ثانيا). مفاهيم تتعلق بالمستويات الهير اركية النظم مثل النظام الفرعي.
- (ثالثا). مفاهم بت نقاول جوانب التنظيم الداخلي للنظم مثل مفاهيم التكامل والاعتماد المتبادل.
  - ب. مجموعة مفاهيم تركز على البعد الدينامي النظم:
- أي على التغيير الذي يصيب النظم بفعل عمليات نتولد في داخل النظم ذاتها او بفعل الاستجابة لتعديل من الظروف البيئية . ومن امثلة هذه المفاهيم : التكيف، التعلم ، النمو ، والعطل ، والازمة، والحمل المتزايد ، والانهيار.
- مجموعــة مفاهيم تتعلق بضبط وتنظيم وبقاء النظام : مثل الاستقرار والتوازن ج. والتغذية العكسية . ويبرز " مورتون كابلان " بين منظري هذا المنهج لاندفاعه الشديد نحو إيجاد نظرية لتقليص كمية هائلة من الحقائق والمعلومات الى حجم التراضات منسقة ومترابطة، ويعرض في الجزء الأول من كتابه الموسوم اشكال المنظام الدولمي البديلة ، الظروف البيئية التي يحافظ النظام فيها على نفسمه او يستحول من شكل الى اخر، وقد عالج بهذا الخصوص نظام توازن القسوى ونظام التمحور حول قطبين، واستخلص ان قواعد نظام متوازن القوى تتطلب مرونة كبيرة في تشكيل التحالفات وفقا للقضايا الاساسية، وبالتالي فان تطيل التفاعلات الدولية خلال فترة نظام توازن القوى سوف يثبت هذا الاستنتاج ويتبح فرصة كافية لتشخيص خصائصه، وبما أن النظام في حالة تبدل سواء الى مستوى التلاحم والتكامل او التفكك والتبعثر فان كابلان " يعتقد بأنسه مسن الممكس التنبوء بخصائص سلوك ما داخل نظام دولي معين، وان الاقعال غير المنسجمة مع هذا السلوك تعتبر جنوحا اكثر مما هي ردود فعل غير محمدة، وذلك لانه يرى بان النظرية يجب ان تكون قادرة على التنبوء بالظروف التسى يحافظ فيها السلوك المألوف للنظام الدولي على استقراره، والنظروف التي يتحول فيها ونوعية التحول الذي سيحدث . `

وفسي معسرض نفاع "كابلان "عن نظرية النظام لو اسلوب تحليل الانظمة ، يؤكد على اطروحته بانه سوف ان يحدث تطور نحو (علمية السياسة) مالم تخضع مواد السياسة التي دراسة في اطار انظمة القعل ، وإن نظام القعل هو مجموعة من التغيرات ذات علاقسة فيما بيسنها متماوزة عن بينتها، ولها سلوك منتظم يكشف الملائق الداخلية للمتفسيرات والمعلائس الخارجية لاية تشكيلة من المتغيرات الخارجية، والنظام كينونة والكيسنونة حسالات، ولكسل حائسة في النظام ظروف وتتغير الحالات مع المتغيرات، وبالتالي فان حالة النظام هي وصف للمتغيرات التي تشكل النظام ، ودراسة الانظمة أن تجسري في معزل ، بل هناك معرات تلاحم، أذ أن النظام يتغذى بمتغيرات تغذية تعطى متغيرات مردودة ، وهذا المتغير يبدل من حالة النظام (32).

نخلسص مما تقدم الى ان منهج تحليل النظم القاتم على دراسة النظام الدولي ومكوناتسه الفرعسية يحاول ان يصل الى قوانين وافتراضات نظرية واستتناجات عامة بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها، وتؤدي الى تحويرها او انهيارها او اسمرارها او

وقد تعرض هذا المذهج الى عدد كبير من الانتقادات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي (33):

- ال البحسث عن قوانين عامة تفسر جوانب التطور والتغيير في النظم السياسية الدولسية ومكوناتها الفرعية ينطوي على مغالطة، أذ أن القصى مايمكن التوصل السيه في هذا الصدد ليس قوانين وانما اتجاهات في ظل تحفظات معينة، حيث أن فقدان الخاصسية التجريبية في مجال العلوم الاجتماعية يجعل من استتناج قوانيسن سببية امرا غير ممكن من الناحية العملية، ويقول " ريمون ارون " في هـــذا الصدد (إن اكثر القوانين عمومية في العلاقات السياسية الدولية لايمكن أن تطهر عن معدودة القهمة العلمية جدا ، وذلك لان الاتجاهات المنتظمة لايمكن أن تظهر في مجال العلوم الاجتماعية الا على المستويات الجزئسية، وهــو اعتبار يجمل من تفهم الواقع الدولي بكل ابعاده ومشتملته امرا صعبا).
- ب. ان علماء للعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية من انصار هذا المنهج ، يريدون
   الوحسول التي مستوى من التحليل النظري يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدائيق

بتطورات المستقبل، وهذا الهدف ينبع من تصور خاطئ في مجال الطوم الطبيعية ، كسا ان النتبؤ الإيصبح ممكنا الا في تلك المجالات التي يقل فيها عدد المتفيرات الى اننى حد ممكن ويشرط ان يكون في الامكان حصر كل هدفه المتغيرات عند اجراء تلك التتبؤات، ويدون توافر هذين الشرطين يصبح التنبؤ امرا مشكوكا في قيمته اطلاقا، ويشير "هوفمان "في هذا المسدد بقوله ان هذا المسنهج في التحليل بدلا من ان يقدم فرضيات تبنى على مشاهدات الواقسع السياسي الدولسي، فأنه ينحو الى المبالغة والتجريد النظري، كما ان اختيرات التي تفسر ظواهر السلوك السياسي الدولي يمكس نوعا من الاستبداد والاسراف في التعميم (24).

ان هـذا المنهج في التعليل يحاول ان ينقل الى تحليل العلاقات الدولية عناصر نظريات لهـا طبيعة مختلفة تماما عن طبيعة العلاقات الدولية، هذا فصلا عن مسيله المتزايد نحو تطبيق النماذج الرياضية وهو مايقود الى قصر هذه النماذج على تلك المتغيرات فقط التي يمكن فياسها، مع ان تلك المتغيرات التي يصعب قياسها تكون لحيانا حاسمة لاغراض التحليل.

ج٠

- ان هـذا المسنهج يقترض ان السياسة الخارجية تتخذ وقفا الامس علمية معينة بالنسك الذي يتيح استتناج قوانين عامة تستطيع ان تفسر مايحدث في السياسة الدولسية، وهـذا الاقستراض يخسالف منطق الواقع لان الذي يتحكم في تقرير التجاهسات هـذه السيامنات هي ضغوط وقوى ومؤثرات ومتغيرات الاصلة لها بهذا المنطق العلمي الذي يتصوره انصار هذا المنهج.
  - 3. المنهج الذي يحلل العلاقات الدوئية في اطار نظرية التوازن: "
    الستوازن الدذي تعنيه هذه النظرية ليس توازنا ستاتيكيا، ولكنه توازن يتميز بحسب "جورج ليسكا Liska" وهو من ابرز دعاة هذا المنهج، بخاصتين اساسيتين، المسيتين، المسيتين من جانب كما انه توازن ديناميكي من جانب اخر، بمعنى انه تعيير

عسن حالة من الاستقرار النسبي الموقت المستجيب لتأثير بعض الموامل فاسحا الطريق امام ظهور توازن موقت جديد (<sup>35</sup>).

ويسرى "ليسسكا" بان نظريته قابلة للتطبيق على التنظيم الدولي من عدة زوايا هـــي: الهيكل الذي يقوم عليه التنظيم الدولي، والتزامات اعضائه ، والجوانب الوظيفية والانساق الجغرافــية التي يمند اليها نشاط هذا التنظيم، ولذا فهو يضع عدة شروط يرى بانها ظرورية لبقاء أي تنظيم دولي في وضع التوازن وكما يلي:

- ان يكسون هسناك نسوع من القبول العام من جانب الدول الاعضاء للقبود التي يعتبر يفرضها هسذا التنظيم عليهم، وان أي رفض للقبود والفروض التي تعتبر ضسرورية لدعم الكسيان العام لهذا التنظيم الدولي تعد خروجا على اوضاع القوازن.
- ب. ينبغسي أن يكون هناك تتاسباً بين قوة الدولة الحقوقية ومدى النفوذ الذي تمارسه
   في التنظيم.
- الرفلسائف التي يقوم بها هذا التنظيم الدولي يجب ان تكون متلقة ومستجيبة مع
   احتياجات الدول الاعضاء .
- د. أن تكسون الالستز إمات الرسسمية للدول الاعضاء في التنظيم الدولي مثلقة مع
   استعدادها للمشاركة في تحمل مسؤولياتها الدولية.

وفي اطار سعيه لجمل فكرة التوازن اساسا مقبولا لتحليل الملاقات الدولية يضعي السعال على الفضل وضع ممكن في اطار التوازن الدولي القائم، وتحاول الابقاء على الحصول على افضل وضع ممكن في اطار التوازن الدولي القائم، وتحاول الابقاء على لوضعاح الستوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول ، وذلك باستعمال الوسائل السسامية المستقبل . كما ان الطبيمة المزدوجة لقصرة التوازن من حيث انها تجمع بين الاساس النظري لما يجب ان يكون عليه سلوك السحول، وبين السلوك العملي او الواقعي لهذه الدول والذي يتصف بالميل الى التوازن، ينصف بالميل الى التوازن، يخطق الطارا الفضاح في التحليل عدة الطارة تجمل ابداغه العلاقات الدولية. وقد ولجه هذا المنهج في التحليل عدة التقادات تجمل ابرزها في الناه:

- ان تحليل العلاقات الدولية في اطار فكرة التوازن والاستقرار، يتجاهل حقيقة جوهرية وهي ان بعض المحاولات او الجهود التي تبنلها الدول بقصد تحقيق المحوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير أي قد تؤدي الى احداث اوضاع التخلخل وعدم الاستقرار.
- ب. ان الـــتوازن (المرغوب فيه) من جانب كل دولة عملية مطاطة وتشتمل على اكثر من معنى، ومالم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الاطــراف المخـــتلفة التي يعنيها هذا الامر فانه لايمكن استخدام فكرة مطاطة، والارتكاز عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية.
- ب. ان هذا المنهج يركز كسابقه على عامل القوة وفكرة التوازن ، في وقت يمثل
   فيه تحليل العلاقيات الدولية محصلة تفاعل عدد من المتغيرات والعوامل ،
   بمعنى ان هذا المنهج يتجاهل الدوافع المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه او
   اخر.
- ان صحح تطبيق فكرة التوازن بالنسبة لبعض الملوم الاجتماعية لانطوائها على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل الى استنتاج قامع بشان ما اذا كان التفاعل يتم في اتجاه التوازن او عدم التوازن، فقد لايصح تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية، ولاسيما مع وجود متغيرات لايمكن التعرف عليها فضلا عن صعوبة قياسها وتحليلها.
- ان الحكم على وضمع او نظام معين بما اذا كان في حالة توازن او عدم
  تسوازن، يمسئل عملية نسبية وغير قابلة للتحقيق ، وقد تختلف الاراء حولها
  فبينما قد ينظر البعض الى وضع معين على انه في حالة توازن قد يرى فيه
  اخرون عكس ذلك تماما.
- ر. ان المحاولات التي تسوي في التحليل بين العلاقات الدولية وبين موضوعات الخسرى كالاقتصاد ، وتنظر الى التعامل السياسي بين الدول كعوامل الانتاج، هذه المحاولات غالبا تنتهى الى افتراضات مشوهة وغير دقيقة، ولاتتمشى مع طبيعة الموضوع الذي تحاول تحليله وتوضيحه (37).

#### منهج صنع القرار Decision Making Approach:

يعد هذا الصنهج بين اكثر المناهج التي تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولسية، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجسية عسند اصسدارهم قرارات معينة، وفي دراسته لعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، انطلق " سدايدر Snyder " من الفراضات متكاملة ثلاث، هي : ان السياسة الخارجية عسبارة عسن محصلة لقرارات تتخذ من قبل اولئك الاشخاص الذين يتولون مناصب رئيسة رسمية في الدولة.

وان حركة صناع القرار تتأثر خصوصا بكيفية ادراكهم الموقف، وان عملية اتخاذ القرار تشكل بحد ذاتها احد المتغيرات الإساسية للهم القرار السياسي الناجم علها<sup>(88)</sup>.

وبصدد هذا المنهج، يؤكد " فرانكل Frankel " بأنه اكثر قدرة وفاعلية لوصف السياســة الخارجــية وتسيرها من مناهج: القوة ، او توازن القوى (<sup>99</sup>). بينما يرى فيه روســناو Rosenau " بمــثابة الابــتماد الجــذري عن التطبيق التقليدي في السياسة الخارجية.

ويؤكد "مسئايد "ن مسانع القرار لهي اتخاذه لقراراته داخل وحدة اتخاذ القراراته داخل وحدة اتخاذ القررار لايتأثر بكوفية ادراكه (او تعريفه الذاتي) للموقف حسب، وانما كذلك بمتغيرات منظماتية هي الاختصاص والاتصالات ، والمعلوصات والدافعية (40). وقصد بالاختصاص مجموعة الادوار التي تتجز من قبل صانعي القرار والخصائص التي تتميز بها وحدة اتخاذ القرار ، اما الاتصالات والمعلومات فاشار بها الى انماط تفاعل صسناع القرار مسع بعصن داخل وحدة اتخاذ القرار، وسبل نقل المعلومات اليهم من خارجها واخسيرا ربط الدافعية بالاهداف التي تسعى وحدة اتخاذ القرار الى انجازها، وبالمدافق القرار الى انجازها، وبالمدافق القرار الى انجازها، وبالمدافق القرار الى انجازها،

وبمعنى اخر فان بيئة صنع القرار تؤثر ونتأثر بسلوك صانعي القرار.

يفيد مسائقتم بان صانع القرار وضع تحليله لمجمل عملية صنع واتخاذ القرار مسن رؤية خاصة لحركة وادوار صانعي القرار، اذ رأى ان هذه الحركة ومايرتبط بها مسن ادوار تعكس حالة (اللاعب في موقف) ، وان هذا الموقف يعكس تأثيرات نوعين من البيئة، بيئة داخلية واخرى خارجية، وبينما تمثل الاولى خصائص ومدة اتخاذ القسرار والبنيان الحكومي ومدة اتخاذ القسرار والبنيان الحكومي الاشمل والعوامل والمتغيرات الموضوعية والمعنوية والاجتماعية الداخلية، تمثل البيئة الخارجية سمات وتأثيرات النظام السياسي الدولي السائد في وقت معين.

وفي اثر " سنايدر " توالت البحوث والتعقيبات التي اسهمت في رفد هذا المدهج بروى متعددة الجوانب، ولاجل تحديد هذه الروى والاتجاهات ومدى اسهامها في دعم النظرية سيتم استعراض القضايا التي شدد عليها تجاه دون اخر وكما يلي (4<sup>(1)</sup>):

#### المعتقدات والصور الذهنية للواقع:

اذ يسرى هذا الاتجاه ان العلاقات الدولية تتأثر بالطباعات السياسيين اصحاب القرار في الدولة والجماعات الاخرى المؤثرة في صنع القرار عن الدول التي يتعاملون معها عسن طريق تصريف شؤونهم الخارجية. هذا فضلا عن ان بعض الدراسات قد اكنت على ان الادراك الحسي لدور دولة ما أو أمة ما من قبل المؤثرين في سياستها له صلة بمحصلة تلك السياسة. فاذا كانت حالة الادراك الحسي الرب الى الواقع الموضدوعي فائه بالامكان تقهمه والتجاوب مع متطلباته، أما أذا كانت هناك فجوة فائه يصعب التعامل معه من دون عناء وكلف باهضة الدولة في علاقاتها.

## التثديد على المستوى الاداري الصنع القرار:

ويركر هذا الاتجداء على المستويات الادارية المختلفة التي يتم فيها تنفيذ السياسية. ويؤكد على إن المستويات الادارية لاتتصف بسمات مشتركة عندما تقرر سياسية ما ، كما انها غير مترابطة، ويلجأ كل مستوى اداري في التركيب الهرمي المستطيع الى اجراءات خاصة استخدمت من قبل يعتمدها في تفسيراته وتطبيقاته المسياسة، وعلى به فان عسند قليل من القرارات تصدر بعد تكوين صورة متكاملة لدى جميع المستويات الادارية بشأن فحوى ومدى فاعلية القرار .

#### ج. التأكيد على المواقف أو الحالة :

برى الصار هذا الاتجاه بالله يصمعب فهم صنع القرار في السياسة الخارجية من غير تحديد الموقف او الحالة كمتغير في العملية برمتها. بمعنى ان لكل موقف او

حالــة بــتخذ فيها قرارا معينا جوانب قاهرة تتحكم في طبيعة القرار . ويشار عادة الى ثلاثــة جوانب في الموقف اولها حدة التهديد الذي يحف بالموقف ومدى تحسس وادراك المقــرر له ، ثانيها مستوى التوقع الذي يمكن حسابه من معطيات الموقف، وثالثها، امد الزمسن المستاح للوصول الى قرار . وينطوي تحت هذا الاتجاه مايعرف بالبناء النظري لحائــة واقعــية مسن اجــل التمرين على حسم الازمات المحتملة الوقوع في الملاقات الدولية، او محاكمة الواقع عمليا.

#### د. التأكيد على العلاقة البيروقراطية:

وقده هذا الاتجاه على دراسة بعض الازمات الخطيرة في السياسة الدولية من ناهية الاطار البيروقراطي وكيفية تأثر طبيعة القرارات به ، وقد وضعت نماذج نظرية ركسزت على البيروقراطية وعالجتها من حيث الاجراءات المتعارف عليها والمتبعة في الهسيكل البيروقراطسي ومسن حيث التنظيم الداخلي لصنع السياسة ، بمعنى ان سلسلة عملسية صنع القرار تتسع داخل الهيكل البيروقراطي وتتفرع الاتجاهات والاجتهادات ساحية نفسها على محصلة عملية صنع القرار.

### ه.. دور الشخصية في اتخاذ القرار:

يركز هذا الاتجاه على ضرورة الربط بين شخصية صانع القرار وبين عملية تخصاذ القرار، ويصنقد بانه من السهولة بمكان معرفة سلوك المقرر في المستقبل اذا استطعنا التشب من شخصيته. ويعتمد هذا الاتجاه على اساليب بحث وافتراضات في حقسول المعرفة الاخرى كالسايكولوجية وعلم النفس، كما انه يدعو الى مراقبة سلوك صاحب القرار في الماضي ورسم حالات احتمال سلوكه بشكل مشابه في مواقف تتصف بنقس الاعتبارات التي لحاطت به في السابق.

### و. التعرض الى العقلانية واللاعقلانية:

الفصل يعتبر عقلانيا اذا توفرت فيه متابعة لفايات ممكنة في ظروف الحالة بوسائل هي جوهريا مسخرة بلحمن وجه من بين وسائل عديدة متاحة للفاعل لكي يصل غاياته لاسباب مفهومة وقابلة للنتبت من صحتها بالعلم التجريبي الايجابي.

### ز. تحلیل دواقع وغایات صنع القرار :

ان تشخيص طبيعة للدواقع والمستوى الذي تكون عنده تكشف عن مستويان: 
لحدهما في نطاق النظام الدولي ويستتى منه دواقع الافراد والمؤسسات الاجتماعية والسياسية. بمصنى ان همناك عدة عابات يهدفها صناع القرار السياسي من وراء 
قرار اتهم كالحفاظ على ترتيب العناصر الاساسية في النظام الدولي وصيائة الاستقرار واستتباب الامن وتحسين سبل ووسائط النظام الدولي في معالجة قضايا السياسة الدولية وفست المجال امام الدبلوماسية . لما المستوى الثاني فهو مستوى دواقع وغايات الاقواد والاداريون، ويررى البعض ان التنافس بين المستوى الاول ، وهو الاشمل والاعم، والمستوى الاول ، وهو الاشمل والاعم، والمستوى الثاني - وهو الاشمل والاعم، والاضيق - قد لايحسم لصالح الاول ، أي ان القرار وجعد طموحات صناع القرار .

#### 5. نظرية المباريات Games Theory

تمسرف نظسرية المباريات بانها ذلك المنهج المستند الى وجود تشابه كبير بين بمسض لمستند الى وجود تشابه كبير بين بمسض لمسب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة (42). ويعرفها "مستبان برامسز Brams" بانهما (مجموعسة القواعد التي تسهم في ربط اللاعبين او المؤتلفين بالمحصلات) (43).

وبما أن العلاقسات الدولية والسياسة الخارجية موضوعان يعنيان بالتفاعلات العتبادلة المتداخلة باستمرار فانهما قابلان التحليل باسلوب نظرية المباريات (<sup>44)</sup>.

وتركسز هدده السنظرية على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صدراعات مصسالح وتسنظر السيها كما لوكانت مباريات في الاستراتيجية، وعلى ذلك يمكن القول بان اهتمامات نظرية المباريات تتصرف في الاساس الى تحليل كافة نماذج الصدراعات السياسية بصعورة علمة، والى مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة، وقد استطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الاستراتيجية الدولية أن يطوروا اساليب استخدام نظرية المسارية المسارية

وتقوم الفكرة العاملة لنظرية المباريات على افتراض أن الصراعات تنقسم بطبيع تها السي فئتين رئيستين: صراعات نتافسية Competetive وصراعات غير تنافسية Non-Competetive وتبرى ان صنع القرار يتضمن درجة معينة من العقلانية، فكل لاعب يسعى أنيل مكاسب قصوى وأن نتيجة المبارة التنافسية أو التعاونية لاترتبط ارتباطا وثبقا بالصدفة وطبيعة البيئة التي يجرى فيها السجال وإنما ترتبط بخيارات اللاعب أو اللاعبين المقابلين، ويعيارة اخرى أن أي مسلك يختاره اللاعب (أ) او مجموعية اللاعبين في فريق (أ) يجب أن يأخذ بعين الاعتبار اولويات واختيارات اللاعب (ب) او مجموعة اللاعبين في فريق (ب) ، ونظرية اللعبة لاتتقصى جنور المنازعات بين اللاعبين وانما تأخذها كما هي عليه كمواجهات بين مصالح حقيقية (46). فبالنسبة للصراعات التي تكون مصالح اطرافها متعارضة او غير قابلة للتوفيق، فان الكسب الذي يتحقق لمصحلة احدها يمثل في نفس الوقت وبنفس الدرجة خسارة للطرف الأخر. كما أنه أذا أمكن لطرف أن يحقق نصرا ثم منى بعده بخسارة ، فان حصالته النهائية تكون في مجموعها صفرا، ومن هنا يطلق على هذا الموقف المسراعي بلغية نظرية المباريات Zero-sum game ان أن النتائج الاخيرة بمقاييس الكسب والخسارة الاستراتيجية تكون صفرا . اما بالنسبة للمواقف الصراعية غير التنافسية فأن مصالح اطرافها لاتكون متعارضة بنفس الصعورة السابقة وانعا تكون منداخلة السي حد يسمح بالمساومة وتقديم النتاز لات المتبادلة والوصول في النهاية الى نقطــة اتفـاق وسط، ويشكل يمكن ان يتحقق مع التحول بعلاقات اطراف هذه المواقف من وضع الصراع الى وضع التعاون، وعليه، فإن حصيلة هذه المساومات لاتكون صفرا كما هو الحال في الصراعات التنافسية، وإذا يطلق عليها non Zero - sum . game

وطبقا لهذه النظرية، يكون كل طرف في صراع قادرا على اختيار المسلك الدي يتصور انه قادر على ان يصل به في النهاية الى الانتصار على خصمه. الا ان ذلك يتطلب مسبقا، التعرف على نوايا الخصم الذي يفترض فيه انه يتمتع بقدر من الذكاء لايقل عن الطرف الاخر في هذه الاستراتيجية الصراعية، واستنادا الى ذلك تكسون كسل السيدائل الممكسنة للتصرف بمثابة مجموعة من الاستر التجيات التي يمكن للتركيز من بينها على هذه او تلك بحسب النتائج التي يمكن توقعها من كل واحدة منها. وهسذه النتائج المتوقعة يمكن تمثيلها بجدول على شكل مجموعة من الخانات التي ترصد فيها مكاسب وخسائر هذه الاطراف المتصارعة في مواجهة بعضها.

وتسرى نظسرية المباريات بامكانية انخال عنصر المقلانية، ومع ذلك يعترف بعض المعليين بهذه النظرية بان مادة المعاقبات الدواية الاتقدم على حقيقتها الا القليل مما يمكن اخضاعه لها ال القليل المسلوب التحليلي (47) ولكن اثر هذه النظرية قد امتد المي الدراسات الاستراتيجية في السياسة الدولية والاسيما بعد تصابق التسلح الدووي وانتشار الاسلحة السنووية، وان مايمكن استتاجه هو ان نجاح هذه النظرية في مجال دراسات الحسرب قد رافقه احتراسا حول قابلية تطبيقها في مجال الشوون الدولية ويعود ذلك الى مايلية.

- أ. ان بعـض القضايا الكمية لايمكن اعطائها رموزا حسابية كالمعنويات السياسية والعقـيدة السياسية لقوات مقاتلة ، بمطى ان هناك صوراعات لاتسمح بطبيعتها بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها في أي صورة ملائمة.
- ب. أن هذه السنظرية صممت بسفة اساسية للمواقف الصراعية التنافسية الثنائية الإطلاق عند الما في الحالات التي يتعدد فيها اللاعبون ، وحيث يمكن ان تنشأ التلافات ومحاور وتحالفات من بعض الاطراف في مواجهة طرف أو اطراف الخسرى، فأن صورة المفوقف تصبح مختلفة تماما ، وبالتالي فأنه يتعذر تطبيق قواعد اللعبة على النحو الذي ترسمه وتقرضه نظرية المهاريات.
- ج. من غير الممكن واقعيا تصور ان يكون ملوك الاطراف المتصارعين في أي موقف او في أي علاقة من هذا القبيل ، محصورا في اطار بديلين لاثالث لهما وهما المسا الكسب واما الخسارة، فكل الصراعات مهما كانت طبيعتها تقضمي مسن اطرافها شيئا من العروبة التي تحركهم في اتجاه تسوية الازمة وخاصمة اذا كانت الاطراف ترغب حقيقة في تجلب الصدام او الحرب، مع وخاصمة إذا كانت الاطراف ترغب حقيقة في تجلب الصدام او الحرب، مع

ضرورة الاشارة الى انه لاطرف يكسب بصورة كاملة كما انه لاطرف يخسر بصورة كاملة.

تطبيق نظرية المباريات، في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة يلغي تماما كما امكانية للاتفاق بين الدول والمجموعات ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة، ويجعل مسن امكانسية تعايشها سلميا مع بعضها امرا متعذر التحقيق، اذ انه يحصر تحركها ويقرر سياستها في مواجهة بعضها على اساس الربح والكسب وتجنب الخسارة.

وهذا الدافع كفيل بان يضفى على هذه السياسات طابعا عدائيا متطرفا.

## هوامش القصل الثالث

- د. مازن اسماعيل الرمضائي ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص89.
- د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، ط4، (الكويت ، ذات السلاسل ، 1987)، ص14.
  - (3) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص36.
  - (4) د. اسماعیل صبری مقلد ، مصدر سبق ذکره ، مس 14.
  - (5) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، المصدر السابق ، ص 92.
- (6) Stanly Hoffmann, Contemporary Theory in International Relations, Op cit, P.39.
  - (7) د. اسماعیل صبری مقلد ، مصدر سبق نکره ، ص ص 16-17.
- (8) K.J.Holisti , International Politics : A Frame Work for Analysis, Op cit, p.6.
  - (9) د. كاظم هاشم نعمه ، مصدر سبق ذكره ، ص 46.
  - (10) د. اسماعیل صبری مقلد ، مصدر سبق ذکره ، ص 19.
  - (11) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، المصدر السابق ، ص93.
- (12) Hans G. Morgenthau , Man US. Power Politics, Op cit, p. 192.
- (13) K.J.Holisti, Op cit, P.P. 179-193.
  - (14) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق نكره ، ص ص19-22.
- (15) Stanly Hoffmann, International Relation The Long Road to Theory, (World Politics, April, 1959), P.351.
  - (16) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 49.
  - (17) د.مازن اسماعیل الرمضائی ، المصدر السابق ، ص ص 99–100.

- (18) Harold Karan Jocobsen, William Zimmerman, The Shaping of Foreign Policy (New York: Atherion Press, 1969), P.6.
  - (19) د. مازن اسماعیل الرمضائي ، المصدر السابق ، ص 101.
- (20) John G Garnett, Commonsense and the Theory of International Politics, (Albany: State University of New York Press, 1984), P.13.
- (21) Keith R.Legg and James F.Morrison , Politics and the International System : an introduction, (New York: Harper and Row Publishess, 1971), P.P.33-50.
- (22) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص ص 103-105.
- (23) David Easton, The Political System, N.y., 1953, P.201.
- (24) David Truman, The Implication of Political Behaviour Research in Social Science Research Councial, Items December, 1951, P.38.
- (25) Robert Dahl, Who Governs, (yale University Press, 1963).
- (26) Robert Dahl , The Behavioural Approach in Political Science, In American Political, (Science Review , V01. 55, December , 1961) , P.P.763-772.

- (29) Andrew M.Scott, The Functioning of the International System (New York: The Macmillen Company, 1967), P.27.
- (30) Charles A.McClelland , Theory and International System (New York: The Macmillan Company, 1968) , P.20.
  - (31) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، المصدر السابق ، ص ص 110-112.

- (32) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 59-60.
- (33) د. اسماعیل صبري مقلد ، مصدر سبق ذکره ، ص ص 29−30.
- (34) Stanley Hoffmann , Opcit , P.P.43-44.
- (35) George Liska, Continuity and Change in International Systems, in , David Edwards, International Political Analysis, (Holt Rinehart and Winston Inc., New York, 1969), p.p. 300-318.
- (36) د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 32-34.
- (37) Stanly Hoffmann, Opcit , P.P. 50-52.
  (38) د، مازن اسماعیل الرمضائی ، المصدر السابق ، ص ص 119-120.
- (39) Joseph Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviour of States (London: Oxford University Press, 1973), P.68.
- (40) Richard C.Snyder, et al., Foreign Policy Decision Making.

  An Approach to the Study of International Politics (New York: The free press of Glence, 1963), p.p.105-171.

(41) انظر : د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 70-75.وكذلك :

Graham T. Allison, The Essence of Decision (Boston: Little Brown, 1971).

- (42) Karl Deutsch, The Analysis of International Relations, Opcit. P.27.
- (43) S.J.Brams, Game Theory and Politics, (The Free Press, New York, 1975), P.282.

- (44) J.C.Harsanyi, Game Theory and the Analysis of International Conflict, Australion Journal of Politics and History, Dec. 1965, P.293.
- (45) د. اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المقاهيم والحقائق الاساسية ، (بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية، 1979 ) ، ص 162 ومابعدها.
  - (46) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص77.
- (47) S.J.Brams, Op cit, p.50.
  - (48) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص ص 163-164.

# الفصل الرابع

# المتغيرات المؤثرة في العلاقات الدولية

### اولا: المتغيرات الموضوعية

المتغيرات الموضوعية ببساطة هي الموارد والامكانيات الدائمة او شبه الدائمة الشبي تتمييز بها الدولة والتي تكون اسلام قوتها الكاملة، وتتوزع هذه المتغيرات على اربسع مجموعات اساسية ذات تأثير مستمر او شبه مستمر ، هي المتغيرات الجغرافية والتتمادية والمسكرية والتكنولوجية – العلمية (1).

### 1. المتغير الجغرافي:

تنسبع اهمسية هذا المتغير من الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي وفي التقكير الاستراتيجي لصناع القرار وذلك لسببين ، اساسيين :

اولهما أن الواقع الجغرافي للدولة يرتب في احيان، مجموعة أنماط سلوكية ثابعة نسبيا، بمضها يتعلق باستراتيجيتها العسكرية وبعضها بحركة تجارتها الدولية. أما السعبب الثانبي فيسترجم دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي لاحدى الدول وانمكاس ذلك على نوعية علاقاتها مع الدول الاخرى ولاسيما التي تحدها أو القريبة منها جغرائياً.

#### أ. الحجم:

لانسك ان لحجم الدول تأشيرا موضوعيا وذاتيا على نظامها السياسي، فعوضوعيا تؤثر الكمية والنوعية ومايتوفر او لايتوفر في الدولة من مصادر بشرية او غير بشرية، في مدى قدرة النظام على النجاز اهداله.

واما ذاتسيا فتأسير الكمية والنوعية لهذه المصادر ينعكس على ادراك صانع القرار الاهميتها واثر ذلك في حركته اللاحقة. ويرتب اتساع الحجم جملة مزايا سكانية واقتصادية وعسكرية ، ويساعد على ايسواء اعداد كبيرة من السكان ويمنح الدولة وفرة وتتوع في المصادر الطبيعية والغذائية، والمعمق الاستراتيجي الذي يسمح لها بالمناورة واعتماد استراتيجية الدفاع من المحمى ، فضللا عن تسهيل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية والاقتصادية والمسكرية على مناطق متباعدة عن بعضها تجنبا لتدميرها في حالة الاختراق المسكري الخارجي، واضلافة الى ذلك فانه يحول دون امكانية احتلالها والسيطرة عليها. بيد ان مجمل هذه الإيجابيات قد تستعول السي سلبيات، خصوصا في حالة غياب الامكانية الاقتصادية والمسكرية ووجود المتمزق الاجتماعي والتخلف السكاني وبالاتجاه الذي يحول دون قدرة النظام السياسي على توظيف الإمكانيات المتاحة لتحقيق الفعل الهادف والمؤثر، وعليه لايشترط دوما ان يضغي الحجم الواسع على الدولة التي تتميز به سمة الفاعلية والثائير الدوليين (2).

وكمسا أن لاتساع الحجم تأثيرات مختفة النوعية كذلك هو الحال مع انكماشه، قصن ناحية يحرم النظام السياسي من بعض مفردات القدرة أو من مجموعة منها، فهو قد يحرمها، من مصادر أولية استرتتيجية ، وكثافة سكانية ، وقدرة عسكرية كمية، أو يحرمها من كم سكاني وعسكري مؤثر في آن وأحد.

#### ب. الموقع:

لانسك ان للمواسع الجغرافي للدول تأثيرا حتميا على حركة نظمها السياسية، وهذا ما اكدته النظريات الجيوبرالتيكية التي تضمنتها على سبيل المثال لا الحصر آراه ماكندر وهاوسهوفر، بهد ان الذي حصل من تطورات في عوالم الممرفة والاتصالات والمواصلات وعلوم التقدية الحديثة قد قلل نسبيا من هذه الحتمية ، ودفع العديد من الجغرافييسن السياسيين بالرغم من اعترافهم باثر الموقع الجغرافي الى التأكيد على ضدرورة ادراك قيمته الفطية ادراكا مرنا يأخذ بنظر الاعتبار جملة تلك المتغيرات المؤسرة بصورة مباشرة او غير مباشرة في هذه القيمة، انطلاقا من ان متغيرات عالم الموقع در عدم مدافيتها.

وفي ضوء موقعها على الخارطة الجغرافية تتوزع الدول ثلاثيا الى دول برية او بصرية اوبرية - بحرية في أن واحد ، ولهذا التباين تأثير مختلف على حركة واداء نظمها السياسية .

### ج. الجوار الجغرافي:

تـــتأثر حــركة النظم السياسية في مدى قرب الدولة الجغرافي من غيرها، وهو امــر يمكــن ان يؤدي الى تغذية نقاط الإختلاف واسباب التنافس بعلصدر فعال مضاف، الامر الذي يجمل الدول المتجاورة اعداء او خصوم لبعض.

ويمكن أن يؤدي الى احتواء التنافس والحد منه على نحو يدفع التعاون بدلا من المستراع. ويبقى العامل الحاسم في هذا الامر هو طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولتين المتجاورتيسن وانعكاساتها على سلوك نظمهما السياسية كل منهما حيال الاخر، فالملاكة الثنائية عندما تتميز بالصراع الكامن، يصبح القرب الجغرافي عاملا مساعدا على تبادل الصسراع بين الدولتين المتجاورتين لسبب مفاده كثافة تفاعلاتهما التصارعية ، والمكس صححح كذلك ، فالعلاقية الثنائسية ، عصندما تتصير بغياب التقاطع الابدبولوجي والاستراتيجي يصبح الجوار الجغرافي بالضرورة عاملا دافعا نحو التعاون والتكامل.

ويعرز مساتقدم القسول بان تاثير القرب الجغرافي لايقتصر على الملاقة بين دولتيسن فحسب، وانما يشمل كذلك تلك الحالة التي مؤداها ارتباط دولة واحدة بملاقات مضتلفة المضمون مع العديد من الدول المجاورة لمها في أن واحد، فالملاقة عندما تكون من نمط تصارعي لاتتواني هذه الدولة عن بناء قوة عسكرية ضخمة لاغراض الردع والمجسوم، بيد ان الملاقة عندما تتمم بخصائص التعاون يصبح القرب الجغرافي عاملا دافعا نحو الملاقة الخاصة والتكامل الالليمي (3).

وانطلاقا من الملاقات بين الدول تجمع في واقعها بين الصراع والتعاون بنسب مضتلفة يتطلب الجوار الجغرافي من دول مختلفة المصالح ومتناقضة الإهداف كفاءة دبلوماسية من لجل بناء تلك الاسس وتوطيدها لضمان الحد الادنى من المصالح المشتركة لتضيق قرص المصراح وتعزيز احتمالات التعاون.

#### 2. المتغير الاقتصادى:

يسنجم تأشير المتغير الاقتصادي عن تفاعل متغيرات اقتصادية فرعية متتوعة ومستعددة ولعسل من بين ابرزها واهمها : مدى وفرة المصادر الطبيعية المتاحة للنظام السياسسي ونوعيتها ، ومدى النمو الاقتصادي في الدولة ، ونوعية الاعتماد الاقتصادي الخارجي ، واشكالية المديونية الخارجية.

#### أ. مدى وأدرة المصادر الطبيعية :

تتبايسن السدول في كمية مصادرها الطبيعية ونوعيتها . وعلى مدى وفرة هذه المصادر تترتسب تأثيرات مختلفة ملبية وايجابية في خيارات النظام السياسي، فالدول المحدودة الموارد والامكانيات تبقى نظمها تعاني من ضعف المقدرة على تحقيق اهدائها اعستمادا على السذات ، بل وتضعطر بحكم الحاجة الاقتصادية الى طلب المساعدة الاقتصادية الخارجية والقبول ضعفا او صداحة بالقيود الناجمة عنها وانعكاساتها على خيارات النظام، اما الدول التي تتطوي على وفرة في كمية ونوعية المصادر الطبيعية فهي تلك الشيعية لاعراض نرتيب مجموعة تلك الظروف الداعمة بصيغ مختلفة لحركتها سواء في اوقات السلم والحرب(4).

ان ماينبفي التأكيد عليه هنا هو ان مستوى التأثير الايجابي الناجم عن عملية الاستئمار الوطني للموارد الطبيعية يمثل لحيانا قيمة اعلى من ذلك التأثير النابع من مجرد وجودها في هذه الدولة او تلك . فالاول يرتب بعض جوانب تلك المستلزمات الاساسية الداعمة للاستقلال السياسي، ويسهل استخدام الفائض عن الحاجة الذائية عبر وسائل الترغيب والترهيب الاقتصادي لخلق فرص حركة وتأثير اضافية للنظام السياسي، وعليه فإن نوعية الاستثمار الوطني للمصادر الطبيعية يتأثر بمدى الارادة الوطنية أو التصامية والتكنولوجية الوطنية المالية والتكنولوجية المحادية السياسي، ومدى تفاعل ذلك مع نمو البنى العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في لطار بيئة النظام السياسي.

وخلاصـــة القول ان وفرة الموارد الطبيعية تخلق حالة من الرخاء الاقتصادي يمكن ان تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي. وعلى العكس من ذلك فان ندرة الموارد قد تولد تصور بالسلبية واللامبالاة لدى الجماهير ومحدودية في قدرة النظام السياسي على عن تشابي المتعادمة للم مما قد يساعد على تقشي حسالات عسم الاستقرار. كذلك فان وفرة الموارد تقود الى تتامي القصاد متقدم وعادة ماترتبط الديمقراطية المستقرة بالتقدم الاقتصادي، خاصة اذا اقترن هذا التقدم بعدالة في توزيسع الدخول وتعليم مالاكم، مثل هذا الوضع خليقا بجعل اغليبة المسكان حريصة على استمراره وتحصيفها عسال ضد الحركات المتطرفة التي تنشد تقويض دعائم النظام التنادر.

#### ب. النمو الأقتصادى:

يجسد النمو الاقتصادي احد الركائن الاساسية لعملية متعددة الابعاد هي عملية التحديث، وهدد بدورها تتوقف على مجموعة عمليات ليست اقتصادية حسب، وانما كذلك سياسية واجتماعية وتقافية<sup>(5)</sup>.

فعلى المحكس من حالة التخلف الاقتصادي الذي يؤدي الى ييمومة تبعية الدول المستخلفة، والحديلولة دون بسئاتها وتطورها، وانعكاساته السلبية على فاعلية نظامها السياسي، يرتب النمو الاقتصادي مجموعة نتائج على قدر كبير من الاهمية، وتمتد هذه النستائج السى عدة محاور اساسية ذات علاقة بعملية صنع السياسة واهدافها وتتفيذها وصيائة عناصر الامن القومي.

ذلك لان ابعاد النمو الالتصادي لاتتجسد في تأثيره النفسي فقط، بل في دوعية ادراك السنظام السيامسي لمكانته وهيبته الدولية، ومن ثم في نوعية تأثيره الابجابي في سيامسات الدول الاخرى، وكذلك في دوره الذي يتمثل في آيادة الدولة لاستخدام قدرتها الثقية باتجاه استثمار الل لمواردها المتاحة وتطويرها.

وفي ضوء شمولية تأثيرات النمو الاتتصادي اضحت الحدود بينه وبين فعاليات النظام المدياسي في حالة من التدلخل والتشابك، واصبح من الاهمية بحيث لم يعد بوسع أي نظام سياسي ولاجل تطوير امكانياته - الا ويركز في جانب كبير من ادائيته على تنفيذ خطط ويرامج التتمية وتوظيف نتائجها واهدافها بما يخدم مصالح النظام ويوفر له فرص البقاء والاستمرار.

### ج. درجة الاعتماد الاقتصادي الخارجي:

تعسير الاعتمادية فيما بين الدول عن فكرة موداها أن الدول وبسبب عدم قدرتها كلسيا أو جزئيا علمي أشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة اضمحت لاتستواني عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض، وبهذا المعنى المام تمسئل الاعتمادية محصلة لذلك التفاعل بين حاجات احدى الدول وتطلعاتها وبين امكانيات غيرها (6).

ونتجسد ظاهرة الاعتمادية مثلا من خلال ذلك التدفق التقفي والاقتصادي والاجتماعي ومنجزات الحضيارات، بالاضافة الى البضائع والخدمات ورأس المال والمعلومات وغيرها عبر الحدود السياسية بين الدول، وعادة مايشار الى هذا التدفق القابل للقياس كما بعفهوم التدفق عابر القوميات.

ان أي تصريف لمفهدوم التبعية عليه ان يتجاوز الفهم المبسط والشائع التبعية على انها مجرد اعتماد واتباع خارجي ، واي تعريف شامل للمفهوم ينبغي ان يعتمد كلسيا على التموسيز بيسن مصحطاح (تسابع Dependence) ومصحطاح (تبعية كلسيا على التموسيز بيسن مصحطاح (تسابع المفهوم الاول (تابع) سائد في الدينة المعالمات الدولية ويعني حالة متقدمة من الاعتماد الخارجي... اما المفهوم الثاني يعسى التبر من مجرد الاتكال الخارجي، ويبحث في الاساس ظاهرتي التخلف والدمو ووصف وتحليل طبيعة التشوهات البنيوية الناجمة عن احتواء دولة ما في النظام السياسسي العالمي، ويولد هذا الاحتواء بني تقانية واجتماعية وسياسية واقتصادية محلية السياسي والدن المتواصل لفائض التبريخ الهيمنة والاستنزاف المتواصل لفائض التبرية (أيهدة (أ).

ومع ان ظاهرة الاعتمادية الدولية المتبادلة اضحت احدى خصائص عالم اليوم النسي لافكساك علم اليوم النسطاعت التسي لافكساك لايمني انها استطاعت تحويسل جوهر لعبة الامم على نحو اخر مختلف، فالاعتمادية المتبادلة لم تحل دون ديمومسة التبعية والاستراز الاقتصدادي، كما انها لم تمنع الدول من اللجوء الى تلك الاجراءات والقيود الاقتصادية ضمانا لتطورها الاقتصادي الذاتي واستقلالها الاقتصادي

والسياسي، بمعنى آخر أن واقع التعاون التجاري والاقتصادي الدولي لاينفي النتافس والصراع التجاري والاقتصادي.

وان جوهر مانخلص اليه هنا هو ان الحاجة الاقتصادية تدفع في اغلب الاحيان المي المتازل السياسي ، والتبعية الاقتصادية تؤدي بالضرورة الى تبعية سياسية وبالاتجاء المدي يحول عادة دون قدرة النظام السياسي في الدولة التابعة على الحركة والاداء السياسيين والاقتصاديين المستقلين.

#### د. المديونية الخارجية:

تعد مشكلة المديونية الخارجية من اعقد المشكلات التي تواجه اقتصادات السدول، ولاسيما في طل بروز اصطلاحات مثل (خدمات الدين، واعادة الجدولة، وشروط التمديد المفضلة) وغيرها من الاصطلاحات التعيير عن الاليات المعقدة لسلاح المديونية 3، وغالبا مايودي تفاقم حدة الديون الخارجية الى ضرورة اعادة جدولتها مع الحكومات والمستظمات المالية الدولية ، وهذه من جانبها تحاول استغلال الموقف بما يحقق اهدافها ومصالحها باعتماد الوسائل التالية:

(اولا). تضمييق المكانسات الاقراض بفرض شروط مجحفة على القروض التي تقدمها ورفع اسعار الفوائد المجصلة عنها.

(ثانيا). انتخل في الشؤون الاقتصادية للدول المدينة من خلال محاولة فرض مجموعة مسن الاصحاحات الاقتصادية على نظمها السياسية، كتعويم العملة الوطنية، والمغاء الرقابة على الصرف الاجنبي، وتسهيل اتفاقيات الدفع والتجارة، وتهيئة المساخ للاستئمارات الاجنبية مع توفير الامتيازات والضمانات لها وحرية تحويال ارباحها للخارج، ويعبارة اخرى اضطرار الانظمة السياسية في الدول المدينة للخصوص علضفوط الخارجية الرامية الى اعادة تكييف اقتصادها مع اوضحاع المدوق العالمي او مايسمي (تحرير اقتصادها) باستبعاد وسائل التنظيم والحرقابة التي تستخدمها السنظم للسيطرة على الاسواق وتوجيه الاقتصاد الوطني، وتصغية القطاع العام، وتأكيد سيطرة القطاع الخاص وحريته.

ان ما يمكن ان نظمص البه هذا هو ان المديونية الخارجية تؤدي دورا جوهدريا فسي استمرار الحاق اقتصاديات المدينة بديناميكية الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث تدمج القطاعات التصديرية فسي الاكتمساد الرأسمالي، و تضعف الروابط والعلاقات بين القطاعات (التصديرية)، والقطاعات (التصديرية)، والقطاعات الخضرى، مما يؤدي الى تهميشها، ويؤدي وقوع العجز الكبير في موازين مدفوعات السدول المدينة فسي المدى البعيد... الى تأكل طروف الاستقرار السياسي للانظمة الحاكسة، ولايقوم الالمستور العلاج الموضعي للمواقف المتأزمة.

#### 3. المتغير العسكرى:

يرتسبط هذا المتغير بالقدرة العسكرية للدولة ، ومدى لمكانية نظامها السياسي مسن توظسيف القسوات المسلحة المتاحة كماً ونوعاً لضمان الامن القومي وصيانته من التهديدات القائمة والمحتملة ، ولتحليق الاهداف والمصالح الوطنية.

وتتفاوت نوعية تأثير النظام السياسي من دولة الى اخرى، فالدول الضعيفة عسريا هي تلك الدول التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها ،الامر الذي قد يدفسع بها الى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حسرية قسرارها السياسسي، وعلى العكس من الدول القوية عسكرياً التي يكون لتأثيرها السياسسي القليميا وعالميا، دافع لجعلها قادرة على فرض احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها المسكرية (9).

ومع ان متطلبات ضمان الامن القومي تدعو الى بناء ترسانة عسكرية ضخمة، بعد ان تيمستها الفعلية لاتكمن في كميتها حسب، وانما كذلك في نوعيتها عموما ومدى القدرة الذاتية على استخدامها خصوصا، فالعبرة ليست في تكديس سلاح نوعي متطور لايمكن استخدامه بكفاءة عالية. ويمعنى مشابه يمكن القول ان قدرة القوات المسلحة على انجاز وظيفتها تتأثر سلبيا او ايجابيا بمجموعة من المتغيرات النوعية، ومن بين هذه المتغيرات الامكانيات الاقتصادية والبشرية للدولة، ودور قيادتها المسكرية تخطيطا وادارة، وطبسيعة السروح المعسنوية السائدة في بيئة نظامها السياسي، فضلا عن مدى اعستمادها على غيرها عسكريا لتأمين الدعم اللوجستي وتوفير فرص المناورة العسكرية الهادفة، وتتوبع مصادر التجهيز والتسايح.

فكلما كانت الدولة اكثر اعتمادا على غيرها عسكريا كانت اكثر خضوعا بالضرورة. ويميز " الدكتور مازن الرمضاني" بين نوعين مختلفين من الاعمادية المسكرية: اولهمما الاعتمادية على السلاح المستورد. وثانيهما الاعتمادية اما على الموارد الاولية المستوردة، واما على الدعم الاداري (اللوجستي) الخارجي.

لـذا فالدول تعتمد على قدراتها المسكرية، كاحد المتغيرات المادية الموثرة في تعزيب قدرة النظام السياسي في اوقات السلم يتجسد تأثيرها في سلوك صحاح القرار كونه باعثا على الاستقرار النمبي داخليا وعاملا الترهيب والسيوديد باستخدامه بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الاخرى والسلاقيا من ذلك يتجسد تأثير المتغير المسكري من خلال كونه يمثل وسيلة وغاية في أن واحد، ففي الوقت الذي يعتبر احد الوسائل الفاطة التي لها دور مؤثر في دفع النظام السياسي لاختيار احد البدائل السلوكية في اوقات السلم والحرب، فانه عاية تتجسد في السنظر المسى القتي يستند اليها النظام السياسي في اتخاذ القرارات (10)، ويتوقف بناء القدرة المسكرية ليونة على اتها المظهر الاساسي القوتها، واحد ابرز المسكرية ليضا على بناء موسسة عسكرية ، تستوعب احدث التطورات التقاية واسباب المسكري في قيادة الجورش والتدريب والتسليح واساليب القتال، اذ لايكفي امتلاك الجسرش المسلاح قفط، وإنما ايضا كيفية استخدامه، وهو مايتطلب اعداد خطط عسكرية لاعبرات الدفساع والدوم في حالة تعرض الدولة الى مايهدد مصالحها ولمنها القومي وقدرة نظامها المدياسي على انخاذ القرار المستقل بما يخدم مصالحها الوطنية والقومية.

### المتغير العلمي والتقني (11):

مــن بيــن السمات الرئيسية التي يتميز بها الواقع الدولي الراهن، ممة الثورة العلمــية والتكنولوجــية وهي محصلة متصاعدة لذلك التطور المتسارع في ميادين العلم والمعرفة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها المتزايدة في القطاعات المختلفة وعلى وجه الخصصوص الصسناعية والمسكرية منها. فكلما توسعت المعرفة الانسانية بشأن القوى المحركة للطبيعة كلما توفرت سبل جديدة وانفتحت افاتاً رحبة لتحويل القدرات الطبيعية الى فوائد ومكاسب تعم البشرية، وبما أن النظام الدولي لازال يحفل بقوى ونظم سياسية تتشدد الصدراح من اجلل احتلال مواقع في سلم القوة فقد ظل التقدم العلمي والتغني يسجلان تصاعداً سريماً ومستمراً وأفضى ذلك الى تأثيرات كبيرة في طبيعة ودينامية الملاتات الدولية وكذلك في دور وتوجه صانعي قراراتها : (12)

- التأشيرات النسي ترتبط بالستحديات الامنية والقيمية: بمعنى ان التكنولوجيا المسكرية المتطورة قد جعلت كافة الدول غير معقية من الاختراق، واقل امنا فالمسواريخ بعسيدة المدى والطائرات الحربية المتطورة والاقمار الصناعية، ادت السي ان تققد العواشق الطبيعة دورها في صيانة أمن الدولة. ولما عن التحديات القيمية فموداها أن الدولة نتيجة لتطور وسائل الاتصال والمواصلات وشورة المعلومات، لم تعد تستطيع مواجهة مايسمي بالتحدي الثقافي والحيلولة دون تعسرب مضسامين الدعاية المضعادة الموجهة الى اقليمها فسيادة الدولة اية دولة اصبحت موضع نظر.
  - ب. التأشيرات النسي ترتبط بتغيير الهرمية الدولية: فيينما كان النظام الدولي اثر الحرب العالمية الثانية يتسم بقطبية تثانية ، ويتمتع فيه طرفان بتأثير دولي مهم لاسباب عسكرية فسوق نقليدية ولخرى اقتصادية، قد حصل في منتصف الشمانيات تطور اصبالح احد القطبين على حساب الاخر، في تأكل بعض المقومات وبروز مقومات اخرى، وصاحب ذلك بزوغ عدة قوى طامحة الى الستربع في دائرة عرش النظام الدولي بقعل تطورات تقنية متسارعة حصلت عليها وحازت من خلالها قدرات توهلها الى ذلك.
  - أشراك التكنوقراط في عملية صنع القرار: فالتعقيد الذي تتميز به مسائل
     السياسة الدولية قيد افضي الى حاجة منزايدة الى المعرفة الفنية والعلمية
     المتخصصة لضيمان اتخاذ قرارات راجحة، الامر الذي جعل الحاجة ملحة

للتك وقراط ، وهمو ما ادى الى ان القرارات في الشؤون الدولية قد اضحت تــــتخذ في ضوء البدائل التي ينصح بها هؤلاء وهو ماعزز دور العامل التقني في العلاقات الدولية.

. وامسا عسن التأثير الداخلي فهو يختلف باختلاف التقدم العلمي والنقلي للدول: قالدول المتقدمة علميا وتقنيا تستطيع استثمار مواردها المادية والبشرية المتاحة بكفاءة عالسية. وعلى المكس يكون للتخلف العلمي والتقني اثاره المؤدية الى محدودية الاداء اقتصساديا وامنسيا بسبب تأثيرات الاعتمادية وتدني القرارات الدفاعية وعدم ادراك عوامل الرقي الحضاري.

وهكذا فإن التقنية تؤثر على المجتمع في داخل الدولة وعلى العالم. وليس من الممكن التسبو بالافاق التي يسير فيها تطور التقنية. غير أن الملامح المامة تدل على زيسادة تمكن القرد من السيطرة على بيئة الطبيعة، وتقارب مختلف اجزاء العالم رغم المسسافات، وتداخل المشاكل الدولية، وتحسس شعوب العالم بالفوارق المادية والسياسية والاجتماعية. كل هذا ربعا يقود الى التوتر مالم تسرح الشعوب الى ابتكار صبغ تعاون عالمي تتيح للتقنية ظروف الاسهام في حمم أو تخفيف حدة التأزم في هذه المجالات، لاعتبار مفاده أن الانظمة السياسية يمكن أن تتقارب فيما بينها عبر جسور التقدم العلمي

### ثانيا: المتغيرات المجتمعية:

ان اهمسية المتفسيرات المجتمعية ودرجة تأثيرها في العلاقات الدولية تتبع من طبيعة السربط وعدم امكانية القصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وبالاتجاه السذي جعل الاخيرة امتداد وانعكاس للاولى ، ونظرا لان العوامل المجتمعية تمثل حجر السزاوية في السياسة الداخلية وجلها ذات ابعاد سياسية خارجية، اذا فاتها تمثل جانبا من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية بالنتيجة . والسوال المهم هسنا ، ماهسي المتغيرات المجتمعية المؤثرة في العلاقات الدولية؟ وهل يمكن تصنيفها؟ ويجيب علسي ذلك " كيسنجر" بقوله ( انها تقتصر على الهياكل الحكومية ) (14) بينما يرى " روسناو " بانها (تشمل كافة نلك المتغيرات غير الحكومية الموثرة في السلوك السياسي الخارجي) (15)، وهناك من يربطها بمتغيرات موضوعية واجتماعية في آن معا ( أما . وبوجه اعم فهي تثمل نلك الجوائب من حركة المجتمع التي تتعلق بتأثير تجاربه التاريخية وقيمه الثقافية ، وطبيعة وحدته الداخلية، بالاضافة الى هياكله الاجتماعية السياسية، وطبيعة وحدته الداخلية، الإضافة الى هياكله الاجتماعية السياسية، وطبيعة نظامه الحكومي، على سياسته الخارجية (17).

#### 1. المتغير التاريخي :

يمثل مجموع التجارب التاريخية لاحد المجتمعات وماتتركه من تأثيرات نوعية في سلوك اعضائه وعلاقاتهم المتبادلة من ناحية، وكيفية تفسيرهم الماضي وتقويمهم المحاضي ونقويمهم المحاضي ونظرتهم المستقبل من ناحية اخرى ، وان هذه التجارب لكل دولة انما تختلف بالفسرورة عن تجارب غيرها، وان لهذه تأثيرا خاصا على انماط حركتها السياسية المخارجية (18)، وعلى الرغم من صعوبة تحديد الاثار التي يرتبها المتغير التاريخي في المحالات الخارجية لدولة من الدول لطبيعتها غير المادية، ولكن ذلك الاينفي البتة بأن المعتبر التاريخي تأثير مهم له انعكاساته على صانعي القرارات وبالنتيجة في السلوك السياسي الخارجي، بمعنى أن أهميته تتجسد في مدى انعكاساته على كيفية ادراك صانع القسار لدلالات تجارب دولته مع لحدى الدول أو مجموعة منها واثر ذلك على حركته السياسية الخارجية في الحاضير والمستقبل (19). وتجدر الإشارة الى أن تأثير هذا المتغير يصيح على قدر عال من الفاعلية عندما يتمنق ويتفاعل مع المتغير الثقافي، وذلك لدلالية كلا المتغيرين في تعزيز الوحدة الوطنية ورفد صانع القرار بعوامل قوة اضائية تساعده على تحقيق أهدافه السياسية الخارجية.

### 2. المتغير الثقافي:

ادرك علمـــاه السياسة في وقت مبكر من هذا التاريخ ان الأطر التحليلية البنائية او الهيكلـــية لاتمكـــن وحدها من تثديم روية شمولية للنظم السياسية، فدعو المي ضرورة الحـــذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة السياسة والحكم في أي مجتمع متأثرين في

ذلك بمقاهيم وتصورات وروى علم النفس الاجتماعي، ويذكر " غابريل الموند" في هذا الصدد ان أي نظام سياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية معينة أي نسق من القيم والاتجاهسات والمعمنقدات السياسية (20). وإذا كان مفهوم الثقافة السياسية حديث النشأة فأن جذوره البعددة تمتد الى فلاسفة الاغريق اللذين كانوا يطرحون مفهوم الفضيلة المدنية بمعنى التمسك بالقيم، ويعود الفضل في ظهور المفهوم بالدرجة الاولى الى المدرسة السلوكية التي بذلت جهداً كبيراً لصياغته وتطويره بهدف تفسير جوانب كثيرة مــن السنظم السياسية. وقد حاول " الموند " استجزاء (الثقافة السياسية) باعتبارها تتعلق بالظواهسر السياسية فقط وعدها مستقلة أي ثقافة خالصة بوسعها ان تعزل التوجهات السياسية للافراد ، اما "لوسيان باي" فقد بني مفهوم الثقافة السياسية على انه التاريخ الجمعي للنظام السياسي ولتاريخ حياة الافراد الذين يكونوه فهو مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاما ومعنى للعملية السياسية. وافراد " سيدني فيربا" مكانا متميزا للمعتقدات السياسية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدد التصير ف السياسي في اطاره والتي تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين، والتي يكون لها بنية ودور عند اجراء عماية التحديث السياسي. اما " موريس ديفرجية" فقد رأى ان المثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وانها بمجموع عناصر ها تكون تركيبا منظما وينطوي على طبيعة سياسية (21).

وفي ضوء مجمل ماتقدم فأن التطور المفهومي حول الثقافة السياسية بشير الى الن سورة الدراسات حولها الانتفاق بالبنية السياسية الشكلية منها وغير الشكلية، وكذلك الحكومسات والاحسر اب وجماعات الضغط وغيرها، أو بالنمط الراهن السلوك السياسي فسي مجتمع معين، بقدر تعلقها بما يعتقده الشعب ازاء تلك البني والمؤسسات. وهذه المعتقدات ذات طبيعة مختلفة، فقد تكون تأملية حول حالة الحياة السياسية او قيماً متعلقة باعداف مسرجوة بالحسياة السياسية ، أو مواقف ازاء حالة محسومة للنظام (<sup>22)</sup>. كما ويلاحسط أن المتقافة السياسية تتطوي على مجموعة من القيم، والمعتقدات، والعواطف السياسية المعسيطرة في امة وفي وقت معين، حيث أن التصورات تتبعث منها، وانها السياسية المعرات تتبعث منها، وانها المياسية على الاتجاهات وتتظيم صيغ التزام الافراد ، فهي اذن عنصر كبير في العمل

السياسي لذ تسنظم التبادل السياسي وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصنال في الحياة العامسة، كما تعني ايضا ولجبات الاشخاص الذين يمثلون الدولة. لذا لاشك ان لكل نظام سياسسي نقافسة سياسية معينة تلازمه وتغنيه وتعبر عن فلسفته وتحافظ عليه وتسهم في المتأثير عبر ذلك بتحديد توجهات وخيارات صانع القرار السياسية الخارجية.

وفضل عن ماتقدم ، يعتمد الاستقرار السياسي والاسجام الاجتماعي جزئيا على المنقلة السياسية، فالستجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير يعلن الاستقرار ويدعمانه، اما النباين الثقافي والاختلاف بين عقلية الصفوة وعقابة الجماهير يعكس بدرجة أو اخرى مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي .

ان التقافة السياسية بهذا المعنى تؤثر بلا ريب في الحياة السياسية بصورة عامـة وعلـى الـنظام السياسـي القائم بصورة خاصعة، وفي علاقات الدولة الخارجية بالنتيجة.

وتأشير المتغير التقاقي لايقتصر بداهة على ماتقدم، وانما يمتد ليشمل اهداف الدولــة ووســـاتلها، فهذا المتغير يصبح في احيان كثيرة، بمثابة احد الاسس التي تتحدد بموجــبها هــذه الاهــداف وتلك الوسائل ويهذا الصدد تجدر الاشارة الى ان تأثير هذا المتغير فــي الملاقات الدولية يعبر عن ذاته عبر صيغ متمددة ومتنوعة ومثالها تأثير السرأي العام ، والنخب المؤثرة في عملية صنع القرار ، ودور القيم الاجتماعية السائدة في عملية صنع القرار ، ودور القيم الاجتماعية السائدة في عملية المنابقة المعابقة المعارجية (23).

### 3. الأستقرار السياسي والأنسجام الاجتماعي :

يشير الاستقرار السياسي الى قدرة النظام السياسي على ان يحفظ ذاته عبر الزمس أي ان يظلف في حالة تكامل وهو مالايتأتي الا اذا اضطاعت ابنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه (24). ويقصد به عموما ، مدى التجانس، والتأزر الذي يتسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة او تلك . والدول من حيث تركيبها الاجتماعي قد تكون على قدر مختلف من التماسك والانسجام او التفكك، وان تباين الدول من حيث مدى تجانسها وتأزرها الداخلي (او وحدتها الوطنية) ، يرتب تأثيرا في نوعية حركتها

اسياسية الخارجية. فالدول التي تتمتع نظمها السياسية وصناع قراراتها ببيئة اجتماعية متفاعلة توفير الدعم والتاييد الاجتماعي الداخلي القائم على الايمان والقناعة وتواصل الادراك بسأنهم مؤهليسن لتحقيق المصدالح الوطنية، وصيانة عناصر الامن القومي، ويم تلكون القدرة على تقديم افضل اداء سياسي خارجي ناجح. لاشك ان هذه الدول تتمييز بالقدرة المدعمة على المبادرة السياسية الخارجية، أي يمجني لديها الامكانية والكفاءة لصديع سياسية خارجية فاعلة وقابلة للتنفيذ، ومرد ذلك يعود الى ان دينامية البيئة الاجتماعية والسياسية الداخلية وتفاعلها مع صانع القرار بما يؤمن الدعم الاجتماعيي وتعفيه من التر تلك القيود والضعفوط السياسية التي يمكن ان يتمرض لها في حالية عياب مسئل هذا الدعم او ضألته، وعليه فان الدعم الداخلي الذي توفره البيئة الاجتماعية المساسية التي تنابع منها الاجتماعية المساسية التي تنبع منها المياسية التي التساسية التي تنبع منها في المياسية التي المساسية التي تنبع منها فاعلية السياسية الشياسة التي تنبع منها فاعلية السياسة المساسة التي تنبع منها فاعلية السياسة المارجية (25).

في مقابل مساتقدم وبالعكس منه ، فأن لغياب او محدودية الدعم الاجتماعي الداخلية للدخلية للدم الاستقرار السياسي وعدم الانسجام الاجتماعي في البيئة الداخلية المسانع القسرار – تأثيره السلبي في الحركة السياسية الخارجية للدولة ، اذ انه بلا شك يحدد من حرية حركة صانع القرار ويعيق اداءه الدوره بفاعلية وكفاءة ، بل يمكن ان تكون له نساتح سطيبة لاسيما اذا ماوفرت بيئته الداخلية نتيجة المظاهر عدم الانسجام الاجتماعيي وعدم الاستقرار السياسي الفرصة تقوى خارجية لاستغلال الموقف والعبث بالنسيج الاجتماعي وخارطة القوى السياسية الداخلية سواء لمصالح خاصة او للضغط على صائح القرار لكي يتصرف بعيدا عن ارادته وبما لايخدم مصالح دولته الوطنية.

وتـــنوزع الاراء والمواقف للتي تحلل اثر عدم الانسجام الاجتماعي او الصراع والتشـــنت احـــوانا، علـــى سياســـة الدولة الخارجية وعلاقاتها مع الدول الاخرى على اتجاهين: (26)

أ. الانهاه الاول : يرى ان الدولة عندما تعاني من مشكلات حادة في بينتها الداخلية،
 فانها تتدفع نحو افتعال الازمات والحروب الخارجية، من اجل احتواء ازمتها

الداخلية او ابعاد الانظار عن مشكلاتها الداخلية، وربما بهدف البحث عن انجازات خارجية لاحتواء ومعالجة نقلص الشعبية الداخلية لصانع القرار ، وانظلاقا مسن فرضية – لسيس بالضرورة صحيحة – مفادها ان الصراع الخارجي انما يسهم في خلق التماسك الداخلي.

 ب. الانجساه الثاني: لايرجح وجود علاقة قوية بين عدم الاستقرار الداخلي والصراع الخارجي.

ويقض النظر عن مدى صدقية روايات ومشاهد كلا الاتجاهين ، فيبقى من الاهمية بمكان الاشارة السي انسه لايمكن بسهولة تجاوز الاثر الناجم عن مشكلة عدم الدعم الداخلي السياسة الخارجية وانعكاساته السلبية على مدى فاعليتها (27) بمعنى ان المجتمعات الممزقة داخليا: أثنياً او طائفياً او فيها لحزاب او حركات متنافرة، لاتحول دون تجميع القبوي الداخلية وراء الحركة السياسية الخارجية لصناع القرار وبالنتيجة اضحاف حركة الدولة سياسيا والقصاديا وعسكريا حسب، وانما تسهل كذلك على قوة (أو قوى) خارجية استثمار الحالة الناجمة عن التمزق الداخلي والاستقطاب ضمن البيئة الداخلية، أو العبث بالنسيج الاجتماعي عبر تقديم الدعم لجماعة (أو جماعات) داخلية ممارضة للنظام السياسي لاغراض متعددة خاصة بها، كما هو الحال مثلا مع استنزاف القارعة الدي دية.

#### الاحزاب السياسية:

ان أي نظام سياسي ، ماهو الا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه ، بعبارة الخرى، تلخص الاحزاب السياسية كافة ، الخرى، تلخص الاحزاب السياسية اكثر من أي شيء لخر مقومات الحياة السياسية كافة ، فمان خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطلع الباحث على التركيب الاجتماعي والاتتصادي المجامع والعلاقات بين القوى الاجتماعية والايدولوجيات السائدة في المجتمع واساليب العصل المعياسي والحزبسي وكيفية اداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي . فالنظم السياسية الحديثة تظل غالبا نظما حزبية ، سواء كانت ليبرالية ، ام سلطوية ، ام شمولية ،

تعدديــة ام احادية (<sup>(28)</sup>. وبالاضافة الى وظائفها الداخلية، تتجز الاحزاب السياسية وظيفة سياسية خارجية، هي صنع السياسة الخارجية مباشرة، او المساهمة في عملية اعدادها، او التصدي لها، بمعنى معارضتها. وتتوقف طبيعة كل هذه الممارسات على مدى تحمل الاحزاب السياسية مسوولية صنع القرار السياسي الخارجي.

وتجسدر الاشسارة السى ان نوعية ودرجة تأثير الاحزاب السياسية في حركة صسناع القسرار السياسسي الخارجي، تتباين من دولة الى اخرى وتبعا لطبيعة نظامها السياسي. فكما ان هذا التأثير يتراوح في الدول الشمولية بين الشدة والضعف، كذلك هو الحسال بالنسبة للسدول الديمقراطية، وسواء تحملت الاحزاب السياسية مسوولية صنع السياسسة الخارجسية ام ساهمت في اعدادها، ام ذهبت الى معارضتها، ترتبط الاحزاب السياسسية وفي اغلب الاحوال والسياسة الخارجية، كموضوع بملاقة وطيدة، ومرد ذلك يعسود لاهميتها وبالتالي لنوعية موقعها في سلم اولويات هذه الاحزاب. ان هذه الحقيقة توكدها العديد من المؤشرات وكما يلى: (29)

- أ. المساسسة الخارجية تشكل لحد الركائز الاساسية التي تنطلق منها الاحزاب في تماملها داخليا وخارجيا.
- ب. السياسة الخارجية تعد بمينابة احد الاسباب الدائمة الى التكانف او التنافر
   الحزيمي الداخلي، وذلك تبعا أما لاتفاق الرأي او اختلافه حول كوفية صنعها
   ودادارتها.
- ج. السياسة الخارجية تمثل احد الادوات المهمة التي تستخدم من قبل الاحزاب السياسية، في الدول البرلمانية للكسب السياسي في اثثاء الانتخابات العامة.

هـــذه المؤشــــرات تعكــــم بالنتوجة تأثير الاحزاب في صناعة القرار السياسي الخارجي وفي الملاكات الدولية بالمحصلة.

#### جماعات المصالح:

ان المجتمع المدني المتطور لايقتصر العمل العام فيه على الاحزاب السياسية ، وانصا يشماركها في ذلك ومن منطلقات غير حزيبة تنظيمات المجتمع المدني كافة بما قيها السنةابات والاتحدادات ومنظمات حقوق الالمنان، وتجمعات اساتذة الجامعة، او مسلطاق علسيه بوجه اعم جماعات المصالح وهذه الجماعات تسعى الى التأثير على السياسية العامة بطريقتها وتلعب دورا هاما ومؤثرا في الحياة السياسية ، ذلك أن الفرد المستم سياسيا يميل الى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصلحة بهدف التأثير على عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية ، من ناحية وصباغة المطالب والتجهير عبن الاتجاهات السياسية، فجماعة المصالح قد تضغط من اجل الحصول على مكاسب مانية لاحضلها وقد تعبر عن رأي قطاع من الرأي العام حيال القطابا العامة، وقد تقوم بعمل دعاية اسياسات معينة (30).

وتجسدر الاشسارة السي انه الانتكون جماعات المصلحة لمجرد اعلام او اخبار مسانعي القسرار بمطالبها وانما ايضا لتحقيق هذه المطالب ، اذا فهي تبحث عن قنوات خاصة لمسانعي القرار بان هذه المطالب خاصة لاقناع صانعي القرار بان هذه المطالب تسستحق الاهتمام والاستجابة ، ويتوقف تأثير جماعة المصلحة داخل النظام السياسي على عدة عواصل اهمها الخصائص الذائية للجماعة من حيث هجم المضوية ومدى تماسك الجماعة وحجم مواردها وفاعلية اعضائها، ومدى تجانس توجهات الجماعة مع السئافة السياسية السائدة في المجتمع ، ودرجة استقلال الجماعة عن الحكومة والقوى السياسية الاخرى وما أذا كان لها ارتباط باحد الاهزاب ذات الوزن السياسي مما يعزز مسن وزنها ودورها وتأثيرها على النظام السياسي ويوفر لها فرص النفاذ الى عملية السياسة العامسة، أو قرصة عرض مطالبها ووجهات نظرها على من يتخذون صدنع المواسات الوساسة المعاصرة، واذلك المعاصرة، واذلك علمة المعاصرة، واذلك عليه نمط معين من الدول وإنما تكاد تشمل اغلبها.

ويمكن تصديف جماعات الضغط المؤثرة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولسية السى نوعيسن ، جماعات ضدغط دائمة ولخرى مؤققة ، ويشار بالاولى الى الجماعات الاتية :

- جماعات الضمفط الدستورية: أي المؤسمات التي تسعى على الرغم من وظائفها الرسمية الى دفع حركة صانخ القرار السياسية الخارجية بالاتجاه الذي يتماشى مع الفضلياتها وارتباطاتها الداخلية.
- ب. الجماعات الاقتصادية ، ويشار بها الى تلك الجماعات التى تربط مصالحها الاقتصادية بالنستائج التي تترتب على احد انماط السلوك السياسي الخارجي لصائع القرار . لذلك فهى تضغط داخليا وخارجيا باتجا تحقيق افضل المكاسب وتعمل على التأثير في العلاقات الدولية بما يحقق مصالحها.
- جماعات الضخط السياسي: وهي تلك الجماعات التي تسعى الى دفع صناع
   القسرار نصو انمساط مسلوكية محددة تعود محصلتها بالفائدة على تلك الدول
   والجماعسات خسارج حسدود الدولة ، التي ترتبط معها بعلاقة معنوية سياسية
   وطيدة.

اما الذوع الثاني من جماعات الضغط ، فهي تلك الجماعات الضاعطة المؤقة. التي ترسي ترتبط خصوصا بتلك التتظيمات التي تسمى ، في لحيان ققط ، الى الثاثير في الحسركة السياسية الخارجية لصانع القرار سلبا او ايجابا، وذلك في ضوء مدى التراب حسركة صناع القرار من لولوياتها السياسية أو ابتمادها عنها، ومثالها الجماعات الدينية والمعرقبية والمستظمات الطلابية والسوية، ومعاهدة ومراكز الدراسات (31) السياسي الخارجي، فبينما تؤكد خانب من الاراء ان لجميع جماعات الضغط والمصالح في صناع القرار السياسي الخارجي، فبينما تؤكد خانب من الاراء ان لجميع جماعات الضغط والمصالح بعضمها دون البعض الأخر، وتجدر الاشارة هنا الى ان تأثير هذه الجماعات يقتصر ، ويشكل مستمر على ضموء مسدى استجابة صناع القرار لمطالبها، فتبعا لدوعية ادراك هؤلاء لمدى انسجام هـذه المطالب مسع استر اتبحية اللولة وتكتبكها، او لمدى تناقض السياسات التي تدعو السيها صع طبيها عام المناع المناخ السياسي الداخلي، او مصالح جماعات ضاعطة او فئات الجماعية في السياسة الخارجية،

لــذا لايســـتوي تأثيرها جميعا، او يقتصر بشكل دائم ومستمر على بعضها دون البعض الاخر وانما يختلف من جماعة الى اخرى، ومن وقت الى اخر (<sup>32)</sup>.

### 6. الرأي العام:

يعسرف "مينار " الرأي العام بأنه (مجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة هامة وفي فترة معينة تحت تأثير الدعاية) . ويعرفه "كبي " بأنبه (الاراء التبي يعتنقها بعض الاشخاص وتجد الحكومة ان من الحكمة السباعها). ويعسرفه "جيس بها الناس ازاء المسائل التي تؤثر في مصالحها العامة والخاصة) . الاراء التبيي يدين بها الناس ازاء المسائل التي تؤثر في مصالحها العامة والخاصة) . ويعسرفه "جيس سيانغ" بأنه ( الحكم الاجتماعي الذي يعبر عن مجتمع واع بذاته... الاجتماعي عن مرتمع واع بذاته... الاجتماعي عن طريق مناشقة عامة اساسها العقلانية والمنطق، وان يكون لهذا الحكم من الشدة والعمق مايكال تأثيره على السياسة العامة ) (23) ومن التماريف المهمة التي يعنبي ( تعبير جمع كبير من الاقراد عن ارائهم في موقف معين ، اما من تلقاء انفسهم أو المناح على دعوة توجه الهم، تعبيرا مزيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين أو المناح ذي اهمية واسعة... بحيث تكون نسبة المؤيدين (أو الممارضين) في العدد ودرجة التاعهم وثباتهم واستمزارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ اجراء معين - بطريق مباشر و غير مباشر – تجاه الموضوع الذي هم بصدده) (16).

ولعسل مسن المفسيد الاثمارة الى ان تأثير الرأي العام عموما يختلف باختلاف طبيعة المنظم السياسية، ففي الوقت الذي يتميز بغيابه او في الاثل بضالته، في الدول الشمولية، يتميز الرأي العام في الدول الاوربية المتقدمة صناعيا بانه على قدر عال من التأثير (63).

ولايقتصــر تأشــير الـــرأي العــام على المسائل المركزية وفي الاوقات غير الاعتــيادية، وانمــا يمـــــــــد ايشمل مايسمى بمزاج المدياسة الخارجية، أي تلك الاتجاهات والمسيول السياسسية العامة التي تتبناها تلقاتيا اغلب قطاعات الرأي العام خلال فترة من الزمسن والتسي تحد ، لتأثيرها ، من نطاق البدائل المتلحة امام صناع القرار السياسي الخارجسي، وعلى الرغم من ان الضنرورة والحكمة تقتضيان، في احيان ، ولاسيما في الخارجسي، وعلى الرغم من ان الضنرورة والحكمة تقتضيان، في احيان ، ولاسيما في الواسة السيور والازمات، ان يصار الى عزل عملية صنع القرار عن مطالب الرأي العام، بسيد ان هذا الايفي ان للرأي العام ، كقوة سياسية داخلية، تأثيرا كامناً وشبه مستمر في السياسة الخارجية، وفي العلاقات الدولية بالنتيجة . ومع الاهمية المعطاة ، ضمنا او صداحة للرأي العام من قبل صناع القرار نتباين الاراء حول مدى ضرورة لخده بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرار، فهاله اتجاه يدعو الى عدم لخذ الرأي العام السائد على محمل الجد لعدم قدرته على الحكم الموضوعي للاحداث والمشاكل الدولية، الما الاتجاه الاخرار الاخرار الاخرار (قال) عمل عملية صدع القرار (قال).

#### 7. نظام الحكم:

يمكن القول ببساطة ان التعريفات بشأن النظم السياسية قد حددت معايين ، الحدهما ضميق وهو التعريف الحديث ، المعنى الطفيدي و التعريف التقليدي، والاخر واسع وهو التعريف الحديث . المعنى الضميق التقليدي براد به انظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبما لذلك يكون هناك تسرادف بيسن تعبير المنظم السياسية والقانون الدمتوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصمل بنظام الحكم في الدول فتستهدف تنظيم السلطات العامة في الدول فتستهدف تنظيم السلطات العامة الدولسة، وعلى هدذا الاساس يكون المقصود بالنظام السياسي لبلد تبعا للمعنى الضيق والتقليدي نظام الحكم فيه، وهو الذي يتناول تبيانه والالمام به علم القانون الدستوري، وعلى هذا النحو هذاك ترادف بين النظام السياسي الدولة أو نظام الحكم فيها والقانون الدستوري، الدولة أو نظام الحكم فيها والقانون الدستوري، الدولة أو نظام الحكم فيها والقانون الدستوري الدولة أو

اما المعنى الواسع والمعاصر لتعبير النظم السياسية فيراد به معنى اعم واشمل مسن معناه الضيق السابق ايضاحه، فيعني هذا التعبير دراسة مختلف انظمة الحكم التي تعسم السدول المعاصرة، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة، وانما ايضا من خلال مابسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية.

وقد ذهب " ديفرد المستون" للى تعريف للنظام السياسي بانه مجموعة من التفاعلات والادوار التي تتملق بالتوزيع السلطوي للقيم، وعلى هذا فان عملية تخصص القسيم تعسير الخاصية الإساسية للنظام السياسي (38). اما" غابريل الموند" فقد عرف السيظام السياسي بانسه نظام المتفاحات المستقلة التي تضلط بوظيفتين التكامل والتكوف داخليا (أي في اطار المجتمع ذاته) وخارجيا (أي بي المجتمع والمجتمعات الاخرى) عن طريق اما استخدام او التهديد باستخدام الارغام المادي المشروع (39).

ويرى "روي مكريدس" بان النظام السياسي هو الاداة الابرز في تحديد وابراز المشكلات واعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشؤون العامة (<sup>(0)</sup>) بينما يعتقد "رويرت دال" بان النظام السياسي هو نمط مستمر للعلاقات الانسانية يتضمن الى حد كبير القوة والحكم والسلطة (<sup>(1)</sup>). ويعسرفه " هارولد لاسويل" بانه النفوذ واصحاب النفوذ على الساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع . اما " الدكتور كمال المنوفي " فيخلص الى أن السنظام السياسي هو مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الانسانية تتضمن عناصر القوة او السلطة لو الحكم (<sup>(12)</sup>).

ان القاسم المشترك بين هذه التعاريف هو النظرة الى النظام السياسى باعتباره جسزءا مسن نظام كلسي هو النظام الاجتماعي او النظام الدولي، ولكنهم بختلفون في تحيزهم للنظام السياسي بخاصية رئيسة، فنجد "ايستون" يفلب ظاهرة القوة في توزيعها فسي مؤسسات النظام السياسي والسلوك الذي تسلكه جماعات هذه المؤسسات في سبيل صسنع القرار السياسي، اما "الاسويل" فقد ركز على مفهوم النفوذ، و " الموند " بركز علسي مفهسوم الوظيفة ومايصاحبها من قوة تتضمن عاصر الجزاء، وركز " مكريدس" علــــى تحديد المشكلات واعداد وتنفيذ القرارات، و " دال " على السلطة ، و " المنوفي " على التفاعلات والعلالات الانسانية.

وعلى كل فأنسه يمكن تعريف النظام السياسي بأنه عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للافراد والجماعات ، بمعنى الانماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، والتي تترجم اهداف وخلافات ومنازعات المجتمع السناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الذي اضفى صفة الشرعية على القوة السياسية، وهو اطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية اسهاما في العمل السياسي.

وت أثر كيفية استثمار الدولة لامكاناتها المتاحة خدمة لاهداف سياستها الخارجية، بمدى كفاءة البجازها الحكومي وبضمنه الاداري، وحول نوعية تأثير نظام الحكسم في السياسة الخارجية تتوزع الاراء على اتجاهين ، الاول يرى ان الحكومات الديمقر اطبية اكثر كفساءة على استعامل مع المتغيرات الدولية، اما الثاني فيؤكد ان الحكومات الشسمولية اقبل فاعلية في السياسة الدولية من غيرها، ذلك ان طبيعة الحكومات الشسمولية اقبل فاعلية في السياسة الدولية من غيرها، ذلك ان طبيعة الحكومات الديمقر اطبية الديمقر اطبية الديمقر اطبية المساودات الدولية على نحو عقلاني والتعامل معها المعالية، وتتميز سياسات معظم هذه النظم بالمبادرة والقدرة على التأقلم مع المتغيرات . بيسما تعانيي السدول الشسمولية مسن معاضل عديدة، منها يرتبط باحجام المساعدين والمستشسارين أو في الاهل تسريدهم عين رفد صناع القرار بما يختلف أو يتقاطع وتصوصا عندما الاستمرارية والتواصل الذي يعني الاستمرار في السياسة الخارجية خصوصا عندما الاستمرارية والتواصل الذي يعني الاستمرار في السياسة الخارجية خصوصا عندما احداث تغيير جوهري في السياسة الخارجية وعلى نحو يتقاطع جذريا مع توجهات المداد تغيير وهدري في السياسة الخارجية وعلى نحو يتقاطع جذريا مع توجهات سلفه. مما يفقد السياسة الجانب كبير من التراكم والموروث المنهجي والتقني.

#### ثالثا: شخصية صانع القرار

ان صنع السياسة الخارجية لاية دولة لايتحدد في ضوء تأثير العوامل المادية الموضوعية والعوامل المجتمعية فحسب - على الرغم من اهميتها - وانما لتفاعل دور وتأثير هذه العوامل مع متغيرات من نوع اخر ومختلف، هي المتغيرات المرتبطة بشخصية صانع القرار، ومع أن تأثير هذه المتغيرات يبدو اكثر وضوحا وبروزا، لاسيما في تلك الدول التي لم تتماسس او التي ليس لمؤسساتها السياسية أي دور ، اولها دور ضئيل ، في عملية صنع السياسة الخارجية، لكن العديد من الدراسات المعنية في هذا الميدان والاسيما الدراسات التجريبية (<sup>(43)</sup> اكنت بان لصائع القرار في الدول المتقدمة اقتصاديا، سواء كانت هذه ديمقراطية ام تسلطية، تأثيرا في عملية صنع السياسة الخارجية لبلاده سواء في مرحلة انضاج البدائل او اختيار البديل السلوكي او القرار السيامسي، او فسى حالة الرد على البدائل او المواقف التي تنقل له من البيئة الخارجية سمواء مسن النظام الدولي او النظم الفرعية المناظرة " وتؤكد بعض شواهد التاريخ ان ارتقاء مكانة بعض الدول، او ديمومة محافظة بعضها الاخر على مركزها الدولي، قد جساء نتيجة للدور التاريخي لصناع قراراتها، باعتبار ان هؤلاء يتخذون القرارات نيابة عــن دولهم ويصنعون من خلالها المتغيرات والاحداث البارزة ، ومن هنا يمكن تفسير ظاهرة اختلاف المساط تصرف الدول المتشابهة في خصائصها عن بعض، او تباين قرارات ومواقف عدد من صانعي القرارات عند تفاعلهم مع موقف من نمط محدد.

### 1. خصائص وسمات صائع القرار:

يعسود الاهتمام بالخصائص والسمات الشخصية لصناع القرار ودورها واثرها فسي اتجاهات قراراتهم، الى نمو الادراك لاثر تلك المجموعة من المحددات الملاشعورية فسي سلوك الفسرد عموما وفلسفته وسياساته عندما يتولى وظيفة قيادية خصوصا، لذا يمكن القبول ان استشفاف اثر شخصية صانع القرار، والمتغيرات الموثرة في تكوينها يشكلان المفاتسيح الاساسية لفهم استرائيجية حركته حيال غيره وادوات ترجمة اهدائها الى واقع فطي (44).

ونظرا لان الخصائص والسمات الشخصية لصانع القرار تمثل انعكاس لتكوينه النفسي وبالاتجاه الذي يدفعه الى اعتماد سياسات وإنماط سلوكية محددة تتماشي وطبيعتها ، تختلف شخصيات صناع القرار عن بعض بالضرورة ... وهو ما نفع عند مــن المختصين الى تصنيفهم على وفق عدة نماذج ، فيرى " اوتوكلاين بيرك " امكانية توزيعهم المني ف ات شالات، هي : المستبد والديمقر اطي والمتساهل . اما " رينوفان ودروزيل " فيصفقونهم السي خمعسة نماذج ، يجمع كل واحد منها بين شخصيتين متناقضيتين احياناً ، وهي: اولا . العقائدي - الانتهازي، وثانيا . المناضل - المصلح، وثالثًا . المثالي – المصلحي ، ورابعًا. الصلب – الخيالي ، واخيراً المقامر – الفطين . وهناك من يصنفهم ثلاثيا ، إلى : الرجل المتسلط ، وصاحب العقل المنفتح ، والحريص على تأكيد الذات . وهناك تصنيف اخر يرى ان شخصيات صناع القرار تتوزع على سيتة مجاميع مختلفة في خصائصها الفردية ، مصنفة ثلاثيا الي : اولا. الشخصيات النظامية - او الغردية، وفي الوقت الذي تتجه الشخصية النظامية الى ايلاء تأثير النظام الدولسي فسي سلوك صانع القرار اهمية عالية، تحاول الشخصية الفردية تأكيد دورها و تأثير ها في حركة النظام الدولي، ثانيا. شخصيات الصقور - أو الحمائم، فبينما لاتــتوانى الاولى عن استخدام القوة باشكالها المختلفة لحل المشاكل التي تواجهها ، تعمد الثانسية الى تفضيل اللجوء الى الادوات السلمية للغرض ذاته ، ثالثًا. الشخصيات المرنة - او المستغلقة ، فبيستما تتمسيز الاولسي عن الثانية بانفتاحها على المعلومات والافكار واستعدادها السي تغيير انماط سلوكها بما يتماشي مع المواقف المستجدة ، تكون الثانية عاجزة عن فعل ذلك(45).

#### 2. معتقدات صانع القرار:

تمد العقائد الفلسفية لصانع القرار بمثابة احد ادوات الادراك الاساسية له، وحلقة الوصل ببنه وبيدن بيئته الخارجية ، والمحدد الدافع به نحو صباغة اهداف واستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى، وفي ضوءها فضلا عن عوامل لخرى يقوم بتثنيم مواقف وسياسات اصدقاءه وخصومه. وبالإضافة الى هذا النمط من العقائد، هناك

عقائد ادائية، تمثل مجموعة المقائد التي ينطلق منها صائع القرار في عملية اختياره لبدائل حركته اللاحقة، وفي تحديد اسلوب تعامله السياسي مع غيره، أي الادوات التي يولي مسألة استخدامها اولوية خاصة عند تفاعله مع غيره كالدبلوماسية العلنية او السحرية، او الاداة الدعائية او المسكرية. ولخصائص اسلوب العمل السياسي الخارجي لصحائع القرار تأثيرا مركبا على العاملين معه فهي تدفع بهم الى التأقلم او التكيف معها لايقاء قسنوات اتصحالهم مفتوحة به من ناحية، وتدفع بصائع القرار الى اختبار اولئك العاملين بمعيسته مسن بيسن الذين يتميزون بخصائص اساليب عمل مماثلة او مكملة لاساليبه من ناحية اخرى (64).

## 3. درجة اهتمام صائع القرار بالشأن الدولي :

تتبايس درجة اهتمام صانعي القرار بالسياسة الدولية، وتتراوح بين الانفماس والاهتمام البسيط ، وتبما لذلك يتباين مدى ودرجة مشاركة صانعي القرار في تخطيط وتتفيذ السياسة الخارجية لدولهم، فبينما يذهب صناع القرار احيانا وخاصة ذوي الاهمتمام البسيط السي تقويض غيرهم بصنع السياسة الخارجية وادارتها نيابة عنهم، يذهب ذوي الانفماس المكتف الى المشاركة الفاعلة فيها، وقد تفضى هذه المشاركة الفاعلة الى نتجتدن:

التسبهة الاولى: تحول السياسة الخارجية الى اداة لتحقيق انجازات سياسية شخصية كدعه الهيبة الداخلية بعناصر اضافية ، او احتواء الفشل الداخلي عبر انجاز خارجي.

النتــنجة الثانية: لجوء صناع القرار الى التعامل السريع مع الاحداث السياسية الدواية، مــع ورود احـــتمال ان يــنطوي ذلــك علــى احتمالية فقدان الرؤية الصائبة والادراك السليم والتقويم الوافي لطبيعة الحدث الدولي وكيفية التعامل معه.

وترجع دواقسع الاهتمام المكثف لصناع القرار في السياسة الدولية الى جملة عوامل نفسية واخرى مساعدة لعل ابرزها يتمثل فيما يلى : (<sup>(47)</sup>  أ. كيفية وصول صانعي القرار الى قمة الهرم السياسي في دولته، اذ تدفع السبل غير التقليدية الى ان يكون اهتمامهم مكثقاً ومشاركتهم في عملية صنع القرار وتغفيذها عالمياً.

ب. تمتع صانع القرار بسمة الكاريزما.

ج. درجة معرفة صنائع القرار بالسياسة الدولية، ورغبته في اتقان اليات الحركة -الفعل والاستجابة -- واستثمار عامل الزمن والعوامل المساعدة لادارة سياسة
خارجية فاعلة وهادفة باقل الكلف.

لعل ماتقدم يدعو الى التأكيد على مسلمتين اساسيتين :

المسلمة الاول : ضسرورة دراسة الافكار والروى النظرية والخصائص والسمات الشخصية لصائمي القرار ، قبل التعامل معهم، وذلك لاحتمال العكاسها على حركته السياسية الخارجية اللاحقة.

المسلمة الثانية: كلما قلت او زادت معرفة صائع القرار بالواقع السياسي الدولي، زاد او قلل ، تسبعا لذلك اثر الخصائص والسعات الشخصية لصائع القرار على استراتيجية حركته في الشأن الدولي.

### 4. خيرات صانع القرار وتجاريه السابقة :

هي المواقف والادوار والتجارب في الشأن الدولي التي عاشها صانع القرار وتقاعل معنا القرار وتقاعل معها مسانع القرار الدي المسانة المسانة المسانة ويور في التأثير في صياعة الإحداث الدولية والتعامل ممها قبل ادائه لوظيفته القيادية أو في الثانها عن غيره ممن يفقد لهذه المزايا، ومن دون شك فان الاول نتيجة لما يتمتع به من مزايا الخبرة والتجربة والادوار السابقة يعتبر اكثر قدرة على فهم ابعاد لعبة الامم وصياعة سياسة خارجية فاعلة.

ومسن بين المختصين في الشأن الدولي من يذهب القول ان السياسة الخارجية هي موضوع الايستطيع سوى اصحاب الدراية والخبرة ادارته وتكدير مضامينه ونتائجه حسق تقدير ، ويقولون ايضا الا اخطر على مصالح الدولة من ان يكون صناع الراراتها

من الهواة أو المغامرين ، فسوء التقدير في السياسة الخارجية هو اخطر من سوء المتقدير علم صعيد السياسة الداخلية ، فالأول يهدد الامن القومي للدولة تهديدا حقيقيا وجدياً (48). وتجدر الاشارة الى ان اهمية الخبرة والتجربة لدى صانع القرار تبدو اكثر وضوح في معالجة المواقف التي تنطوي على قدر من الغموض والتي تتسم بالتعقيد ، كمواقف الازمات الدولية، وتتجلى الخبرة والتجربة هنا في القدرة الدينامية على توظيف المدركات خدمة العماسية العوائمة بين المعلومات المتوفرة - على الرغم من ضالتها احميانا - والسبدائل المتاحة، وبما يقود الى حل الازمة بنجاح ، وهو مايسهم في ارساء دروس جديدة في اطار خبراته وتجاربه التي تخدم حركته اللاحقة حيال المواقف المستجدة . ويمكن أن يكون لذلك أهمية أكثر عمقا وأتساعا في حالة تفاعله مع مايمكن تسميته بقاعدة التبادل السلوكي بين الدول . لذا ينبغي التأكيد هنا بأن الدور السياسي الخارجسى الذي تنجزه الدولة في علاقاتها مع نظيراتها يتماثل لمفهوم صانع القرار لهذا السدور مسن ناحسية ، وإن لنوعية المواقف السياسية الخارجية التي يتعامل معها صانع القرار تأشير في كيفية ادراكه لدور بلاده من ناحية ثانية. ولانها ادركت ان هذه المواقف تتوزع رباعيا على مواقف الصراع والتنخل والمساعدة والتعاون ، فقد اكدت ان السلوك السياسسي الخارجي للدولة هو عبارة عن محصلة لمدركات (خبرات وتجارب) صانع القرار متفاعلة مع سجل علاقات الصداقة والعداء بين دولته ودولة (او دول) اخسرى ، يضاف الى ذلك نوعية حاجتها لغيرها، وقدرتها النسبية بالمقارنة مع قدرات غد ها (49).

### هوامش القصل الرابع

- د. مسازن اسماعيل الرمضائي ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص 149.
  - (2) المصدر نفسه ، ص 151-156.
    - (3) المصدر نفسه ، ص 164.
- (4) Norman D.Palmer.Howard C.Perkins, Internation Relation, 3<sup>rd</sup>, ed, Boston: Houlition Mifflen Company, 1969, P.15.
- (5) John Spanier, Games Nations Play, 6<sup>th</sup> edition, (Washington, D.C, Congressional, Quarterly, Inc., 1987), P.455.
  - (6) د.مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص 324-325.
- د. عبدالخالق عبدالله، النبعية والتبعية الثقافية، مناقشة نظرية، المستقبل العربي، العدد 83 (بيروت ، م.د.و.ع، 1988) ، ص19.
- (8) جمال قان ، نظام عالمي جديد لم سيطرة استممارية جديدة، المستقبل العربي،
   المدد 180 ، (بيروت، م.د.و.ع، 1994) ، ص 83.
  - (9) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص 188.
  - (10) د. هاني الياس الحديثي ، مصدر سبق ذكره ، ص 18-19.
- (11) W.F.Ogburn , ed. Technology and International Relations, Chicago, 1949.
  - (12) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص 199-202.
    - (13) د. كاظم هاشم تعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 143.
- (14) Henry Kissinger, Domestic Structure and Foreign Policy, in James Rosenau, International Politics and Foreign Policy, Op cit, P.261.

- (15) James Rosenau, The Scientific Study of Foreign Policy, Op cit, p.129.
- (16) Michael P.Sullivan, International Relation: Theories and Evidence (Englewood Cliffs, N.J.: Prentic-Hall, 1976). P.105.
  - (17) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، المصدر السابق ، ص 206.
    - (18) الممدر نفيه ، ص ص 207-208.

P.60

- (20) Gabriel Almond and Sydney Verba , Civic Culture, (Princeton University , Press 1, 1963).
- (21) Maurice Duverger, Sociologie de la Politique, P.121.
- (22) د. صحارق الامسود ، علم الاجتماع السياسي ، اسعه وابعاده، بغداد ، (دار الدكمة الطباعة والنشر، 1991 ) ، ص 327.
  - (23) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، المصدر السابق ، ص 210.
- (24) د. ثامسر كسامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصسرة فسي اسستراتيجية ادارة السسلطة ، (عمان ، دار مجدلاوي النشر والتوزيع ، 2004) ، من 126.
- (25) James N.Rosenau, Op cit, P.21.
- (26) Michael P.Sullivan, Op cit, P.P. 379-380.
- (27) Ibid, P.131.
- (28) د. اسمامة الغزالسي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، 117 ( الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1987)، ص2.

- (29) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 217-218.
  - (30) د. ثامر كامل محمد ، المصدر السابق ، ص 114.
- (31) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، المصدر السابق ، ص ص 221-222.
  - (32) المصدر نفسه، ص 224.
- (34) Floyd Allport, Towards ascience of Public Opinion, (Public Opinion Quarterly Vol.1, No. 1, P.23 Junuary, 1937).
- (35) P.M.H.Bell , War, Foreign Ploicy and Public Opinion, (The Journal of Strategic Studies, vol. 5. No.3, Sept. 1982).
  - (36) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق ، ص ص 231-232.
    - (37) د. ثامر كامل محمد ، المصدر السابق، ص ص 21-22.
- (38) David Easton, Aframe Work for Political Analysis, (N.J. Prentice – Hall Inc., 1965), P.57.
- (39) Gabriel Almond, Afunction al Approach to Comparative, Politics, in Gabriel Almond and James Coleman, eds Politics of the Developing Areas (N.J.: Princeton University Press, 1960), P.6.
- (40) Roy Macridis, The Search For Focus, in Roy Macridis and Bernerd Brown, eds. Comperative Politics, Notes and Reading (Illinois the Dorsey Press, 1972).
- (41) Robert Dahl , Modern Political Analysis, (Englwood Cliffs, New Jersey , 1970), P.P. 6-9.
- (42) د. كمـــال المنوفـــي، اصـــول النظم السياسية المقارنة، ط1، (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987) ، ص 40.

- (43) Michael P.Sullivan, Op cit, P.P.30-38.
  - (44) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص 295.
    - (45) المصدر نفسه، ص من 296-297.
      - (46) المصدر نفسه، ص ص 299.
    - (47) المصدر نفسه ، من من 301-302.
      - (48) المصدر نفسه ، ص 304.
      - (49) المصدر نفسه ، ص 308.

## الفصل الخامس

# الاهداف والمصالح الوطنية في العلاقات الدولية

#### المقدمة:

غالباً ، ترتبط الاهداف بالنوايا والدوافع التي تعاول الدولة التستر عليها وعدم الاقصاح عسنها، وهدو مسايجها تتبعها وتحديدها لمرا ينطوي على صعوبة احيانا، ويخضع للاجتهاد اكثر مما ينبني على الحقائق المؤكدة والثابتة، في احيان اخرى، ولمل مسرد ذلك يعود الى طبيعة الفارق بين ماتحلته الدول من اهداف وبين ماتعتقه منها في الواقع، و بين مايقال وماتهدف تصرفات الدولة الى انجازه فعلا، وفي سياق محاولة فهم الاسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها ينبغي ادراك امرين مهمين: (1)

الاول: الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها والمصالح التي تعمل على حمايتها. الثالي: الامكانــيات والقــدرات التي في متناولها والتي تعد ضرورية لبلوغها اهدائها، وبعمــنى اخر مدى التناسب بين عاملي الاهداف والامكانيات، ذلك انه بمقدار هــذا التناسب تتحدد مقدرة الدولة على تحقيق الاهداف الخارجية التي تقررها لنفسها.

ان مسا وددنا التركيز عليه هنا هو ان الدول عندما تسعى الى تحديد احد انماط حركستها في العلاقسات الدولسية، فانهسا تقرص بالدرجة الاساس على تحديد هدفها بوضسوح، لادراك صسانعي القرارات بان لكل خطة هدف ولايوجد عمل دون وجود باعسث عليه. قما هو معلى الاهداف والمصالح الاساسية؟ وكيف يتم تصنيفها ؟ وماهي المعايير التي تحدد اختيارها ؟ وكيف تتم صياغتها؟

## اولا: في معنى الاهداف والمصالح الاساسية

#### 1. في معنى الاهداف الاساسية :

تناولت عدد من طروحات واراه الاكاديميين والمختصين معنى الاهداف الاساسية، وهي وان تباينت في سياقها للتفاصيل لم تختلف من حيث الجوهر. والاهداف لاتنشأ من فراغ وهي ليست عملية مجردة، وإنما تتحدد بمقتضى مؤثرات وظروف توضع الاطار العام للهدف والوسائل اللازمة لتنفيذه.

وفي هذا المعنى يعرف "الدكتور اسماعيل صبري مقلد " الهدف السياسي على انسه (وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر الضعروري مسن الجهد والامكانسيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور السنطري البحت الى مرحلة الوجود او التحقق المادي) (2، ويذهب "هولستي" السي تحديد معنى الاهداف بدلالة الظروف المستقبلية التي تتطلع الحكومات عبر صداع القرار الى ايجادها من خلال ايقاع تأثيرات خارجية تضمن تغيير سلوك الدول الاخرى او الالإهداف تمثل محصلة التطلعات التي تتبناها المحكومات في محاولتها التأثير على البيئة الدولية (4).

وفي ضبوء بعدد المستقبلي يفهم الهدف السياسي الخارجي على انه الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار، مدعوما بالقدرات التأثيرية لدولته، الى ترتيبها خسارج حدودها السياسية، خدمة لمصلحتها الوطنية، وهو بهذا المعنى يسهم في اضفاء السبعد المقصود للحركة السياسية الخارجية بمعنى لايمكن تصور سياسة خارجية تخلو من اهداف تسعى الى انجاز ها (3).

ويرى اوركانسكي " ( ان الاهداف يمكن ان تكون محددة وتتسع ببساطة تفسيرها، ويمكن ان تكون عامة وتتسع بالغموض وربما التضليل، ومن وجهة نظرة ان للهدف العام اهمية تقوق الهدف المحدد، لانه قابل للتفسير على عموميته وبالشكل الذي يرضسي الجميع اولا، ويمكن ان يربك الاعداء ثانيا، ويخدم اغراض النفاق الاجتماعي على مستوى الدول) (6).

وتجدر الإشارة الى ان الإهداف السياسية الوطنية المعلنة ليست بالضدورة هي الاهداف الحقيقية، اذ ان الدول غالبا ولغايات سيادية خاصمة، تتستر على اهدافها الحقيقية. وهو مايضاعف من اهمية الكشف عن تلك الإهداف سواء كانت عائدة لدول صديقة او معادية، لتسهيل مهمة التعامل معها في الزمان والمكان دون الكلف التي قد تنجم عن احتمالات الماورة او المباغتة.

وفي حالة تمذر المكانية كشف الاهداف الحقيقية لانماط حركة الدول في الشأن الدوليي ولاسبيما الفصوم منهم، فيمكن اللجوء الى استقراء الاهداف المعلنة المعانمي السياسة الخارجية وتحليل دواقع طروحاتهم المعلنة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، وذلك بهدف الاستراب من معرفة الاهداف التي تمت تعينة الامكانيات والموارد السياسية لتحقيقها باعتبارها تمثل الاهداف الحقيقية. لذا يمكن القول أن الاهداف الوطنية التي من الاهمية بمكان تحليلها تنطو ي على ابعاد رئيسية ثلاثة:

- أ. ان يكون الهدف الوطني محل اهتمام ومشاركة غالبية مقبولة من مواطني الدولة.
- - ج. يكون الهدف موجها الى الدول الخارجية بقصد احداث اثر سياسي محدد.

#### 2. في معنى المصالح الاساسية:

لقد تباين - تاريخيا ، جوهر مفهوم المصلحة الوطنية بين انصار مدرستين هما المدرسة الواقعية والمدرسة السلوكية : (7)

#### المدرسة والواقعية:

يستخدم انصار هذه المدرسة مفهوم المصلحة الوطنية للدلالة على نوعين عاميان منها، هما المصالح الخاصة بدولة معينة، والمصالح المشتركة بين دولتين او اكثر، ويصنفون المصالح الخاصة الى المصالح الاساسية والثانوية، والمصالح الدائمة والمتغيرة، والمصالح العامة او الخاصة. وكذلك يصنفون المصالح المشتركة الى المصالح المتضابهة ، والمصالح غير المتعارضة ، والمصالح المتعارضة (8).

وقد رأى الصار هذه المدرسة ان واقع الدولة السائد خلال فترة زمنية محددة يعكس نوعية امكانياتها الموضوعية والذائية ، وان محصلة التفاعل بين مفردات هذه الإمكانات هي التي تحدد المصلحة الوطئية للدولة وتتحكم في نوعية سياستها الخارجية، ويدلالية هذا المفهوم التحليلي يذهب انصار هذه المدرسة إلى اعتبار كل سياسي خارجي يرمي الى تحقيق هدف معين ينبع من مصلحة الدولة واداته الاساسية هي القوة، واذلك ربطوا بين القوة والمصلحة، وفي ذات السياق اكدوا بان كل مايودي الى تتمية قوة الدولة، وان كل مايودي الى تتمية قوة الدولة، وان كل مايودي الى تتمية قوة الدولة، وان كل مايودي الى تتمية قوة الدولة يودي الى تتمية قوة الدولة، وان كل مايودي الى تتمية قوة الدولة، وان كل مايودي الى تتمية

#### 1-4-

## ت. المدرسة السلوكية:

تفهم المصلحة الوطنية على وفق رؤية ذاتية، وبدلالة ماتقرره الامة من خلال صلاع قراراتها (10). فقد اكد انصار هذه المدرسة ان انماط السلوك السياسي الخارجي وماتعكسه من اقعال في اطار البيئة الدولية، تعتبر افضليات ذاتية تتغير تبعا لتغير قيم مجتمع هذه الدولة وحاجاته وتطلعاته.

لقد كانست المصدحة الوطنية ومازالت تمثل حجر الزاوية في حركة صناع القسرار والادوات التنفينية في الدولة ، والعامل الاساس في تحديدهم لنوعية علاقات دولهم مسع نظرائها في البيئة الدولية اقترابا وابتعاداً . وتتبع قيمة المصلحة الوطنية بالنسبة لكافة الدول تمثد الوه الماطار الموضوعي الذي تستد اليه الماط

السلوك الخارجي للدول بعضها حيال البعض الاخر من ناحية ، فضلا عن انها يمكن ان تستخدم من قبل صناع القرار لاضغاء الشرعية على افعالهم، وكذلك التنبؤ بالافعال السياسية الخارجية للدول الاخرى ، من ناحية ثانية.

ويمكن تقييم مضمون المصلحة الوطنية انطلاقا من معيارين :

الاول : قيمسي ، ويؤكم مجموعة الفايات التي تهدف الدولة الى تحقيقها وانجازها من خلال علاقاتها الدولية.

الثانسي: تاريخي ، ويتضمن العودة الى التاريخ لاستشفاف السياسات التي الطاقت منها الدولة صابقا في تفاعلاتها مع غيرها.

في ضدوء مجمل ماتقدم يمكن فهم المصلحة الوطنية على انها مجموعة القيم الاجتماعية التسي تعمل الدولة من خلال صناع قراراتها لجعلها متحققة وما مونه ومحمية خلال عملية تفاعلها مع غيرها من الدول (11).

وتتميز المصلحة تسبما لهذا التحايل بالدينامية النسبية أي ان مضامينها على استداد للتغير تبما لما قد يحصل من تغيير في البيئة الدلخلية والخارجية لمسانع القرار، كما ويتبع هذا التغيير الذي قد يطرأ على مضامين المصالح الوطنية تغير بالنتيجة في علاقات الدولة مع غيرها. وذلك لان الدول تبني علاقاتها مع غيرها على وفق منطق الستماون او الصسراع تبعا لحركة مصالحها. وبما أن العلاقات بين الدول لاتنطاق فقط مصن ضسرورات الستعاون فقط أو الصراع فقط ، فهي اذن تجمع في. آن واحد بنسب مصن ضسرورات الستعاون فقط أو الصراع أو بين الصراع والتماون وذلك تبعا لمدى ودرجسات مخسئلفة، بين التعاون والصراع، أو بين الصراع والتماون وذلك تبعا لمدى القستراب مصالحها وافتراقها عن بعض في الزمان والمكان (21). والدولة عندما تسعى السياسية وافتراقها عن بعض في الزمان والمكان (21). والدولة عندما تسعى الصياء بعض التعديلات على مضامينها الواسعة والمجردة بمعنى اعادة صياغة وتبويب اهدائها السياسية الخارجية.

## ثانيا: تصنيف الاهداف والمصالح الوطنية (<sup>(13)</sup>

بسبب مسن تباين تطلعات الدول واهتماماتها، وتباين نظمها السياسية، تتباين اهدائها ومصالحها واقضلياتها في ملم اسبقيات الدول، ويعزز من ذلك التباين، اختلاف زاوية الرويا لدى رواد المدارس الفكرية عند نظرتهم او تصنيفهم للاهداف والمصالح الوطنسية. فبيسنما اكد " موركنتاو " على ان الهدف الاول والاخير للدول كافة يكمن في الحصسول على القوة ( 114). يرى " كندرمان" بان للدول اهداف اساسية ترتبط بتطلعاتها نصو ضعمان اسنها، واهداف ثانوية تمثل الادوات وحلقة الوصل لانجاز الاهداف الاساسية . ويصنف "هواستي" الاهداف الوطنية الى اهداف القيم والمصالح الاساسية، واهداف متوسطة المدى واهداف بعيدة المدى (15). وهناك من يصنفها الى اربعة انواع: دفاعية ، واهداف ذات علاقة بالنظام الدولي، او الايديولوجية السائدة . وقد قسم " روبرت اوسجود" الاهداف الوطنية الى فنتين : (16)

- 1. فــنة الاهــداف التــي تخــدم المعــالح القومية او الذاتية للدول: Oclas of: ( National Self Interest) ويدخــل ضمنها: الامن ، والحفاظ على الوجود الوطنــي، ودعــم وتتمــية كل مايدخل في اطار المصالح الحيوية للدولة ، وخلق الاوضــاح التي تمكن الدولة من ان تمارس سياسة خارجية ممنقلة، وبسط النفوذ والتوسع في مختلف مظاهره (سواء بزيادة القوة او الثراء ) .
- - وهناك تصنيف اخر للاهداف الوطنية يقدمه "أرنواد ولفرز "على الشكل التالي:(17)
- الاهداف للتي تخص الدولة بصفة اساسية (Possession Goals) ، والاهداف التي تستحدى الدولة لتحدث تأثيرات في دائرة اوسع نسبيا، والاولى: تنطلق من القيم التي تؤمن بها الدولة وماتعكسه هذه القيم على سلوكها فيما يتعلق بحقوقها وقوتها

- ومسيادتها والليمها، اما الثانية فهي نتبلور في اطار البيئة الدولية السائدة، كالدعوة لحفظ السلام ، ونزع السلاح ، ومنع الانتشار النووي، واحترام القانوني الدولي.
- 2. الاهداف الوطنية المباشرة (Direct National Goals) ، والاهداف الوطنية غيير المباشرة (Indirect 'National Goals) الاولى توفر استغادة مباشرة واساسية مثل الاستغلال السياسي والمبادة ، اما الاهداف غير المباشرة فهي يمكن ان تتضمن تحقيق مستوى من الرفاهية .
- 3. الاهسداف التي تقوم على الترسع (Goals of National Self-Extension) ، وتحساول تغيير الوضع القائم بالتركيز على عامل القوة كاداة لتحقيقه، والإهداف التسي تعسمي للمحافظة على كسيان الدولة -Preservation) ، وتحاول الإبقاء على الوضع القائم دون تغيير وتركز بدرجات مستفاوتة من الإهمسية على القوة كاداة لتحقيقه. والإهداف التي تقوم على الكار السذات (Goals of National Self-Abnegation) ، وتتضمن اهداف مثالية مثل المدالة ونشر القيم الحضارية، ولاتمول على القوة كاداة لتحقيقها.

ونظرا لان الدول تسعى الى تحقيق اهداف سياسية متترعة، ولما شهدناه من تمسدد التصنيفات بشانها وكذلك تمدد المعايير، ونتوجة للرغبة في ايجاد معايير اوسع مضمونا واكثر تحديدا، فقد ذهب بعض المختصين الى التمييز بين هذه الاهداف، الما تسبعا لمعيار واحد: كالاهمية، او البعد الزمني، او الطبيعة، واما انطلاقا من مجموعة هنذه المعايير متفاعلة. وهو ماوفر امكانية تحديد مجموعتين من الاهداف وكما يلي: اهداف استراتيجية متوسطة، وتعد الاهداف الاستراتيجية هي الاعلى من حسن حسن القيمة والاعلى في سلم اهتمامات صانع القرار، ويسبب من ذلك الاعلى عن التصدية، مؤقتا، بغيرها من الاهداف من اجل ضمان ديمومتها (18).

### 1. الاهداف الاستراتيجية الطيا:

ويقصد بها تلك الاهداف التي تعظى بالاجماع او شبه الاجماع على ضرورة العمل على انجازها، وذلك لعلاقة هذه الاهداف بمتطلبات حماية الدولة وعناصر امنها الوطني ، وتبعا لاهميتها تلك فهي غير قابلة للمساومة عليها او التخلي عنها من ناحية، ولاتمانع الدول من الدخول في حروب من اجل حمايتها او الدفاع عنها من ناحية اخرى(19).

## 2. الاهداف الاستراتيجية المتوسطة:

وتتمسئل فسي زيادة القدرة التأثيرية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ونشسر الاهسداف القيمسية، وتكريس الهيبة والسمعة الدوليين. وهي لذلك تقع في سلم الاولويسات والافضليات بعد الاهداف الاستراتيجية العليا، وتتسم بثبات اقل من تلك الاهداف التسي تعلوها، وهي وان تسعى الدول بمثابرة من لجل تحقيقها، فقد لاتجد نفسها مضطرة الى الدخول في حروب مع غيرها لاجل ذلك.

استنادا لجملة ماتقدم وعلى الرغم من اهمية التصنيفات السابقة الذكر للاهداف والمصلح الوطنية، ولمعالجة الاشكال الناجم عن التداخل بين هذه التصنيفات ، سوف نعرض التصنيف الدي قدمه " الدكتور اسماعيل صبري مقلد "بشأن اهم الاهداف الوطنية على اللحو التالى: (20)

 حماية السيادة الاقليمية ودعم الامن القومي باقصى ماتسمج به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ماتعلق منها بقوتها الذائية أو بهذه القوة مضافا اليها جانب من قوة الدول الاخرى.

ويدخل في صميم هذا الهدف المحافظة على الكيان الإقليمي للدولة وعدم التفريط فيه للسدول الاخرى مهما بلغت الضغوط التي تتعرض لها، هذا من ناحية، ومن ناحية لحرى السعي الى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لامن الدولة أو لكيانها القومي، وكذلك المحافظة على النظام السياسي، لذا ماكان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة لشعب هذه الدولة (21).

تتمية قـوة الدولـة الوطئية: وتنبع اهمية هذا الهدف من سعي الدول على ان تكـون لهـا السـاطة المطلقة على كل مايتملق بحقها في تقرير مصيرها بعيدا عن الضسخط والـتحكم الخارجي، وهو مايتطلب سعيها لتتمية مقدراتها وامكانياتها من القـوة التـي تمكنها من الحفاظ على نظامها السياسي وكيانها الوطئي ضد الضغوط والتهديدات التي قد تتعرض لها من الخارج.

.2

ونظرا لان السدول غالسباء تحتل مواقع مختلفة ومتباينة في الهرمية الدولية وفي المورمية الدولية وفي الهرمية الدولية وفي الهسيكل المالمي لمحالات القوى ، فإن هذا النوزيع النسبي لامكانيات الدول لحقائق قوتها للسسبية هو الذي يجملها تحدد اهدائها الوطنية على هذا النحو او ذاك، وترتيبها في سلم اهستمامات واسسبقيات صناع القرار ، وبما يتلقى قدر الامكان مع ماتسمع به مواردها من عناصر القوة الوطنية (22).

3. تتمسية مصادر الثروة الوطنية: يعثل هذا الهدف قيمة جوهرية تسعى الدول من خلال صحانعي قراراتها السي بلوغها لكي تكفل لابناء شعبها مستوى لائق من المعيشة ، وغالبا ينظر الى الثراء المادي على انه موشر لنفوذ الدولة في البيئة العالمية وإن ارتضاع مستوى دخل الاقراد يمكن إن يكون نتيجة لتنمية مصادر الثروة الوطنية لدولهم.

وتجدد الاشارة الى ان القوة والثروة الوطنية يمكن ان يكمل احدهما الاخرى والى حدد كبدير، فتروة الدول ممثلة في زيادة دخلها وانتاجها القومي يمكن تحويلها الى قسوة فاعلة من الناحية المسكرية، ذلك ان الدولة التي تتمكن من خلق قاعدة المتصنيع الثقيل يمكنها ان تحول هذه القاعدة وقت الضرورة الى الانتاج الحربي، أذا يصعب احسيانا القرار حول ما أذا كان الهدف من سلوك دولة ما هو زيادة تروتها أو قوتها أو الحصسول على الاثنين معا، بمعنى أن الثراء يمكن أن يفضي الى ركيزة للقوة، والقوة يمكن أن تدعم من مقدرة الدولة على زيادة ثراتها (23).

- الدفاع عن قدم والديولوجية الدولة: وهو احد الاهداف التي تنطوي عليها سياسات الكثير من الدول ، انطلاقا من دلالات هذه القيم والمعتقدات الايديولوجية في البيسة الداخلية لصانع القرار وماتعكسه من توجهات على حركته الخارجية، بمعملي ان الامر قد لايقف عند حد تدعيم ايديولوجية الدولة وحمايتها من محاولات الاستهداف والستقويض الموجهة ضدها من الخارج، وانما قد يتعداها الى محاولة تسرويج هذه الايديولوجية ونشرها بكل الوسائل في البيئة الدولية. ويبدو في حالات معيدة شددة الارتباط بين قدرة الدولة على تدعيم امنها القومي وبين قدرتها على مترويج ايديولوجيتها وفلمفقها وقيمها لدى الدول الاجنبية وخاصة اذا ماكانت لتلك الدول بالذات تأثيرات استراتيجية معينة على ظروفها واحتياجاتها الامنية (64).
- 5. الاهسداف التقافية والحضارية: بمعنى سعى الدول من خلال صانعي قراراتها ووسائلها المختلفة الى دعم تراثها التقافي والمحافظة عليه، وذلك لانه يمثل احد المقومات المهامة التي تمنتد اليها في اثبات وجودها ودورها الثقافي والحضاري في البيئة الدولية.

وتجسدر الاشسارة السي ان لهذا للمط من الاهداف دور وتأثير في علاقات الدول الخارجية، الطلاقسا مسن محاولتها وعبر وسائلها المتاحة لصيانة تراشها الثقافي والمحافظة عليه من احتمالات الغزو الثقافي الخارجي ومحاولات الاستهداف من ناحية، وكذلك محاولة الدول تصدير اواشاعة ثقافتها عبر حدودها مميداً لفرضها او التأثير من خلالها بما يخدم مصلحة الدولة الوطئية وتطلعاتها في البيئة الدولة.

## ثالثًا: المعايير التي تحدد اختيار الاهداف الوطنية

قد يصعب بدقة تحديد المعابير التي على وفقها يتم اختيارالدول عموما لاهدافها الوطنة، ونلك لتباين امكانيات هذه الدول من حيث القوة والثروة والمكانة والموقع ضــمن الهيكلية الدولية لموازين القوى، اذا فقد ذهب خبراء العلاقات الدولية الى تحديد احكـام اجتهادية في هذا الشأن افضت الى التوصل الى ثمة معايير عمومية يعتقد بانها يمكن ان تتحكم في تقرير الاهداف الوطنية ومن اهم هذه المعايير الاتى:

## 1. سمات الشخصية الوطنية للدولة :

هــناك اراء تذهـــب الى ان هذه السمات تمثل القوى المعايير التي تحدد اهداف الدولة الوطنية وتوجهاتها ضمن البيئة الدولية ، وتنطلق هذه الاراء من ثلاثة القراضات رئيسية هى : (25)

- ان مواطئي أي دولــة تجمعهم خصائص سيكولوجية مشتركة تجمل لهم تكوينا نفسيا يختلف عن غيرهم من شعوب الدول الإخرى.
- ب. ان سـمات الشخصية الوطنية لاتتفير بسرعة وانما تودي خصائصها الاصبلة الى
   التأثير في سلوك صائمي القرار في الدولة لفترات زمنية طويلة.
  - ج. هذاك صلة مباشرة بين سمات الشخصية الوطنية للامة والاهداف الوطنية.

بتقديرنا ان هذه الفرضيات، وما الفضت الله من مقاربة معيارية، قد جاءت مفرطة في العمومية الامر الذي قد يضعف من المكانيتها على الصمود المام مناقشة دقيقة ومتعمقة، فضلا عن الاعتراضات التي ترد بشأنها:

اذا صحيح ماورد بشأن سمات الشخصية الوطنية كمعيار لتحديد الاهداف الوطنية، 
بالنسجة للاقسراد، فانه قد يصعب بالنسبة للملايين من افراد الدولة الواحدة، ذلك 
لان همناك فسات فسي المجسمع يمكن ان تكون واقعة تحت تأثير تيارات ثقافية 
خارجية، مما قد لايؤيد وجود تجانس نفسي تام بالشكل الذي تقترضه هذه الاراء، 
وفضسلا عن ذلك فان الية الربط بين سمات الشخصية الوطنية للدولة وسلوكها في 
البيئة الدواسية، هي الية الرب المثالية منها الي الواقع من ناحية ، وتفتر للدليل 
العلمسي من ناحية ثانية، وقد تتطبق على عدد من الدول بيد أنها لاتصلح كمعيار 
لتحديد الاهداف الوطنية بالنسبة لعموم الدول.

- ج. تواجبه الفرضية الداعية الى وجود علاقة مباشرة بين السمات الشخصية للامة واهدافها الوطنية، تحفظات كثيرة ، وذلك أن رغبات المواطنين في الدولة قبل أن تستحول السي فعل أو سلوك جماعي فأنها تمر عبر سلسلة من المراحل الوسيطة التسي يشارك فيها المعيد من الهيئات والمؤسسات ومراكز اتخاذ القرارات، وهو ماقد يغير من تلك الرعبات بشكل كبير وعلى وفق ماترى الاجهزة المسوولة عن رسم تلك السياسات، أذ أن هذه الاجهزة يمكن أن تزن الامور وتقيمها من زاوية تختلف كثيرا عن تلك الزاوية العامة.

## 2. متطلبات الامن الوطنى:

غالب! تستحدد الاهداف الوطنية نتيجة التزلم صناع القرار بالعمل على ضمان متطلبات الامسن الوطنسي الخاصة بدولهم، وهذه المتطلبات يمكن ان تبرزها وتحددها بعض الاعتبارات الجغرافية او الديموغرافية، او الاقتصادية التي تنصرف المي ظروف دوليم الخاصة، والاستجابة الى هذه المتطلبات يمكن ان تحدث عن طريق الدخول في علاقات معينة مع بعض الدول في البيئة الدولية.

ويرى « هولستى " بان حجم الدولة وتعدادها السكاني وكيفية توزيع مواردها الطبيعية ، ومستلفها ، وطبيعة تضاريسها، لها كلها تأثيرات هامة على درجة تطورها الانتصادي والاجتماعي وفي تحديد متطلبات امنها الوطني واحتياجاتها من الدول الاخسرى، ومسن ثم في صياغة نظرتها لمناطق العالم المختلفة، كما أن لهذه المتغيرات نفسها اتصال وثيق بسياساتها العسكرية والدفاعية (26).

يفيد ماتقدم بان الخصائص الجغرافية والطبيسية لبعض الدول قد تخلق مصالح واهداف دائمة في سياساتها في البيئة الدولية، وذلك بغض النظر عن طبيعة الظروف الدولية السائدة، ويغض النظر عمن يشغلون مراكز السلطة والتأثير في الماكنة السياسية وفي مركز ادارة العلاقات الدولية، وان كان من الممكن اختلاف الاساليب وتعدد الوسائل لدعم تلك الاهداف وتحقيقها بفاعلية اكبر (27).

### 3. المزاج السياسى:

يطلق الصطلاح (المزاج السياسي) الذلالة على الاتجاهات والميول العامة التي تسبيها الفسئات الوامسعة مسن السرأي العام في دولة من الدول تجاه السلوك السياسي المخارجسي لمسلخ القرار في وقت من الاوقات (23) وهو في هذا المعنى (أي المزاج السياسيي) يمثل احد المعايير التي تسهم في تحديد الاهداف الوطنية، وذلك بالقدر الذي تسهم من خلاله في تعيين حدود البدائل التي يفاضل بينها ويختار منها صائعي الرارات السياسة الخارجية.

وتجدر الاندارة الى أن (المزاج المياسي) أو الرأي العام المحلي العبني على السبني على السبني على السبني على السبني والكراهية أو عدم النقة في دولة معينة - السائد فيها لفترة من الزمن - قد لايمكن الستزاعه وتغييره بسهولة لمجرد أن الظروف الدولية ، في موقف معين قد تفسيرت على النحو الذي يبرر لجراء تقارب مع الدول التي يسيطر ناميتها مثل هذا الشسعور. بمعنى أن ( المزاج السياسي) ومايضني اليه من ضعفوط يمارسها الرأي العام على الماكنة السياسية وفي بعض موقف السياسة الدولية قد تضطر الحكومات الى الاستجابة لها شكل أ، لخر .

#### القدرات والامكانيات الوطنية:

لاشك في ان القدرات والامكانيات وعوامل القوة الوطنية المتلحة للدولة تمثل نمــط متمـيز مسن القواعــل الهامة في تقرير اهدافها الوطنية، اذ ان ضعف الدولة او محدوديــة قدراتها وقوتها نسبيا قد تكون حافزا لخصومها ونظراتها الاقوياء للعمل على توسيع نطاق اهداقهم على حسابها لاسيما اذا ادركوا بان ذلك لن يلتى مقاومة تحول دون تحقيقها. وفي احسيان اخسرى يمكن ان تكون القوة المحدودة رادعا لتصرفات وخسيارات السدول التسي لاتملك قدرا مماثلا من المكانيات القوة، وفي ضوء ذلك يمكن القسول ان التسلسل النسبي لعلاقات القوى الدولية يمثل معيارا التحديد الممكن من غير الممكن عند تقرير اهداف الدولة الوطنية ولاسيمًا الخارجية منها.

وغالبا ، يساعد الوقوف على طبيعة الاهداف الخارجية للدولة في تقرير ما اذا كانست قوة هذه الدولة في حالة نمو او تدهور ، وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة ان اقوى السدول في العالم هي التي تكون شعوفة ومتطلعة الى مد نفوذها خارج حدودها الاقليمية والى نقل اسلوبها في الحياة (Stille of Life) الى غيرها من الدول. وعلى المكس من ذلك فعسندما تستقلص اهداف الدولة وتقراجع عن ذي قبل، فان ذلك يعد مؤشرا على تدهسور قدراتها واضمحلال قوتها عن ذي قبل، ومدعاة لاتباع سياسات خارجية اكثر تحفظ بالقياس لما اعتادت عليه في الماضي.

واستنادا لما تقدم ، وبوجه عام فان مكانة الدولة في سلم القوى العالمي، وحجم ونوع قدراتها مقارنا بقوة نظراتها من الدول التي ترتبط بعلاقات معهم ، هو الذي يحدد بدرجة او لخرى ما اذا كان هدف الدولة هو الابقاء على الوضع القائم (Status Quo) في البيئة الدولية او تغيره.

## الثقافة السياسية والايديوثوجية المهيمنة:

لاجدال أن النظام السياسي الذي يتبنى ايديولوجية معينة يتوجه الى الشعب من خالاً مفاهيمه وافكاره وقيمه الايديولوجية، واول الوسائل التي يستخدمها في هذا الشان هدو الترويج لمبادئه وجعل لكبر عدد ممكن من الاقراد يتبنونها، الامر الذي قد يدفعه في المقابل الى التفاعل ايجابيا مع النظام السياسي واسناده . ومن ثم فان ذلك يسلم عمل النظام ويساعد على استمراره ، غير أن الايديولوجية في التحليل الاخير همي لحددى ادوات سيطرة النظام السياسي، والثقافة السياسية التي تتبعث عنها حاملة

طبيعـتها وسـماتها التي تواجه ثقافات سياسية مضادة قد تتبعث عن قوى اخرى خارج السـاطة ، أو عـن هـسـئات اجتماعـية مختلفة تتمسك بتقافات فرعية. ويمكن تمسور احتماليسن لاحكام سيطرة النظام السياسي عبر الثقافة السياسية أو من خلالها، أولهما أن تمسـتخدم القـوى المسياسية المحركة النظام جهاز الدولة، بغرضيها ثقافة وطلية بصورة رسمـهة تحت شعار بناء المواطن، أما الاحتمال الثاني فهو اللجوء الى استخدام وسائل الحسرى غير الدولة، وذلك يشتمل على مجموع الهيئات الخاصة التي تتوافق مع وظيفة الهيمـنـة التي تمارسها الجماعة الاجتماعية المسيطرة على كل مجتمع، أو بعبارة اخرى الهيئات التي تسعى الى ترويح أوم ومبادئ والمكار القوة السياسية التي تحرك السلطة، ونشـرها فـي الاوسـاط المختلفة والنوادي والهيئات والمسئطمات الشعبية وغيرها، وإذا كان عاصر الاجبار مرجحا في الاحتمال الاول، فإن عصر الاقناع هو المتحكم في الاحتمال الثاني ، ولاشك في إن العمل على المستويين عتصـر الاقناع هو المتحكم في الاحتمال الثاني ، ولاشك في إن العمل على المستويين عتصـر الاقناع هو المتحكم في الاحتمال الثاني ، ولاشك في إن العمل على المستويين مترابط بصورة وثيقة (29).

استنداد المسا نقدم فان الثقافة السياسية والإيدولوجية المهيمنة تلعب دورا هاما فسي تقريسر الاهداف الوطنسية، ذلك ان الايدولوجية هي التي تهيء المناخ السياسي والفكري السذي يعمل في الطاره مساهي القرار ويقومون بتحديد الاهداف الوطنية في الميسئة الخارجية. وفضلا عن ذلك فان الايدولوجية المهيمنة في دولة ما يمكن ان تكون من عوامل التمارع فيما اذا تباعدت تلك الايدولوجيات في مقارسة منها، كما قد تكون من عوامل التصارع فيما اذا تباعدت تلك الايدولوجيات في مضمونها واهدافها ، لذا فإن مايمكن استنتاجه في هذا الشأن هو ان الايدولوجيات يمكس ان تقسوم بدور يتفاوت تأثيره ومداه بحسب الاحوال في تحديد اتجاهات السياسة المخارجية الدول وتقرير مايرتبط بذلك من اهداف (60).

## الظروف السياسية والامنية السائدة في البيئة الدولية :

لاشك ان نصط النظام الدولي السائد في فترة زمنية معينة، وما أذا كان يقوم على القطبية الثنائية أو سيادة تمددية قطبية، أو تحكم قوة قاهرة منفردة بموازين القوى العالمية ، له تأثير على تكييف الاهداف الوطنية في اطار السياسات القومية للدول ... فاذا كانست طبيعة السنظام الدولي السائد تقوم على وجود تكذلات ومحاور سياسية وعسكرية، فان ذلك قد يدفع صناع القرار في الدول الصغرى محدودة القدرات، الى النخسول في تحالفات لحماية الامن القومي لدولهم، وبما قد ينفق مع تفضيلاتهم السياسية الخاصسة، أو مسع اتجاهات الرأي العام، وبغض النظر عن ماقد يمثله هذا السلوك من الخاصسة، و مسع سحص السياسات الثقليدية التي اعتلات أي من تلك الدول أن تتبعها في علاقاتها الخارجية.. وأن النتيجة المطبقة لهذا الوضع هي رواج سياسات الاحلاف علاقاسية ودفع الكثير من الدول الى الانظمام الى لحلاف يدافع الرغبة في المحافظة على المتافية ودفع الكثير من الدول الى الانظمام الى لحلاف يدافع الرغبة في المحافظة على أمنها في نلك الطروف الدولية السياسية والامنية المتفاقمة.

وفي اطار نفس السياق تذهب اراء الى الاجتهاد بان النظام الدولي اذا لم يكن النساء على اساس المحاور والتكتلات الدولية المتصارعة ، واذا ماكانت هناك دول غير منحازة كشيرة في هذا النظام قان ذلك يمكن ان يكون حافزا على تشجيع النزعات الحسيادية لدى الكثير من الدول، وذلك ان لفتفاء التكتلات يحد من مظاهر التهديد للامن الوطني لتلك الدول، ومدعاة الى جعلها اكثر تحررا في تكييف اتجاهاتها وعلاقاتها في المبيئة الدولية بدرجة اكثر مرونة منه في ظل ظروف المحاور والتكثل والصراع. ومن ناحية الخري يذهب " الدكتور اسماعل صبري مقلد " الى ان الاهداف الخارجية قد تتحدد كرد فعل لبعض التطورات والاحداث التي نقع في الخارج مثل بروز احدى تتحدد كرد فعل المعمدال الشورية عن الخارج مثل بروز احدى القوى الجديدة، أو نشوب حرب اهلية في دولة خارجية لها اتصال بالمصالح القوسية للولية صاحبة ذلك الاهداف ، أو حدوث انقلاب عسكري في دولة اخرى أو الدول. أن

## رابعا:صياغة الاهداف والمصالح الوطنية

تعد عملية صياعة الاهداف الوطنية من الفعاليات الدقيقة والمعقدة التي تتطلب خبرات عير تقليدية ولتقان لعملية الموازنة بين القدرات والمقومات والوسائل من ناحية والاهداف من ناحية ثانية بما في ذلك مراعاة القيود والروادع التي قد تقرضها البيئة الدولسية أي (النظام السواسي الدولي او احد نظمه الفرعية) من ناحية اخرى، وذلك لان الكيفية التي يصاغ بها الهدف ذات تأثير مهم في امكانية تحقيقه.

ويذهسب بعض خبراء الملاقات الدولية الى الاجتهاد بان الكيفية التي يسلكها صناع القسرار في صباغة قراراتهم تأخذ اما صبيغة اهداف محددة واهداف عامة، او اهداف معلسنة واهداف حقوقية ويمكن ايضساح مصسمون اجستهادهم علسى الوجه التالى: (32)

#### 1. الاهداف المحددة والاهداف العامة:

الاهداف المحددة هي التي تكون واضحة من حيث الكولية التي تصاغ بها ، ولاتترك وان وضوحها لايمثل مثلبة عليها ولايمق تنفيذها لذا فهي بغير حاجة للتعويم، ولاتترك مجالا للاجتهاد او التخميص . وعلى العكس من ذلك ، تتطوي الاهداف العامة على حجاسب مسن المعموض والضبابية وذلك بهدف التمويه والتضليل وإن هذا المعموض يمثل جرع مسن خطة اعدادها واحد العناصر الجوهرية في صباعتها، بهدف تأمين المباعثة اللازمية لتحقيقها بعيداً عن محاولات الخصوم لتعويقها بل جعلهم في حالة من الارباك والتكهين وعرضية للتفسيرات المتضاربة للنوايا المقصودة من وراء هذه الاهداف يضياف الى نقلص الاختلافات والتبليلات داخل الدولة بدرجية اكبير مما تفعل الاهداف المحددة، كما أن الاهداف المحددة هي اهداف وطنية ضييقة قد تتطوي على استغزاز الدول الاخرى ولذا فان صباعتها بهذه الطريقة المحددة قد تشور معارضية وربما مقاومة من جانب تلك الدول، وعليه فان الاهداف التي تتم صباعتها بطريقة نقطل في كثير صباعتها بطريقة نقطل في كثير صباعتها بطريقة نقطل في كثير

من مواقف العلاقات الدولية، ومع ذلك يبقى هناك تحفظ على الاهداف العمومية ينبغي الخذه على محمل الجد ولاسيما بشأن الاقراط في التعميم، لان ذلك الاقراط قد يجعل الدولية عموميا او صانعي قرارتها على وجه الخصوص بيتعدون نسبيا عن الاهداف المحددة لسياساتهم واكثر الوسائل فعالية لتحقيقها، كما أن الدول عموما لايمكن أن تقيم علاقاتها مسع نظراتها دون أن يكون لها اهداف محددة من وراء هذه العلاقات ، والا اتنى سلوكها بعكس النتائج التي ترجوها منها (33). والخلاصة المنطقية لما تقدم يقدمها الوركانسيكي أذ يقسول أن الاهداف العامة تكون أمرا مقبولا ومرغوبا فيه أذا ماكان هيئاك أنقسام واضع في معقوف الرأي العام وفي البيئة الاجتماعية لصانع القرار داخل الدولية، الما المحددة المحددة يصبح الامر المنطقي والواقعي في نفس الوقت (44).

### 2. الإهداف المعلنة والاهداف الحقيقية:

غالبا ، أن الاهداف المعلنة ليست هي الاهداف التي تسعى الدول من خلال صسائعي قسراراتها ولجهسزتها التنفيذية بلوغها، ذلك أن كثير من تصريحات صائعي القسرارات وقسادة الدول قد تكون تمت صياعتها بطريقة تنطوي على التضايل والتمويه عن الدوليا الحقيقية التي تكمن وراء الاهداف الوطنية في سياسات دولهم الخارجية. وأن هذا الامسر يفرض بالضرورة الاستمانة بقدرات اجهزة متخصصة ووفق اليات دقيقة لمعرفة الدوايا الحقيقية للدول والتي حاولت التستر عليها.

وفي مسياق ضدمان توفير المكانية فرز النوايا والاهداف الحقيقية عن النوايا والاهداف المعددة اساسا للتضليل والارباك، ثمة جملة مسلمات بنبغي الوقوف عندها واخذها بنظر الاعتبار ويمكن ايجازها على الوجه التالي: (35)

 أ. تحتوي البيسة الدولية على بعض الدول التي تحترف التضليل فيما يتعلق باهدافها المعلسنة واهدافها الحقيقية، فعلى وفق تحليل المنهج السلوكي في العلاقات الدولية، فان العسلوك الفعلسي لهذه الدول يجب ان يكون مؤشرا لغيرها في ضرورة عدم الاعستماد على ماتقوله، بل يجب ان تبنى توقعاتها وحساباتها على عكس هذه الدوايا الظاهرة.

ب. بلاحسط أن الكشير مما تعلن عنه الدولة من اهداف عبر صانعي قراراتها، القصد مسنها التعسية الداخلية وربما تصليل الرأي العام الداخلي، بينما يظل ماتعلنه الرأي العام الداخلي، بينما يظل ماتعلنه الرأي العسام الخارجي في اطار النظام السياسي الدولي يمثل شئ اخر مختلف. و لاجل لدراك حقسقة دوافعها وبواهها ونبغي المقاردة بين ماتفوله الدولة لمواطنيها وبين مايمكسه سلوكها الخارجي وذلك لاجل وضع خطة نقيقة للتمامل معها .

ج. أن الستمويه والتسستر على الاهداف المقيقية الدرجة لجوء صناع القرار في الدولة للتخسليل عليها بالكشف عن اهداف وهمية، قد يحقق مزايا ألية وذلك لانه يحول انظلر الدول الاغرى عن تلك الاهداف المقيقية التي يراد التستر عليها، كما انه قد يخدم في عدم اشاعة الاهداف التي لاتحظى بقبول وتأييد شعبي واسع أو لاتتساوق مسع الستقافة السياسية في البنية المجتمعية، بيد أن هذه المزايا قد تتحول الي عبئ على على على صناع القرار، ويقابلها ضرر مماثل، أذا ما أنكشف التضليل وأميط اللثام عن الاهدداف واللوايا الحقيقية لسلوك الدولة فقد يكون ذلك مدعاة للتشهير بها في البيئة الدولسية والاساءة اليها والى مصالحها، وربما تأليب وتحريض الرأي العام الداخلي على صناع القرار فيها.

### هوامش القصل الخامس

- د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، م 127.
  - (2) المصدر نفسه ، ص 128.
- (3) K.J.Holsti, Op cit, P.139.
- (4) د. ودودة بدران، تخط\_ط السياسة الخارجية ، دراسة نظرية وتحليلية ، السياسة الدولية المعدد 60 ، القاهرة 1982 ، ص70.
  - (5) د. مازن اسماعیل الرمضانی ، المصدر السابق، ص 324.
- (6) A.F.K.Organski, World Politics, (Alfred A.Knopf, New York, 1958), P.72.
- (7) Joseph Frankel, Op cit, P.P.16-17.
- (8) Tomas W.Robinson, National Interest, in James N.Rosenau, International Politics and Foreign Policy, Op cit, P.P.150-180.
  - (9) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص ص 318-319.
    - (10) انظر:

John Burton , World Society , (Cambridage : Cambridge University Press, 1973), P.P.104-105.

Norman J.Padelford, George A.Lincoln , Op cit, انظر: 11)
P.208

Joseph Frankel, Op cit, P.18

وكذلك :

- (12) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص 322.
  - (13) المصدر نفسه، ص ص 326-339.
- (14) Hans J.Morgenthau, Op cit, P.71.
- (15) K.J.Holsti, Op cit, P.200.

- (16) Robert Osgood, Ideals and self-Interest, in America's Foreign Relations, (The University of Chicago, Press, Chicago, 1953), p.p 5-8.
- (17) Arnold Wolfers, The Pole of Power and the Pole of Indifference, in James Rosenau, Op cit, p.p. 175-181.
  المصدهاي المصدر السابق، ص 325 مايعدها.
  (18) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، المصدر السابق، ص 325 مايعدها.
  - (18) د. مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر السابق، ص 325 ومابعدها.
- (19) K.J.Holsti, Op cit, 154.
  .139–130 د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص ص 130–139.
- (21) Vernon Van Dyke, Op cit, P.176.
- (22) Ibid, p.p. 186,189.
- (23) A.F.K.Organski, Op cit, P.58.
- (24) Charles Schleicher, International Relation, Cooperation and Conflict, (Pretice Hall of Indis, Delhi, 1963), p.p. 87-90.
  . 144-143 مصرص مقلد، المصدر السابق، مص ص 143-143.
- (26) K.J.Holsti, Op cit, P.P.173-175.
  - (27) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص من 147.
- (28) K.J.Holsti ,Op cit , P.P. 178-179.
  - (29) د. صادق الاسود ، ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص 337-338.
- (30) K.J.Holsti, Op. Cit, P.169.
  - (31) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 154.
    - (32) انظر : المصدر نفسه ، ص ص 154 –157.
- وكذك : A.F.K. Organski, Op cit , P.P. 72-73
  - (33) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 55.
- (34) A.F.K.Organski, Op cit, P.73.

  - وكذلك : د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 156-157.

# الفصل السادس

# مراحل تطور النظام السياسى الدولى

## اولا: المرحلة الاوربية

قــبل ظهــور الدولمة الحديثة ذات السيادة كانت الروابط السياسية والاجتماعية دولـــية اكـــثر مـــنها قومية . كانت الكنيسة الكاثوليكية ، الرأس الروحي للعالم الغربي، تطالــب الاباطــرة ورجــال الديــن والامراء والمدن عبر الحدود والقوميات الولاء لها والخضوع اسلطانها.

فرسان اوربا الاتطاعية قد شكاوا مجموعة دولية من اخوة السلاح، مرتبطين الامسبراطور، وبواسسطته ، بمختلف اللوردات (الاسياد) الاتطاعين الكبار بولاء مبني على حسيازة الارض، مسع السولاء الروحي لرأس العالم المسيحي. بيد أن انحلال الامسبراطورية الرومانية وما اصاب الكنيسة من ضعف وما قابل ذلك من ظهور الدولة القومية قد دمر تدريجيا قواعد الولاء القديم ، وياطراد جمل الحكام الجدد مراجع الولاء القديم ، وياطراد جمل الحكام الجدد مراجع الولاء المساسي والواجبات القانونية، ولم تسهم الثورة البروتستانتية في القرن المادس عشر المساسي عبر الكاثولوكية تقدم السلطة الروحية للحكام السياسيين الصاعدين، واصبحت الكسناس عبير الكاثولوكية تقدم السلطة الروحية للحكام المحليين وتحصل على الموافقة والامسن منهم. ولكن الامراء الكاثوليك ، بقيادتهم لاصلاح مضاد، اصبحوا لكثر اتصالا بالكنيسة التي عملوا على اعادة سلطة الموادية عنين بالكاثوليكية الرسمية مثل اسبانيا واجتماعية فسريدة وبامتسيازات في البلاد التي تدين بالكاثوليكية الرسمية مثل اسبانيا والمديد مصادة ويستقاليا والعديد مصاد مصادة ويستقاليا والعديد مصاد المين براغام الرعية على لتباع دين حكامها، والقرون التي تلت تد اثرت واكنها لم تغير تماما هذا المبدأ بصورة اساسية (1).

ومــنذ نهايـــة القــرن الخامس عشر ، أي منذ ظهور الدول الكبرى المعاصدة لاتزال الحياة الدولية تتسم بخصائص اساسية ، ثابتة اجمالا ، حتى وأن خضع مظهرها الخارجي لتفيرات سياسية ، واقتصادية، وعلمية ، وتقنية وبالمقارنة، مع المجتمع السياسي الداخلي جدد المجتمع الدولي من بنيته. فبينما يتكون الاول من الفراد، فإن المجتمع الدولي من بنيته. المجتمع الدولي يتألف من دول سيدة. وهذه الدول تختلف تماما عن بعضها البعض ، وهذه يغير متماوية في حجمها، وثقلها السكاني، ومواردها الطبيعية، وقوتها السكرية، كمسا تختلف بالعقيدة والنظام السياسي او الاقتصادي ، وقوتها العسكرية ، وبالرغم من هذا التسافر، فاتها جميما ، بصعارها وكبارها، فقرائها واغنيائها، تلعب ادوارا على المسرح الدولي (2).

امسا السبمة الثانسية لهذا المجتمع الدولى فهي، عدم اكتماله، وفوضاه، ونقص تلاحمه، فالمجمعات السياسية الوطنية تتصف بخصائص مختلفة كليا. اذ انها منظمة وتضمم من الفاحية السياسية ، ويشكل عام ، حكومة ويرلمانا، ومحاكم وجيشا ، وتسرطة، والسلطة قيها محددة من الناحية القانونية، وقواعد القانون متسلسلة هرميا : دستور، قوالين، مراسيم، قرارات، بينما لانجد شيئا من هذا القبيل في المجتمع الدولي. لان السدول باعتسبارها سيدة لاتقبل أي قانون ، او قاعدة ، او سلطة تعلو على قوانينها وسلطاتها ، الا اذا واققت على ذلك مسبقا. ولهذا نرى أن السلطة في المجتمع الدولي، غــير محددة، وغير مقيدة، لابل انها عنيفة غالبا، اذ لاتتواني لية نولة، في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية، عن تحقيق العدالة بنفسها، أي اللجوء الى القوة ، اذا ما اقتضنت الحاجـة ذلـك . ولعـل غـياب جهـة مسؤولة دوليا يعبر بصدق عن هذه الدرجة من اللاتنظـــيم، وفــــى هذه الاوضباع ، لابد للنظام القانوني – الضروري بالحد الادني لكل تجمـع اجتماعـي - مـن أن يستند الى مواققة الدول الصريحة. لأن اللجوء الى الحكم الدولسي، وتنفيذ القرارات وتطبيق العقوبات يخضع لارادة الاطراف ، وينجم عن هذا الغـياب للسلطات المؤسسية ، وقواعد السلوك العام ، وضع شبه فوضعوي ، الامر الذي يمئل الركيزة للتفسير الواقعي للعلاقات الدولية، الذي قدمه المفكرون التقليديون الذين رارا فسى العلاقات بين وحدات سيدة (حالة فطرية) ، وليس (حالة اجتماعية) ناتجة عن توقــيع العقــد الاجتماعي الشهير (لان امراء وروساء الحكومات المستقلة الموجودة في الكون هــم في حالة الفطرة ) . وهذه العبارة تضمنها مؤلف " جون لوك " المعروف

(بحدث حسول الحكومة المدنية) ، وكأنه كان يريد بذلك التدايل على ان حالة الفطرة ترتكز على علاقات القوة، وانها لايمكن ان تتضمن أي قانون اخر سوى شريعة الغاب. الا ان الدول - شاءت الم ابت - مجبرة على التمايش في الزمان والمكان ، وعلى اقامة علاقهات فيما بينها، وهذه العلاقات هي لحيانا سلمية، واخرى عدوانية، وتختلف كثافتها باخستلاف الطسروف والبيئة. واذلك ففي ظل غياب التضامن القانوني، فان ضرورات العيس المشسترك تسودي الى تضامن واقعي، ومن هنا تتجسد سمة اخرى من سمات المعيش المؤمنية وإذا كانست بنية هذا المجتمع الاتوالى اساسا على حالها، فإن السياق التاريخي الذي يقوم فيه تغير كثيرا الله وإذا كان يصحب القول بان هذا السياق قد تطور جدا خسلا ثلاثرة الروات عشر وحتى الثورة تضاعف الاختراعات العلمية، وانتشر استخدام الآلة، ونسجت المواصلات بين القارات والمحيطات علاقات وثيقة اكثر فاكثر بين الشعوب، كما عرفت الدول الاوربية القنيمة شورة صساعية، واقامت لمبراطوريات استممارية في الريقيا واسيا ، وازدهر التعاون الدولي التي واصبحت شريكا قانونيا جديدا وياتالي طرفا في اللمبة (ف).

اقد سار النظام الدولي الكلاسيكي سيرا سلما مابين نهاية موتمر فينا عام 1815 وقديام الامسبر الطورية الالمانية عام 1872 و قديام الامسبر الطورية الالمانية عام 1872 و قديلل واضح السياسة الدولية في عقدود هذه الفترة هو ان كل دولة كانت جزءا من نظام دولي يلزم جميع الدول المكونة لمه المعل سوية على دوامه، وكان قانون المدينة والسلوك المتحضر – الذي كان يسميه السبعض الشعور المعقول – يحكم العلاقات العدائية، وان كل حكومة كانت تلعب دورها بوجي من قناعتها بضرورة دولم هذا النظام الدولي مهما ساعت احواله (4).

لعلى مايمكن استنتاجه مما تقدم هو أن النظام السياسي الدولي بالشكل الذي نعرفه اليوم، قد انبثق من النظام السياسي الاوربي الذي ظهر في اعقاب لنهيار الاقطاع فسي اوربسا، وقد ساعد على ظهور نظام الدولة القومية، بكل احتياجاتها واطماعها ونطلعاتها، المسناخ السياسي العام الذي هيأ له عصر النهضة وما اعقبه من محاولات

للاحمـــلاح الدينــــي وهي الاحداث التي هزت الفكر السياسي الاوربي من جذوره وادت الــــي فصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة بعد ان كانت قد سيطرت الاخيرة في السابق سيطرة سياسية تكاد تكون بلا حدود (<sup>5)</sup>.

يضساف السى ذلك ، فقد اسهمت التطورات التي حدثت في طرق الاتصال والمواصسلات ، وكذلك السثورة الستجارية التسي عرفست مرحلة تطورها بالمرحلة الماركتتيلية ، في تتمير القواعد التي ارتكزت عليها سيطرة نظام الاقطاع في المصور الوسسطى، كما ادت الى بلورة المفهرم السياسي للدولة القومية بشكل لم يكن معروفا من الحسيحت الدولسة القومية تعير عن قيم وافكار جديدة من اهمها الملاق فكرة القوسية التسي اصسبحت نواة الاستقطاب بالنسبة لولاءات الافراد وانتماءاتهم السياسية والماطنية واحدى القوى الاساسية المحركة الملوك الدولي في مختلف مظاهره واشكاله ومواء كانت وجهته التعاون او الصراع ، او ينتهي الى الحرب او السلام (6).

ومسن القسرن السادس عشر الى اوائل القرن العشرين اصبحت الدول القومية التسي تشكلت مسن وحسدات صعفيرة وكبيرة من اقاليم كان يملكها الدوقات والامراء وجمهوريسات المدن ، اصبحت بشكل متزايد المصدر الوحيد السلطة الشرعية والمرجع المخستص الوحيد للولاء السياسي ، وقد شاعت الفلسفات السياسية التي عبرت عن ادانة واضححة لاي اسستقلال ذاتي تتمتع به جماعة ضمن الدولة، أذا فقد انكر على الكنائس والسنقابات التجارية أي حق بالمطالبة بالكيان القانوني او الولاء الا ما كان باذن صريح مسن الدولسة وخاصصا لشروط ذلك الاذن . وقد سيطرت هذه الفلسفات خلال القرنين مسر والعشرين على المجموعات القانونية في الدول والازالت (7).

لذا يمكن القول بان بروز الدولة القومية قد هيأ الاساس نحو قيام النظام الدولي الاوربي ، وهبو النظام الذي تبلورت معالمه وتحدد اطاره العام في معاهدة ويستغاليا والتسي انهست الحسروب الدينية في اوربا ميتنئة بذلك حقية جديدة في تاريخ الملاكات الدواسية ، وحستى مطلع القون العشرين او بالتحديد الى مابعد الحرب العالمية الاولى مباشسرة كانست السياسة الدولية ليست الا مرادفا السياسة الاوربية ولاجدال ان هذه

المرحلة قد شهدت العراحل الاولى لتطور النظام السياسي الدولي ، وتمخضت عن عدة اتجاهات وخصائص: (8)

- أ. كانست الدول القوموة تمثل وحدها وحدات التعامل الدولي الاساسية، وعلاقات هذه
  الدول ببعضها كانت تتم على المستوى الرسمي أي على مستوى الحكومات وليس
  على أي مستوى لخر.
- ب. غلبت على الدولة القومية مسلمات اساسية تمثلت، بمبدأ السيادة القومية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الدول الاخرى، ومبدأ الولاء القومي.
- ج. كانست امكانيات التأثير بين الدول محدودة، ومقصورة على اطراف بعينها، وانتخذ
   هذا التأثير في الغالب مظهر الضغط الخارجي بشقيه الدبلوماسي والعسكري.
- كانست الصدراعات والستوترات الداخلية محصورة في نطاق الدولة ، ولم يشهد النظام الدولي في هذه المرحلة عمليات تدويل لهذه النزاعات الداخلية ، وفضلا عن نلك فان مصالح الدول لم تكن قد اتسعت وتشابكت الى الحد الذي يكون فيه لهذه الصراعات والتوترات أي مساس مباشر او غير مباشر بها ، كما أن بطء وسائل الاتصدال الدولي كان يقضي الى ضعف الحساسية لهذه الظواهر والتطورات الداخلية لدول الساف الذي نلك سيادة مظاهر الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول السائف الذكر .
- هـ.. لـم تكن الصراعات التي كانت تتم بين الدول ذات طبيعة ايديولوجية ، وإنما في
   معظمها كانت ترجم الى الصراع بين المائلات المالكة.
- و. لقدد اسمه اسلوب الثقاوض في تسوية صراعات المصالح التي كانت تثور بين
   المدول، وفي الاحوال التي كان يتعذر فيها تسوية مثل هذه الخلافات بطريقة ودية فانه كان ينظر الى الحرب على انها الحل الطبيعي لها.
- ز. نتيجة لمحدودية الانتشار الثقافي بسبب محدودية رسائل ترويجها، لم تكن الادوات الثقافية في التأثير السياسي الخارجي قد تبلورت بعد.

- ح. كانــت الملاقــات بين الدول اما علاقات حرب ولما علاقات سلام ، والتفرقة بين
   الحالتيــن واضــحة لالبس فيها، اذ لم يكن هناك مايمكن تسميته بنصف سلام لو
   حرب بازدة كما تطور الحال فيما بعد.
- هذاك ثمة خصائص تتعلق بالحرب أو بالصراع المسلح كانت الدول مضطرة الى مراعاتها كقواعد يتبغى عليها عدم تجاهلها ومن بين هذه الخصائص: (9)
  - (أولا). أن القدرة على الهجوم المفلجئ محدودة.
- (ثانیا). للمنسربة الاولسى التسى توجه للحو ليس بالضرورة ان تفضي الى تدموره او نسف مقدرته على الرد والمقاومة ، وكان الصدراع المسلح يستمر الى نهايته.
- (ثالثا). المسازليا الناتجة عن الهجوم المسلح ينظر البها على انها مؤاتة وأن في مقدور الدولسة المدافعة تعبنة قواها الاقتصادية والعسكرية وأن تدير دفة المعركة الى صالحها.
  - (رابعا). هناك تناسب طردي بين قوة الدولة المسكرية والحساسها بالامن.
- (خاممسا). رغم اليقيسن بفظائم الحرب واهوالها، فأن أثارها التنميرية لم تصل الى الدرب الدرجة التي تجمل الدول تستبعد الحرب كأداة لتحقيق الاهداف الوطنية.

## ثاليا: مرحلة الصراعات الكونية والحرب الباردة

يمكن القول بان القون التاسع عشر هو قرن الرأسمالية المنتصرة، والاستعمار، والمؤتمسرات. لأن أوربا فرضت قانونها - أو بالاحرى قوالينها - على العالم الخارجي، واثبتت تقوقا لاربب فيه: سياسيا ، والتصاديا ، وتقنيا ، وعسكريا، ووثقانيا.

السد كانت الحرب العالمية الاولى لخر حرب اوربية اسهمت فيها قوى اوربية ذات تقل دولي، ونتج عنها قيام توازن قوى هش في اوربا سرعان ما ادى الى الحرب العالمية الثانية ، وكانت المسألة الالمانية في صلب الصراع الجديد، وان لم تشكل المعسر الوحيد الذي ادى اليه، فقد باتت الكيانات الجديدة في اوربا ومعظمها ضعيف تزخسر بالصراعات الثنائية التي الرزتها نتائج الحرب العالمية الاولى واججتها موجات الحما*س القومي.* 

ويتصباعد الطمسوح الإلمائي نحو الميطرة بدأ كل شيء يتغير ، فاقد بدأت النزاعات بين الدول تتحول الى صراعات بين الشموب، كما اصبح هدف للعمل القومي المنزاعات بين الدول تتحول الى صراعات بين الشموب، كما اصبح هدف للعمل القومي للسيس تحقيق حصيلة انتصارات صغيرة باسم (المصلحة الوطنية) وانما بدلا من ذلك لاثبات وجود تمثيل قومي شامل مع تقويض اركان اية دولة تجرأ على الرفض، وهذا الابستماد في وسائل العمل الدولي عن نقاليده وإهدافه التاريخية الضابطة، والدور الجدي السياسية الدولية . ففي النظام الكلاميكي كانت القوة المسلحة ينظر اليها كاخر حل تقدم السياسية الدولية . ففي النظام الكلاميكي كانت القوة المسلحة ينظر اليها كاخر حل تقدم واسائيب تتتاسب وإهمية الوضع ومستوى المقاومة من الطرف المقابل، الا أن النظرية الجديدة في الخلافات بين الدول قد عملت على اعتبار مثل هذا التمييز غير ضروري، لمسبب أن الهدف من الخلاف هو التعمير الشامل للعدو ، اضف الى ذلك أن التكنولوجيا الحديدة فسي الحروب قد جعلت من استخدام القوة الكلية امرا ضروريا من الناحيتين الدوليئية والفعلية.

ويتسسارع الستاريخ بشكل ملحوظ مع بدايات القرن المشرين، راحت التغيرات تمسى ابعباد المسرح الدولي، و وقاط ثقله ، ويمعني ، الإجزاء التي تكونه . واصبح المسالم واحدا . ومنذ 1919 ، واثناه تكوين عصبة الامم ومنظمة العمل الدولية، لوحظ بان (زمن العالم الزائل قد بدأ) . ووصفت حروب 1914-1918 و 1939-1945 ، عمدا (بالعالمية) من جانب المورخين.

وخلال هاتين الحربين ومايينهما ساد النظام السياسي القاتم على استخدام القوة، وقد تحول المي نظام تكون فيه القوة اداة لتنمير الاقطار والشعوب والتقافات، ولكن دون تحقيق اية اهداف سياسية ذات قيمة ، ومع أن الحرب العالمية الثانية قد صدت الطموح المنازي نحب و السيطرة الا أنه من الصعب القول أن تلك الحرب كانت تنطوي على اهمداف مبدئمية من جانب الحلفاء، ومهما توافر من منطق لدعم تعريف النصر الذي حققه الحلفاء؛ فانه نصر قام على اساس منطق ساحة المعركة وليس على اساس من المفاوضات والحلول السلمية، وما بين 1939 و1945 كانت الحرب الى حد كبير مناصلة عن السياسة .

لقد حسل محل النظام القديم ننواع مختلفة من التكتيكات الجديدة مبتدئة باتفاق المتنطبيم الدولي الذي احتضنته الامم المتحدة، الى قمة التكتيكات العملية ، التي مارسها الاتحساد السوفيتي في سياق ثورة دائمة، ولم يكن لا لامريكا ولا للاتحاد السوفيتي عام 1945 تجارب عنية أو اية ثقة كبيرة بالمبادئ والعمارسات السياسية الدولية التقليدية، اذ اندفع كمل مستهما ذاتيا وعقائديا نحو اقلمة مبادئ واستراتيجبات جديدة، اما الدول الاسماد التسيي كانت قد استخدمت ذكاءها للعوش في عالم قد اختفى ، فانها وجدت نفسها لاحول ولالوة تجاه مايجب عليها القيام به في جو ما بعد الحرب (10).

وسرعان مابدأ الحقل الدبلوماسي بتحد ويتطابق مع حدود الكوكب الارصي، وامسبحا يشكلان كلا واحدا، أي نظاما عاما مؤلفا من انظمة اقليمية صغرى متداخلة بكل عناصرها ببعضها البعض، وقد أدت تطورات التكنولوجيا الكبرى، والاستراتيجية، والمسبدلات، لجمل الدول والافراد اكثر تضامنا فيما بينهم في كل الميادين، حيث اتخذ السعاون، اشكالا جديدة وامستد الى عدة قطاعات لم تكن معروفة في حقل العلاقات الدولسية، زراعة ، صححة ، عمل ، ذرة ، نقد ، تلوث ، ... الغ واصبح تناول المشاكل المياسية المعاصرة (عالميا) وقد صاحب معمل عملية التطور تغيرات استراتيجية في توزيح محاور القوى والسيطزة انعكست عموما على هيكل توزيع القوى المالمي، اذ النبس بعدد تحالفهما خلال الحرب العالمية الثانية اصطدما مباشرة ، فيما بعد ، في الخرب الباردة) ، أي ان الامبراطوريات الاستعمارية القديمة انهارت ، وادى انهيارها السي ولادة دول جديدة، وشهدت مسرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية ولادة (كثل) المسمانية تحست تسيادة موسكو وواشنطن، كما وقد حفل المسرح الدولي بزيادة عدد الراسسمانية تحست تسيادة موسكو وواشنطن، كما وقد حفل المسرح الدولي بزيادة عدد الراسسمانية تحست تسيادة موسكو وواشنطن، كما وقد حفل المسرح الدولي بزيادة عدد

المستظمات الدولسية بشكل ملحوظ ، وظهور القوى عبر الوطنية: جمعيات ، نقابات ، احزاب ، شركات ذات رساميل متعددة الجنسيات (11).

لقد بدأت الحرب الباردة بالخطاب الذي القاه " ونستون تشرشل" عام 1947 ، متركسز خطابسه على از الله الستار الحديدي عن الاتحاد السوفيتي ومن ثم احاملة الصين بستار مسن الخسوران (12). وليس ثمة تعريف مقبول للحرب الباردة ولكنها بصريح العبارة مختصر للملاقة العدائية التي تطورت بين الولايات المتحدة وحلقائها من جهة ، والاتحساد السسوفيتي والمستظومة الاشتراكية الحليفة معه من جهة اخرى. وقد اعطى "مستري كيسسنبر" اقضل الاوصاف الحرب الباردة اذ قال (إن القوتين العظميين غالبا ماتصرفان كما لو انهما شخصان اعميان مسلحان باسلحة تقيلة يتلمسان طريقهما حول غسرفة ويحسنقد كل منهما بانه في خطر قاتل صادر من الشخص الاخر الذي يفترض (الاول) بانسه يتمستع ببصسيرة كاملة، ويتصرف كل منهما لان ينسب للاخر ثباتا وبعد نظر و رتماسكا تكنبه تجربته الخاصة (او يتناقض معها) وبالطبع يستطبع حتى مثل النوفية) (13).

وماهو جديسر بالذكر هو أن الحرب الباردة قد قلصت بصورة فعلية المسافة الاستراتيجية بين موسكو وواشنطن في كل من الناحيتين التكنولوجية والمبدئية. ذلك أن موضوع العلاقات الامريكية - السوفيتية لم تكن بذات أهمية لاي من الطرفين قبيل ارتباطهم الفجائي بالحرب العالمية الثانية، وقد كان بسبب هذه الحرب أن وجدا نفسيهما مصصطرين إلى العمل سوية أثناءها واثناء فترة الاعداد للسلام . وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب الباردة قد بدأت، كان مصير كل منهما مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاخر، أذ لم يعرف أي منهما تذلك ماسيعمل الاخر.

وعلى الممستوى العقائدي يبدو ان التصادم لامد غير محدود كان جوهريا بحيث ادى ظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كمركزين عالمبين للقوة بعد عام 1945 ان كــلا من الشيرعيين والرأسماليين قد الزموا انفسهم في ان يعملوا من لچل مايعتقده هــو الصحيح فكانت الحرب الباردة المنفذ الوحيد الذي وجدوا انفسهم وقد رموا اليه في مجابهة صميمية في كل مكان من انحاء المعمورة.

لقد جملت كل من الايديولوجية والقنديرات الاستراتيجية الخارجية الحرب السبردة اسرا لامقر منه. وقد اضيف الى ذلك عامل اخر: الا وهو توسيع مصالح القوتيان الكبيرتيان، ذلك انه لم يكن لاي منها حتى عام 1939 أفاق كونية كتلك التي كانت للبريطانيا وفرنسا وحتى المائيا. وما أن نخل عام 1945 الا ووجنت هاتان الموسام مساوولية تحمل تركة طويلة عريضة من القضايا في كل زاوية من زوايا العالم، فقد ذالا مركزيهما كفوتين عالميتين فجأة تقريبا بحيث وجدا نفسيهما ملزميان بتطبيق سياسات فعالة في مناطق كثيرة لم تكن بالنسبة لهما ذات شأن سابقا ، فانه على عن تلك خبيرتهما أيها لقد بان أمام كل فريق أن أي أتجاه يتجه الله ، فأنه سيجابه بكل تأكيد باتجاه مقابل من قبل المطرف الاخر، وهذا ماكشفت عنه السنون الاولى من الخلاف التي ظهر فيها الطرفان وهما يقفزان على الخارطة من نقطة الى

ان المصالح العالمية، خاصة حين تتواجد في جو مشوب بالخلاف تصبح مهمة صحيحة لمن يتخذ القرار بشأنها، ذلك لان أي مشكلة لايمكن عزلها عن الافق العقائدي الكلي في النزاع، قد وجد كل من الخصمين نفسه مضطرا الى بناء نظريات للخلاف تكاد تبتعد كل البعد عن الجو الخاص بذاته.

لقد كان المصدر المعذي لتصادم الرؤوس مع بعضها بعد الحرب مباشرة يعود في حقيقة لله التخريب الجغرافي السياسي الذي تركته الحرب، فالدعوة الى السلام كانت اسرا مستحيلا لاسباب كثيرة، الا ان التفسير الرئيسي الذي يكمن في الاعماق حول لماذا تحولت الحرب العالمية الثانية للى حرب باردة هو عدم امكان توفر أي وقت لايجاد قواعد تحال محل النظام العالمي التقليدي السائد ووسائله الميكانيكية الخاصة بالقيود والمراقبة. لقد بدأ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يمثلان النظام العالمي عام 1945، منذ ان أخذ كل منهما يعمل بطريقته الخاصمة كقوة ثورية، من دون ان يكون هناك امامهما نظام بنسق العلائات بينهما من الناحتين النظرية والعملية (14).

وبينما كان "بسلماك" بمثل المصدر غير المجاهر به لاستراتيجية الفكر السلمية الحرب الباردة الامريكية، ان دور السوفيتي، فسأن "وودرو واسن " هو الاب اسياسة الحرب الباردة الامريكية، ان دور القو الذي الذي الخلاقيا مع الاتحاد السوفيتي يتطابق مع الصورة التي تخيلها " ولسن " للسياسة الدولية. لقد كان " ولسن " نفسه يمنة ان التاريخ قد دعي الولايات المتحدة النفسان وارة كبرى في النظام الدولي ولتكون حامية للدول الاقلال المكانبية المام نظام القوة الطائش وان مثل هذا الدور سيمطي للافكار الامريكية تأثيرا كونيا ومتخطيا الولايات المتحدة كرحدة سياسية. ولقد كان هذا التفكير هدو التفكير الكلي السائد لدى الولسونيين منذ العقد الثاني من القرن المشرين ولايزال هذا التفكير بشكل المنصر الرئيس في استراتيجية الفكر الامريكي.

ويمكن القبول ان نمسوذج الولايات المتحدة الاستراتيجي قد اكد على احراز النصسر في المحارك، بينما ركز النموذج السوفيتي على احراز النصر في الحروب، ان النصسر القائم على تجميع القوة التدريجي هو على مايظهر الطريق الذي حددت فيه الولايات المستحدة مشكلتها، بينما النصر بالنسبة الى السوفيت ينظر اليه على اساس وحدة العمل وتماسكه. لقد اختارت الولايات المتحدة استراتيجية استغلال الفرصة، بينما اختار السوفيت العمل النهائي.

ان بالامكان النظر الى الحرب الباردة بانها نموذج من الاستراتيجية المتداخلة. وهدذا يعنى ان كمل فسريق يعتمد على بعض المبادئ الاساسية التطبيقية في تقرير المشمكلات وفسي اتخاذ التدابير المستجيبة لها ، فكل مشارك يقرر سلوكه وفق مخطط استراتيجي يعمل من خلاله في الوقت المعين ، ومن خلال الاحتكاكات التي تتشأ نتيجة تطبيق كل فريق لاستراتيجيته يظهر مضمون الحرب الباردة.

وفي ضوء ماتقدم فقد سار كل من الاتحاد السونيني والولايات المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة وحتى وقت قريب من نهايتها، نحو اهداف متعاكسة تعاما. فقد فضيحت السياسة المسونيتية اثناء فترة الحرب الهاردة جميع علاقات الاستراتيجية التوسية: كالدعوة للانخراط في صغوفها والتعرد في تثبيت العلاقات، والتوسع المستمر

فــــي الاهـــداف اكثر من متطلبات الحد الانني، وتعريفها المحافظ لتحمل المجازفة، وانه ِ في ظل هذه المفاهم قد مبارت المجابهة الرئيمية في الحرب الباردة<sup>(13</sup>).

والد التمسمت هده المرحلة من تطور النظام المبياسي الدولي بعدة خصماتص سوف يتم لجمال ابرزها بايجاز على الدهو التالي : (16)

- أ. زيسادة عدد الدول الاطراف في النظام انتجة لتحرير الكثير منها من السيطرة الاستعمارية وحصدولها على الاستقلال السياسي، واصبح لهذه الدول تأثيرات متزايدة ازاء مايتخذ في داخل النظام الدولي من قرارات.
- ب. امسندت الحسدود الجغرافية النظام الدولي لتشمل العالم كله، واصبح مايقع في أي منطقة من العالم يولد سلسلة من ردود الفعل في الاجزاء والمناطق الاخرى.
- حسسول تفسير جذري في هيكل توزيع القوة على الصعيد العالمي، ومن ضمن القسوى الجديدة التسي انباقيت خارج اوربا الغربية، الولايات المتحدة والاتحاد السونيتي والصين.
- د. لقدد ظهرت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تؤثر في اوضاع المجتمع الدولي بصورة لم تكن تعرفها المرحلة السابقة من تطور النظام السياسي الدولي.
- ه... تطور سلطة وكيان ومسؤوليات التنظيم الدولي، وهو التنظيم الذي بدأ بعد انتهاء الحسرب العالمية الثانية ممثلاً في الامم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة المنبقة عنها.
- لـم تحد الدولة القومية كما كانت في المرحلة السابقة تمثل المصدر الوحيد السلطة
   فـــي النظام الدولي، فالمنظمات الدولية والالليمية تعتبر مصادر جديدة السلطة في
   هــذا السنظام ، لذا قان الدول لانتمتع اليوم بالسيادة المطلقة كما كان مقترضا في
   السابق.
- ز. القد فقدت والى حد كبير المبادئ الرئيسية التي تحكمت في عمل النظام السياسي
  الدولسي الدني ساد ايان المرحلة الاوربية، وهي مبدأ السيادة، ومبدأ عدم التنخل
  ومبدأ الولاء القومي، اهميتها وتأثيرها بصورة واضحة.

- ح. تـنوع ادوات التأشير الدولـــي المتبادل وبخاصة في مجال التأثير الداخلي حيث المحصــرت ادوات التأشير كمــا اتضــح ســابقا فــي النطاقين الدبلوماسي و المســكري . واتخــذت طــابع الضغط الخارجي فقط، اما في ظل مرحلة مابعد الحــرب العالمـــية الثانيية فقــد حدث نوع من التكامل الملسق بين ادوات التأثير الخارجــي، ومن هذه الادوات: المعونات الإقتصادية والفنية، والمساعدات العسكرية ووسائل الحرب الاقتصادية والنفسية والدعائية.
- ط. لم يعد ينظر الى القوة والتأثير والنفوذ في المجتمع الدولي على انها مجرد النفوق في ما المكانات العنف المسلح كما كان الحال في المرحلة الاوربية من تطور النظام السياسي الدوليي، وانمسا الصديحت هذه بمثابة المحصلة النهائية لعدد كبير من المواسل المستداخلة، مسنها ذات طلع مادي، مثل القوة الالتصادية او التعلور المستاعي في حيان السيعض منها أيس له هذه الطبيعة المادية، مثل كفاءة الاجهزة الدلوماسية وكفاءة التنظوم السياسي، والدعاية والعرب النفسية.
  - ي. تزايد تأثير الرأى العام على حركة السياسة الخارجية.
- ك. بروز اهمية الايديولوجيات والمعتقدات السياسية كعوامل لها قدرة على التأثير في
   السياسة الدولية بشكل لم يعرفه المجتمع الدولي في المرحلة السابقة.
- ل. الصراعات والمنزاعات الداخلية اصبح لها دلالات دولية، أي ان نطاق التاثير والاهممة بها اصبح يتعدى الحدود القومية للدولة الى الدول الخارجية، وتصاعد اتجماد المدول الى محاولة التدخل في هذه النزاعات المحلية واستغلالها في خدمة سياساتها ومصالحها.
- م. لقد تغديرت خصائص الصراع المسلح عما كانت عليه في المرحلة السابقة من تطور النظام ، وشمل هذا التغير عدد من الجرانب الإساسية: (17)
- (اولا). اصسبحت القسدرة علمى الهجسوم المفاجسئ ذات اهمية كبيرة في حسم نتائج الصمراع، ويكاد الوقت الذي يستغرقه التحذير لايتحدى ثوان او دقائق.
- (ثُناسيا)، الدولـــة التسي تــتعرض لهجــوم ساحق قد الاتجد وقتا لتعبئة قواها العسكرية و السناسنة.

(ثالثًا). معدل النطور والتغير في الاسلحة سريع جداً وجذري.

(رابعــــا). لم يعد ممكنا – على الاطلاق – الادعاء بان الزيادة في القوة العسكرية للدولة لابـــد وان يتـــبعها بالضـــرورة زيادة في الشعور بالامن القومي خلافا لما كان عليه الحال في السابق.

(خامسه). سهمت القسوة التنميرية للاسلحة التي تمتلكها الدول الكبرى في جعل المواجهة المسكرية بينما أمرا غير مرغوب فيه .

وخلاصـــة لمـــا تقــدم يمكــن القول ان سني الحرب العالمية الثانية قد شهدت اضـــمحلال الــدور الاوربي على المسرح النولي لحساب القوتين الكبيرتين اللتين كانتا موهلتيــن ذاتيا وموضوعيا للعب الادوار القيادية - امريكا والاتحاد السوفيتي . ويمكن القــول ايضا ان الولايات المتحدة الامريكية خلال المرحلة التي سميت بالحرب الباردة قــد اســتطاعت وعلــي رأس معسـكر حلفاتها في الغرب، استنزاف المحسكر الاخر القصــدايا وفلسفيا وصولا الى انهياره التام كاعلان عن انتهاء مرحلة كاملة من مراحل الصــراع الكونــي مــن اجل القوة والمبيطرة ، والبدء بمرحلة جديدة من مراحل تطور النام السياسي الدولي.

اما اهم وابرز حادث شهبته تلك الفترة فقد كان سقوط جدار برلين ذلك الهيكا المصير الذي كان رمزا لانفصال العالم الى كتائين مختلفتين ، وثمة حادث مهم اخر الا وهـو قصـة مالطـا النسي انعقدت بين الرئيسين الروسي " غورباتشوف " والامريكي " حورج بوش " عام 1990 ... وربما ان اللحظة الحاسمة التي حددت نهايتها قد تمثلت فـي اجـنماع باريس الهـذي ضـم روساء حكومات موتمر الامن والتماون في اوربا فـي التيسيع عشـر من تشرين الثاني / نوفمبر عام 1990 وتمخمن ذلك الاجـتماع عـن التوقـيع على اتفاقية الاسلحة التقليدية في اوربا (CFE) التي وضعت اطـار العمـل لتتمـير القدرات المسكرية التي شكلت خطرا كبيرا على السلام الدولي لاربعة قرون خلت.

## ثالثًا: مرحلة مابعد الحرب الباردة

لسم تنته الحرب الباردة في صورة نشوب حريق عسكري هاتل كما انتهت فيه معظم النزاعات التي سبقتها ... فلم تشهد تلك المرحلة التوقيع على اتفاقية للسالم ، كما ان موتمسر لقينا اولقرساي اويالطا ، لم يضع نهاية لذلك العصر اذ ان نهايتها قد جاءت على مقاجئ وربما (سري) ايضا ورغم ان احد الطرفين قد ادعى تحقيق النصر، الا ان واقسع الحال يشير الى ان كلا الطرفين عانا كثيرا من هذا النزاع الطويل، بيد ان واحدا ملهما كان قادرا على تحمل الخسائر ، اما الاخر فقد انسحب من مسرح الاحداث بارائته دون حتى ان يكون قلارا على وضع خطة لمعركة .

فسندما بدأت مرحلة الالهيار تلوح في الالق السوفيتي (18) بدأ الحديث عن المكانية في عهد جديد سمته الرخاء والتكافل والديمقراطية، وقسد اعلن الجانب المنتصر بثقة عن ظهور نظام دولي جديد خال من خطر الارهاب قادر على مزاولة تحقيق المدالة والسلام، عصر تستطيع من خلاله دول خطر الارهاب قادر على مزاولة تحقيق المدالة والسلام، عصر تستطيع من خلاله دول العالم العسيش بازدهار وتآلف (19) وبينما انتشر استخدام النظام العالمي (الجديد) وتم تداوسله مسن قبل الكثير من الباحثين والكتاب (عرضا وتحليلا – نقدا او تأييدا) (20) دهب فريق لخر منهم الى ان هذا الاصطلاح ماهو الا تزييف للواقع وخداع للذات، حيث يسرى هذا القريق انه لم تحدث تغيرات جوهرية في النظام الدولي، وان النظام المسرعوم مسن وجهسة نظرهم مازال يعتمد على معيار توازنات القوى والمصالح بين المسرعوم مسن في النظام الدولي، وان النظام الدولي، وان النظام الدولي، وان النظام الدولي، وان النظام الدولي، وفي المرحلة الحالية نظام امريكي في المقام الادل ، غربسي فسي النقام المدولي المدينة المبادئ القديمة في ثوب وشكل جديدين (11).

وبين وجهتي النظر هاتين تأتي روية فريق ثالث - نتفق معها - ترى ان هناك مجموعــة مـن التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن سيكون من شلها بلورة نظام عالمي (جديد) الا أن هذا النظام لم يتبلور يصورة نهائية بعد ، فهي مرحلة انتقالــية يتداعي خلالها النظام الدولي القديم ويتشكل نظام جديد في ظل عوامل ومتغيرات مختلفة تدفع في هذا الاتجاه (22).

وقد اورد "هنري كيسنجر " في صدد مشابه مايشير الى ان كل من " بوش الاب وكلينتون" لم يصيبا عندما تحدثاً عن النظام العالمي الجديد كما لو انه طوع البنان، بينما يضير الواقع ، والقول " لكيسنجر " ، الى انه لايزال في طور التكوين وان يتاح رزية معالمه النهائية الا بعد ولوج القرن المقبل (ويقصد القرن الحادي والعشرين ) ولفترة غير قصيرة (23).

واذا كان من المسلم به ان التغيير الحادث في النظام الدولي في مرحلة مابعد الحسرب السباردة سسوف يؤدي بالضرورة الى اعادة ترتيب الاولويات التقليدية ويدخل موضوعات جديدة في بؤرة الاهتمام الدولي، فاننا نجد ضرورة التفرقة بين مفهومين مختلفين للنظام الدولي: (24)

المفهوم الاول يمسبر عسنه مصطلح (International System) وهو يعني وجود نسق معين من التفاعلات بين الفاعلين الدوليين على مستوى العالم ككل ويقوم وجود نسق معين بهذا المعنى انطلاقا من تحليل شبكة التفاعلات الناجمة عن احتكاك هولاء الفاعلين.

اما المفهوم الثاني فيمبر عنه مصطلح (International Order) وهو يعني وجدود نصح معين من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات ببين وحدات النظام، ويقوم نطاب الدولي بهذا المعنى انطلاقا من تحليل قيم وقواعد السلوك التي تتفجها اطراف النظام بغية التعرف على نمط القيم وقواعد السلوك السائدة.

ويبدو أن الستحولات الجارية في النظام الدولي حاليا لاتمكس فقط تحولا في هيكل النظام الدولي وشبكة تفاعلاته ، وانما تعكس ليضا وعلى وجه الخصوص تحولا في نمي نمسط القيم وقواعد السلوك، ومعنى هذا اننا قد لاتكون ازاء عملية تحول او تغير موازين موازين القوى الفطية بين وحدات النظام بقدر مائحن بصند تحول او تغير في موازين قسيم وسلوك هسذه الوحدات او بعضها، ولهذا الوضع بالطبع انمكاساته المختلفة على قضية الاولويات في النظام الدولي لان اعادة ترتيب الاولويات قد تنجم في هذه الحالة عن تغير فسي منهج واسلوب معالجة القضايا الدولية وليس نتيجة لتغير في درجة الامتمام الدولي بهذه القضايا.

ويسنما وصف النظام العالمي (الجديد) بكونه اقضل من سابقه الذي وجد عقب الحسرب العالمية الثانية، وانه بيشر بعدة مزايا كالخلاص من الرعب النووي والسلام والرفاهمية والحسرية والعدالمة وحكم القانون والقدرة على انجاز اهداف عالمية تتعلق بالقانون الدولي والمسلام العالمي .. فان هناك من يرى ان هذا النظام لن يكن الاشعار المساسيا تسم وضعه الحصول على التأبيد لسياسات الولايات المتحدة ولاضفاء الشرعية على على توجهاتها الكونية بعد الانتصار الذي حققته على الاتحاد السوفيتي . ومهما كانت شمارات الدولمة المهيمانية، فلمن يعلى المهيمانية المالمي وبمصالحهم وهم يتبعون قواعد لعبية ( Zero Sum Game اللعبة الصفرية) ، ويعمون قدر اتهم تحسبا لمنافسة قوى اخرى تحاول الحلول محلهم على المدى المتوسط الوبعيد (25).

وما الفوضى السائدة في عالم اليوم الا عنصرا اساسيا في بنية مابوصف بكونه نظاما عالميا (جديدا) وانعكاسا له حيث ان ابقاء العالم في حالة الازمة، وتفجير ازمات متتالية يعثل هدفا استراتيجيا للولايات المتحدة وشرطا للمحافظة على مكانتها المهيمنة على شؤون العالم .

الذلك فاليقين يات التي القرنت بانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة سرعان ماتبدنت ، ولم يعد من السهل على البعض اليوم كما كان في عامي 1989–1990 ان يسزعم ان التاريخ قد انتهى بانتصار حاسم ونهائي للديمقر اطبة الليبر الية على سسائر الايديولوجيات ، وبينما ذهب أو نسيس فوكوياما الى الحديث عما اسماه نهاية السياسي والانتصادي، ففي مقابل ذلك يتعرض الفيلسوف الفرنسي " بودريلارد " في السياسي والانتصادي، ففي مقابل ذلك يتعرض الفيلسوف الفرنسي " بودريلارد " في كستابه (وهم النهاية) الى فكرة نهاية التاريخ موكدا انها خيال ينسجه الايمان بان التاريخ البسري يستحرك في خط مستقيم با فلتاريخ المعاصر لايتقدم في خط مستقيم بل يعود السي الدوراء قاضيا بحركته هذه على بعض الملامح التي سادت المجتمع البشري في القرن المشرين (26).

كما ويكاد يكون مستحيلا أن يجادل المره اليوم بأن البشرية تحيا أو توشك أن تحيا في وشك المن المناع عالمي (جديد) يوفر السلام والازدهار ويقوم على احترام الشرعية الدولية، وكفالة حقوق الانسان للجميع . ويدلا عن ذلك نجد انفسنا أزاء عالم تتفاقم كل يوم أزمته الاقتصادية ومآسيه الاجتماعية وفوضاه السياسية، ويسود فيه عنف بالغ يبدو في كثير من الاحيان بحسب " برترائد بادي " مستعصيا على الفهم (27) وفضلا عن ذلك فقد بدأ يتطور في العالم أتجاه لمولمة القيم العربية في السياسة والاقتصاد وتسخير كل الوسائل المتاحة لتكريسها كمبادئ وقيم للنظام الدولي الجديد.

#### هوامش القصل السادس

- والفسانغ فريدمان ، تطور القانون الدولي ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين،
   (بيروت، دار الالهاق الجديدة، 1964 ) ، ص ص 27-28.
  - (2) دانيال كولار ، مصدر سبق ذكره ، ص 5.
    - (3) المصدر نفسه، ص 6.
- (4) تشـــاراس او الورتش ، الحرب الباردة ومابعدها ، ترجمة د. فاضل زكي محمد،
   (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1975 ) ، ص 18.
- (5) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص45
- (6) Charles Schliecher, Op cit, P.P.19-29.
  - (7) وافغانغ فريدمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 28.
  - (8) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص ص 74-52.
    - (9) المصدر نفسه ، من من 51–52.
    - (10) تشارلس اوليرتش ، مصدر سبق ذكره ، ص 19.
      - (11) دانيال كولار ، مصدر سبق ذكره ، ص 7.
- (12) D.Banerjee, A New World Order, Trends For the Future, (Strategic Analysis, VolX VII. No.2, May, 1994), P.143.
- (13) K.P.Fabian, Some Aspects of the Cold War and of the Post— Cold War World, Asouthern Point of View (Strategic Analysis, VolX VII, No.4, July, 1994), P.P. 390-391.
  - (14) تشارلس او ، ليرش ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 23-28.
    - (15) المصدر نفسه، ص 46.
  - (16) د.اسماعیل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص ص 52–58.
    - (17) المصدر نفسه، ص 58.

- (18) لمرزيد من التقصيل ، لنظر : ارنست ماندل ، الاتحاد السوفيتي في ظل غورباتشـوف، ترجمة بولا الخوري، (بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1991).
- (19) US.Department of State, Current Policy Document, No., 1298.
- (20) لمـزيد مـن التقصيل حول فهم اشكالية النظام العالمي الجديد ، انظر: د. سعد حقى توفيق، اشكالية فهم النظام الدولي الجديد ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 13 ، يقداد ، 1995.
- وكذلسك ، د. حسسنين توقسوق ابراهيم ، الفكر العربي واشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة شؤون عربية، العدد 69 ، القاهرة ، 1992، ، ص ص 49-69. وكذلك د. عبدالمنعم سعيد ، مابعد الحرب الباردة ، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، كتاب العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، (مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1994) ، ص 29 ومابعدها.
- (21) انظر: د. جمال قدان، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة، مصدر سيق ذكره . وكذلك د. ميلود المهنبي ، قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة، النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية، المستقبل العربي، العدد 61 (بروت، م.د.و.ع، 1992).
- (22) انظر: د. باسل البستاني (محررا) النظام الدولي الجديد ، اراء ومواقف، مجموعة مؤلفين ، (بغداد ، دار الشوون الثقافية العامة ، 1992).
- (23) هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل البديري، (عمان ، الدار الاهلية للتوزيع والنشر، 1995) ، ص 527.
- (24) د. حسن نافعه، الاولوبيات الدولية المتغيرة والوطن العربي، كتاب الوطن العربي، كتاب الوطن العربسي والمتغيرات الدولسية، مجموعة باحثين ، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991) ، من صن 94-95.

- (25) الصفير الرحماني ، النظام العالمي الجديد ، رؤية نقدية ، المجلة العربية للدراسات الدولية، (المعهد العربي للدراسات الدولية، ربيع صيف 1992)، ص ص 6-7.
- (26) انظر : فرنبسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ والرجل الاخير ، ترجمة وتعليق حسين الشيخ، ط1 ، (بيروت ، مكتبة دار العلوم العربية، 1993).
  وكذلك :

Jean Baudillard, The Illusion of the End, Cambidge Ploity Press, 1994.

(27) برتسراند بادي، نهاية الاتاليم - دراسة حول اللانظام الدولي وحول المنعة الاجتماعية للاحترام ، نقلا عن عمر الشاقعي ، المستقبل العربي، العدد 222، (بيروت ، م.د.و.ع ، 1996/، ص 166.

# الفصل السابع

# الاصول النظرية والخصائص المعاصرة

## اولا: مقهوم النظام السياسي الدولي

تُمــة اتفاقــا فــى الــرأى بين خبراء العلاقات الدولية على ان النظام السياسي الدولسي لايخرج عن كونه نتاجا لانماط في التفاعلات الحاصلة بين العديد من الوحدات السياسية التي يتشكل منها ، فهو يعكس تلك الإنماط السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين تلك الوحدات، ويمعنى اخر فان بنية النظام هي محصلة لسلوك الوحدات الذي غالبا مايكون محكوما بالكيفية التي يتم بها توزيع مصادر القوة والنفوذ ومايمكن ان يترتب عليها من تأثير في صياغة انماط السلوك الدولي (1). والنظام السياسي بحسب " ديفيد ايستون \* هو عبارة عن هيكل مفتوح لاستقبال مدخلات (Inputs) من المحيط الخارجي أو البيئة الخارجية، وتميل المدخلات عادة الى ايجاد حالة من التوازن بينها وبين العناصر البنائية داخل النظام. وعملية النفاعل بين المدخلات والعناصر البنائية داخسل السنظام ينتج عنها متغيرات تعرف بالمخرجات (Outputs) ، وهذه تفضى الى ترتبب نتائج محددة على الوحدات التي يتشكل منها النظام من ناحية وعلى الاطار الذي تنتظم فيه من ناحية اخرى (2). وفضلاعن ذلك فقد اورد خبراء العلاقات الدولية والقانون الدولسي الكثير من الدراسات التي اهتمت بتوصيف وتحليل النظام السياسي الدولين، وقد ركزت هذه الدراسات على جوهر النظام ومضمونه والعناصر الفاعلة فيه التسى تمسنحه الهويسة والاسستمرارية بوصسفه نظاما دولياء وتضمنت هذه الدراسات محاولات لتعريف النظام السيأسي الدولي وتحديد مفهومه، فقد عرفه " هولستي " بانه تجمع يضبع هويات سياسية مستقلة، قبائل ، مدنا ، دولا ، امما ، او امبر اطوريات، تستفاعل فسيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة (3). اما "موريس ايست " فقد عرفه على انه يمثل انماطا من التفاعلات والعلاقات القائمة بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الارضية (الدول) خلال وقت محد (4).

وعــرف " مورتــون كــابلان " الــنظام الدولــي بأنه مجموعة من الوحدات المــترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها ، وتستند هذه الوحدات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة فيما بينها ، وتعتمد على مجموعة من المتغيرات الخارجية (<sup>5)</sup>.

وقد ركز البعض في تعريفهم النظام الدولي على الابعاد السلوكية المتفاعلة التسي تسمى امما او دولا والتي يضاف اليها لحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالامم المستحدة ، ويمكن ان توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بانها مجموعة من الفواعل او المتغيرات التي يفترض وجود علاقات فيما بينها (6).

والسنظام الدولسي بهذا المعنى يمثل هيكلا بنيويا تشكله وحدات متعددة (دول، مسلطمات، شسركات مستعددة الجنسية) تتفاعل على وفق انماط سلوكية منتظمة وترتب جلسة نتائج، بعضها على البعض الاخر من ناحية ، وعلى الاطار الذي تنتظم فيه من ناحية اخرى ، وعلى طبور : (7)

الامسر الاولى: نمط او انماط من التفاعلات السائدة بين الوحدات المختلفة المكونة لبنائه الامسر الثاني: ان هذه التفاعلات تعكس علاقة تأثير وتأثر كل وحدة من وحدات النظام بعضها بالمعص الاخر من ناحية، وبالنظام ذاته من ناحية اخرى.

وغالبا فان هذه التفاعلات بين وحدات النظام الدولي تجري على وفق مجموعة من القواعد تتحكم في صياعتها وتحديد مضمونها، وهذه القواعد يمكن ان تكون محددة وواضحة، كما يمكن ان تكون ضمنية تتبلور في مدركات صناع القرار من خلال ماجرت عليه الاعراف وتقاليد التعامل الدولي.

## ثانيا: اتجاه النظام السياسي الدولي في مرحلة مابعد الحرب الباردة

1. وجهة السنظر الاولى: تطرق لها " فرنسيس فوكوياما " وتنطلق من فرضية مفادها ان العالم قد شهد نهاية الجدل الايديولوجي الكبير بين الديمر اطية والدكتاتورية وذلك بالهزيمة الكبيرة التي لحقت بالاخيرة، وقد اسفر ذلك بدوره عسن نهاية الذراع الذي نشب في الدول المنطورة، بيد ان الدول النامية التي منتزال تراقب نهاية هذا الجدل سوف تستمر في التعرض الى الحروب.

- 2. وجهسة النظر الثانية: تطرق لها "صموئيل هنتنفتون" ، ومؤدى فرضيته هو ان المصدر الاساسي للنزاع في العالم الجديد لن يكون اقتصاديا بالإساس، فالإنقسامات الكبيرة بين بني البشر والمصدر الغالب للنزاع سوف تكون حضيارية، وسيتيق السدول ذات القومية الواحدة بمثابة اللاعبين الاقوى في شيون العسالم، غير ان الخلافيات في السياسة الكونية ستحدث بين الامم ومجموعات من حضارات مختلفة، وسيهيمن تصادم الحضارات على السياسة العالميية وسستغدو خطوط التداخل بين الحضارات خطوط قتال في المستقبل وسيتحد شكل العالم السي حد كبير بحكم التفاعلات بين ( سبع او ثمان الاسيامية، الهابانية، وسيدرات رئيسة) وتتضمن هذه الحضارات ((الغربية، الكونفشيوسية، الهابانية، الاستلامية، الهابانية، الهندوسية، الهابانية، المستقبل الاقريقية)، وان اهم نزاعات المستقبل سنقع على خطوط التداخل الثقافي التي تفصل الحضارات بعضها عن البعض الاخر (8).
- ق. وجههة النظر الثالثة: تطرق لها الاستاذ الامريكي "ماكس سنكر" الذي شارك في تأسرف كستاب (نظه المالم الحقيقي مناطق السلام مناطق الاضطراب) ، ويمكن ايجهز اطروحته على الوجه الاتي : ان العالم مقسم الى منطقتين ، واحدة تتسم بالمسلام والديمقر اطية والاخرى بالاضطراب واشكالات التعية، وتتميي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECO) الى المنطقة الاولى، في مين انه فيما ينبغي على البلدان في المنطقة الثانية ان تفكر بشأن بقائها، وفي حين انه يمكن استبعاد الحسروب بين البلدان في المنطقة الاولى، لايمكن ان يؤثر مسابحدث في المنطقة الثانية بشكل خطير على استقرار وازدهار البلدان في المنطقة الاولى ، وسوف تزداد الثروة في المنطقة الاولى ولكن بلدان المنطقة الثانية بة تحسناج السيونان او السبرتغال ويحسنمل او لايحسنمل ان تنتشيسر الديمقراطية النصل المنطقة الشيونان او السبرتغال ويحسنمل او لايحسنمل ان تنتشيسر الديمقراطية ...

ويتألف جدول اعمال السياسة الخارجية الخاص بالمنطقة الاولى بصورة نسبية مسن مسائل لاتتعلق باليقاء، بينما تحتل الاتانية العرقية حيزا واسعا في فرضية "سنكر" بالنسبة الشعوب الجنوب (شعوب المنطقة الثانية) ولايقدم أية وعود بامكانية الانتقال الى منطقة المنصين بالسعادة (<sup>9</sup>).

وتكمين حدود الخلاف بين "توكوياما " و " هنتهتون " بحسب فرضية الاخير فيما يمكن تسميته بمفالطة (النظام البديل) ، اذ أن البديل عن الدكتاتورية أو الشيوعية هيو ليس من الضروري أن تتمخض نهاية الاول عن ظهور الثانسي، وبدلا من ذلك ، وكما تجلى بوضوح كبير ظهرت المديد من اشكال المكتاتوريات القومية ، كما أن هناك العديد من البدائل الدينية التي اتخذت محل الإيدولوجيات ولم تسر على نهج الطريق العلماني (10).

في حقيقة الامر نحن لسنا على وشك مشاهدة نهاية الامم وبداية ظهور (عالم والمدد) او تجمعات قومية تمتاز بشكل كلي بسيادة دولة، فليس بالامكان ادراك هذه القوميات بعميغ حضارية وفي الكثيور من الحالات تتعدم الحدود الواضحة بين الحضارات بدوفي عدة اجزاه من اسيا اندمجت الحضارات بشكل مطلق مع بعضها البعض ... وفي عدة اجزاه من اسيا اندمجت الحضارات بشكل مطلق مع بعضها البعض ... ولم تظهر (الكونفشيومية) ماعدا في جواتب اقتصادية، فعلى سبيل المثال لا المحصر تمتير البيابان دولة وحضارة ايضا، والهندومية ليست دينا بطابعها المتشدد وعليه فان تأثيرها الحضاري لاسيما في مجال الخلاقات لايمكن دعمه بسهولة (١١). وتأسيسا على ذلك فان المفهوم الشامل للنزاع الحضاري الذي يلقت الانتباء لايطرح بشكل كامامل العديد من التناقضات السائدة في الحالم هذه الايام كالمفاهيم المختلفة للديمر اطبية وحقوق الانسان، وتناقض الثقافات ، والتناقضات بين النماذج المتضاربة لانسوق، والتناقضات حول قضايا البيئة.

وثمة سمة اخسرى يتسم بها عالم اليوم تتمثل في ظهور العرقية، فالسكان العرقيب على العرقية، فالسكان العرقيب كانوا يستقرون دائما في الحدود الدولية سواء كان ذلك في اوربا او اسيا ، فالحدود الاتلامية لدولة ما ، كانت تتماهى مع التركيبة العرقية المواطنيها. كما ان الحسرب السباردة لم تكشف الى حد ما عن النزاعات الانفصائية العرقية ، وعلى نحو

مفاجئ تظهر العرقية الى الوجود كمصدر فاعل للنزاع الانفصالي مع احتمالات نشوب اعمال عنف كثيرة يسببها (<sup>12)</sup>.

كما ظهرت في نفس الوقت مبادئ جديدة التنخلية، وتم تبرير حالتين التنخل الولهما ما اطلق عليه مصطلح ((حروب المصلحة )) والهدف من هذه الحروب يكمن في احكام السيطرة على الموارد العيوية التي تحتاجها الدول المتقدمة ، على نحو عاجل، فاذا احتمات الانظماة او الدول في عالم الجنوب ، سيطرتها على مثل هذه المناطق الاستراتيجية او الموارد، فإن ذلك سوف يستدعى القيام برد فعل سريح.

اما الحالسة الثانسية فتكمن فيما يسمى ((بحروب الوعي)) حيث ان انخفاض المستويات المعيشية او الصعوبات الطبيعية او حصول انتهاكات متعمدة ربما تستدعي تنخل عسكري مباشر لاسباب انسائية ومع ذلك لم يظهر اجماع حول هذا النوع من الستدخل والسبب في ذلك يعود بشكل رئيسي الى انها لاتحظى باهمية ستراتيجية على العمدوم ، وعندما يكون مستوى العفف كبيرا والقوات المتنازعة مسلحة بشكل جيد فان الستدخل قلد يشير مصاعب جمة بيد انه في الدول النامية والتي غالبا ماتسود مشاكل عرقسية فلي مجلمه عليها المقصودة المتازاة،

ان مسبداً التنخلسة يمتد الى مبدأ حق التدخل، واتسعت تبريراته لتشمل حماية الاتلسبات والحيلولة دون تقليص المشاركة في عملية صنع القرار داخل الدولة، الحيلولة دون حصول انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان، الحيلولة دون الحصول على اسلحة كثيرة او نقات عسكرية او محاولة الحصول على او نقات عسكرية او محاولة الحصول على او تطوير اسحلة دمار شامل.

## ثالثا: النظام الدولي الجديد - تحديات الاصطلاح والمضمون

ان تطيل مصطلحات مفاهيم النظام الدولي الجديد يساعد على فهم العلاقات الجدلية بين ماينيغي من حيادية المصطلح المفترضة واستر اتبجية السياسة الدولية.

## 1. مقهوم ((النظام )) :

ان المفهوم الاصطلاحي الكامة النظام يقيد مجموعة من القواعد التي تحكم ظاهرة او مجموعة من الظواهر الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية ، او الثقافية ، وهـو وققا لمفهوم القانون الدولي المعاصر ونظرية العلاقات الدولية يشترط توفر عدد الاركان : (14)

- اشـخاص معترف لهم بالشخصية القانونية ، في محيط المجتمع الدولي، بمعنى
   الـتعدد فــي مصدر صناعة القرار والالتزام به ، وجماعية الية التفاعل فيه ،
   بمعـنـــ اخــر فــأن الــنظام المالمــي لايمكن ان يقوم الا على مجموعة من
   الار ادات.
- ب. نصوص وقواعد ولحكام قانونية في شكل معاهدات او اعراف دولية، او لحكام محاكم دولية وقرارات لمنظمات دولية تتفيذية، وهذه جميعا لايتصور قيامها الا في ظل تفاعل جماعي تتشابك فيه الارادات وتتبلور.
- ج. اجهزة مؤسساتية تتمتع بصفة الديمومة تسهم في التوفيق بين تفاعلات اشخاص المجتمع الدولسي من جهنة وبين الإحكام والنصوص الموضوعة لحكم التفاعلات الدولية.

بيد أن واقدع المتغيرات منذ عشر سنوات يؤكد بأن النظام المراد ترسيخه مصلطا وواقعا، هو ذلك الذي يرتكز اساسا على احادية القرار المهيمن، أي تجسيد أرادة القطب الرئيس في أن لاتحدث التفاعلات الدولية الا وفقا لارادته، ويعبارة اخرى فان معسنى البنظام قد اصبح يفضي الى احداث تغيير في مجموعة من الثوابت تبعا لارادة مركز القبرار الجديد وتجميدا لاهدافه في اضعاف وتفكيك وانهاء جميع انعاط المشساركة في صناعة الحدث أو القرار والحد من امكانيات التفاعل ضمن دائرة النظام المراد تثبيته.

ومصـطلح (الـنظام) الذي كان يفترض ان يقوم على الشرعية والمشروعية، وهـي بطبيعتها مفاهيم ديمقراطية ترسخ لدى بعض المحللين لتعني شرعية ومشروعية (المسيطر) الجديد، حتى وان كان ذلك يتم بشكل غير ديمقراطي .. كالسعي الى فرض مسألة التعدية على مستوى الحياة السياسية الداخلية في حين ان الحياة السياسية الدولية. تتن تحت وطأة لحادية الارادة.

## 2. مفهوم ((الدولي)) :

تطلق صفة الدولسي في علم القانون على فرع من فروع علم القانون يحكم العلاقات في المجتمع الدولي ، ويستند مصطلح الدولي على فكرتين جوهريتين:

الاولى: نسبة الى الدولة وهي الشخص الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية.

الثانسية: نسبة السي طبيعة التنظيم الدولي الذي يستند في اسامه الى الدولة ، فسنظمة الامم المتحدة وفروعها الاتضم الا دولا ، ومحكمة العدل الدولية لايمثل فيها الا قضاة مرشحون عن دول ، والمعاهدات والافاتيات الدولية في مجالات متعددة مصدر انشاءها وتدويلها هي السدول (حقوق الانسان، الطيران الدولي، التجارة الدولية) . وهناك من يرى ان من الاجدى لقبول هذا المصطلح اطلاق صغة ((العالمي)) على هذا المنظام ليكون اكثر دلالة على الوقع واكثر توجها نحو ديمقر اطبة القواعد والمؤسسات . . وهسو علسى الاقسل سيكون توجها نحو عالمية صناعة القرار والحدث على مستوى العلاقات الدولية (دا.)

ولمسل المهدف مسن تأكيد صفة الدولي هو ابراز دور ((الدولة)) الاكثر قوة وهيسنة في المهدف مسن تأكيد صفة الدولي المعديقة ومحاولة للحد من تنامي دور الفرد في المجتمع الدولي، وقد يقضمي ذلك الى تأكيد وتكريس قيم النونية وسياسية تسودي في النهاية الى احداث خلخلة في انماط التفكير السياسي عام المعاكلات الدولية وبعصورة مدارس منهجية تقر باحادية التفكير، ونظرية المركز والاطراف ، وظهور قانون دولي اتل ديمقر اطية واقل انتمانية واتل عدالة، ويبقى من الاهمية بمكان الاشارة السي تفسير ((الدولي)) على انه تأكيد دور الدولة، ينطوي على مفارقات عدة من بينها الاتي:

أ. ان هذا الامر اقل انطباقا على دول العالم الثالث منه في دول العالم الاول، لان
 مفهـوم السيادة في ظل عالم مابعد الحرب الباردة يبدو عرضة التحدي ، حيث

ب. ان قدم مايسمى بالنظام الدولي الجديد تحمل في جنباتها مايسهم في تهميش دور
 الدولة في ادارة الفعاليات الاقتصادية ، وتدعوها للتخلي عن مركزيتها وتوزيع جانب كبير من صلاحياتها حتى ظهر من بين الساسة والاقتصاديين من يرى
 بان الدولة اصبحت عند مفترق طرق.

## 3. مفهوم ((الجديد)) :

ان غزو الفضاء واكتشاف اعماق البحار والتطور المذهل في عالم المواصلات والاتصالات وانتقال المجتمع الدولي من (عالم المدن) الى عالم (مدينة العالم) ، قد اسمهم فسى حسدوث تغيير جذري في طبيعة العلاقات الدولية، فعندما اشتنت الازمة الانتصادية العالمية سارعت الامام المستحدة عام 1973 إلى الدعوة لتبنى النظام الالتصادي العالمي الجديد استجابة لمطلب دول العالم الثالث وشعويه، وعند اشتداد أوار الحرب الإعلامية الغربية وبروز الهيمنة على وسائل الاتصالات العالمية دعت الامه المستحدة بضغط من دول العالم الثالث عام 1975 الى مناقشة تصور بناء نظام اعلامسي جديد، ولما أفاق المجتمع الدولي على التنبؤات والدراسات العلمية التي تبشر بالامكانات الهائلة في اعماق البحار ، اتفقت دول العالم عام 1982 على وضع نظام دولسي جديد في شكل اتفاقيات قانون البحار يكفل توزيعا جديدا عادلا للمخزون الهاتل المندي مسار يطلق عليه ثروة البشرية جمعاه. كما ان الخطر الهائل الدائم الذي صار يهدد البيئة، دفع المجتمع الدولي عام 1990 الى صياغة اتفاقية جديدة لحماية طبقة الاوزون . بيد أن مصطلح الجديد الموصوف بالقانون الحالبي لايقصد به حل المعضلات المستجدة للمشاكل الطارئة وفقا للقواعد الموضوعة سلفا ضمن دائرة ميثاق الامسم المستحدة بل يراد له ان يكون تعبيرا عن تصور الارادة المنفردة لمركز القطب الاحادي وتجسيدا للبناء الجديد المراد تشييده، والجديد ليس جديدا في اطار العدالة والمساواة بين الشعوب، وحقوق الانسان وحق تقرير المصير، وانما في اطار الهيمنة وفسرض الارادة واضسعاف ارادة المقاومة في العالم الثالث، فهو اعلان بالانفرادية في صساعة القرار ومؤشر بالصيرورة الى عدم قبول المشاركة في بناء مستقبل البشرية، وقد يعنسي بسه ابراز الثقابلية والثارية بين زمن العالم القديم والعالم الجديد المحصن بجبروت القوة المسكرية والتسلح النووي (أفا). ويشير البروضور الايطالي "دمنيكر كالو" (أن اسسريكا تسريد اقامة نظام دولي بزعامتها لايسمح ببروز منافس حتى بين الحلفاء، والسنظام الدولسي الجديد هو مجموعة افكار لم تطبق بعد ، وهو لايلغي مصالح العالم الثالث فحسب ، بل هو بخضع اوربا واليابان، وان ماهو قائم منذ 1989 هي اوضاع دولية جديدة وليس نظاما دوليا جديداً، وان مشروع النظام الدولي الجديد غير قادر على ضعمانة مايسمى (بالنظام) ، والنظام الاحتكاري والامبريائي، لايمكنه ان يرسم مستقبلا واضعاح المشملية هذا النظام ولم تستطيع ان تجد فيه من يستطيع الاحتكام له، فالمجتمع البشسري لايعيش مسرحلة تحكمها قواعد منظمة وانما فترة انتقالية بكتفها العديد من المتغيرات والمستجدات التي قد تقود الى قيام نظام عالمي جديد بالمفهوم المراد تسويقه الم تبهد مرحلة الدخول في حالة من انعدام الوزن التي هي جوهر اللانظام.

## رايعا: وحدات النظام السياسي الدولي

يجمع عدد مسن خبراء العلاقات الدواية على ان الدولة تمثل وحدة التحليل الاماسية لرصد وتفسير عمليات التفاعل في النظام الدولي، وهي نتيجة لاحتكارها ومسيطرتها على مصدادر القوة والنفوذ تعد الفاعل الرئيس القادز على لحداث الفعل السياسي المؤثر خارجيا وماعداها من كيانات مادية او معنوية وان انتخذت صغة دولية

(كالمسنظمات الحكومسية الدولسية، الشسركات متعددة الجنسية، القانون الدولمي، الرأي العام) ، ماهم الا ادوات بيد الدولة لانجاز الاهداف المناطة بها (18).

ان هذا التوصيف يستمد مقوماته من معيارين: (19)

### أ. المعيار الموضوعي:

ويسنطلق فسي رويته للواقع الدولي من حقيقة كونه يضم وحدات سياسية (دولاً قومسية) تعسد دون غيرها مصدر الفعل السياسي المؤثر وهدفا له في آن واحد ، بمعنى ان مسدرك السنظام السياسي الدولي يقتصر حصرا على مفهوم الدولة القومية التي تمثل كيانات سياسية متكاملة وذات تأثير فعال على حركته وانتظام ادائه.

#### ب. معار السيادة القانونية:

ويذهسب السى تأصيل فكرة وجود الدولة من الناحيتين السيادية والقانونية ، فالدولسة هي الوحدة الاساسية التي تتمتع بسلطة عليا امرة وقاهرة تستطيع من خلالها فسرض ارادتها على الاخرين، وهي ميزة تنفرد بها وحدها وتميزها عن باقي اعضاء الهيئة الاجتماعية الموجودين ضمن حدودها والخاضعين لاختصاصها السيادي .

امسا مسن الناحية القانونية ، فالدولة تمثل اعلى الاشخاص القانونيين وانها بهذا الموسف تعد وحدها صاحبة الوجود الحقيقي في مجال القانون الوضعي، وهي صاحب الحسق في السيادة. ونظرا لان الدولة من وجهة النظر القانونية كاتنا قانونيا قائما بذاته ، فينهضي التسليم لها والحالة هذه بقدرات قانونية تمكنها ليس فقط من اداء اعمال مادية ، بل وممارسة الاعمال القانونية المختلفة.

وتجدد الاشارة السى ان المنطق الذي اعتمدة منهج التحليل التقليدي بشقيه الموضوعي والسيادي القانوني سرعان ما اخذ بالتراجع ليحل محله منهج حديث في التحليل يسرى ان السنظام الدوليي لسم يعد مقتصرا على الدول القومية بمحدوديتها ووحدانيتها، وذلك لاتساع عدد الدول في النظام الدولي مما ادى الى زيادة وتنوع وربما تمقد المصالحة الدولية بمضامينها الاقتصادية والسياسية والتقافية من ناحية ، فضلا عن ظهور كيانات جديدة الى جانب الدول في النظام الدولي.

واستنادا لذلك فان حصر النظام الدولي بالدول وجمله مقتصرا عليها لايتفق مع الحقسائق الموضوعية للوضع الدولي للمعاصر، وبناه عليه فان النظرة التحليلية الحديثة المسندت تخفسف كثيرا من حدة الميل نحو تبني التفسير السيادي ولاتهتم كثيرا بالمعيار القانونسي، واخسذ التركيز يتمحور حول الصيغة السلوكية أو المعيار السلوكي المتمثل بسالقدرة علسى صمسياغة وتطبسيق برامج عمل قادرة على التأثير في مجرى العلاقات الدهابة(20).

#### 2. المنظمات الحكومية الدولية:

تمسئل همذه المنظمات ظاهرة التنظيم الموسسي في المجتمع الدولي المعاصر، وتسستمد الصدياء سن نظام الموتدرات الديلوماسية كصيغة عمل سادت بشكل واضح القسرن التاسيع عشر ، ومنذ تلك الحقبة ادخل على اسلوب عملها العديد من التعديلات القنسية حيث قادت بشكل تدريجي الى ان تصبح لهذه الموتدرات صغة الديمومة التي تشكل الدسمة الرئيسية والمصيزة المسنظمات الدولية بالمقارنة مع نظام الموتدرات الدياماسية بصيغة عمله التقليبية .

وتجدر الأشارة الى ان هذه المنظمات لاتمثل ظاهرة مؤسسية فحسب او مجرد منستدى للدول الاعضاء، بل تعد احد وحدات النظام الدولي، ولمل ذلك يعود الى المكانة التي تمارسها والاهداف التي تتوخي تحقيقها . فهي تمارس اختصاصا وظيفيا متعدد المضامين وذا ابعساد دولسية، لماذا تعد احدى ادوات الضبيط والتكييف لحالات التوتر والاضطراب التسيي تمتري النظام الدولي والتي قد تقود بعض وحداته الى اتباع انماط سلوكية تصدر عية ، كما انها تسميم من ناحية اخرى بتعزيز وترسيخ السياسات والانشطة التماونية في الموادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، بمعنى ان القضايا التي تهتم بها المنظمات الدولية هي قضايا المجتمع الدولي بكل وحداته السياسية (13)

وتتوزع هذه المنظمات من حيث بعدها الجغرافي ، على منظمات عالمية، مثل عصبية الامسم سابقا، ومنظمة الامم المتحدة حاليا، وإن سمة العالمية لاتعلي انها تتمتع بسارادة تعلسو ارادات السدول الاعتماء، وإنما تعني ذلك التجمع العالمي المفتوح لكافة السدول ولاسيما تلك التي تتوفر فيها شروط العضوية المحددة في ميثاقها. ومن حيث بعدها الوظيفي قد تكون عامة عندما يراد بها تحقيق اهداف سياسية وغير سياسية في أن واحسد كالامم المتحدة ، او قد تكون خاصة عندما تسعى الى انجاز اهداف وظيفية (غير سياسية) كالمستظمات العالمية المتخصصة التابعة للامم المتحدة . وفضلا عن المستظمات العالمية يشهد النظام السياسي الدولي ظاهرة انتشار المنظمات الاتلامية وبها يشهدا عادة الى اللام جغرافي معين وترتبط في اغلب الاحيان ، مع بعض بروابط خاصة وتسعى الى تطوير تعاونها الاقليمية على مجالات متعددة. ونظرا الطبيعة ونوعية وظائفها تتوزع المنظمات الاقليمية على نوعين:

اما منظمات ذات وظائف سياسية وغير سياسية في أن واحد ، كجامعة الدول المربية ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، او منظمات ذات وظائف غير سياسية مصددة كسا هو الحال مثلا مع المنظمات الاقليمية العسكرية كحلف الاطلسي ووارسو مثلا ، او الاقتصادية، كمنظمة الاويك. وعلى الرغم من انها تشكل من حيث الكم اغلب المنظمات الدولية بيد انها لاتستوي من حيث القاعلية(22).

وحدول طبيعة دور هذه المنظمات الدولية بدويها، تختلف الاراء عموما، فقد جسرت العادة على رويتها بمثابة ذلك الاهار التعاوني الطوعي بين مجموعة دول ذات سيادة، التي يتميز سلوك اولتك الذين يمثلونها بالحرص الشديد على التعبير عن مصالح دولهم وسياساتها لاغير، ومن هنا اكدت بعض الاراء على أن المنظمات الدولية لاتعدو ان تكون احد الادوات التي تستخدمها الدول الاعضاء لتنفيذ سياساتها الخارجية، وتبعا ذلك فان تاثيرها ضعيل في سياسات هذه الدول.

ومع ذلك فان رغبة الدول كافة النابعة عن حاجتها للتماون من اجل حل تلك المشاكل الدولية الاقتصادية مثلا التي تتجاوز قدرتها منفردة ، ادت الى ان تكون المنظمات الدولية كوحدات سياسية دولية موضوعية قادرة على ايقاع قدر من التأثير، على الاقل ، في السياسات الخارجية للدول الاعضاء (23).

وينبغسي الانسارة هنا الى ان هذا التأثير ينبع من مدى فاعليتها ومن الفوائد التي تحققها للدول الاعضاء ، وهذه الفوائد غالبا هي التي تتفع بهذه الدول الى توظيفها كاداة للتأثير الدولى لصالحها، وعلى النحو التالى:

- ذهاب الدول الى استثمار المنظمات الدولية التي تنتمي اليها من اجل تأمين مجموعة فوائد مباشرة أو غير مباشرة لها.
- نستطلع الدول فسي اغلب الاحيان الى استثمار المنظمات الدولية كأداة للتأثير
   الجماعسي والمساومة من اجل دفعها الى تبني سياسات داعمة لمصالح هذه الدول.
- بن المنظمات الدولية تتبح للدول الاعضاء امكانية استخدامها كاداة للتخلص من
   تحمل عبء مسؤوليات والتزامات محددة الاترغب بها.
- تستطلع السدول السي امكانية استخدام المنظمات الدولية لاغراض كسب الرأي العام.

وينبغي الاشارة هنا الى ان المنظمات الدولية وان كانت تتمتع بشخصية النونية 
النونية الإبعطيها سلطة عليا امرة وقاهرة ولايجعل منها ارادة تعلو على ارادات الدول 
المنشسئة لها وبالشكل الذي يعزز من استقلالية الدور الذي تضطلع بانجازه. وفضلا عن 
نلسك فسان المستظمات الدولسية وان كانت تمثل وحدات دولية، الا انها في الكثير من 
الاحسيان تبدو غير مستقلة بسبب من خضوعها اقوى البيئة الخارجية التي تشكل بالنسبة 
الهسا ضعضوطا كسبرى تؤثر على قراراتها على نحو حاسم، وبمعنى اخر ان استمرار 
اعتمادها على السدول الاعضاء التي اسهمت في تأسيسها يؤثر عملها على استقلالية 
الفعل ، تلسك الاستقلالية التي تحتاج اليها لكي نقوم باداء وظائفها على الوجه الاكمل 
وعلى نحسو حبادي، في الكثير من الاحيان. ومع ذلك فان الاختصاص الوظيفي الذي 
تضطلع بسه هذه المنظمات، يتبح للدول اطارا دائما لاجراء الحوار والقيام بنشاطات 
تضطلع بسه هذه المنظمات، يتبح للدول اطارا دائما لاجراء الحوار والقيام بنشاطات 
على تهيستة السبل وايجاد قنوات تعزز من التعاون بين وحدات النظام الدولي وفي 
مجالات ومبادين عدة (10).

#### القوى غير القومية :

ويقصد بها تلك القوى التي يترتب على وجودها نوع من النشاطات عير الرسمية، التي تخرج عن نطاق سيطرة او رقابة الإجهزة الحكومية وتتعدى الحدود الوطفية ، وينطبق هذا الوصف في النظام السياسي الدولي على المنظمات عير الحكومية والشركات متعددة الجنسية.

#### المنظمات غير الحكومية:

ويقصد بها تلك التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة الانتحدد بالهوية القومية ، ويتميز دورها في العصر الراهن بالحيوية والاتساع نتيجة المتطور الكبير الذي ظهر في مسيدان الستجارة الدولسية ولسورة المعلومات وعالمية الاتصالات وتكنولوجيا المواصدات، مصا ساعد على تسارع انتقال الافراد ورؤوس الاموال والافكار والثقافة على نطاق واسع وفي موادين شتى.

وغالبا ، يتصف النشاط المؤسسي غير الحكومي بسمتين رئيستين :

السمة الاولسى: هسي ان النشاط يتصف كقاعدة عامة بالتقائية، فهو ارادي واخت باري لايستلقى اية توجيهات او اوامر من السلطات الحكومية المحلية او الدولية. ولك نذلك لايلغي احتمالات بروز انماط من التعاون بين هذه الاطراف وخاصة عندما تجدد فسي ذلك النشاط مايسين على تحقيق مصالح مشتركة، او عندما تجد الاطراف الحكومية انها غير الدرة وحدها على اشباع كافة احتياجات وتطلعات رعاياها.

السحة الثانسية : وتتمثل في التضامن الدولي الذي يعبر عن تلك الرابطة التي تجمع بين اشخاص ينتمون الى هويات وطنية مختلفة ومتعددة تمارس نشاطات تتوخى من وراتها تحقيق اهداف ذات صبغة دولية.

ان مايمكن استنتاجه مصا كلم هو ان شبكة العلاقات عبر القومية يمكن ان تسودي السي خلسق نسيج اجتماعي يزيد من قرص التعاون والتقارب ، ويسمح لحيانا باحستواء الصحدمات التي قد تحدث بسبب الاحتكاك بين الحكومات ، ويمكن ان يودي دورا مسا فسي حالة القطاع العلاقات باعادة الصلة بين الاطراف المتنازعة. ومع ذلك ينبغسي الاشسارة هسنا السي ان هذه المنظمات الاتتمتع بوضع قانوني دولي يتناسب مع

طبيعتها ومع الوظائف التي ترغب في انجازها، فضلا عن غياب أي اتفاق دولي يجعلها يعترف بحق هذه المستظمات في الوجود ويخولها حرية العمل، الامر الذي يجعلها عرضة للدخول فسي مشاكل مع الدول التي تتعامل معها . ذلك أن الوضع القانوني الوطنية الوطنية الوطنية الوطنية أدو التشريعات المحلية للدول لاتفاطب في الواقع سوى الجماعات الوطنية أو المحلية ، وهدو مايعيق من حيث المهدأ تعاملها مع الاحتياجات الخاصة بالروابط أو الجماعات التفاطها خارج الحدود.

ومسع ذلك ونظرا لها تتمتع به هذه المنظمات من هامش واسع الحركة من خسال النشاطات المتعددة والمتنوعة التي تضطلع بها ، فهي تمثلك قدرة التأثير على انماط التفاعلات الدولية من خلال الضغط على صناع القرار او بدفع بعضهم نحو نمط من الحركة يتماشى مع اهدافها.

#### ب. الشركات متعددة الجنسيات:

تـتكون مـن عدد من الشركات الإجنبية التابعة لها، والتي تستطيع ان توصل انــتاج الشـركة الام وتسويقه خارج حدود اية دولة، وهذه الشركات ليست فقط شركات ضــخمة باسـتطاعتها تسويق انتاجها في الخارج ، ولكنها شركات تقوم بتصدير رأس المــال والتكنولوجيا والقدرات الادارية والمهارات التسويقية من اجل القيام بالانتاج في دولــة اجنبــية وباسـتطاعتها السـيطرة على الاسواق بسبب ضخامة مواردها المالية وسيطرتها على التكنولوجيا المتطورة وامتلاكها لانماط متميزة من الانتاج (25).

وقد اطلق كل من " بارنت وموللا " على الشركة متعددة الجنميات اسم (المشروع الكونسي ) ، وعرفاها ، بانها ( اول مؤسسة في تاريخ البشرية مكرسة للتخطيط للمركزي على نطاق العالم) (<sup>26)</sup>.

وغنب عن البيان، أن هذه الشركات وفروعها تتخذ اشكالا واحجاما مختلفة، وتمارس انشطة ووظائف متياينة، وتتصرف باساليب متغيرة، لذلك فأن لكل منها تأثيره الخساص علم المسناخ العمام المسذي تمارس فيه نشاطها. وهذاك ميزة تنظيمية لهذه الشسركات، وهمي توحيد الانتاج والتسويق على المستوى الدولي بحيث من الممكن أن يمسر الانتاج الملعة معينة في عدة دول لحين اكتمال الانتاج، وقد يتم تسويق هذه السلعة في دول اخرى.

وبالسرغم مسن ان هسذه الشركات قد انبعت سياسة لامركزية القرارات على المستوى المحلسي، فان اتخاذ القرارات الرئيسة التي تتملق بالنشاطات الخارجية مثل توزيسع الانستاج وتوزيع الاسواق وتتويع الدراسات والابحاث والتخطيط طويل الاجل، وخاصسة مايستعلق منها بالاستثمارات الراسمالية، يبقى في ايدي الشركة الام (27). واذا كاست العولمسة تستخذ في العادة صورة السوق المشتركة لتحرير التبادل وتدويله، فان الشسركات مستعددة الجنسسيات هسي التي تتولى في العادة تدويل الانتاج ورأس المال البتاسب مع تدويل التبادل (28).

ونظرا لاعتبار الشركات متعدة الجنسيات احد الديناميات المركزية للاقتصادة الدولسي في السابق، وفي عالم مابعد الحرب الباردة ، فهي لم تعد قوة اقتصادية فحسب بل المصبحت قروة سياسية تستطيع التدخل والتأثير في مواقف الدول المضيفة وفي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاتها السياسية وبيئتها الامنية. ويعد التدويل المذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات اداة فعالة لاحفال المعادات والاقكار والترويج لمناذج وانماط سياسية أو اقتصادية معينة، مما يكون له عميق الاثر في النظم السياسية والاتجامية السائدة في الدول المضيفة، وبالاضافة الى ذلك هسئك عددة السار مياسية وامنية يمكن أن تترشح عن أدوار هذه الشركات في البيئة الدولية ومن ذلك مايلي:

أ. مسارس الشسركات مستعددة الجنسيات ادوارا مختلفة التأثير على السياسات الوطنسية للسدول المضيفة ولاسيما من خلال التأثير على التركيب الاجتماعي والعمل على على خلق قطاعات او نخب سياسية واقتصادية واجتماعية ، والامر بمجملسه يؤدي الى تكوين تركيبة جديدة من الاداريين والتكنوقراط تتخطى في رويستها الذاتية حدود بلدائها وتدعو لقيام نظم سياسية واقتصادية معولمة، مما قد يتسبب في تنمية تباينات اجتماعية وفكرية وعقائدية قد تقود الى مزيد من التوترات السياسية والاجتماعية.

- ب. ان هذه الشركات تمثل جزءا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها، فهسي تقدم المعلومسات والستقدرات والمقترحات وتوفر الاعطية للكثير من النشساطات ، وفي بعض الحالات تماعد في تنفيذ السياسات . وكذلك في دفع دولها الام الى اعتماد سياسات معينة خدمة لمصالحها.
- ج. واتساقاً مع نزعة التدخل ادى حكومات الشركات متعدة الجنسيات في سياسات السدول المضهوفة، فان هذه الشركات يمكن ان تعمل على استهداف الانظمة السياسات حكوماتها، او تسعى الى المحافظة على انظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة، وقد تتدخل في الانتخابات المحلية من خلال التأثير في الحملات الانتخابية وتسعى للتأثير في القرارات التشريعية بما يخدم اهدافها ومصالحها.

### خامسا: الاطار الهيكلي للنظام السياسي الدولي

ويقصد بالاطار الهيكلي تحديدا الشكل الذي يتخذه ذلك النظام من خلال تراتبية الوحدات التسي بتألف منها. ويمكن تحليل الهيكل بدلالة الانماط العامة للقوة وطرائق توزيعها وادارتها ، ودرجات الهيمئة والنفوذ بين الوحدات داخل الاطار الذي تنتظم فيه، واستندا عليه، فان الهيكلية الدولية تمثل الكيفية الذي يتم من خلالها توزيع مصادر القسوة والمسئوفة بين الوحدات التي يتشكل منها النظام السياسي الدولي وعلى نحو بجعل مسن بعضها قدوى مستفوقة وتشغل مكانة متقدمة بالقياس مع بقية الوحدات الدولية الاخرى (29).

ويما أن وحداث النظام الدياسي الدولي متفاوية في مصادر القوة الوطنية وحجم ونوعية الامكانيات المتاحة لديها، فإن تفاوت قدراتها على احداث الفعل الموثر عالميا يصبح امرا طبيعيا، فالوحداث التي تملك من عناصر القوة والنفوذ ولديها القدرة على توظيفها ضمن البيئة الدولية تكون اكثر تأهيلا لاداء ادوار عالمية مؤثرة، وفي مقابل ذلك هذاك الكثير من الوحداث التي تفقد الى مثل هذه العناصر والقدرات مما بجعلها موضعها للتأثر والاستجابة، بمعنى أن الادوار التي توديها الوحداث السياسية

(السدول) على المسرح الدولي تنباين اهميتها نبعا لتباين قدراتها التأثيرية، ومن هذه السدول ما اصبح يحمل وصف القوة الكبرى او القوة العظمى او القوة القطبية التي بها يتقرر انستظام الرابطة التي تجمع القوى الدولية، لذا فان الاطار الهيكلي للنظام الدولي ومسن خسلال الكيفسية التي يتم بموجبها توزيع مصادر القوة والنفؤذ، يعين على تحديد القطاب الفاعلة والموثرة، أي ان مدرك القطاب القوة في النظام الدولي قد ساعد بعض خسيراء العلاقسات الدولسية على اشتقاق بعض للماذج التي تتخذها بنيته الهيكلية ووفر المكاسية التموسيز بين ثلاث انماط من الهرمية الدولية وهي: الاحادي القطبية، والمتعدد الاحلاب ونظام القطبية المثانية (80).

#### 1. القطبية الاحادية:

تعكس الشكل البنيوي لنظام دولي قائم على اساس القطبية الاحادية ، ذلك السفام السذي تتقرر البته على وفق ارادة قوة قطبية منفردة تتمركز لديها عناصر القوة والسنفوذ على نحو يجملها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الاخسرى التسي يتألف منها النظام الدولي، وفي ظل هذا المموذج فان النظام الذي يجمع القوى الدولية يتخذ شكلا هرميا تتربع على قمته قوة دولية واحدة تستطيع نتيجة لمكانتها وامكاناتها المطلقة، ممارسة تأثيرها او فرض ارادتها على الاخزين.

يكنف هذا النموذج عن طبيعة تسلطية وان اختلفت درجاتها باختلاف الظرف التاريخي الذي يحكمها. ذلك ان غياب القيود والروادع الخارجية غالبا مايجعل مظاهر السلوك القطيعي المي حركة غير مقيدة، وتعبر الاقعال الصادرة عن هذه القوة القطيعة عن الرادة منفردة ومطلقة تسعى المي تكييف الالماط السلوكية الموسسية على وقدى المدافها وتطلعاتها المامة ، الامر الذي يحكس حالة متقدمة من الاحتكار والتقرد بمقدرات السنظام الدولسي قوامها من الناحية الثانية غياب او عدم وجود اية قوة دولية يمكن ان تلعب دور القوة المعادلة او الموازنة التي يمكن ان تحد من تطلعات تلك القوة القطيعة.

#### 2. التعدية القطبية :

يحفل النظام الدولي متعدد الاقطاب بوجود عدة دول تحاول بسبب ماتمتلكه من مصادر القوة الوطنية ، الاقتراب من قمة الهرم الدولي، والتأسيس لمد رقعته لاستيماب عدة دول او قوى دولية ([3]. وغالبا تكون هذه الدول متميزة عن غيرها ومتكافئة نسبيا او مستعادلة تقريسبا مع بعضمها ، وادى أي منها مصادر قرة ونفوذ تؤهلها لهذه المكانة، وليس لتجاوزها. ثم تأتي في المرتبة الثانية دول اخرى اقل قوة منها ولكن الها وزنها في ديناميكية عاتقات القوى دون ان تكون قادرة على فرض مواقف قيادية في البيئة الدولية. ثم اخيرا دول اعضاء في النظام انتحدد عالماتها مع القوى الاخرى على ضبوء ماتقرره القوى القطبية . وتتحدد معالم النظام الدولي في ظل هذا المموذج بتعدية القوى القواسية وغياب حالسة السقاوت الحساد للإبحاد التأثيرية الناجمة عن مصادر القوة والامكانسيات التسي بحوزتها فهي تأتقي عند حدود متقاربة الى حد ما لعناصر قوتها ومصادر تأثيرها (32).

وينبغي الاشسارة هنا السى أن النظام الدولي متعدد الاتطاب وأن كان يخلل باتساع حجم مشاركة وحداته في التفاعلات السياسية الدولية، بيد أن تلك المشاركة وحسب ماتقدمه الوقائع من شواهد تاريخية وموضوعية، كانت غالباً محدودة وفي نطاق بيئة جغرافية معينة ومستوى عددي محدد ، ذلك أن عدد القوى القطبية كان محدودا بخمس أو سنت قوى وهي الدول الاوربية الكبرى، الامر الذي يدفع للقول أن النظام

الدولــــي وبشــــكله القطبـــــي المتعدد كان نظاما اوربيا يجسد ارادة تلك الاقطاب ويصف انعاط النفاعلات بينها وماينقرر على ضوئها من افعال وردود افعال سلوكية (33).

## 3. القطبية الثنائية:

هذا النموذج ساد النظام الدولي في اعقاب الحرب العالمية الثانية وقد عرف في مراحله الاولى بينظام القطبية الثانية المحكمة ثم تطور فيما بعد الى مايعرف بنظام القطبية الثانية المحكمة ثم تطور فيما بعد الى مايعرف بنظام القطبية الثاني المكانات القوة الدولية ، وتفاقم المسارعات الايديولوجية، وحيازة القوتين العظميين لنسبة ساحقة من قدرات الحرب الدووية في الايديولوجية، وحيازة القوتين العظميين لنسبة ساحقة من قدرات الحرب الدووية في المحاسمات المحاسمات المحاسفين وعليه فقد عرفت القطبية الثانية بانها النظام الذي توزعت فيه المكانات العمالم الفعالية من القوة بين كتلتين متنافستين ، وقد اتخذ هذا التوزيع اطارا هيكاليا تمثل في شكل حلفين رسميين هما حلف شمال الاطلسي ، وحلف وارسو اللذين تسلطت عليهما بصورة تكاد تكون مطلقة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (183).

وفي ظل هذا الواقع الدولي تتخذ علاقات القوة اشكالا مختلفة لمل من ابرزها عملية الاستقطاب (Polarization) ، أي تجمع القوى الكبرى والموثرة حول مركزين الدولي الدين، وقيام علاقات تنافسية – صراعية بينهما ... وتتضمن عملية الاستقطاب الدولي في هذا النموذج ، ثلاث عمليات جوهرية وهي بالتحديد : تكون مركزين للقوة يقوم بينهما نسوع مسن الستوازن النببي مع وجود تناقض نشط بينهما يبرز تنافسهما على المسيطرة العالمسية، كذلك وجدود علاقات واضحة للاستقطاب عادة ماتتخذ شكلا ابديلوجيا سياسيا (35).

ان النغير الذي ترتب على طريقة توزيع القوى على المستوى العالمي في ظل هذا النموذج من القطبية قد الفضى الى جملة نتائج سوف نجملها على الوجه التالي:

أ. دخــول الدول الاوربية في اطار التحكم والسيطرة والتوجه الذي تمارسه قوتان
 تقعــان خارج نطاق اطارها الجغرافي هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي
 ، ولاول مرة في تاريخ النظام السياسي الدولي.

- برزت ضرورة اللجوء الى سياسة النحالف الذي يتخذ ظاهرة الكتلة (block).
- ج. السية الاحسلاف في ظل التمدية السابقة للثلاثية لقطيبة ، كانت لاتمعل الا في اوقات الحرب دون لوقات السلم، لما ظاهرة الكتلة في ظل القطيبة الثلاثية فانها دائمسة النشسكل وتتصف بالاستمرارية بسبب من دوام التصارع الالديولوجي وتبعا لظاهرة استمرار المداء بين القوتين العظمتين.
- ان الحلف في الكتلة يعمل بزعامة دولة قطبية واحدة تواجه كتلة الدولة الثانية، فــــي حين لم تكن الدول الاطراف في الاحلاف القُديمة تأثمر بأمر دولة تتزعم الحلف.
- ه... ان فاعلسية اسلوب الردع في ظل نظام دولي تحكمه قوتان عظمتان الديهما المكانات هائلة من اسلحة الدمار الشامل ، اكتسب مضامين واليات جديدة، ذلك ان الستوازن الاستراتيجي قد اصبح قائما على اساس قدر ات عسكرية نووية غير تقليدية، وعليه فان مفهوم الردع النووي المتبائل المتمثل بقدرة كل من القوتين العظمتين على تدمير الاخر تدميرا اكاملا ونهائيا في حالة وقوع حرب نووية بينهما وتحت أي ظرف من ظروف المباداة (36).

#### 4. هيكل القوة المحتمل:

ب.

لقد اختفى عالم شائي القطبية ولم تحل محله قوة عظمى مغردة. اذ أن تراجع لحد القطبيان الدولييان اللذيان مسادا خلال مدة الحرب الباردة عن دائرة التنافس الاستراتيجي الإيعني تربع قطب واحد في الهرم الدولي، وأن مغهوم عالم احادي القطب ماهو الا مفهوما بسيطا وغير واقعي (37) في أن حسابات الواقع تتبئ بدحظ اطروحة "فركوياسا" حول نهايسة التاريخ المغرقة بالمثالية والمسيسة لصالح الولايات المتحدة والغرب الليبر السي. فالولايات المتحدة تعد قوة عالمية لكنها لم تعد تتمتع بذات القدرة على فرض نفوذها بمفردها على العالم، وتم اتخاذ العديد من القرارات العالمية المهمة خسارج واشسنطن وموسكو، والغضت التطورات مجددا الى بروز اليابان والمانيا قوى خسارج واشسنطن وموسكو، والغضت التطورات مجددا الى بروز اليابان والمانيا قوى القليمية اخرى باظهار نفسها في مناطق مختلفة ، ومع

انسه مسن المبكر استبعاد الولايات المتحدة كقوة مهمة ومؤثرة لعقود قادمة، لكن ذلك لم يكسن بمعسزل عسن بسروز مراكز اخرى اللقوى سوف تتحدى هيمنتها على الصميدين الاقليمي والدولي.

ومسن هنا اصبحت تتزايد المحاولات الرامية الى تصنيف هيكل القوى العالمية السي هديكل عسكري ، واخر سياسي، وثالث اقتصادي، باعتبارها ثلاث اقطاب مهمة للقوة وضمن هذا السياق تعد بعض الدول بمثابة قوى سياسية بارزة بينما تتصدر دول أخسري مسيدان الاقتصداد واخرى ميدان القوة العسكرية، وانطلاقا من ذلك فان النظام العالمسى السبديل مسوف يشهد تعدية نووية بفارق نووي لصالح الولايات المتحدة ، وتعدديسة سياسسية بفواعل سياسية ، وتعدية اقتصادية بفارق اقتصادي لصالح اليابان، وانستجاما مع هذا الانتشار الواسع للقوى العالمية فان محيط مراكز القوى المنفصلة بدأ بــالظهور بشكل واضح، ونزولا عند طبيعة النزاعات والاتجاهات الحالية ، فأن مر اكز القسوى تتجاذب مع التجمعات الالتصادية الرسمية ولاسيما التي ظهرت مؤخرا ومنها: اتفاقسية الستجارة المحرة و (النافتا) بزعامة الولايات المتحدة ، والاتحاد الاوربي بزعامة المانيا ، ومنطقة اسيا بزعامة اليابان ، مع قبول دور محوري للصين. وتبعا لذلك يمكن القول ان من يتوافر على القوة الاقتصادية يستطيع امتلاك غيرها وبالتالي ممارسة دور سياسسي دولسي فساعل، ومع ان هذا القول ينسحب لفترة قادمة على الولايات المتحدة بأعتسبارها القوة العسكرية العظمى الوحيدة حاليا التي لها القدرة على التواجد العسكري المكثف قيى أي منطقة من العالم، بيد انه يمكن ان ينسحب كذلك على اليابان والمانيا والصمين باعتسبارها قوى اقتصادية صاعدة، فنوعية امكانياتها الاقتصادية قد تدفع مها مستقبلا الى بناء قوة عسكرية وتوظيفها من اجل دور سياسي فاعل (38).

وتوجد مخططات نظرية مختلفة ومحتملة لهذا التفاعل ، ومن المرجح ان تكون هذه المخططات ضمن التصنيفات الاتيمة :

أ. مخطط للتنافس والتعاون بين التجمعات الثلاثة.

- ج. ترتيب شــراكة بهــن جمــه التجمعات مع منح الافضلية الولايات المتحدة واعتبارها شريكا بارزا.
  - د. شراكة متكافئة بين جميع التجمعات الثلاثة.
  - اوربا أزاء مخطط المحيط الهادي مع وجود حالة من التنافس شرطا رئيسا.
  - و. منطقة الشرق حيال مخطط الغرب مع وجود حالة من التنافس عنصرا رئيسا.

وبغض المنظر عسن المجموعات الاقتصادية الواسعة الثلاثة انفا توجد بدائل محسمة المشاشة الى المجموعات المحشوعات المشارئة الله المجموعات المشالات على روسيا والصدين، الا لايمكن استيماد احتمال بروز روسيا من جديد ، بيد ان مدة بروزها غير معلومة او واضحة، ومن غير المحتمل بروزها قبل (10-15) سنة الخسرى ، لكن بسروزها قد يكون مؤكدا .. اذ ان القوة المسكرية لموسكو امر لايمكن تجاهله ، وترسانتها النووية بعد اتفاقية (ستارت 2) سوف تظل قائمة وهائلة.

اما بالنسبة للنمو الاقتصادي للصين فان دخل القرد الواحد سوف يزيد بحلول عام (2025) بنسبة ملفستة النظر، اذ أن الناتج القومي الاجمالي سوف يحتل المرتبة الثانسية عالميا بحد الولايات المتحدة . وفي الوقت نفسه ، يشهد العالم بروز قوى الليمية لاسسيما في اسيا والويقيا وامريكا الملاتينية ، أذ لاتوجد حواجز كبيرة مابين الاتاليم واحت الملات المتكنل واردة ومسوغة ، ومسع أن ماسوف تكون عليه القوى الاقليمية وتأشيراتها والموصسف السذي سيطق عليها غير واضحة بما ايه الكفاية حاليا ، الا أن حقيقة القوى عالمية والنفوذ السنراتيجي الذي تمارسه في مناطق اهتمامها نفوذا بارزا ، وما وراء هذه المناطق سوف تتفاعل وربما تمارس في مناطق اهتمامها نفوذا بارزا ، وما وراء هذه المناطق سوف تتفاعل مسع السدول المجاورة لها بطريقة نافعة ومهمة الى حد كبير، ان هذا الامتداد على مسع السمويين الاقتصادي والاستراتيجي يمكن اعتباره تطورا مهما يحفل به النظام السياسي الدولي المعاصر وسوف يرتب تغيرات جوهرية في اطاره الهيكلي.

## سادسا: خصائص وسمات النظام السياسي الدولي المعاصر

رسنطوي السنظام السياسسي الدولي المعاصر بهيكليته الراهنة على العديد من الخصائص و السمات ، التي تميزه عن المراحل السابقة .

## ابرز خصائص انتظام الدولي المعاصر: (39)

## أ. اشكالية الضبط والتنظيم:

ان المعضلة التي عدت تواجه النظام الدولي تتمثل بتنازع الاختصاص السيادي بيسن وحددات السنظام الإساسية (أي السحول) ومؤسسساته المختصسة بالحفاظ على الستقراريته... والستجربة التاريخسية للمنظمات الدولية لاتتنفع بتقديم دلائل وافية تؤكد استقلاليتها نتسيجة لمسا تتمستع به من سيادة تعلو على الدول الاعضاء، وحتى ميثاق المستظلاتها وقداعد القانون الدولي غالبا ما تخضع للتكيف الاعتباري عندما تتمارض مع المصسالح الوطنسية أو الحيوية للوحدات الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي، وعلى هذا المستظمة الدولية ماتزال تعاني، ويسبب من معضلة السيادة وهيمنة مصالح القوى عام المسرة عسن توفير قدر عال من الإمكانيات الانضباطية والتنظيمية الامر الذي اصبح علم السياد الوطنية المرافق المسالح الوطنية، والستوازيات الدولية تأخذ على عائقها انجاز بحصو السي القدولة الكذر على ما يعتمد على قيام سلطة فوق دولية تأخذ على عائقها انجاز المواسية تعد احد الخصائص المميزة المناسر، الدولي المعاصد.

### ب. خاصية اللاتجانس:

الحقيقة الموضوعية التي تحكم النظام الدولي تتمثل بكونه نظاما غير متجانس، سواء كان ذلك على صعيد المحدات التي يتشكل منها ، او على صعيد الملاقات وانواع الستعاملات التسي تجزي بينها ، وهذه الخاصية تتخذ مظاهر عدة، اذ لايمكن ان نلاحظ الله على الرغم من تعددية الوحدات المساهمة في النظام الدولي فان الخاصية التي تحكم وجودها تتمسئل بحالة من التباين الشديد فيما بينها من حيث الحجم والقوة، رغم تمتعها

نظريا بالمديادة والمساواة امام القانون، ومما عزز من هذه الحالة غياب التضامن الذي يسمح باعدادة تصمحح مسايحت مسن خلسل وعدم تسوازن الانماط التفاعلات القائمة بينها.. فهناك فجوة دائمة ومتأصلة تفصل بين الدول في مجالي توزيع الثروة والقوة.

#### ج. الاعتمادية:

ان احدى الخصسائص التي يتميز بها عالم اليوم هي كونه عالما تتشابك فيه الممسائح وتتنوع فيه الحاجات، وتتدلغل الى درجة اوجدت نوعا من الاستحالة في ان تمسيش وحداتسه بمعرزل عسن الاعتماد على الاخرين، ونتنجة للتقدم العلمي والتطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات التي برزت على نحو مكتف وبشكل غير مسبوق، فقسد برز ميل قوي لدى وحداث النظام الدولي الى اشباع الحاجات المتزايدة والمتتامية لدى شعوبها في ميادين عدة دفعت بها الى الدخول في تفاعلات تعاون وظيفي وبالاتجاه الذي جمل اعتماد بعضها على البعض الاخر يأخذ شكلا تصاعديا.

## 2. أيرز سمات النظام الدولي المعاصر:

#### أ. تغيير شكل التزاعات:

ان صديفة النزاعات المستقبلية قد تتجذر ، اذ لم يعد بالامكان تصور نزاعات كونسية علسى وفق الفرضيات التي كانت سائدة لبان مدة الحرب الباردة، فالمسراعات سسوف تكسون اما بينية ، او ضمن الدولة وفي كلا الحالتين تدع مجالا واسعا للتنخل الخارجسي ، وتشجع اطسرافا مستعددة على الافادة من استمرار الظاهرة الصراعية واستثمارها متنفسا الاقتصادياتها ودبلوماسيتها وعلى حساب مفهومات اخلاقية تتعلق بالامن والتنمية

### الاحلال التدريجي للجغرافية الاقتصادية محل الجغرافية الاستراتيجة:

تضـطلع الاقتصـاديات وعلى نحو منزايد بالهمية كبيرة في العلاقات الدولية، فالتـنافس بيـن الدول يمكن قياسه الان بالناتج القومي الاجمالي سواء كان ذلك باسعار صـرف قابلــة للـتحويل او بـتعادل القــوة الشرائية، ففي عالم اليوم حلت الجغرافية الاقتصادية على نحو كبير محل الجغرافية الستراتيجية مقياسا لقوة البلاد وهناك على الاتال ثلاث جو انب و لضحة للتبارن بين الاثنين :

- (اولا). في الوقعت الذي اعتبرت فيه المهفرافية الستر اتيجية دائما مسألة الحدود على انها غير منفذة الماء ، مقدسة الى حد بعيد ولايمكن تجاوزها ، فانها اصبحت مفسوحة في المهفرون من خلالها بسهولة كبيرة، أي انها اصبحت ذات شأن ضعيف ، فأوربا اندمجت في اطار الاتحاد الاوربي، وشكلت معاهدة (الذاقا) مجموعة تجارية ضخمة ، ويسعى الموتمسر الاكتصاديات الموتمسدي لسدول اسسيا والمحيط الهادي الى ادخال الاقتصاديات الاسبوية عبر المحيط الهادى.
- (ثانيا). تسنظر الجغرافية الاقتصادية الى الجيران على انهم اصدقاء، ويتزايد الحديث عسن دوانسر ومثلسثات النمو ورباعي اضلاع النمو ، التي تتجاوز الحدود الوطنسية بدعسوى ان هسذه العلاقسة الاقتصادية يمكن ان تذلل من العداءات التقليدية.
- (ثالثا). في الوقد الدني يكون فيه نفاعل الجغرافية المنز انتجية بشكل رئيس بين الحكومات ووكالاتها، فان الجغرافية الانتصادية يمكن ايجادها على نحو كبير بين الافراد والمتمهدين والسياح والعلماء ورجال الاعمال.
  - ج. بروز منطقة اسيا والمحيط الهادي:

ان هـذه المسلطقة لديها من الإمكانيات الكامنة لتغيير ميزان الكرة الارضية برسته، أنها تشهد في الوقت الحاضر تحولا كما هو الحال بالنسبة الى المعديد من الدول الاخسرى، وهناك من اخذ يتنبأ بأن القرن 21 لابد له ان يرتبط بهذه المنطقة (<sup>60)</sup>. وان كاست ثمـة مشاكل رئيسة تلوح في الاقق ، وهي فضلا عن الخلاقات حول جزر الكوريك، وجزر سبارتلي، والخلاقات الحدودية ومشاكل الانفصال والاندماج في اقاليم مستعددة التطلعات المتباينة في الإسلوب لكل من الصين والوابان، فان جلها يتجسد فيما

(اولا). شعور الصين بخطر التهديدات الامريكية المتمثلة فيما يأتي:

- سعي الولايات المتحدة الى تحقيق نقدم سلمي في الصدين كما حدث في الاتحـاد السوفيتي بما ينطوي عليه ذلك من اختراقات غربية للمجتمع الصديني.
- محاولات الولايات المتحدة في دعم الخصوم الاقلوميين للصين والتلويح للاخيرة بالحظر التقني وفرض العقوبات التجارية.
- سمعي الولايسات المستحدة للاندفاع نحو الشرق بغطاء حلف شمال الإطلسي وعبر البوابة التركية.

(ثانيا). تــزايد احــتمالات تعــرض التعاون الستراتيجي بين الولايات المتحدة واليابان الــتوبر و ذلــك بسبب تأكل فرضية الخطر المشترك، لاسيما بعد تراجع الاتحاد الســوفيتي عــن موقعــه التنافســي في قمة الهرم الدولي، والفجوة الاقتصادية المستفاقمة بيــن الــيابان والولايات المتخدة، اذ أن التقدم الاقتصادي لليابان في الســنوات الاخيرة لد خلق منافسة قوية وحادة، وتسيسا متزايدا لعلاقات التجارة والاستثمار بين البلدين، واصبح الفائض التجاري والرأسمالي لليابان مصدر قلق وتوتــر للولايات المتحدة، وقد اثار النزاع التجاري بين الطرفين مشاعر معادية الليابانيين بين الامريكيين، ومشاعر معادية الليابانيين بين الامريكيين، ومشاعر معادية الليابانيين بين الوابانيين (<sup>(14)</sup>).

وعلى أي حال فان تفاعلا اكثر تعقيدا في طور التكوين في المنطقة ولايشمل الهائل (والتي المبان والصين فحسب بل يشمل دولا اخرى، فكوريا الموحدة على سبيل الهائل (والتي يمكن ان تصعبح نووية)، وتمتع الهند بالهيماة الاقليمية في جنوب اسيا، فضلا عن مواصلة البابانيين لخططهم بالعصول على قدرات نووية تطلق من الغواصات خلال القسرن الحالي، ويبقى من الاهمية بمكان القول ان نزعة المنافسة والتطلع التي يشترك فيها كمل مسن البابان والصين والولايات المتحدة ، واستمرار احتفاظ روسيا بقدرات عسكرية هائلة ، واندفاع بقية الدول نحو زيادة وتحديث قدراتها المسكرية، سوف تزيد مسن عوامل عدم الاستكرار في المنطقة ، وتستهلك بعض عائدات التنمية والازدهار، وقد تستبعد احتمالات تشكيل هيكل المني قابل البقاء.

## هوامش القصل السابع

- د. عبدالقادر محمد فهمسي ، النظام السياسي الدولي، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1995)، ص5 .
- (2) David Easton, System Analysis of Political Life, Op cit, p.57.
- (3) K.J.Holsti, Op cit, P.9.
- (4) Mauric A.East, The International System Perspective and Foreign Policy, eds, Why Actions Act, (Beverly Hills, Sago publications, 1978), P.145.
- (5) John Wiley, International Politics, and Sons, New York, 1962, P.11.
- (6) Kenneth G.Boulding, Conflict and Defense, Ageneral Theory , (New York, Harber Tourch Books, 1967), P.7.
  - (7) د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 9-10.
- (8) Sammel P. Hantington, The Clash of Civilization, (Foreign Affairs, Vol. 72. No3, Summer, 1993), P.P.22-49.
- (9) Max Singer, (International Herald Tribune, September, 2. 1993).
- (10) Sammel P.Hantington, If No Civilization, What ?, (Foreign Affairs, November - December, 1993), P.P. 191-192.
- (11) Fouad Ajami, The Symmoning, On the Clash of Civilization (Foreign Affairs, September - October, 1993), P.4.
- (12) D.Baneriee, Op cit, P.P. 146-147.
- (13) The Economist, London, September, 5, 1992.

- - (15) انظر: المصدر ناسه ، ص 33.

#### وكذلك:

Richard Stubbs and Geoffrey R.D.Under Hill (eds), Political Economy and the Changing Global Order, (London, Macmillan, 1994).

- (16) المصدر ناسه ، ص 34.
- (17) دومنسيكو كسالو، السنظام الدولي الجديد بين الهيمنة الامريكية وتهميش الامم المستحدة، تسرجمة مسالك الواسطي، شؤون سياسية، العدد 2، مايس 1994، مس 61
- (18) Arnold Wolffrs, The Actors in International Relation, in Theory and Practice of International Relation, Edited by , Fred A.Sonderma, (N.J. Prentice Hall Inc, 1979), P.20.
  - (19) د، عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 23.
    - (20) المصدر نفسه ، ص 25.
    - (21) المصدر نفسه ، ص 26.
  - (22) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 264-266.
    - (23) المصدر نفسه ، ص 267.
    - (24) د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 28.
- (25) جسون ادلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، (عمان ، الشركة المركزية المتحدة ، 1987)، ص 114.
- (26) R.Parnet and R.Muller , Global Reach , The Power of Multinational Corporations, (New York, 1974) , P.14.
  - (27) جون ادلمان سبيرو ، مصدر سبق ذكره ، ص 115.

- (28) د. ثامر كامل محمد :التحولات العالمية ومستثبل الدولة في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 280.
- (29) Robert O.Keohan and Joseph S. Nye , Power Interdependence , World Politics in Transmission , (Little Brown , 1977), P.14.

اورده ، د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 46.

- (30) لمزيد من التقصيل انظر : المصدر السابق ، ص 27 ومابعدها.
- (31) د. ثامــر كامل محمد ، ادارة القوة في النظام العالمي البديل ، دراسات دولية،
   العدد 12، بغداد ، مركز الدراسات الدولية، نيسان ، ابريل 2001 ، ص 137
  - (32) د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 95-40.
    - (33) المصدر نفسه ، من 40.
- (34) د. اسماعیل صدري مقلد ، الاستراتیجیة والسیاسة الدولیة ، مصدر سبق ذکره، ص 40.
- (35) انظر : د. عبدالقادر محمد فهمي، المصدر السابق، ص ص 42-43.
  وكذلك : د. محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية واثرها على الوطن العربي، (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1991)، ص 59.
  - (36) المصدر نفسه ، ص 44.
- (37) Ted Galen Carpennter, The New World Disorder, (Foreign Policy, Fall. 1991), P.4.
- (38) D.Banerjee, Op cit, P.149.
  - (39) د. عبدالقادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 139-140.
- (40) ريتشارد نيكسون ، الغرصة السائحة ، ترجمة لحمد صنقي مراد ، (القاهرة ، دار الهلال ، 1992 )، من 99.
- (41) Sukhwant Singh Nannan, The Japanese American Relationship, (Strategic Analysis, Vol. 15, No.2, April – May , 1992).

# الفصل الثامن

# القوة وادارة القوة في النظام الدولي

#### المقدمة:

القدوة هي احد المفهرمات المقتادية في التقليد الكبير المقتار الغربي الخاص بالظاهرات السياسية ، وانها في ذات الوقت مقهوم يفقتر بالرغم من تاريخه الطويل، المنقارا واضحا، على المستويات التحليلية، الى اتفاق في اراء المفكرين حول ممناه المحدد، وحدول مزايا متعدد الامار العام المفاهيم حيث ينبغي أن يوضع أأ، وذلك بسبب، صن أن عبارة سياسة القوة تتطوي على عدد غير قليل من الافكار (2)، غير أن همناك قلبا معقدا المعانه أي علاقته بمقدرات الناس، افرادا وجماعات على القيام باعمال قياما فعالا ، وعلمي الخصدوص عسندما نقف في سبيل تحقيقهم الاهدافهم وغاياتهم معارضه السائدة أو مقاومة، ونقود مشكلة النفلب على المقاومة الى ممالة الدور الذي تقدوم به وسائل الاكراه... وعلاقة الاكراه بمظاهر الطوعية، والاتفاقية في الانظمة القووية (3).

وتعتسبر قوة للدولة من العوامل التي يعلق عليها اهمية خاصمة في ميدان العلاقات الدولسية ، وذلك بالنظر الى ان هذه القوة هي التي ترسم لبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وتحدد اطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية<sup>(4)</sup>.

## اولا: مفهوم القوة

يمكن تعريف القرة الوطنية للدولة على انها المقدرة على التأثير في سلوك السدول الاخسرى بالكيفية التي تخدم اعراض الدولة الممتلكة لها، ويدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية (<sup>5)</sup>. ويتفق مع هذا التعريف الاستاذ "Singer " الذي عرفها على انها القدرة على التأثـير (أ)، وكذلتك الاستاذ الهندي " ماهندرا كومار " الذي يعطي للقوة مفهوما مرادفا للتأثير فيعرفها بانها القدرة او القابلية للسيطرة على الاخرين (7).

وتمـنل قوة الدولة حجر الزاوية في تحديد ابعاد الدور الذي توديه على مسرح الحياة السياسية الدولية ، والحكم على طبيعتها يختلف من موقف التي لخر حسب الابدي التـي تمسـك بـزمام هـذه القوة والهدف الذي توجه البه، فبعض الدول تستخدم قوتها الوطنية كـاداة لاملاء اوضاع القيمية معينة، او لفرض نمط سياسي او مذهب بالذات على المدول الإخـرى، في حين هناك دول اخرى امكنها ترويض هذه القوة وتهذيبها والمسيطرة علـيها فـي الحدود التي يقتضيها الدفاع عن امنها القومي ومصالحها الوطنية (8).

ومسا لاشك فيه ان هناك فجوة بين القوة الفاعلة في السياسة الدولية أي ( القوة العملياتية) وبين مفهوم القوة مفاهيميا، ويعود ذلك الى ان القوة ظاهرة كلية متكونه من جملة متفيرات متداخلة متفاعلة (9. كما ان مفهوم القوة قد ارتبط بمحك اختباره وهو التعامل المباشر في الميدان.

ولاجل اضاف مريدا من الضوء على مفهوم القوة بهدف تحديده وتأطيره نظريا وعملياتيا سوف نحاول تاليا استمراض اراه ثلاثة من الكتاب يعبر كل منهم عن اتجاه او مدرسة معينة في الملاقات الدولية وهم " Edward Hallett Carr " ممثلا عن المدرسة الواقعية ، و " Hans J Morgan than " رائد المدرسة الواقعية ، و " Robert A.Dahl " مثلا عن المدرسة السلوكية:

# 1. مفهوم القوة ثدى " ادوارد كار" ( المدرسة التقليدية):

لقد ضمن افكاره في كتابه الموسوم -The Twenty Years Crisis 1919 (المسكرية المسكرية القسام هي القوة المسكرية والقسام القسام هي القوة المسكرية والقسوة الاتصادية، وقوة التحكم بالرأي، ويرى بان هذه الاتسام متداخلة كليا مع بعضها والقدوة للاتسام متداخلة كليا مع بعضها والقدا نظريا منفصلة.

وقد ركز على القدرات المسكرية ومركز الدولة في توزيع القوة واعتبر ان الشبيء المسهم للادارة المسكرية يكمن في حقيقة ان الشوط الاخير القوة في الملاتات الدولسية هدو الحرب، واعتبر عمل الدولة في مجال القوة يؤدي مباشرة الى الحرب، ونظر للقوة المسكرية على انها عنصر اساسي في حياة الدولة وهي ليست اداة فقط بل عايدة بحد ذاتهما ... وتوصيل الى ان الحروب التي تبدأ نتيجة لدوافع الامن تصبح بسرعة حروب عدوانية (10).

امـــا القوة الاقتصادية فهي في نظره احد ادوات القوة السياسية وهي مرادفة او مـــتحدة مـــع الارادة العســـكرية، وكشــيرا ما استخدم السلاح الاقتصادي اداة السياسة الوطنية، ولكسب القوة والتأثير الخارجي ويأتي ذلك حسب رأيه عن طريق مبدأين:

أ. تصدير رأس المال.

ب. السيطرة على الاسواق الخارجية.

وفيما يستعلق بقوة التحكم بالاراء (Power Over Opinion) فهو ينبه الى ضرورة ادراك ان التعامل يتم مع تصورات واعتقادات ومشاعر الاتسان وهذه امور قد لاتخضيم لقياس دقيق ، بل ولايمكن التتبؤ بامرها ، ويؤكد على دور الدعاية والاعلام حيث يلعبان دورا بارزاً في مجال السيطرة على الاراء ... وقد ربط بين وسائل الدعاية والتعلور للتقني الاقتصادي والعسكري لكي يوضع العلاقة بين الاشكال الثلاثة للقوة السياسية وتحقيق الاهداف الخارجية.

# 2. مقهوم القوة لدى "هانس جي موركنثاو" ( المدرسة الواقعية):

حاوليت المدرسة الواقعية واكدت على فهم وتقسير السياسات الدولية كما هي عليه لا كميا يجب ان تكون عليه. انها تدرس المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في السياسية الدولية، وبذلك اعتبرت التاريخ وشواهده مادة اساسية لتأكيد صحة تتنخيصها وترسيخ القناعة بان هذاك جوهر السياسات الدولية يتم الوصول اليه عن طريق واحد هو القوة (11).

أي انها تمستقي مادتها الخام من المتاريخ لتصل الى تعميمات حول السلوك الدولي وها تتمسيز عن المثالية في هذه الناحية ، أي الاستناد الواسع للتاريخ (12). فالمالم في نظر " موركنثاو "ينطوي على مصالح متضاربة، ويسود الصراح فيما بينها، ولايمكن ادراك المبادئ الاخلالية بصورة كاملة، وقد يحدث توازن موقت للمصالح لكن تسوية الصراعات على الدوام غير مستقرة (13).

وان مفهوم المصلحة يؤمن الصلة بين اسباب ومحاولات فهم السياسة الدولية والحقائق التي يجب ان تفهم ، وهو يعتبر السياسة مجال فعل مستقل، مثل المجال الاقتصادى، الدين ، الإخلاق.

ويعتقد الواقعيون أن المصلحة هي المعيار الدائم والتي تحكم بواسطتها الافعال السياسية وتوجه، ولاتمنح الواقعية مفهومها الاساسي للمصلحة التي تعرف كقوة معلى البياست دائما... ففكرة المصلحة في الواقع هي جوهر السياسة ولاتتأثر بظروف المزمان والمكان ، ومع ذلك فان نوع المصلحة الذي يقرر الاقعال السياسية في فترة معينة من التاريخ يعتمد على القرينة السياسية المضارجة التي تصاغ ضمنها السياسة الخارجية.

ومسن خسلال الواقعسية السياسية يفسر " موركنتاو " السياسة الدولية على انها صسراع من اجل القوة، ويصف الملاقات الدولية من خلال ترتيب المصالح والنشاطات المختبئة وراء مفهوم القوة ... ولكن السياسة الدولية كجزء من كل تتحدد من خلال الاهسية المركزية المصلحة لذا فهو يؤكد على انها تتمثل بالصراع من اجل القوة بين الدول القومية.

فكل قومية مشغولة بالصراع وكل قومية يجب أن تسوي أو تنظم اعمالها نحو متطلبات القوة ، واستنادا على الموقف الذي له صلة بالقوة والتوزيع الاجمالي للقوة في النظام الدولي فأن خيارات الدول الاساسية ضمن النظام تتحدد في مايلي:

 أ. المحافظة على الوضع القائم ، أي المحافظة على التوزيع القائم للقوى في لحظة تاريخية معينة.

- ب. التوسيع او الامبريالية ، أي السعي الى قلب الوضع القائم بما يحقق ويعزز
   ضــمانات ومصيالح لضائية ، وياستخدام الوسائل العسكرية او الاقتصادية او الثقافية.
- تحقيق الهيسبة ، بمعنى اشعار الاخرين بتفوق القوة الفعلية التي تمتلكها عن طسريق الدبلوماسية بالمعنى الواسع للمصطلح او عرض القوة العسكرية او كلاهما معا.

## مفهوم القوة لدى " رويرت دال" ( المدرسة السلوكية) :

يقـول "دال" أن فكرتي البديهية عن القوة أشبه بما يلي: ان للطرف (أ) سلطة على الطرف (ب) للحد الذي يدفع به للاتيان بإشياء لايقوم بها من غير ( القوة ) ويحدد بعض الحالات اذا ماتوفرت فانه يكون هناك لاعب وتحدث علاقة قوة وهي : (14)

أ. المصدر ، الميدان ، القاعدة ، قوة اللاعب.

ب. الوسائل او الادوات التي تستخدم من قبل اللاعب.

ج. المقدار او حدود قوة اللاعب.

د. نطاق او مجال قوة اللاعب.

وهسو في تحديد القوة كملاقة اجتماعية يحاول تعميم هذه الظاهرة الى السياسة الدولية من خلال تعميم تحديد الاوتماعي على مصير الافراد الى المجال الدولي وجعل الدولسة تحل محل القرد ... فكل مايوثر بالقرد يوثر بالدولة وكل مايعتمد عليه الفرد من مسوارد وفرص واشياه تكون مصادر قوة الدولة، وكذلك الوسائل ونطاق القوة فهي عند " دال" على صسعيد الافراد والمجتمع ولكن يمكن استمارتها في المجال الدولي فتكون المقوة علاقة بين دول معيدة.

ان القـوة بحسـب " دال " هـي علاقة بين طرفين او اكثر ، فهي القدرة على الدارم الاخرين ليسلكوا وفقا لاهداف من يمارس هذا الفعل ، والقوة توجد عندما تتواجد كلاث عوامل هي :

أ. ان يكون هناك نزاع على اهداف معينة.

- ب. ان يوافق احد الطرفين على مطالب الطرف الاخر ولو على كره منه.
- قفترض علاقة القوة أن أحد الطرفين قادر على انزال عقوبات يعتبرها الطرف
  الاخسر كفيلة بالحساق اضرار بالغة ولابد أن يكون ثمن عدم أذعانه أمطالب
  الاخر لكبر مما سيفقده نتيجة أذعانه.

قد نظرت هذه المدارس الى القوة من زوايا مختلفة، واشارت الى عدة تعريفات بشأنها ، وهو ماقد يشكل فائدة لايمكن الاستغناء عنها في رسم الفواصل بين المفاهيم المنقاربة والمتداخلة بشأن ادراك معنى القوة، على الرغم من تضمن كل مفهوم بعضا من عناصر المفاهيم الاخرى، وإن مايمكن استخلاصه هو إن القوة تمثل علاقة تشمل الأمر التالية : (15)

- 1. منافسة او نزاع بين مصالح وقيم طرفين او اكثر.
- 2. يهدد طرف طرفا اخر بتلقي العقاب اذا لم يمتثل لاراء الاول.
- 3. يسدرك الطرف المهدد (بفتح الدال) نتائج التهديد فان اطاع فانه سيتجنب خسائر جمسة يسسببها عدم انصباعه. اما اذا رفض قان على الطرف الاول ان يوجد لنفسسه علاقسة قوة جديدة. وتكون عادة باستخدام القوة بالفعل أي قوة الاجبار الفعلية.
- 4. وهـذا مايميزها عن القوة بالمعنى العام . اما التأثير فيختلف عن الاثنين وذلك لان (أ) يتمــتع بنفوذ عند (ب) فيتجاوب سلوك (ب) مع رعبات (أ) ليس بسبب توقع الحرمان والمقاب من استخدام القوة الفعلية من جانب (أ) ، بل لان (ب) يتجاوب لانه يرى اعراض (أ) مغرية وذلك لان (أ) يعرض مكاسب تقنع (ب) فــندفعه الى الامتثال . اما السلطة فهي الحالة التي يجد (ب) أن التركيب الكلي لانعــال وقيع (أ) مايدفعه الى الامتثال الى أو امره ، ليس خشية العقاب أو طمعا بالنفع بل لاقتناعه بشرعيتها.

ويتضــح من ذلك بان القوة تشكل جانبا رئيسيا في أي علاقة، واليمكن عزلها عـن كـل النواحي المتصلة بهذه العلاقة، فالقوة تتأثر بطبيعة العلاقة وكذلك بكل تغيير يطرأ على أي جانب من جوانبها.

# ثانيا: طبيعة العلاقة بين امكانات الدولة الوطنية وسلوكها الدولي

لاتسك ان هسناك علاقسة جوهسرية، وغالسبا طردية بين قوة الدولة الوطنية وماتسنطوي عليه من مصادر وموارد نوعية قابلة للتوظيف، وبين درجة حرية الحركة التسي يتمتع بها صائعي قراراتها وطبيعة مواقفها وتوجهاتها السياسية في البيئة الدولية . ولدر اسسة هذه الملاكة واحتمالاتها تحاول بعض التحليلات تقسيم الدول الى فئات متميزة على وفق امكانياتها من القوة، وان تسوق نماذج مختلفة من السلوك الذي يعبر بشكل او اخسر عن حقيقة هذه القوة ، ويصنف " الدكتور اسماعيل صبري مقلد " هذه الفئات على النحو الثالي: (16)

#### 1. فئة الدول القوية والقانعة :

تعتقد هذه الدول بوصولها الى درجة الرضا - بالمقاييس التي تضعها لنفسها - 
بين حجم امكانياتها من القوة من جانب وبين مستوى النفوذ ودرجة التأثير الذي وصلت 
السيه خارجيا في البيئة الدولية من جانب آخر ، أي ان مثل هذه الدول لاترى فجوة 
تفصيل بين امكانيات القوة المتلحة لديها وبين الاهداف التي تسمى الى تحقيقها خارجيا. 
وهيذا التماهي بين حجمي الامكانيات والقدرة على التأثير الدولي بفعالية ، الامر الذي 
يفضيي الى تكريس قدر من الشعور بالقناعة والحرص على استمرار الاوضاع القائمة 
دون تغيير، لان التغيير مسن وجهية نظرها يمكن أن يوثر بشكل سلبي على علاقة 
التناسب المطلوب المحافظة عليها.

علمى مايدو أن تقييم الدول لملاقة التناسب هذه ، والاقتناع بها، وماتفضى اليه مسن نتائج ، تعزز الرغبة لديها في المحافظة على الوضع القائم وحمايته ضد محاولات التغير ، انصا هي حالة تتطوي على قدر من المثالية، وهي عملية نسبية بحتة وتتوقف عالبا على جملة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

أ. طبيعة الاهداف الوطنية للدولة المعنية ومستوى ونطاق اتساعها.

- ب. تقيم الدولسة لامكانسياتها من القوة مقارنة بامكانيات غيرها من الدول ، وهذا التقسيم والمقارنسة، هسي النسي تغذي الاحساس لديها بالقناعة أو بالرغبة في التغيير.
- ج. نظسرة الدولة واحساسها باحتمالية تعرضها للتهديد من عدمه من جانب طرف او اطراف في النظام الدولي، لان احساسها بعدم تعرضها للتهديد يجعلها احرص على الدفاع عن الوضع القائم منها الى محاولة تغيره (17).

#### 2. فئة الدول القوية وغير القائعة :

هذه الدول تستشعر وجود فجوة بين امكانياتها الذائية من القوة الوطنية وبين مستوى التأثير من القوة الوطنية وبين مستوى التأثير ها من الدول، وبمعلى الخير السياسي القعلي الذي تمارسه في علاقاتها بغيرها من الدول، وبمعلى الخير انها خارجيا ، الامر الذي يحفيز الدولق المناسب الدي يحفيز الواقع الدولي في الاتجاه الذي يحقق هذا التناسب لكي تشعر بقدر من الرضاع الوضاع الجديد.

وتجدد الاشسارة ها السي ان القجدة التي استشعرتها الدولة بين مستوى المكاسياتها الوطنية ودرجة تأثيرها خارجيا، قد تكون واضحة في مخيلة الدولة التي لم يكن يرضيها الوطنية الذي كان قائما قبل تغييره، بينما قد لاتكون هذه الفجوة واضحة في مدركات الدول الاخرى، ومرد ذلك يعود بطبيعة الحال الى التفاوت والتباين في نوعية المعاليي المستخدمة في عمليات القياس والمقارنة ، وعموما يتوقف هذا الامر على جملة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصد مايلى:

- أ. احساس الدولـــة بوجود دول تقل عنها من حيث مستوى الامكانيات ومع ذلك درجة تأثير ها السياسي الدولي وحجم مصالحها كبير نسبيا بالقياس الى ماتسمح به امكانياتها.
- شـعور الدولة بتطور امكانيات القوة لديها بشكل ملحوظ دون أن يصحب ذلك زيادة فـي درجـة تأثيرها الخارجي أو أتساع دائرة مصالحها الوطنية، وهذا

- الشسعور ولسد لديهسا ادراك بسان احد طرقي المعادلة قد تغير، ومع ذلك بقي الطرف الاخر من دون تغيير.
- ج. حسدوث تطور في مستوى ونوعية اهداف الدولة، وفي شعورها بان لديها من القسدرات الوطنسية مايساعدها على دعم هذا التطور ومواجهة احتمالات بروز مقاومة دولية.
- د. السنزوع نصو احداث التغيير استجابة لبعض التطلعات الوطنية الضاعطة في
   انتجاء وقعن مضمون الوضع الراهن والعمل على تغير م.

### فئة الدول الضعيفة والقائعة:

ينطوي تحت هذا الوصف دول كثيرة ذات امكانيات محدودة من مقومات القوة الوطنية، وتنطوي على احساس بان درجة ومستوى تأثيرها الحالي في الملاكلات الدولية يتاسب مسع محدودية امكانات الدولية الإسكانات الدولية المحسساتها، دون أن تعرض نفسها المخاطر تعود عليها بالضدر اكثر مما تعود عليها بالمسنور اكثر مما تعود عليها بالمسنو. الاستفع. الاشكاناتها سيظل على ماهو عليه دون الارتقاء الى مستوى الهضال هو الذي يولد لديها الشمور بالقناعة والرغبة في استمرار الوضسع القائم، حتى وأن كانت تلك الدولة الاحمالات المقدرة على الحيلولة دون انهيار ذلك الوضع أو حدوث تغييرات فيه لغير صالحها (قال.

## فئة الدول الضعيفة وغير القانعة:

هــذه الــدول تــدرك ضــعف مستوى امكانياتها من القوة مقارنة بالامكانيات المستفوقة للدول الاخرى. ومع ذلك تكون في حالة من عدم القناعة او عدم الرضا ازاه الوضــع الدول بالظلم والحيف الشديد نتيجة استغلال الدول الاقوى منها لها، الامر الذي يجعلها متخفرة الى التغيير على الرغم من انها تفتقد كـل مقدرة لعلية على اجراء هذا التغيير، لذا تستعيظ عن ذلك بانحيازها الى جانب دول كـبرى غير راضية عن استمرار الوضع القائم، على اساس لنه اذا ماقدر نتاك الدولة

# ثالثًا: اشكاليات تقييم مستوى القوة الوطنية للدولة

## اشكالية حصر المتغيرات المادية والمجتمعية :

غالبا ، يصبحب حصر هذه العناصر ، واعطاء وزن نسبي لكل متغير على حدد. وان مرد هذه الصعوبة يعود الى كثرة تلك العناصر وتباينها واختلاف طبيعتها، كما ان تحديد وزن نسبي لكل متغير يعد عملية تقديرية محضة ، وخاصة بالنسبة لكسا ان تحديد وزن نسبي لكل متغير يعد عملية تقديرية محضة ، وخاصة بالنسبة للمتغيرات المجتمعية، ونلك لان طبيعتها اللامادية قد لاتتبح الفرصة لاجل الوصول السي نستائج دقيقة او تقريبية في هذا الشأن، فعوامل الثقافة المياسية او الايديولوجيا، او السروح المعسوية مشلا تعجيز المقابيس المادية عن حسابها بدقة وموضوعية عند السبتخلاص الوزن النهاتي لقوة الدولة في ظرف من الظروف، والإشكالية لاتتوقف عند هذا الحد او بمعنى أخر لاتشتمل فقط على صعوبة التغييم بالنسبة للمتغيرات اللامادية، والمساحة، تعكس هي الاخرى كدور المتغير الجغرافي ولاسيما مايتماقى بالموقع او المساحة، تعكس هي الاخرى لحدى الاشكاليات التي تواجه عملية التقييم.

# 2. اشكالية السيطرة على التفاعلات الدينامية بين المتغيرات:

هـذه الاشكالية تختلف عن سابقتها في أن الاولى ذات طابع كمي في الاساس، الثانية فيفلب عليها الطابع الكوفي بشكل ملحوظ، وبهذا فأن مهمة القائم بالتقييم لاتستوقف عند التعرف على هذه المتغيرات، وأنما يجب تجاوزها للوصول الى تصور دقـيق حـول الكيفية التي تمتزج بها وتفاعل القضيي في النتيجة الى حجما أو كما من القوة ألوطنية. وفضلا عن ذلك فأن تحديد الطبيعة الكيفية لهذه التفاعلات الدينامية المعقدة والدائسة التغيير في نفس الوقت أنما هي عملية لاموضوعية ، ومن الجائز أن تخير على الاحكام والاراء اختلافا قاطعا، ومثل هذه الاشكالية تحول دون توفير صورة نقيقة ومحددة لحقيقة القوة الوطنية لدولة من الدول في وقت من الاوقات (20).

# 3. اشكالية اختيار ادوات القياس والتحليل:

هــنه الاشــكالية ناجمة عن صعوبة تحديد انسب الادوات وكذلك عن صعوبة تحديد انسب الادوات وكذلك عن صعوبة تحديد المستويات المسوولة عن تقرير طبيعة الادوات التي يمكن ان تستخدم في تحليل المنفسيرات كل على حدة. فمثلا اذا كان المكلف بالتقييم بصدد تحليل اهمية ودور الثقافة السياسية قما هي الادوات التي يستخدمها في قياس نلك الدور وتلك الاهمية، ومن هو المسسوول عـن تحديد واختيار تلك الادوات، هل المستويات السياسية ام عناصر لها المحسوول عـن تحديد واختيار تلك الادوات، هل المستويات السياسية ام عناصر لها التحليل هــو الحروح المعنوية، فالسوال هنا ماهي الادوات التي تستخدم لقياس درجة ارتفاعا الروح المعنوية والتحقق من النتائج التي يمكن الانتهاء اليها في هذا الشأن ، ثم مـن الذي يقوم على تحليق هذا الادوات والمقاييس ؟ ومثاما تبدو هذه الإشكالية واضحة من الذي يقوم على تحري تقيما لقواها، فانها بلا شك اكبر نسبيا باللسبة للدول الاخرى حين تقوم بعمل تقييم لقوة بصضيها البعض (11).

#### 4. فجوة المعلومات:

هـنه الاشكالية ترتبط بمدى ونوع الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة من لجهزة جمع المعلومات، ومـدى الكفاءة التي تممل بها تلك الاجهزة، ذلك لان التلبيم الدقيق للمتضيرات ودور كـل متفير في اضفاء الفاعلية على قوة الدولة الوطنية وتوفير حرية حركة اضافية على اداء صانع القرار في البيئة الدولية، يجب أن يبنى على اساس قوي مـن الحقائق والمعلومات الموثقة والمصنفة، والا اصبح التقييم بلا جدوى كافية و لايوفر الارضية للتمامل الموضوعي الهادف. ولما كانت عوامل القوة الوطنية للدولة في حالة مـن الديامية والتفيير المستمر، ذا فائه مالم تتوفر لاجهزة جمع المعلومات المقدرة اللحظيمة على عنصر، فأن التحديد مـن الديام العن تتبع هذا التغيير و تحديد مداه واهميته بالنسبة لكل عنصر، فأن التحديد الكوفي لتفاعلات المحاسي الوزن العناصير التي تصمح طبيعتها بذلك ، وكذلك التحديد الكوفي لتفاعلات العوامـل والمتفـيرات كلهـا ، تصبح امرا يصعب ادراكه، او غير معبر عن الواقع،

وعلــيه فـــان مســـتوى الكفاءة التي تعمل بها اجهزة جمع المعلومات له علاقة تأثيرية مباشرة بكل مايرتبط بععلية التقييم (<sup>22)</sup>.

## مدى موضوعية وحياد التقييم:

هــذه الاشـــكالية ناجمة عن القلق من مدى حياد وموضوعية التقييم لان التحيز يجمل التقييم يفتقد للنزاهة والموضوعية.

وهـناك من يرى في اشتراط الموضوعية لتقييم متغيرات يفتقر الكثير منها الى الطبيعة الموضوعية لتقيم الموضوعية المعلية عادة تتعلق الطبيعة الموضوعية المحلية عادة تتعلق بالحدود التنييم، فان تجاوز الحد المعقول الذي يسمح بــه تفاوت الاحكام ، يؤدي والاريب الى اخفاق التقييم وتفريغه من كل مضمون ذي قيمة (23).

#### الاخطاء الشائعة عند التقييم:

احسياتا بسنظر السى قدوة الدولة على انها غير مقيدة ومطلقة، وليست نسبية بالمقارنــة مع قوة غيرها من الدول . هذه النظرة التقييمية المطلقة تضعف التقييم وتبعده عسن واقع علاقات القوى الموجودة في وقت من الاوقات. لذا يعد من الاخطاء الجسيمة السنظر الى قوة دولة معينة على انها ثابتة، وذلك لان علاقات القوى في المجتمع الدولي تتميز بالدينامية والتغيير .

ومسن الاخطاء المصاحبة للتقييم احيانا، والتي يجب التنبه لها توخيا للدقة والموضوعية، ذلك الخطأ الذي ينبع من الوهم بان بعض مكونات القوة الوطنية تتمتع بطبيعة دائمة، ومن ثم فانها تستمر في اداء نفس الدور تحت كل الطروف ، وبغض النظر عن التغيير الذي ينتاب علاقات القوى القائمة بين الدول الاخرى.

وهــناك خطــاً اخر ناجم عن الاقراط في التركيز على متغير نوعي واحد من متغــيرات القــوة الوطنية، الامر الذي قد يؤدي الى غلبة متغير واحد على كافة جوانب الثنيـــيم. وتجدر الاشارة الى ان التقييم السليم هو الذي يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي تؤثر في القوة الوطنية للدولة التي يجري هذا الثقييم بشأنها. <sup>(24)</sup>

# رابعا: ادارة القوة في النظام الدولي

غالبا ، يحفل أي موقف او ظرف دولي بوجود عدد كبير من الدول الاطراف ذات الإهسداف والمصسالح المختلفة، وكل طرف يحاول أن يوثر في باقي الاطراف بالطريقة النسي تخسدم مصالحه واهدافه، ولمل ذلك يعني ان علاقات المجتمع الدولي نفيست علاقسات ثانية محدودة الاهداف، والما علاقات جماعية متشعبة ومتشابكة، وقد تلتقسي فسيها الاهداف وقد تتقاطع او تتصادم الامر الذي يضغي مزيدا من التعيد على الكيفسية النسي تدير بها كل دولة قوتها الوطنية في البيئة الدولية، ولتتبع المصالسلوكي لدولتين بينهما نزاع حول موضوع معين سوف نجد ان دولة (أ) تحاول ان تتصرف في النزاع بطريقة معينة لتؤثر في سلوك الدولة (ب) ، وتحاول الدولة (ب) من جانبها تبلي سلوكا يلغي من تأثير الطرق التي تستخدمها الدولة (أ) في مواجهتها. ودولة (أ) في هذه الحالة تجد نفسها امام اربعة انماط من السلوك في مواجهة الدولة (ب) وهي: (25)

- 1. عن طريق اقناع (ب) بالاهداف التي تتوخاها من سياستها في النزاع بينهما.
  - 2. عن طريق تقديم اغراءات تجعل (ب) في حالة تقبل لهذه الاهداف.
  - عن طريق التهديد بتوليع العقاب على (ب) فيما اذا اصرت على الرفض.
- عـن طـريق اللجوء المباشر الى القوة المسلحة لارغام (ب) على التسليم بتلك المطالب.

ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان شكل النزاع في عالم اليوم قد يتجذر ، ولم يعد بالامكان تصور نزاعات كونية وفق الفرضيات التي كانت سائدة خلال مرحلة الحرب السباردة، فالصدراعات اليوم اما (بينية) او ضمن الدولة وفي كلا الحائنين تدع المجال واسدا للسنخادة من استعرار الظاهرة المحسداعية واستثمارها كمتنفساً الاقتصادياتها ودبلوماسيتها وعلى حساب مفهومات الخلاقية تتعلق بالامن والسلم والتمية ... الخ.

وفسي ضدوء مجمل ماتقدم ، فيل نحن بحاجة الى قوة لدورها الترتيب عالم مستقر؟ ام امسام عسالم غير مستقر بعنام المستقرار؟ وفي كلا الحالتيسن (وان اتحدت الغايسة) يتعلقب الامر ادارة فاعلة القوة تحقق الهدف بالل كلفة وجهد ووقت، وباقل ذاتية ... فهل هي من خلال المحقل العالمي ؟ (أي عن طريق الامم المستحدة) ، ام مسن خلال المحقل الفردي ؟ (أي تعتمد القدرات الكونية لدول بمينها) ام من خلال المحقل الفردي ؟ (أي تعتمد القدرات الكونية لدول بمينها) ام من خلال تحاللات القلولية تاليا:

## 1. المحقل العالمي:

لقد الفسح المجال التساؤل عن امكانبة اليام امبر اطورية عالمية واحدة او متعددة السرووس ام السيام نظام تعددي بديل بالكامل وطرحت التطورات الدواية تحديات جديدة حول الامم المتحدة، ودورها الجديد كحجر زاوية في نظام فعال لملامن الجماعي.

ومسن اهم الافكار التي اشاعها النظام الدولي الجديد ووعد بتحقيقها هي حمل المجتمع الدولي على مقتصى الشرعية الدولية التي تمثلها الامم المتحدة، باعتبارها المسلطمة القسيمة على حو المسلطمة القسيمة على حراسة المنظام الدولي والارتقاء بها وتعزيز دورها على نحو يمكلها من الاسهام بفعالية في تنظيم المعاتفات الدولية السلمية. اقد شهد مفهوم الامن والمسلم الدوليين تطورا فكريا كبيرا ففي الفترة الاخيرة امتنت حدوده وكثرت تفرعاته لتشمل لبعدادا جديدة، قد أوكلت (المادة 16 من الميثاق) لمجلس الامن تعريفا محددا ومكتوبا لهدذه العوامل فسي الميثاق فان خطر النزاعات والصراعات والمواجهات المسلحة بيسن الدول كان دائما هو المعيار ولكن هذا التفسير البدائي استبدل موخرا بتعريف أخر تطورا وشمولا ، لقد وصف بيان لمجلس الامن في القمة المنعقدة في بتعريف أخر تطورا وشمولا ، لقد وصف بيان لمجلس الامن في القمة المنعقدة في الحروب والسلام ( أن غياب الحسروب والسنزاعات المسكرية بين الدول الايمني بالضرورة استتباب الامن والسلام الحسوب والسنزاعات المصدورة بين الدول الايمني بالضرورة استثباب الامن والسلام المسلم والامسن الدولييس ، نقد المصدورة استثباب الامن والسلام والامسن الدولييس والمه المصادر عبر المسكرية لحدم الاستقرار تشكل تهديدا فعليا للمسادة والامين الدوليس والمال التي تشكل تهديدا فعليا

للمسلام والامسن الدولييسن كمسا لكمد وجود مايهدد السلام والامن بالفعل رغم غياب المنزاعات المدودية والذي تعتبر العامل الرئيس لتلك المهديدات).

ان رد فعسل الامسم المستحدة اذا ماتحرض السلام الدولي لاي تهديد يتراوح بين المعراوغة والادانة الشفهية ، والتحذير ، والوساطة وفرض العقوبات الاقتصادية، والاعاثة عن طريق المعساعدات الانسانية والاجراءات العملاية، او ببساطة الاهمال الحميد، ودتندفل عدة عوامل في تحديد رد الفعل والامر يعتمد على ظروف كل قضية (26).

وفي حزيسران 1992 القترح الامين العام السابق للائم المتحدة "د. بطرس غالسي" في برنامجه السلام تشكيل جيش للائم المتحدة وفي وقت لاحق سعى الى ايجاد قوات احتياطية للائم المتحدة الشرها بصورة فورية في مناطق التغيير ، وقد عارضت الولايات المتحدة ودول اخرى كثيرة هذه الفكرة (271، وفي مقالته الموسومة ( نحو دور الحسوى للائمسم المتحدة) التي نشرت في وقت واحد في مجلتي السياسة الدولية والشؤون الدولية " Foreign Affairs" عدد شتاء 1992، 1993 وفيما يتعلق بعملية الاستجابة المسريعة للائمسم المتحدة اشار " د. بطرس غالي " الى ان (من الدروس المستفادة من المسريعة للائمس الذي حدث مؤخرا في انشطة الائم المتحدة لحفظ السلام، الحاجة الى الاسراع بنشسر العمليات الجديدة، ففي ظل الإجراءات الحالية يمكن ان تتضمي ثلاثة اشير او اربعة بين صحور اذن مجلس الامن بالمهمة وتتفيذها الفعلي في الميدان، ويلزم العمل على ثلاث جبهات: التمويل والافراد والمعدات ) (28). والقضية الرئيسة مائز ال المصل وحدة وحسى متى وتحت أي ظروف يمكن للائم المتحدة ان تتخل ؟ بخصوص مطروحة وحسى متى وتحت أي ظروف يمكن للائم المتحدة ان تتخل ؟ بخصوص التوفيست فان ميل مجلس الامن نحو توسيع مفهوم مايشكل تهددا السلام بعطى المجلس فرصة اكبر المتخل.

لقد نقدم وكديل الامين العام السابق لعملهات حفظ السلام "سيربراين واركوهارت" مؤخرا بالنتراح يدعو فيه الى انشاء جيش من المتطوعين للأمم المتحدة بمكنها ان تعبئه فسى أي وقست بصورة مهاشرة .. وقد كتب مؤخرا (إن النزاعات الداخلية للدول التي تواجسه الامم المتحدة والعزوف الطبيعي لبعض الحكومات عن توريط قوات بلادها في مواجهسة اعمال عنف ونزاعات داخل دولة الاتربطها بها أي مصالح او امن مشترك يؤكد الحاجبة الشديدة لجيش دولي من المتطوعين المدريين احسن تدريب لمواجهة مظاهر العنف والصراعات في مراحلها الاولى... واضاف ان هذه القوة ان تكون بديلا للدبلوماسية الوقائية او القبوات حفيظ السلام التقليدية او القرارات الالزامية واسعة النطاق التي تتخذها الامم المتحدة طبقا للقصل المدابع من الميثاق) (29).

وقد شخص " د. بطرس غالمي " التحديات التي تواجه الامم المتحدة وتعيقها في اداء بعض ادوارها ومهامها بما يلي : (30)

الستحدي الرئسيس الاول: يتمسئل في القيادة والنتسيق والتي نتطلب قوة عسكرية فعالة ومؤثرة .

القحدي الثاني: يتمثل في امكانية تنفيذ عدة عمليات ميدانية ناجحة في أن واحد.

الستحدي الثالث: يكمسن في الطبيعة المتغيرة للنزاع ... فالنزاعات والمواجهات التي تندلع تصدث اليوم ضمن حدود دولة ما تعتير اكثر شيوعا من الحروب التي تندلع مابين الدول، وليس بمستطاع الامم المتحدة ولايتعين عليها التنحل بالنيابة عن أي طرف من اطراف النزاع، أذ أن ميثاق الامم المتحدة يحظر عليها ضمنا الستدخل فسي الشؤون الداخلية للدول ، لاسيما مايتعلق منها بالتشريع الرسمي للدولة .

ان هـنه التحديات بالاضافة الى اشكاليات التمويل والاقراد والمعدات ، وقيود الولايسات المستحدة وبعسض السدول التي تعارض تشكيل جيش للامم المتحدة وتسعى المصادرة بعض الباتها احيانا ولاستخدامها كوسيلة لانصياع الدول التي تحاول الخروج على الارادة الجديدة) ، ولاضفاء صفة الشرعية الدولية على سياساتها وممارساتها في احسيان الحسرى ، هـي بلاشك لاتجمل من نظام الامن الجماعي الذي تحاول الشاعته ، الحسيان الحسرى ، هـي بلاشك لاتجمل من نظام الامن الجماعي الذي تحاول الشاعته المتمسئلة بازدواجية المعالير، أو استغلال صلاحيات القصل السابع في قضاوا لايتطلب طهسا الالسزام. هـذا فضلا عما يوجه لفكرة الحكومة العالمية من نقد ينطلق من كونها تستجاهل دينامـيات المعراع الدولية وكذلك من تصور الكيفية التي تستطيع بها أن تخلق قاعدة للاتفاق العام كاساس لقراراتها،

وافراط بعض مؤيدي فكرتها في المقارنة بين السلطة التي تمارسها الدول على رعاياها وسلطتها على الدول، والتبلين بين اهدافها وامكانياتها (31).

ولايجب ان نستخاص مصا تقدم بان الامم المتحدة عديمة الجدوى والا لما النفصات الدول للانظمام اليها، الا ان امن النظام لايزال يعتمد في مجمله في الواقع على قاصدة الستوازن اكستر مما يعتمد على قيام ملطة فوق الدولة بوظيفة رجل بوليس في المسالم. والستوازن السائد هو غير التوازن الذي كان سائدا ابان الحرب الباردة، بل هو فسي الوقست الحاضسر بين الاهداف المعلنة والمصالح الاستراتيجية ومديات الاستجابة المحتملة.

ونخلص مصا نقدم الى انه من المتمذر الارتكاز على المنظمة الدواية كجهة الساسية لادارة القدوة والسيطرة عليها في الوضع الدولي الجديد بل هي في احسن الاحسوال سوف تكون اداة مساعدة ، ففي التشريع والقرار سوف تكون موجهة ناهيك عن انها كذلك في التنفيذ ايضا .

#### 2. المحقل القردى:

وفــيه تعتمد الدولة بشكل عام علمى المكانياتها الذاتية من مقدرات القوة الوطنية لمجابهة ما تعقد بانه تحديات لاهداف استراتيجيتها العالمية.

والان وبعد ان تراجعت قدرات الاتحاد السوفيتي السابق تحررت التوجهات الاستراتيجية للولايسات المستحدة فهمي اضحت الدولة الوحيدة القادرة على الوصول بجيشها الملي أي مكان في العالم (32)، وترى ضرورة الاحتفاظ بقدر كبير من القوة التقليدية والنووية بما يتبح لها المحافظة على مكانتها الريادية في الوضع الدولي الجديد وردع جميع الخصوم المحتملين حول العالم.

وبالسرجوع قليلا السى الوقائع التاريخية القريبة يمكن ملاحظة أن هذه المرة الثالثة التي تقوم فيها التيادة الامريكية بجهود استثنائية لاقامة نظام عالمي جديد، كانت المسرة الاولى في زمن الرئيس " وودرو ولسن " وكانت محاولة فاشلة حيث هاجم العالم الاقتصادي السبارز " جون مانيار كينز" النتائج الاقتصادية التي تمخضت عنها معاهدة

فرساي، وقدم تحليله بشأن اسباب الكساد الاقتصادي الكبير ومعالجاته وقد كان له تأثيره في المفاوضات والاتفاقيات في (بريتون وودز) فيما يتعلق بالاقتصاد التجاري العالمي الرأسـمالي ، وكما فعل " ولسن" قام " روزفلت" بمحاولة لاقامة عالم يضع ديمقر اطيات رأسـمالية ليبرالـية تعيش في ظل نظام شامل من القانون الدولي، وقد فشل هو الاخر وبسـرعة بسبب بدأ فترة جديدة من الحرب الباردة وفتح الباب امام مشروع " مارشال" ومـبدأ " تـرومان " كأسـاس لملاقات استراتيجية واقتصادية وثيقة بين الدول الغربية و الولايات المتحدة لخلق دعامة تحد من انتشار الشيوعية في اوربا الغربية.

ومسع نهايسة الحرب الباردة وتحلل الاتحاد السوفيتي السابق انطلقت الولايات المتحدة معلنة عن عزمها على صياعة نظام عالمي جديد.

وقـد قامت الادارة الامريكية قبل السابقة " ادارة بوش" بتوظيف حرب الغليج كدرس افتتاحي للنظام الدولي الجديد (33).

ويتساعل "بريجنسكي" في الجزء الثالث من كتابه ( Out of Control ) هل ان القيم التي تحملها الولايات المتحدة تنسجم ورسالة النظام العالمي الجديد؟ ويركز عند الجابسته وعلسي المستداد عدة صفحات على قوتها وعناصر هيمنتها على النظام الدولي الجديد واسباب انفرادها به ومضامين دورها المعطي والعالمي (وامتلاكها ميزة الجاذبية في التأثير على الاخرين تلك الميزة التي سعت الى ايصال نتائجها من خلال اعتماد المديد من الاساليب السياسية والاعلامية والاجتماعية الموثرة المغابة والتي تلقى اعجاب وتقليد الاخريس الا انه يستدرك واصفا دورها في الشؤون العالمية خلال المقد الاخير مسن القرن العشرين بالتناقض وعدم الانسجام ويقول في هذا الصند انها في الوقت الذي تهيست فسيه على القمة دون منافس لقوتها فان هناك عدة عوامل تهدد دورها بالانهيار وسدة هي عوامل التغير الاجتماعي الديناميكي المتصاعد والتي تنطوي على مضمون رسالتها التسي تريد ايصالها الى العالم ) ، مشخصا المشاكل التي تعانيها على الصعيد الداخلي (34).

ان اطروحة " بريجنسكي" وان كانت تظهر الدعوة الى تجاوز اشكاليات وتناقضات المجسم الامريكي واكنها تنطوي على التشكيك بامكانية انفراد الولايات المستحدة بقيادة العالم. وتؤكد حقيقة ان اية دولة مهما بلغ شأنها وامكانباتها ليس بوسعها المسيطرة علمي كمال دهالسيز اللعبة الدولية او بالاحرى، قدرتها على فرض ارادتها ومصلحتها في جميع الظروف على الدول الاخرى (<sup>35)</sup>.

كما أن القيادة الامريكية بالرغم من وفرة المزايا لديها لم تحقق نجاحات كاملة في مياديسن اختـبارها فهي تريد أن تكون القيادة للامريكان دائما سواء في الممليات المسكرية أو في عمليات حفظ السلام ... وأن اصرارها على القيادة لاثنك يؤدي الى توسيع دورها لكثر مما ينبغي في شؤون العالم ولكنه في نفس الوقت سوف يكشف عن قمسور في النزامها في حل الازمات وببساطة يمكن أن نخلص مما تقدم الى أن ادارة التسوة عالميا في جميع الظروف والمواقع من خلال المحفل الفردي أمرا متعذرا ، وأي تفكير بعكس ذلك ربما يضيف مغالطة جديدة النظام الدولي الجديد.

وهدذا هدو احد وجوه الاخفاق وربما يتماثل الوجه الاخر مع ذلك المايسترو السذي يحاول توجيه فرقة غير متجلسة او عدة فرق في أن ولحد ، والسوال هذا الا يحدولك الامسريكان هذه الحقائق ؟ هل ثمة شرك ينصبوه لانفسهم؟ لامراكنا بان جميع ماورد يمثل مدركات ابتدائية لدى الامريكان فما علينا اذن الا انتخال المتغيرات والتي اطسرها السنظرية قدد تأسست ... ويمكن تفسيها في اطروحة " هنتغفون" ودراسة البرجاسكي" (خارج دائرة التحكم) ، وربما في دراسة " شوفهمان" انا وحرب الخليج، وفي ماطروحات الامين العام السابق للامم المتحدة " دبطرس عالي" ، وان كان يميل الى تأكيد دور اكبر للامم المتحدة ... وغيرهم يخثيرون بلا شيك.

# 3. المحقل الاقليمي:

 المقبول هـ و الاقليمسية تعنيها من الهيمنة العالمية وربما تحررها من مدرك العدائية. والاقليمسية ابسان الحرب الباردة قد احتمت خلف مبررات امنية - ايديولوجية (حلف وارسو وحلسف الاطلميي) ، والسبب في ذلك كان وجود الضاغط الخارجي، والضغط الان الصبح من الداخل (الداخل العرقي ، الداخل الطبقي، الداخل الديني، الداخل الاتثني الان المسبح من الداخل المداخل الاثني المداخل الاثني المداخل الاثني المداخل الاثني المداخل الاثنية بان المداخلية بدافع الرغبة في التكاملية ومن هنا فالاقليمية تتطوى على المرابل التالية:

- أ. تحاول ان تخلق ميكانزمات متكافئة للمعالجة.
- ب، ترتضيها جميع الاطراف في مواجهة المتاعب الدلخلية.
- ب. انها شرط للانماء .. والانماء معطل للاضنطرابات .. لذلك فالاقليمية تساوي الاستقرار .

وفسي نطاق الاقليم يقوم كل تحالف بتكتيل امكانيات القوة لاعضاء وتركيزها فسي محور قوى جماعي يستطيع من خلاله أن يقاوم الضغوط التي تواجهه بها تحالفات القوى المنافسة (69).

ويستوقع " بريجنسكي" في القصل الرابع من كتابه (Out of Control) ان تكون خارجة المالم في القرن الجديد على النجو التالي : (37)

#### أ. دول امريكا الشمالية :

ونقع تحت سيطرة الولايات المتحدة المباشرة عن طريق توقيع اتفاتيات تجارية (Nafta) وفق مبدأ السوق الحرة ، لتشكيل قوة اقتصادية عالمهة.

#### ب. اوريا الموحدة:

من خلال الاتحاد الاوربي وهي تدرك اهمية نجاح اهداف الاتحاد لوقف تنامي الصراعات العرقية في اوربا الشرقية.

#### ج. دول شرق اسيا:

سـوف تخضع هذه المجموعة السيطرة اليابانية الانتصادية، ولانها لاتمثلك قوة عسـكرية ضاربة تمكنها من الدفاع عن اراضيها، فإن احتمال نشوب صراعات جانبية بين دول المنطقة وارد جدا بعد بروز الصين كقوة سياسية واقتصادية .

#### د. دول چنوب اسیا:

وهــي مجموعة دول متجاورة غير معرضة للوقوع تحت سيطرة قوى سياسية خارجية بسبب وجود الهند بوزنها الدولي والحضاري والتي تمثل بيضة القبان.

#### ه... دول الهلال الاسلامي:

تمتد من شمال المريقيا ، الشرق الاوسط – ماحدا اسرائيل – دول الخليج، العراق ، ايران ، دول اسبا الوسطى التي تمتد بحدودها الى تخوم الصين .. لنها مسافات واسعة يجمعها الديـن الاسـالمي... واحتمالات ورود صراعات سياسية فيها امر وارد جدا... وهذه المنطقة هي التي يطلق حليها المستطيل الاسلامي او اقليم الوصل(88).

# و. مجموعة الدول الاورو – أسيوية:

هي مجموعية حكومات ومجتمعات كانت منصهرة ومنسجمة صمن الإيقاع السيوفيتي ، الا انها دول مفككة عن بعضها البعض يقع البعض منها في قارة اوربا ، السيوفية ين المعن يقع البعض منها في قارة اوربا ، المينما يقع البعض الاخر في القارة الاسبوية ويجد الجزء الثالث من هذه التركيبة ضالته تحت راية الاسلام.

والسؤال هذا هل ستغدر خطوط التداخل بين هذه المجموعات خطوط قتالية كما عبر عبنها "هنتنفيتون" في اطروحة تصادم الحضارات، وهل تتوفر لجميع هذه المجاميع مستلزمات وعناصر الصراع؟ سواء بوجه عام ام على حد سواء.

مسئلما جاءت اطروحة "قوكوياما" (نهاية التاريخ) منرقة في الانحياز والذائية، جاءت اطروحة " هنتنفتون" مفرطة في التجريد وهي جزء من مشروع معهد جون أوليسن للدراسسات الاستراتيجية بخصوص ( المحيط الامني المتغير والمصالح القومية الامريكية ). ان مسرحلة صيرورة النظام المالمي الجديد وكيفية ادارة القوة فيه تبدو مرهونة بجدلسية تسنافس في الغايات وتباين في الاستراتيجيات بين مراكز القوى الاساسية (63). ويسا أن الصسراعات المحسقطة هي صراعات بينية وداخلية وغالبا ماتلعب التنخلات الخارجسية ادوارا معجلسة بتصسعيدها وتنايمها واطالة امدها ... فالا قليم هو اجدر بمعالجستها وتقلسيص كلفها ، الامر الذي يحتم التبه المبكر الى ضرورة الاسراع بعقد الترتيب الامنية الاقليمية ، ولمل المعالجات في هذا الصدد يمكن أن تكون على الوجه التألى:

- عقد اتفاقیات بناء الثقة الامنیة الاقلیمیة.
- ب. الـــتوازن علـــى مستوى واطيء من الاتفاق العسكري والاستعدادات العسكرية بطريقتين ، اما بنزع تدريجي السلاح او عدم سباق التسلح.
  - ج. انشاء مؤسسات الليمية لفض الخلافات الاقليمية.
- د. تقريب الاراء والمدركات الامناية بين الفئات والنخب وصناع القرار عن طسريق المعاهد المتخصصة، الندوات والحوارات الهادفة، وتبادل الاراء ورفد صناع القرار بعدد اوفر من البدائل والخيارات.

وينبغي ايجاد السبة المسيطرة لضبط احتمالات تحول هذه التراتيب الامنية الاللمية الى تلك الاداة التي غالبا ماتمل مجموعة من الدول الى توظيفها بهدف تنسيق نشاطاتها العسكرية والامنسية تحقيقا لاهداف مشتركة ليس بوسع أي منها تحقيقها بامكانسياتها المستفردة ... وتبعا لذلك يمكن أن تكون هذه التراتيب اطارا مناسبا لتنظيم المصالح الاقتصادية والثقافية المتبادلة، فضلا عن ضرورة تنسيق الرؤى السياسية تجاه القضايا السياسية الجوهرية وكذلك المواقف على الصعيدين الاقليمي والدولي.

# هوامش القصل الثامن

- د. ملحم قدربان، قضمایا الفكر السیاسي القوة ط1، (بیروت، المؤسسة الجامعیة للدر اسات و النشر، 1938هـ)، ص.115.
- - (3) د.ملحم قربان ، مصدر سبق ذکره ، ص115.
- د. اسماعيل صحيري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ،
   ص 163.
- Charles O.Lerche, Concepts of International Politics, (Printice Hall, Inc. N.J., 1969), P.P. 61-62.
- David Singer, International Influence, Aformal Model, the American Political (Science Review, Vol 51, 1987), P.420.
- Mahendra Kumar, The Orentical Aspects of Intranational Politics, (Shivalal Agarwala and Company Sindeal, 1972), P.176.
  - (8) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 163.
  - (9) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 163.
- (10) Edward H.Carr, The Twenty Years Crisis, (Macmillan and Co., limited, London, 1942), P.P. 132-144.
- (11) Frederick H.Hartmann, World in Crisis, 3<sup>rd</sup>.ed, (The Macmillan Company, 1967), P.19.

- (12) جيمس دورتي، روبرت باستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تسرجمة دوليد عبد الحي ، (الكويت ، كاظمة للنشر والتوزيع، ط1، 1985)، مس 59.
- (13) هسانس جسي موركنثاو ، السياسة بين الامم، ترجمة خيري حماد ، (القاهرة ، الدار القومية للطنباعة والنشر، 1964) ، ص ص 24-38.
- (14) Robert Dahl, The Concept of Power Behaviour, (Science Reivew, vol. 2, 1957), P.P.200-202.
  - (15) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص167.
    - (16) المصدر نفسه ، ص ص 169–172.
- (17) A.F.K.Organski, Op cit, P.P.326-327.
  - (18) د. اسماعيل صبري مقلد ،المصدر السابق، ص 172.
    - (19) المصدر نفسه ، ص 172.
    - (20) المصدر نفسه ، ص 194.
    - (21) المصدر نفسه ، ص 194.
    - (22) المصدر نفسه ، ص 195.
    - (23) المصدر نفسه ، ص 195.
    - (24) المصدر نفسه ، ص ص 195-197.
      - (25) المصدر نفسه ، ص 200.
- (26) د.نبسيل المربي، الامم المتحدة والنظام العالمي الجديد، (السياسة الدولية، المدد 114، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1994) ، ص ص 151–152.
- (27) O.N.Mehrotra, Clinton's Foreign Policy in New World . Entropy, (Strategic Analysis, VolXVI, No.3, June, 1994, P.314.

- (28) د.بطـرس بطـرس غالـي، نحو دور اقوى للامم المتحدة ، (السياسة الدولية، المحدد111 ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1994) ، ص 8.
  - (29) د. نبيل العربي، مصدر سبق ذكره، ص 153.
- (30) Taward Warkable International System, (International Herald Tribune. November 2, 1994).
- (31) د.اسسماعيل صبري مقلا ، نظريات السياسة الدولية دراسة تطيلية مقارنة، (الكويت ، منشورات ذات الصلاسل ، 1987)، ص ص ، 393-395.
- (32) بـول كيسندي ، الاسستعداد القـرن الواحد والعشرين، ترجمة مجدي نصيف، (القاهرة، مكتبة منبولي، 1994).
- (33) جان بيدير شوفنمان ، انا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك وبديع المطية، (عمان، دار الكرمل، 1992)، ص93.
  - (34) لمزيد من التفصيل انظر:
- Zbigniew Brezeziniski, Out of Control, (New York, 1993), P.P. 100-170.
  - (35) مارسیل میرل ، مصدر سبق نکره ، ص 482.
- (36) د. اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدواية ، مصدر سبق ذكره، ص 96.
- (37) Zbigniew Brezeziniski, Op cit, P.P.170-200.
- (38) د. كــاظم هاشم نعمة، معتقبل توزيع القوة في النظام العالمي الجديد، في باسل البستاني واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص104.
  - (39) المصدر نفسه ، من ص 88-89.

# الفصل التاسح

# اشكاليات الصراع والحرب في العلاقات الدولية

# اولا: تحليل ظاهرة الصراع الدولي

تعدد ظاهرة الصراع في الملاقات الدولية من الظواهر المعقدة، وهي مرحلة متقدمة على التسافس ولكنها دون الحرب، ومرد تعقيد هذه الظاهرة يعود الى اتساع نطاق البعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها ، وتعدد مدخلاتها وتشابك تفاعلاتها وتأسيل المباشرة وغير المهاشرة. وتتفاوت درجات الصراع من حيث المدى وسعة او محدودية النطاق، او مستوى المنف، او نوع ومساحة التأثير .

وتمكس ظاهرة الصراع تلك التقابلية الحادة بين الارادات الوطنية، الناتجة عن تقاطع المصالح والاهداف الوطنية، وربما تباين واختلاف الدواقع والتطلعات والقدرات، وسسعي الوحسدات القرارية الى اعتماد مواقف دولية، او رسم سياسات في اطار رؤية مختلفة وعلى نحو يعزز ارضية للصراع اكثر من تدعيم ارضية الاتفاق.

وقد ينطوي الصراع على مظهر واحد ويشمل ميدانا بعيده، كأن يكون سياسيا او اقتصساديا او الديولوجيا او اعلاميا او حضاريا، وقد يشمل اكثر من ميدان ويمكن ان يكسون كليا ولكن دون مرحاة الحرب المسلحة . ويحسب شدة الصراع وتعدد ميادينه تتحدد ادواتسه، وتستحدد كذلك درجة فاعليتها ، وهذه الادوات يمكن ان تأخذ اكثر من سبيل وتستراوح بيسن الستفاوض والاعراء والمساومة والضغط والاحتواء والحصار والترهيب والتأمر وتعزيز تحالفات الاضداد.

ونظر اللاهمية التي حظيت بها ظاهرة المسراع في العلاقات الدولية فقد تعددت وتتوعث النظريات والاختصاصات التي بحثث فيها الامر الذي ادى الى تعدد التفسيرات بشأنها، وسوف نحاول تاليا التركيز على بعض من هذه التفسيرات وكما يلى: (1)

#### 1. التفسير السياسي:

الفرضسية النسي يقدو عليها هذا التفسير هي (ان وجود التكتلات والمحالفات المحالفات المحالفات المحلفات المحلفات المحلفات المحلفات المحلفات سوف تنجم عنه مظاهر اللق تتباين في حدثها وفي طبريقة المحلفات سوف تنجم عنه مظاهر اللق تتباين في حدثها وفي طبريقة التميير عن نفسها عاكسة تفاعلات تصميدية ومؤشرات تقود المي الصراع (2). ويستمد هذا التفسير في تعزيز فرضيته على متغيرين يحسب ان لهما دورا في مظاعفة حدة الموتر والصراع الدولي وهما:

- أ. المنفسير الايبولوجي الذي ينتج عنه تقسيم الدول الى محاور وكتل متصدارعة وهسند المحاور لاتعلى او تسهم في استقطاب معظم الدول الرئيسة لكي تكون اطرافا فيها.
- ب. سياسات توازن القوى المعتمدة في ادارة الكثل والتحالفات. وهذه السياسة بقدر ماتطوي عليه من مظاهر وعوامل كابحة للصراع (سوف نتطرق اليها لاحقا) فهسي تمسيم ايضسا في زيادة حدة التوثر والصراع الدولي ، وذلك لان هذه السياسية غالسيا لاتصب تطبع ان تطبي نفسها من الحاجة الى حشد الامكانيات المحسكرية لكسل كستلة او محور في مولجهة بعضها، او تيني سياسة تفضيلية السدول الداخلية في التحالف عند منح المحونات الاقتصادية او المرص على حسساب دول لخرى، فضلا عن القيود للتي يمكن ان تفوضها الدول في الحلف على عسرية التجارة والانتقال على دول في التحالف المصاد، وهذه العوامل كلها ، يضاف اليها سمى بعض الدول الى تحقيق اختراقات امنية او سياسية كلها ، يضاف اليها يم من الدول الى تحقيق اختراقات امنية او سياسية للانظمية السياسية في دول نقع في التحالف المصاد، تسهم في اشاعة جو من التوثر في البيادة الدولية وتوفر الارضية انشوء مظاهر الصدراع الدولي.

# 2. التفسير الاقتصادي:

الفرضية التي يقوم عليها هذا التفسير ترجع في اساسها الى النظرية الماركسية والتفسسير المسادي للتاريخ، والتي ترجع عوامل التغيير بما فيها ظاهرة الصراع الدولي المسى دوافع اقتصادية، وترى بان هذا التفسير مثاما هو صالح في نطاق النظام السياسي واطروحة المسروع الطبقسي بيسن طبقتسي البرجوازية والبروليتاريا الممهد السببل للكستاتورية البروليتياريا، فهو يصلح ايضا بين الدول وذلك لدوافعها الرأسمالية وتحت الضغط الشديد للمنافسة الممهدة للحروب المصلحة.

ومسن ناحية اخرى، وفي اطار نفس التسيير الاقتصادي فان الدول في دوامة سسعيها المتواصسل لسرفع مسستوى امكانياتها بالحصول على موارد اضافية لمعالجة الاعسباء الاقتصادية الداخلية قد تكون مدفوعة بدوافع العدوان على غيرها او الابتزار مما يسهم في تصعيد مظاهر الصراع في علاقاتها مع الدول الاخرى وبما يشيع مظاهر التوتر في البيئة الدولية.

## 3. التفسير الجيوبولتيكى:

يف ترض هدذا التفسير وجود علاقة بين الضغوط الناجمة عن البيئة الجغرافية وعملية الصدراع مسن لجسل البقاء والنمو . بمعنى ان هذا التفسير يعتبر الدولة مثل الكالمسنات الحية وحدة عضوية، تتوقف مقدرتها على النمو بحسب طبيعة الحيز المكاني الذي تتحرك في نطاقه وتتفاعل .

ان التفسير الجيوبولتيكي بجد اساسه النظري في مناذهب البه الالماني "راتزل" بشأن الدولة العضوية والحدود القابلة للحركة والتغيير ، الذي ركز على ان عدم ثبات المصدود يعد الضمامن لحيوية الدولة، وانه في صمالح الدولة الاكثر حيوية، واكد في هذا المصددد بسأن المصدود كثيرا ماتؤدي الى قيام الحروب الدولية لسبب طبيعي وهو ان المسدود اذا نظر البها على انها نهائية ودائمة ، فانها بذلك تكون عائقا امام نمو الدولة، وقد ارتبطت بهذه النظرية فكرة المجال الحيوي التي تبنئها المانيا النازية وكانت احد اسباب الحرب العالمية الثانية (3.

هذا الفهم الذي كان يعكس جوهر النظريات الجيوبوليتيكية النقلينية كان قد وجد له صدى مؤشر في مخططات صائع القرار الالماني ان لم تكن النظريات قد صدمت على وفق اهو انه و تطلعاته، والإضفاء الشرعية النظرية على سلوكه في البيئة

الدولسية. وأن السنظريات المعاصرة في هذا الصدد في الوقت الذي اكدت هي الاخرى المصية المجال الحيوي كقوة اساسية دافعة للصراح الدولي ، بدلالة سعي القوى الكبرى السي توسيع مناطق نقوذها ودائرة مصالحها في العالم ، ولكن هذه النظريات قد ادركت ضسرورة استعادة وسائل صراعية دون الحرب لان وسائل الحرب قد تطورت بدرجة لسو الدلمست عسندها سسوف لاتبقي ولاتذر ، لذا اكنت على ضرورة تطويع الموامل المساحية فسي اطسار علاقات واستراتيجيات تنسيقية او تعاونية بين القوى الدولية المختلفة.

## 4. التفسير المتعلق بحماية وتنمية المصالح الوطنية:

الفرضية الاساسية التي يقوم عليها هذا التفسير تركز على ان حجر الزاوية في ترجهات صناع القرار وعلاقاتهم مع بعض في البيئة الدواية، يتمثل في سعيهم المستمر نحو حماية وتنمية مصالحهم الوطنية. وقد ساد الاعتقاد لردح من الزمن ولايزال نسبيا، يان هذا السعى لايمكن إن يكال بالنجاح دون تدعيم مصادر القوة الوطنية، ولذلك كانت المدرسمة الواقعية تقرن بين المصلحة والقوة ونرى بانه لايمكن حماية وتنمية المصالح الوطنية للدولة دون بلوغها مرتبة متقدمة من القوة توهلها الى تحقيق اهدافها. وعليه فسان الصدراع من اجل القوة يمكن ان يكون ابرز دوافع سلوك الدولة الخارجي لحماية مصالحها الوطنية وهذه المعادلة بين ظاهرة الصراع الدولي من اجل القوة، وسعى الدول لحماية مصالحها ليست مظلقة بل نسبية، لأن القوة ليست بالضرورة أن تقتصر علي الادوات العسكرية بسل يمكن أن تشمل أنماط متعددة من القدرة على التأثير السياسي الدولي كالدبلوماسية والحرب النفسية والضغط الاقتصادي . لهذا يؤكد "ريمون . ارون" ان الدول التسعى الى القوة كهدف مستقل بحد ذاته ، وانما كوسيلة للوصول الى بعـض الاهـداف الاخـرى كالسمعة او الهيبة او فرض السلام او للتأثير في اتجاهات · السنظام السياسي الدولي (4). ومع ذلك هناك من خبراء العلاقات الدولية من يصعر على ان الصراع وايس التعاون ، هو السمة المعبرة عن حقيقة العلاقات الدولية، وإن مصالح السدول الوطنسية تعكس رغبتها في البقاء التي تمثل هدف اساسي لسياستها الخارجية ،

وهذا الاتجاه يؤكد على ان حدود الدول هي التي تمكس عاتلات القوة النسبية فيما بينها. وهسناك مسن يستظر للموضدوع مسن زاوية اخرى، ويرى ان الدول تعتمد في حماية مصسالحها وتتميتها على وسيلتين الحرب والمفاوضات. وان السلوك الدولي غالبا، ونتسبجة لتباين مصالح واهداف الدول واصرارها على تحقيقها، يبعث على الشك وعدم الستقه، وذلك يعود الى عدم اليقين الناجم عن عدم مقدرة الدولة السيطرة على تصرفات الاخرين او التتبو بها بدقة، لذا فهي غير متأكدة مما سوف يكون سلوكهم ازاءها، الإمر السني يدفعها للى توقع الاسوء، ولكي تحمي مصالحها واستقلالها لاتتردد عن الدخول في مذافسات مع الاخرين، والعمل على مقاومة ومواجهة أي تهديد او استهداف يوجه لها من خصومها، وهذا المنطق هو الاخر يركز على ضرورة تأمين امكانات قوة كائية للدولة لكي تتمكن من تحقيق هذا الهدف بالل صعوبة.

## 5. التقسير المتعلق بسباق التسلح:

.1

يفترض هذا التفسير بان سباق التسلح هو المصدر الاساسي للصراع بين السدول، ويقدم اصبحاب هذا التفسير عدة استنتاجات في اثبات فرضوته وعلى الوجه المتالى:

لقدد اسهمت التطورات في ميدان تقنية الإسلحة ونظم التسليح في احداث ثورة 
كمسية وكيفية في المنتج من الاسلحة وجعلها اكثر فتكا وتدميرا، وان ارتفاع 
معدلات هدده التطورات قد تسبب في حدوث فجوة وتباين في مقتنيات الدول 
وشسحرت بحضسها بتراجع نظم الامن الفاصة بها بالمقارنة مع غيرها، وهذا 
الوضع كان مدعاة التصميد من ناحيتين، الناحية الاولى: من بعض الدول التي 
تقيم الموقف وتتوصل الى ضرورة المبدأة بشن حروب وقائية لتقليص الفجوة 
السناجمة عسن اختلاف توزيعات القوة بين اطراف متقوقة واخرى ترى بانها 
باتت مهددة نتيجة تقوق الاخرين . والناحية الثانية، من الدول التي حققت تقوقا 
في تسليحها مما حفز لديها الرغبة في الصراع قبل فقدانها تقوقها في مواجهة 
غيرها من الاطراف.

- ب. تلجاً بعدض الدول احيانا نتيجة لشعورها بالتقوق العسكري، الى الاقدام على
   تنقيذ فعالسيات استعراض للقوة والتلويح بها لدعم موقف تفاوضي او بدافع
   اظهار وتعزيز الهيبة والمكانة وهذا الامر بقدر او باخر يعكس نمط او انماط
   من التهديد الباعثة على تأزيم الموقف واشاعة اجواء الصدراع.
- غالسبا ، لايساعد سباق التسلح على تصفية المنازعات السياسية واحتواتها، بل على على من احتمالات الصراع، وذلك لان هذا السباق كما اسلفنا يبعث على الشك والخوف المتبادل ، ويولد شعورا من عدم اليقين ولاسيما في ظل التغير المستمر في علاقات القوة بين مختلف الاطراف.
- د. تطور تقلبيات التسلح كما ونوعا وعند مستويات متقدمة، عادة ، يصب في مصلحة الجماعات المرتبطة بميدان الصناعات المسكرية ، وفي الوقت الذي تتمتع فيه هذه الجماعات بنفوذ نتيجة لمستوى الثراء الذي تحققه صناعتها ، او لقسربها ، او درجـة تأشيرها فـي صناع القرار، تعمل على استغلال نفوذها وتأشيرها بالضـفط المتواصل على الوحدات القرارية ولجهزة صنع السياسة الخارجـية لكي تبقي بعض الصراعات الدولية ساخنة ومقتوحة النهايات ، لان ذلك يضمن لها دوران عجلة انتاجها وتطوير صناعاتها وزيادة ثرائها (5).

## 6. التفسير المتعلق بطبيعة انظمة الحكم:

ج.

الفرضسية التسي يقدوع عليها هذا التفسير تذهب الى ان انظمة الحكم، وانتجة لعقيدتها ، وطبيعة الدوافسع التسي تحركها ، والاهداف التي تتوخى تحقيقها، ونوع الاسسانيب التسي تعتمدها، تحد احد الاسباب التي تعمل على اشاعة عدم الاستقرار في البيسة الدولي، أو ويستنتج السسنة الدولسية، وتسميم في تفعيل ظاهرة الصراع في المجتمع الدولي، ذلك ان المسسار همذا التفسير وجود علاقة سببية بين الدكتاتورية والصراع الدولي، ذلك ان الدكتاتورية ترفض أي قيد على تصرفاتها الا اذا لجبرت عليه سواء بالضغط او القوة ، وتدعمي حصرية التصمرف المطلق الفسها لاجل تحقيق اهدافها. وفي صدد مشابه فان المصدراع السذي تخوضه الانظمة الشمولية في البيئة الدولية يقوم على دلفع غريزي

ويهدف ألى اخضاع الاخرين في نظام دولي يؤمن لهذه الانظمة السيطرة المطاتقة، لذا فسأن تسزعة الهيمسنة والتسلط والرعبة في التوسع بما في ذلك العدوان تمثل اهم دوافع الانظمة الشعولية وهي بذات الوقت تمثل الارضية الصالحة لاشاعة الفوضى والصراع في البيئة الدولية.

# ثانيا: مراحل تطور ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية

## 1. اتجاهات الصراع الدولى:

يذهب " الدكستور اسماعيل صميري مقلد " الى ان الصراعات الدولية عند - تطورها سلبا او ايجابا تسير في لهد الاتجاهات الثالية : (7)

- أ. التصبعيد،
- ب، التناقص،
- ج. الاستقرار.
  - د. الانتهاء

والتصميد ببساطة يعني انساع نطاق الصراع وارتفاع درجة التوتر أيه بينما تسناقص الصراع يعني انخفاض حدة التوتر والانكماش في نطاق أو مدى الصراع، وأن الحكم علمى الصراع والمرحلة التي هو عليها وما أذا كانت في أي من الاتجاهات سابقة الذكر يترقف على دقة رصد وتحليل العوامل التالية: (8)

- الحدود الجغرافية للصراع.
- ب. عدد الاطراف المشاركين فيه.
- ج. حجم الموارد والامكانيات المخصصة له.
- د. نوعية الاسلحة والادوات المستخدمة والتي يحتمل استخدامها في الصراع.
  - هـ.. نوعية ومستوى الاهداف التي تنشدها الدولة من وراء الصراع.

من الواضع ان هذه العوامل تمثل معايير كمية للتياس لاتوفر اداة وافية لتحالِل طبيعة الصدراع ومصدادره، والتمي تتطلب ادوات تحليل كيفي توفر رؤية وتقديم موضدوعي عدن دوافع ونوايا الاطراف الاخرى الداخلة في الصداع. والتحليل الكيفي

يركرز على مدى التطرف في الاهداف أو المرونة، ومستوى الثقة أو عدم الثقة المتبادلة بين اطراف الصراع، فساذا أنتهى التحليل والتقيم الى ان نوايا واهداف الاطراف الاخروف الاخروبي دون الستطرف ولاتنطوي على مبالغات مقصودة، فعلى الطرف الذي اجرى عملية التحليل والتقييم بعد أن يدقق ويمحص النتائج التي توصل اليها، أن يقدم على عمل تنازلات لتجنب تصاعد الصراع وتطوره الى مرحلة خطيرة، وعلى خلاف ذلك عمل أذا جاءت نستائج التطليل والتقييم مفضية ومؤكدة وجود تطرف ومبالغة في اهداف الطرف و الاطلوف وتأزيمه. وفيما يتعلق بمستوى الثقة وعدم الثقة المتبادلة بين اطراف الصراع ، فين من " Scott التصحورات ومن ثم تسمع في تعلق التهدافية أوجود الثقة، بمعنى أن عدم الثقة بين اطراف المسروات ومن ثم تسمم في تلفيه المعالياء وهذه التصورات المدائية قد تكون نتيجة لابعدام الثقة بين اطراف الطرف المحدورات ومن ثم تسمم في تغليب الطابع المدائي عليها، وهذه التصورات المدائية قد تكون نتيجة لابعدام الثقة، وقد تكون باعثا على المبالغة في تقدير نوايا واهداف الطرف الخصر، والاسر بمجمله والرأي موصول أله " Scott " يمكن أن يثبيع عدم المرونة ويدفع باتجاه التصعيد لتشديد الضغط واظهار المقدرة على مواجهة التحدي (9) ويمهد الارضية للصراع الدولي.

# 2. عوامل تصعيد الصراع:

- أ. قيام احد طرقي الصراع بتصعيد الصراع وتطويره من جانبه الى مستوى
  اعلى من الخطورة ، الامر الذي قد يدعو الطرف الاخرى الى الاستجابة
  بتصميد الموقف لاشعار الطرف الاول بان أي اجراء تصعيدي نظري او
  عملياتي من جانبه سوف يولجه بمقاومة الشد واعنف.
- ب. نتامي ادراك لدى احد طرفي الصراع، بان تصعيد حدة الصراع وتفاقمه في مرحلة لاحقة يمكن أن يلحق خسارة بمصالحه الامر الذي يجد لزاما عليه اللجوء للتصعيد اعتقادا منه بان ذلك سوف يقال من احتمالات الخسارة الناجمة

- عسن تجمسيده الامكانسياته في التصرف عند النقطة التي يسيطر فيها عليه ذلك الشعور بالخوف.
- ج. شمور احمد طرفي المسراع بان التنافس مع نظيره وما يترتب عليه من المستمالات تصميد المسراع كثيل بتحقيق بعض المزايا له. لاسيما اذا ماتوفر قدر من الادراك بان الطرف الاخر سوف لن يخاطر بتصميد الموقف ابعد من نقطة معينة.
- د. الضحوط التسي يمارسها الرأي العام المحلي في بيئة صانع القرار يمكن ان
   تنفسع به التي تصعيد الموقف، بغض النظر عن ما اذا كان هذا الطرف يرغب في التصعيد من عدمه.
- هـ.. قيام احد طرفي الصراع بتصعيد الموقف ، استجابة للضغط الذي يمارسه عليه
   طرف ثالث خارج دائرة الصراع المباشر.

### عوامل تهدئة وانقاص الصراع:

- أ. ادراك لحد طرفي الصراع المخاطر التي يمكن ان تنتج عن التصعيد ، اذا ما استجاب وعمد الى تصعيد الصراع هو الاخر، وما عليه في هذه الحالة الا ممارسة ضبط الفعالاته وردود العاله، على خالية اعتقاد منه بان هذا التحفظ يمكن ان يدفع بالطرف الاخر الى التعقل وتغيير سياساته.
- ب. توليد القناعة لدى لحد طرفي الصراع بان تصاعد الطرف الاخرى بالتوتر في الصيراع، لازال دون مستوى الاستغزار والعدائية التي تقتضي الرد عليه بتصعيد مماثل.
- وتـــبعا لمــــا ورد اعلاه فان الصعراعات الدولية يمكن ان تنتهي وتتلاثمي بفعل واحد او اكثر من العوامل الاتهة :
  - (اولا). تلاشى المبرر الذي كان قد تسبب في نشوء ظاهرة الصراع.
  - (ثانيا). تحقيق احد اطراف الصراع للهدف الذي من اجله دخل ذلك الصراع.

(ثالثا). ادراك لحسد طرفسي الصراع بان استمرار الصراع لم يعد امرا مرغوبا فيه، وذلك نتيجة لقيامه باعادة تقييم وتحليل مصالحه على نحو مختلف عن تلك التي بدأ من عندها.

(رايعا). تسراجع واستمسالام احد طرفي الصدراع واستجابته الكاملة لمطالب الطرف الاخر.

# ثالثا: الحروب والمنازعات الدولية

# 1. تصنيف الحروف والمنازعات الدولية:

ان مايعني الن الاولية النزاعات المسلحة الدولية، وليس النزاعات المسلحة علير الدولية، ذلك لان الاولى تحصل بين اشخاص القانون الدولي وحيث تكمن السيادة ومسوخات اتخال القرار عند الاطراف المتنازعة، في حين ان المنازعات في الحالة الثانية لاتنطوي على هذه الخصائص وتقتصر في العادة على طرفين احدهما على الاقل لايتمتم بالسيادة ويفتقر الشرعية أو الاهلية (10).

ومسن الامور التي ينبغي التنويه لها ، هي انه كثيرا مايقع الخلط بين مفهومي الصراع والحرب، وبالشكل الذي يحمل معه بعض الدارسين او المحلين الى اعتبارهما مترادفيسن ، وربما يعود ذلك لحيانا الى تداخل الدوافع والاسباب والاهداف لدى صانعي القسرار في حالتي الصراع والحرب، بيد انه لابد من الاقرار باختلاف الوسائل والنتائج والاشر الامستر اتيجي على النظام الدولي في كلا الحالتين . ذلك ان الحرب لايمكن ان تتم الا على منطق التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجددي معها استخدام الاساليب الاكثر لينا او الاعل تطرفا، لذا يمكن القول بان الحرب تمسئل نقطـة النهائة في تطور بعض الصراعات الدولية، وهي متى وقعت لانترك امام اطرافها الا الخيار بين الاستمرار او الاستسلام بين المقاومة او الاذعان، بين النصر او المسراعل التي تعبق وقوع الحرب هناك ثمة مجال اوسع لادارة الصراع والتكيف مع المسراحل التي تعبق وقوع الحرب هناك ثمة مجال اوسع لادارة الصراع والتكيف مع المسراحل التي تعبق وقوع الحرب هناك ثمة مجال اوسع لادارة الصراع والتكيف مع المسراحل التي تعبق وقوع الحرب هناك ثمة مجال اوسع لادارة الصراع والتكيف مع المسراحل التي تعبق وقوع الحرب هناك ثمة مجال اوسع لادارة الصراع والتكيف مع

وتتباين زوايا الرويا الى الحرب ولاسيما من النولحي القانونية أو الاستراتيجية او الاستراتيجية او الاستراتيجية او الاخلاقية، فمن الزاوية القانونية يمكن النظر الحرب على انها الوضع القانوني الذي يجبر لطرفين أو اكثر من الجماعات المتعادية معارسة الصراع بالقوة المسلحة (11) أما مسن الزاوية الاستراتيجية فينظر الى الحرب على انها عمل من اعمال العنف يستهدف اكراه طرف دولى على تتفيذ ارادة الطرف الاخر (13).

ومسن السزاوية الاخلاقية ينظر الى الحرب على انها ليست افة او داء عضال وانما هي اعراض ذلك الداء (14).

يتضـــع مــن ذلــك أن الكــتاب يتباينون في اعتماد المفاهيم والمعايير عندما يصــنفون الحرب، فمنهم من ينظر الى الحرب نظرة الجلالية وفلسفية ويشجب الحرب كظاهــرة ويرفض الاخذ بانها امر لابد منه، وعلى الرغم من هذا الفهم يتعاطف بعض مــنهم مــع صــنف معيــن من الحرب وذلك لأن الغرض من ورائها هو عمل انساني اخلالــي وذلك في اطار اطلاق صيفة الحرب العادلة والحرب اللاعادلة. وذلك يمكن تصــنيف الحسرب علــي وفق الاقق الجفرافي الذي تدور احداثها عليه، وبالتالي تكون الحدرب اما محلية أو القليمية واما غير محدودة اقليميا.

ويمكن اعتماد تصنيف الحرب على وفق عدد الاطراف المسهمة فيها ، الى حسرب شساملة وحسرب محدودة ، اما في حالة اعتماد معيار الوسائل القتالية ودرجة التدمسير القائمية او المحتملة، فيمكن تصنيف الحروب الى تقليدية وهي التي تستخدم الاسلحة التقليدية، واخرى حروب نووية وهى التي تجند فيها القوة التعميرية اللووية.

وهـناك معيار يعد اكثر موضوعية في تصنيف الحروب في الملاقات الدولية حربث وصفها بانها حروب نفاعية أو هجومية، ونفاعا عن النفس أو عدوانية، ذلك أن الحرب الدفاعية هي الحرب التي تدافع فيها الشعوب عن مصالحها في وجه هجوم تشنه جـبهات طامعـة وتوسعية تسمى لاستثمار ميزات القوة لديها، والحرب الدفاعية هي اقرب من حيث المعنى، إلى حرب الدفاع عن النفس، ويمكن أن تكون حرب الدفاع عن النفس هجومية أي انها تأخذ المبادأة في الهجوم، عندما تتعرض دولة الى تهددات وضعفوط غير مشروعة من جانب دولة او مجموعة دول، وتجدر الاشارة الى ان ثمة فارق بين الحرب الهجومية وحرب المبادأة بالهجوم ، فالاولى يمكن ان تعبر عن حالة عدوانية مشحونة سياسيا واخلاقيا وقانونيا، بينما تمثل المبادأة في الهجوم صيغة قتالية فنية، يرجع تقديرها الى اعتبارات ستراتيجية (5.1).

#### امىباب الحروب والمنازعات الدولية:

القسانون الدولسي لسم يحسره جميع اشكال الحروب، وانما لجاز بعضها ولكن بمعسورة مقيدة، وقد اخذ (عهد) او ميثاق عصبة الامم بحق الدول في اللجوء الى صبغ عير سلمية لوضع نهاية للمنازعات القائمة بينها، في ظروف معينة. اما ميثاق الامم المستحدة ققد ذهب الى تحريم التهديد باستعمال القوة او استخدامها بالقعل بالشكل الذي يتعارض ومقاصد الامم المتحدة، واشار على سبيل المثال لا الحصر الى الحالات التي يعتسبر فيها استخدام القوة امرا مشروعا . وهي : اولا الدفاع عن النقس سواه كان ذلك عصلا عسكريا فرديا او بصورة جماعية ، كما ورد في نص (المادة 51) من الميثاق. وثانيا مسالة مجابهة دول المحور الاقساد نتائج الحرب العالمية الثانية، وثالثاً قد تجد الامسم المقددة نفسها ملزمة على اتخاذ لجراء يعتمد القوة ضد دولة او اكثر. وكما ورد في نسص الفقرة الاولى من المادة الاولى والفقرة الخامسة من المادة الثانية فان على الامسم المتحدة ان تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع كل صابهدد السلم والإزالته ، وكذلك بتوجب على الدول الاعضاء ابداء كل عون للامم المتحدة لتنفيذ تدابيرها (16).

وقد شغل موضوع الحروب والمنازعات الدولية في النصف الاول من القرن العشرين، عدد كبير من الباحثين والكتاب، حتى ساقت احدى اللجان التي عنيت بدراسة اسماب الحرب وتاتجها اكثر من مائتي سبب للحرب عموما، واقرنت هذه الاسباب بعناوين سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية.

#### أ. الاسباب السياسية:

تسنطوي تحست هذا العنوان مجموعة كبيرة من اسباب متباينة ومتداخلة، من ببينها: الاضرابات الداخلية، طبيعة النظم الحاكمة وخاصة الشمولية منها ، والدكتاتورية، الاحسلاف ، اختلال توازن القوى، خلاقات الحدود ، سباق التسلح ، فالاحلاف يمكن ان تسودي السي تماظم في قوة مجموعة من الدول، مقابل تتاقص في قوة مجموعة اخرى، وهو ماقد يشجع احد الاطراف المي المخاطرة بالحرب، وبعد سباق التسلح ايضا عنصر فساعل في تسبب الحرب، وهو فضلا عن كونه يرمق الاقتصاد ويعيق التنمية، يواد ضمناع القرار، كما ان التوجس والخوف من نفوق الخصم يمكن ان يفع الى المغامرة (17).

## ب. الاسباب الاقتصادية :

كذا...ك ، يمكن ان تنطوي تحت هذا العنوان جملة عوامل، اذ يمكن ان تندلع الحصروب نتسيجة الضغوط الاقتصادية ، او نتيجة الركود الاقتصادي، او بسبب السعي والتنافس على الاسواق الجديدة لتصريف المنتجات، او السعي وراء الموارد الاولية، او السعي لايجاد قرص لتوظيف رأس المال المتراكم.

وتجدد الاشسارة الى انه في احيان كثيرة لايكون التفسير الاقتصادي صالحا لحجميع اندواع الحدروب، ذلك ان العجز الاقتصادي يمكن ان يكون سببا في تجنب الحدرب، اذ ان اكلافها الباهضة فوق طاقة القدرات الاقتصادية والعسكرية لكثير من الحدول . كما ان هناك دول تجد نفسها في وضع مللي متين ومع ذلك ان نتردد في الدخول الى حروب لاشباع رغبة دوائع لخرى لديها.

#### ج. الاسباب الاجتماعية والنفسية:

ينصب الاهتمام هنا على دراسة ومتابعة الجوانب الفردية والنفسية الشخصية صبناع القرار ولاسيما الموثرين منهم في اتخاذ قرار الحرب، والاستنتاج الرئيس هنا هـو ان قسما كبيرا من الاراء والتصورات في اذهان صناع القرار مردها سوء فهم وتقدير وتمامل مع الحقائق، بمعلى ان البيئة النفسية لصناع القرار لم تتطابق مع البيئة الفطية. وكان ذلك مدعاة لسوء تقدير الموقف وخوض عمار حروب وتحمل اعباء مواقف ذات عواقب وخيمة ... كما أن فكرة امتصاص النوتر الداخلي يمكن أن نكون مدعاة لشن الحروب، وعندما عقدت الجمعية الانثرويولوجية في الولايات المتحدة عام 1967 حسواراً بشان الحرب، فمن بين اعضائها من أكد أن الحرب توفر للدولة أوضاعا تعزز قدرتها الحفاظ على الملطة في حالة تعرضها للضغوط الداخلية (18).

## 3. السياسات البديلة للحروب والمنازعات الدولية :

#### أ. المعاملة بالمثل:

حبينما تكون العلاقات الثنائية بين دولتين غير ودية بما فيه الكفاية، لسبب ما، أحد تقوم احدى هاتين الدولتين بالتعبير عن استياؤها من مواقف واعمال الدولة الاخرى باللجوء السى القيام باجراء على نطاق محدود وله دالة معينة دون ان تظهر بمظهر المعتدى او العازم على خوض منازعات، وانما في نيتها الحاق ضرر مادي او ادبي بتلك الدولة والاقادة من نتائج عملها غير الودي المترجم بطريقة لاتخضع لادانة القانون الدولسي، بسبب من كونه الإينطبق عليه وصف تهديد الامن والسلم الدولي، وبمعنى اخر ان الدولسة التسمي تختار اسلوب المقابلة بالمثل، انما تممعي للضغط على الطرف الاخر الكنف عن عمل او موقف يجلب الضرر عليها او لاتراه عملا او موقفا وديا. ونظرا لكثرة عدد الدول في النظام الدولي وتداخل علقاتها كما ونوعا ، فلم بعد بالامر الغرب ان يستردد في الانباء بين الحين والحين حدوث فتور في العلاقات الثنائية بين دولتين، وان الدوالة (أ) قد طلبت من الدولة (ب) تقليل عدد دبلوماسيها العاملين في مقر بعثتها العاملية في الدولة (أ) ، او ان الدولة (ب) قد اعتبرت احد ديلوماسيي الدولة (أ) شخص غــير مرغوب فيه وعليه مغادرة اراضي الدولة (ب)، مستفيدة من مبدأ المعاملة بالمثل ومستذرعه بسأن اجسرائها قسد جساء رد فعل على اجراء الدولة (أ) لانها طردت احد دبلوماسيين الدوائة (ب) واعتبرته شخص غير مرغوب فيه. وتصل الحالة احيانا الى سحب السفراء او قطع العلاقات الدبلوماسية ... وان مبدأ المقابلة او المعاملة بالمثل هو اجسراء قابل التطبيق في المجال الاقتصادي وخاصة عندما تنهج احدى الدول سياسة الحواجز المتجارية، فقد تدرك او تجتهد احدى الدول بأن بضائعها تخضع لقيود او تحجب عن التمتع بمزايا اسواق دولة اخرى بسبب الحواجز التجارية المالية، نذلك تلجأ 
هـــي الاخـــرى الـــى فـــرض حواجز مماثلة او اكثر على الدولة التي شرعت بغرض 
الحواجـــز ، وليس من الضروري ان تكون الاجراءات الاقتصادية لدولة من الدول ردا 
علـــى اجراء اقتصادي واتما يمكن ان تكون جزء من سلسلة عمليات متداخلة دبلوماسيا، 
سياسيا، والتصاديا (19).

### ب. سياسة الانتقام:

تعسير هذه السياسة عن عمل تتخذه دولة ، في مقابل عمل قامت به دولة اخرى ونجمت عسنه مضمار. ومع أن الاتهام يبدو متطابقا مع سياسة المقابلة بالمثل، الا أن هسناك بعض القوارق، ولاسيما أن سياسة الانتقام تمثل ردا على سياسة غير قانونية أو لايمكن تبريرها، في حين أن المقابلة أو المعاملة بالمثل هي رد على عمل غير ودي. ولذلك يحرص على أن لاتكون بمثابة أختراق للقانون الدولي. كما أن سياسة الانتقام في الواقع تعتبر من قبيل الاعمال غير القانونية.

يتضبح بان سياسة الانتقام من السبل المرغمة، لذلك يتوجب على الدولة التي تلجاً التي استخدامها ان لاتعمد على توظيف وسائل من شأنها ان تلحق بالطرف المقابل اضنرارا بالفة، وبصورة لاتتناسب والقصد من الانتقام. وبعبارة اخرى ، اذا كان الفرض تطويق الخلافات او احتواء ازمة ، إن الاحرص على التقيد بالمستوى الذي يسغذ عسده الاستقام شرط رئيس . لان الانتقام غير المقيد بمكن ان يدفع الى تصاعد الخلافات وبالنشيجة قد يؤول الى الحرب، في حين ان الانتقام هو احد البدائل لتجنب خيار الحرب.

وعلى السرغم من ان سياسة الانتقام هي لجراء المرد على عمل غير قانوني ، فاسان مقتضيات التعامل الدولي وفقا القانون الدولي ان تستغذ الدولة التي تسعى الى نهج سياسة الانتقام ، مالديها مسن الوسائل قبل اللجوء للانتقام ، كأن تطلب من الدولة المستجاوزة تصحيح الموقف بالصورة التي يمكن ان تقتم بها الدولة المتضررة، او منح الدولية المستجاوزة مزيدا من الوقت وربما بعض الحوافز لدفعها إلى التفكير بتصحيح موقفها لاحتواء رد الفعل الذي سوف يجسده الانتقام.

ويما ان الانستقام لايسستثني العملسيات العسكرية ضد مصالح الدولة وحرمة اراضيها، فإن احتمال توسيع سياسة الانتقام الى سياسة عدوانية حقيقة ماثلة في الانتقام. ج. سياسة الحصار:

تخـتلف سياسـة الحصـار في النظرية عما هي عليه في التطبيق. فيينما تبدو لاول وهلـة الدولـة او اللـدول التي تفرض الحصار قادرة على الحاق افدح الاضرار بالدولة المحاصرة، لكن في حقيقة الامر ان تجارب الحصار الذي فرضته عصبة الامم على يطالـيا اثر اعتداءها على الحبشة 1934، وحصار الحلقاء على دول المحور، كلهـا تـدل علـي الاخفاقـات والتعقيدات التي تلازم الحصار، من النواحي السياسية والقانونية ، والاقتصادية . فمن الناحية السياسية هناك مسألة تجاوب الدول الاخرى مع تمهـدات تتفيذ الحصار ، وهناك عند من الدول احيانا تقوم باختراق الحصار المفروض على احدى الدول ولدوافع متعددة ، رغم موافقة هذه الدول على قرار فرض الحصار.

والامـور يمكن ان تغدو اكثر تقعيدا من الناحية القانونية، اذ يصنف الحصار عـادة الـي حصـار فـي ظل السلم. وبينما يعتبر الحصـار السـلوبا تلجـاً اليه الدول كي لاتضطر الي خيار الحرب، يصبح اداة حرب التصـار اسـلوبا تلجـاً اليه الدول كي لاتضطر الي خيار الحرب، يصبح اداة حرب التصـادية صـرفة. وتجدر الاشارة هنا الي ان الامم المتحدة قد اجازت لمجلس الامن بموجـب (المادة 42) من الميثاق ، ان يختار الحصار وسيلة للحفاظ على الامن والسلم في المالم.

وهـناك ثمة مسألة جديرة بالتوقف عندها في هذا الصدد الا وهي مسألة موقف الطلب وها المحاصرة وها من الطلب وها المحاصرة وها من الطلب وها المحاسرة وها من المحلدية الدولة المحاصرة وها التعامل مع المحاسر؟ الرأي الراجح في الققة الدولي بهذا الخصوص هو ان الدولة التي تفرض المحاسل المحاسل الاستطيع الادعاء بان من حقها الافادة المركبة من منافع الحصار في حالتي الحرب والسلم في أن واحد ، بمعنى اخر ، ان في حالة غياب الحرب الفعلية ، الإجوز للدولة التي تفرض شروط الحصار على طرف ثالث محايد (20).

### د. سياسة التدخل:

توضيح حركة العلاقات الدولية في النظام الدولي خلال سنوات القرن العشرين بان اساليب التدخل من قبل دول في شؤون دول مستقلة اخرى ، كثيرة ومتنوعة ، لذا فقد ورد في ندص (الفقرة 7 من المادة الثانية (المباديء) من ميثاق الامم المتحدة) مانصم (أسيس في هذا الميثاق مايسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من مسموم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه مايقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هــذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق على ان هذا المبدأ لايخل بتطبيق تدابير القمع السواردة فسى الفصل السابع (21). وحاولت الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1966 ان تضم معايير لتحديد التدخل، وقررت في هذا الصدد ( اليجوز الية دولة التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولاية حجة مهما كانت ، في الشؤون الداخلية والخارجية لدوائمة أخرى، وبالتالي يشجب التدخل المسلح وكل اشكال التدخل أو محاولات التهديد ضد شخصية الدولة أو مقوماتها السياسية والاقتصادية والحضارية ) (22). وقد انقسمت الاراء الى عدة اتجاهات ، حول عبارة (ولاية حجة مهما كانت) ، اذ يرى اغلب الكتاب ان السندخل يقصد به (التنخل القوى والحاسم) في شؤون دولة اخرى من اجل الابقاء او الاطاحة بالنظام القائم، وليس أي نمط من انماط التدخل، وهناك من برى ان التنخل فعسل لايقره القانون الدولي، بمعنى شجب التنخل بصورة مطلقة، وايضا هناك من يؤكد ان الانعسال التنخلسية ومكسن ان تبرر بحجج يباح تطبيقها على حالات معينة، وبذات الوقت بحرم على غير ها (23).

وقد شــهدت البيئة الدولية ولازالت انماط مختلفة من التنخل في شؤون الدول الاخرى، سنحاول تسليط الضوء على بعض هذه الانماط:

(اولا). تدخصل الدولة (أ) في النزاعات الحاصلة بين فئات في الدولة (ب) ، اما الصالح اللغة الشرعية أو المناهضية.

(ثانيا). تدخل الدولة (أ) لصالح الدولة (ب) ضد الدولة (ج) او مجموعة من الدول.

- (ثالثا). تلجاً الدولة (أ) للى التدخل ضد الدولة (ب) في محاولة لتصحيح وضع كانت قد تضررت منه الدولة المتدخلة. وصبغة التدخل في هذه الحالة يمكن ان تأخذ النمط التلاييي وطابع الانتقام.
- (رابعا). احيانا تتنخل الدولة (أ) تنفيذا لبدود اتفاقية معقودة مع الدولة (ب) تجيزلملاولى حق التدخل.
- (خامسا). اذا كانت الشوون الخارجية للدولة (أ) تخص الشوون الخارجية للدولة (ب) ففي حالة قيام الدولة (أ) التصرف من طرف واحد اختراقا للمصالح المتبادلة فان الطرف (ب) يجد ان من حقه التدخل.
- (ممادسمه) . في حالة تعرض رعايا الدولة (أ) الى سوء معاملة والحقت بهم اضرار من قبل الدولة (ب) ، فان من حق الدولة المتضررة ان تلجأ الى مبدأ المعاملة دالمثل.
- (سابعا). لقد اجاز ميثاق الامم المتحدة كما اسلفنا حق التدخل من قبل المنظمة الدولية نيابة عن الاسرة الدولية.
- (ثامـنا). فسي حالـة توجـيه حكومة الدولة (أ) الدعوة الى حكومة الدولة (ب) للتدخل التصحيح وضع داخلي بما يحقق مصلحة حكومة الدولة صاحبة الدعوة.

وبالاضافة الى هذه الانماط من التدخل فقد شهدت العلاقات الدولية ممارسات 
تدخلية تـتمارض مع قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية ممثلة ببنود ميثاق الامم 
المستحدة . ومن ذلك على سبيل المثال، استغلال الدول الكبرى لقدراتها الاقتصادية 
والاعلامية والتقسية الستخل في الشؤون الداخلية الدول الاخرى من خلال ممارسة 
الضسفوط السياسية والدبلوماسية، وكذلك استغلال مشكلات الاقليات العرقية أو الدينية 
كصادة صسالحة المتحفل لدفع هذه الالليات الى تحدى الحكومات الشرعية. وكذلك تمرد 
ممارضية ما على النظام السياسي الحاكم، وسعيها لطلب دعم قوى دولية ليست على 
وفاق مع ذلك النظام مما يحفزها على الاستجابة بالتدخل لصالح المعارضة ضد النظام 
الحاكم.

# رابعا: الطرق الدبلوماسية والسياسية لتسوية المنازعات الدولية

السنزاع الدولسي ، هو الخلاف الذي ينشأ بين دولتين حول موضوع قانوني او حادث معين، او بسبب وجود تعارض في مصالحهما السياسية او الاقتصادية او المسكرية (24).

وقد درج الفقه والتعامل الدولي على التعييز بين نوعين من المنازعات الدولية، المسازعات الدولية، المسازعات القانون السياسية. النوع الاول يمكن أن يقع في اختصاص محكمة دولية، محكمة تحكيم، أو محكمة عدل ، النظر فيه طبقا لقواعد القانون الدولي، أما الذوع الثاني فقد لايصلح لان ينظر في محكمة دولية، وأذا يمكن الرجوع بشأنه الى طررق التسوية الاخرى كالوساطة أو التوفيق. وتبعا أذلك فأن طريقة تسوية المنازعات تخستان بحسب كل منها. فالمنازعات القانونية تحل عادة بالتحكيم أو القضاء الدوليين على اساس قواعد القانون الوضعي، في حين أن المنازعات السياسية لايمكن هلها الا بطرق دبلوماسية أو سياسية يراعي فيها بالدرجة الاولى التوفيق بين مختلف المصالح المتصارح (2.5).

وقد اكدت المواثق الدولية على تصوية المنازعات بالطرق العملمية ، اذ الزم مرسئاق الامسم المتحدة ( الفقرة الثانية والفقرة الرابعة من المادة الثانية) الدول الاعضاء جمسيمها بفسض مسنازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لايجمل السلم والامن والمدل الدولسي عرضة الفطر . وبالامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الارامن او الاستقلال السياسي لاية دولة او على أي وجه اخر لايستف ومقاصد الامم المتحدة . وتناول الميثاق تعداد تلك الوسائل السلمية فقد ورد في نص (المسادة 33) مسنه على انه (بجب على اطراف أي نزاع من شأن استمراره ان يعمرض حفظ السلم والامسن الدوليين الفطر أن يلتمسو حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القصائية، او أن يلجأوا الى الوكسالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسسائل السلمية التي يقع عليها المختاره).

# الطرق الدبلوماسية:

أ. المقاوضات: (26)

المفاوضات هي عملية تتم بين جهات لها اراء ومطالب مختلف عليها يحاولون حلها من خلال المعلومات والتنازلات المشتركة للوصول الى اتفاقية مقبولة لكايهما(27).

لـذا فهـي الحـوار المنظم الذي يتم بين طرفين او اكثر لهما شخصية قانونية محـددة كاسـلوب مـتفق عليه لحل الخلافات بينهما، او التوصل الى حلول او انفاقات للمسـائل ذات الاهمـية المشتركة، وهي اسلوب التفاعل العقلي بين طرفين يستخدمان مالديهمـا من مهارات الاتصال اللفظي لتبادل الحوار الاقناعي ايضا ليصلا الى تحقيق مكاسب مشتركة (28).

ويذهب " مايك بدار M.Pedler " الى ان اكثر تماريف المفاوضات انتشارا همو الدي يشير الى ان المناوض همو التباحث مع طرف اخر بهدف التراضعي (Compromise) او الاتفاق (Agreement)

وتقـــوم المفاوضـــات على الاتصالات المباشرة بين الدوانين المتنازعتين بغية تسوية النزاع القاتم بينهما عن طريق اتفاق مباشر.

والمفاوضات عادة تجري بين وزراء خارجية الدول المتنازعة وممثلها الدبلوماسيين، او من يوكلون اليهم القيام بتلك المهمة وتنطوي المفاوضات الدبلوماسية غالبا على المرونة والكتمان ولذلك فهي عملا يمكن ان يسود في مختلف انواع المسنازعات واعليها باستثناء المنازعات المسيرة، الا ان فعالية المفاوضات الدبلوماسية تعتمد على توافسر حد ادنى من تكافئ القوى السياسية بين المطرفين المتفاوضين والا وقعت الدولة الضعيفة تحت رحمة الدولة القوية في المفاوضات الجارية بينهما.

#### ب. المساعى الحميدة :

المساعي الحسيدة هي العمل الودي الذي تقوم به دولة ثالثة حيال الدولتين المتنازعتين ، بقصد التخفيف من حدة الخلاف بينهما، وايجاد جو اكثر ملائمة لاستناف المفاوضات والوصول الى تفاهم فيما بينهما. تفاديا لنشوب نزاع مسلح، او حل النزاع الدولسي حسلا سليما، بمعنى ان المساعي الحديدة تهدف الى وضع هد لحرب قائمة او محتملة.

### ج. الوساطــة:

الفسرق بين الممساعي الحميدة والوساطة هو ان الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة تكتفسي بالتقريب بين الدولتين المتنازعتين وحثهما على استئناف المفاوضات لتسعوية المسئزاع دون ان تشترك هي في ذلك ، بينما تشترك الدولة التي تقوم بالوساطة في المفاوضات التي تتم بين الطرفين المتنازعين، وتقوم إيضا باقتراح الحل الذي تراه مناسبا للمنزاع اذا رأت ان ذلك يساعد الحراقه على الوصول الى نهاية موفقة في اتصسالاتهم. بمعنى ان الوساطة تمثل مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة من لجل المساعدة في حل نزاع قائم بين دولتين.

وتتسم الوساطة بانها الهنبارية، أي ان الدولة التي تتوسط في حل النزاع تقوم بــه متطوعة، وكذلك تكون الدول المتنازعة حرة في قبول الوساطة ، او رفضها و لاتعد بذلك مخالفة للقانون الدولي، وان كان الرفض بعد عملا غير ودي (30).

والوسساطة كالمساعي الحميدة تستخدم اما لمنع نشوب حرب، واما لوضع حد لحرب قائمة بين دولتين.

ومسن اجل تجنب الضغط السياسي الذي تمارسه الدولة الوسيطة على الطرفين المتنازعيسن او تحسير الدواسة الوسيطة، برزت ضرورة الالتجاء الى شخصية مستقلة موهلة للقيام بدور الوسيط.

#### د. التحقسيس :

لعسل في الحالات التي يكون اساس النزاع فيها خلاقا على وقائع معينة ، يكون ما المقلود والمورغوب فيه ان تعين الدونتان المتنازعتان لجنة تحقيق دولية تعهد اليها بفحص وقائع النزاع والتحقيق فيها ، وقد اشارت الى ذلك (المادة 9) من اتفاقية لاهاي الاولى اسمنة 1907 . وعسادة يكون تكوين لجنة التحقيق بناءا على اتفاق خاص بين الدولتيسن المتنازعتيسن ، يتضسمن هذا الاتفاق الوقائع المطلوب التحقيق فيها والسلطة المخولسة للجسفة في ذلك ومكان اجتماعها ، والاجراءات التي تتبعها، وكيفية تشكيلها.

وحند عدم اتفاق الدولتين على تشكيل خاص البخنة انتخبت كل دولة عضوين اثنين واخستار الاربعة المصنو الخامس . وتتولى لجنة التحقيق مهمتها من خلال جلسات غير على متنفذ قرارها بالاغلبية وتحرر به تقرير تسلم نسخة منه لكل من ممثلي الطرفين في جلسة علنية، ويتناول غذا التقرير مرد الوقائع المطلوب التحقيق فيها وبيان ماظهر للجنة بشأنها، من غير ان يتضمن التقرير أي حكم في المسؤولية بل يترك لطرفي النزاع كامل الحرية في ان يستخلصا من تقرير اللجنة الاثر الذي يريانه، وبعد ليضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها على النحو المدرج في التقرير السابق الذكر يصبح من الايسر على الطرفين تسوية النزاع بالمفاوضات الدبلوماسية او التحكيم.

#### هـ.. التوفيق:

تتميز طريقة التوفيق بثلاث خصائص: (31)

- (اولا). تنظيم لجان التوفيق ، وهذه تخضع لمبدأين : مبدأ الجماعية ، ومبدأ الدوام، أي ان كل لجلة تتكون من ثلاثة اعضاء او خمسة ، وانها لاتتكون لحل خلاف معين، وإنما تنشأ مقدما بموجب معاهدات تنص عليها.
- (ثانيا). صلحية لجان التوفيق: اذ ان الفرض من طريقة التوفيق هو تسوية المسازعات المتعلقة بالمصالح المتبادلة للدول، ولهذا فان مهمة اللجنة تتحصر في دراسسة السنزاع وتقديم تقريمر عنه الى الاطراف المتنازعة يتضمن الاسترحات التي تراها مناسبة لتسوية النزاع، الا ان هذا التقرير ليس له صفة الزامية.
- (ثالثا). الاجراءات النبي تتبعها لجان التوفيق: فهذه اللجان تجتمع بصورة سرية، وجميع قراراتها تتخذ بالاغلبية ، وهي ليست مجبرة على نشر تقرير لها

#### 2. التسوية السياسية:

بمقتضى عهد عصبة الاسم عام 1919، انشأت هذه الطريقة في تسوية المسنازعات الدولية، وظلت مستمرة حتى عام 1939 ، واعبدت مع ميثاق الامم المتحدة عــام 1945 ، ثم بعد ذلك تطور هذا النمط في التسوية عندما أخذت المنظمات الاتليمية تقـــوم بــــدور مهــــم في هذا الجانب وسوف نستعرض تاليا نشأة هذه الطريقة وتطور ها وكمايلي:

أ. تسوية المنازعات الدولية كما وردت في عهد عصبة الامم: (32)

لقد عسالج (ميسئاق) عهد عصبة الامم هذا الموضوع في (المواد 12-15)، وجساء اللص على ضرورة تسوية جميع المنازعات بالطرق السلمية. وفرضت (المادة 12) على الدول الاعضاء اختيار احدى الطريقتين التاليتين:

الطسريقة الاولى : عرض منازعاتهم على التحكيم او القضاء الدولي أي على محكمة العدل الدولية الدائمة.

الطريقة الثانية: عرض منازعاتهم على مجلس المصبة، الذي يمعل عند ذلك كوسيط محاولا حمل الطرفين على التفاهم او الوصول الى تسوية، واعداد تقرير يعرض على التصويت فاذا نال الاجماع - باستثناء اصوات الدول المتنازعة - اكتسب صفة القادن واصبح ملزما للدول المتنازعة .

اسا اذا حصل على الاغلبية فلا يكتسب اية صفة الزامية، وتصبح الحرب ممكنة من الناحية القانونية.

ب. تسوية المنازعات الدولية كما وردت في ميثاق الامم المتحدة (33):

تبست (المسادة 33) مسن الميثاق، المبدأ القاضي بوجوب اللجوء الى اهدى وسسائل التسسوية السلمية ، وترك الدول الاعضاء لكي تختار بحرية الوسيلة التي تعتقد بانها مناسبة (من مفاوضات ووساطة وتحقيق وتوفيق وتحكيم وتسوية تصافية) ، اما (المسادة 34) فقد منحت لمجلس الامن الحق في التدخل المباشر في حالة وجود نزاع او موقف يهدد السلام العالمي وعلى النحو التالي:

(اولا). استنادا الى قرار يصدره مجلس الامن ( المادة 34).

(ثانيا). استنادا الى طلب يتقدم به أي عضو من اعضاء الامم المتحدة (المادة 35).

(ثالثا). استنادا الى طلب السكرتير العام للامم المتحدة (المادة 99) .

وعسادة تخسئف السسلطة التي يتمتع بها مجلس الامن في هذا الشأن باختلاف درجسة حساسية المشكلة المعروضة عليه ودرجة خطورتها. ففي حالة ما اذا كان الامر يـتعلق بمجـرد تهديـد السلم، فـان مجلـس الامـن لايملـك الا اصدار توصيات (Recommandations) يدعـو فـيها اطرف النزاع الى حل خلاقاتهم بالطريقة التي يرانها مناسبة لهما ، او يقوم مجلس الامن نفسه بتحديد الطريقة الواجب عليهما اتباعها، او يقـترح عليهما الحل المناسب، ويمثل ذلك جوهر ماتناولته (المواد من 33-38) من ميثاق الامم المتحدة.

وفسى الحالات التي يكون فيها النزاع متصاعد للدرجة التي تمثل تهديدا مباشرا للسلم، فان المجلس لايكتفي بالتوصية بل يصدر اوامره بفرض تدابير موقتة كايقاف القستال، او سحب القوات، وله ايضا ان يامر بتطبيق الجزاءات الاقتصادية والعسكرية المنصوص عليهما في القصل السابع من الميثاق.

وفسي حالسة عجسز مجلسه الامن عن القيام بالمسوولية السابقة على الوجه المناسب فأن الجمعية العامة للامم المتحدة هي ايضا تملك هذه الاختصاصات، وذلك بالاستناد السي القرار 377 الصادر في 3 تشرين الثاني / نوفمبر 1950 والمعروف باسم قرار (الاتحاد من لجل السلام) (34).

# ج. تسوية المنازعات عن طريق المنظمات الاقليمية:

لسم يغفل ميشاق الامم المتحدة هذه الناحية، فقد اشار باللجوء الى المنظمات الاقليمية تتسوية المنازعات الدولية، اذ ورد في ( المادة 33) منه (يجب على اطراف أي نسزاع مسن شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ان يلتمسوا أي نسزاع مسن شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ان يلتمسوا التصابية ، وان يلجأوا الى الوكالات والتتظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية النسي يقسع عليها اختيارها). كما وشدد الميثاق على وجوب لجوء الدول الى التنظيمات الاقليمية قسبل عرض أي نزاع نهائيا على مجلس الامن . وفي هذا المعنى جاء نص الاقسرة 2 من المادة 52) ( يبذل اعضاء الامم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات او النيس تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طسريق التنظيمات الاقليمية او بواسطة هذه الوكالات الاقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الامن) . وفضلا عن ذلك فقد اوجبت (الفقرة الثالثة من المادة 52) ( على عليس مجلس الامن) . وفضلا عن ذلك فقد اوجبت (الفقرة الثالثة من المادة 55) ( على

مجلس الامن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هـــذه المـــنظمات: سواء كان ذلك بناء على طلب الدولة المعنية، او عن طريق الاحالة اليها من مجلس الامن).

كما ان مواتبيق كل المنظمات الاقليمية تقريبا تحتوي على نصوص لتسوية المسازعات التي تقوم بين الدول الاعضاء فيها بالطرق السلمية، وكمثال على ذلك جاء فسي نصص (المادة الخامسة) من ميثاق جامعة الدول العربية (لايجوز الالتجاء الى القوة لفسض المنازعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لايتملق باسستقلال الدولة، او سيادتها، او سلامة اراضيها ، ولجأ المتنازعون الى المجلس لقض هدذا الخلاف، كان قراره عندنذ نافذا ومازما، ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولتين من دول الجامعة وبين أي دولة اخرى من دول الجامعة او غيرما المتوازي بينها).

# هوامش الفصل التاسع

- Bernard Brode, War and Politics, Macmillan, N.Y., 1973), P.336.
  - (3) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 235.
- (4) Raymond Aron, Op cit.
- Frederick Hartmann The Relations, of Nations, Op cit, P.149.
  - (6) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 238.
    - (7) المصدر نفسه، ص 244.
    - (8) المصدر نفسه ، ص 245.
- (9) Andrew Scott, Op cit, P.163.
  - (10) د. كاظم هاشم نعمه ، مصدر سبق ذكره ، ص 186.
  - (11) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 224.
  - (12) Q.Wright, Changes in Conception of War, the Ajil, Vd.18, 1924, 760.
- (13) فسون كلاوزايستز، الوجسير في الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص 74.
- (14) E. Reves, The Anatomy of Peace, Harper and Raw, New York, 1945.
  - (15) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق نكره ، ص ص 189–191.
- (16) Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justic, United Nation, New York.
  - (17) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 187-188.

- (18) المصدر نفسه ، ص 188.
- (19) المصدر نفسه ، ص 193.
- (20) المصدر نفسه ، ص 195.
- (21) Charter of the United Nations, Op. cit.
- (22) U.N.Doruments, General Assembly, Res. 1131-1965, and 2225-XX1-1966.
- (23) Summer Welles, Intervention and Interventions, (Foreign Affairs, Vol. 26, 1947), P.P 118-131.
  - (24) د. عصام العطية ، القانون الدولي العام ، ط5، مصدر سبق ذكره، ص 423.
    - (25) المصدر نفسه، ص 424.
- (26) المسزيد مسن التقصيل انظر: د. ثامر كامل محمد ، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية ادارة المفاوضات، مصدر سبق ذكره ، ص 289 ومابعدها.
- (27) السعيد السيد شلبي، خصائص واستراتيجيات التفاوض، (القاهرة، مركز ابرومائه، 1980)، ص 53.
- (28) د. نسادر احمد ابدو شيخة، اصول التفاوض، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيم، 1997 ) ، ص 13.
- (29) M.Pedler, Negotiation Skills (Jornal of Europen Industrial Tranning, Vol, 1, P.t. No. 4 - No- 5, 1977), P.18.
  - (30) د. عصام العطية ، المصدر السابق ، 430.
    - (31) المصدر نفسه ، ص 435-436.
- (32) د. عـــبدالعزيز محمــد سرحان ، (القانون الدولي العام ، القاهرة ، 1969) ،
   مس 434.
  - (33) المصدر نفسه ، ص 435.
  - (34) د. عصام العطية ، المصدر السابق ، ص 440.

# الفصل العاشر

# توازن القوى في العلاقات الدولية

# اولا: ماهية توازن القوى في العلاقات الدولية

لاشك ان هذاك اختلافات في القوى السبية للدول، ومرد هذه الاختلاقات يعود السي تباين ماهو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التسبي تدخل في تركيب هذه القوة، وقد دفعت. هذه الحقيقة المتعلقة بالتفاوت في توزيع المكانات القوة بين اللحول ، بالكثيرين الى محاولة تفهم الملاقات الدولية من خلال مايسمى بنظرية او نظام توازن القوى Balance of Power الذي يعتبرونه قانونا اساسيا يحكم هذه الملاقات، وهناك من يضيف بقوله ان الالمام بالفرضيات النظرية التسبي يبسنى عليها هذا النظام وادراك الحقائق الرئيسة التي تحيط بتطبيقه في الواقع، يساعد السي حد كبير في توضيح بعض الاعتبارات الهامة ذات الصلة بدواقع السلوك الدولي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عطر عن موضوع توازن القوى باهتمام اكاديمي واضح (2).

# 1. مفهوم توازن القوى في العلاقات النواية:

يحفسل انب العلاقات الدولية بمعاني متحدة لمفهوم توازن القوى، ويستخدم في اكثر من شكل ومعنى، بينما يراد به شيئا معيناً، ذلك لكونه يعكس ظاهرة لاتقتصر على العلاقات الدولية، بل هي موجودة في الطبيعة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وتبعا لذلك عرب عنه مجموعة مفاهيم ونظريات متتوعة ومتعدة ومتباينة مما يوضح بان دعاته وحسب " سوليفان Sullivan " لم يكونوا يفكرون بعثل واحد (2).

ويشــير " ســـنني فاي Sidney Fay " بان توازن القوى يعني التوازن الحق بيـــن دول اعضاء العائلة الدولية والقلارة على منع لية منها من ان تصبح قوية بما فيه الكفايـــة لتفرض ارائتها على الاخرين (<sup>4)</sup>. بمعنى انه المبدأ الذي يضمع ترتيب الشؤون الدولـــية بالشكل الذي لايتيح لدولة واحدة لكي تكون بدرجة من القوة لنتمكن من السياسة المطلقة ، المهمنة على الاخرين (<sup>5)</sup>.

وقد تـناول " ماثيـن Mathisen " توازن القوى بعدة معاني انطلاقا من شموليته عليها بمجملها فاعتبره (6):

- أ. تغير في نمط وتوزيع القوى.
- ب. مجموعــة مــن الــدول المستقلة بعد صراعها لفترة طويلة تسعى الى تطوير انظمة اهلاف وموازين قوى.
- ج. هو مصلحة استراتيجية تهم الدول الكبرى وتتفعها للعمل من اجل توازن القوى لمصالحها.
- هــو تمحور القوة عند قطبين يدلل على انه لايوجد في واقع الامر طرف ثالث
   لديه من القوة الكافية للحافظ على التوازن.

وقد عقب " ريدولدز Renolds " على هذه المعاني بقوله ( تعلى العبارة الأولى وقد عقب " ويدولدز المالة الأولى وضع توزيع القوة ، اما الثانية فتشير الى السياسات الموجهة نحو ايجاد تعادل، اما الثالثة فتعنى الحساب في المصارف على ان يكون هناك رصيد ايجابي للمودع، اما الرابعة فمعناها ان التوازن يحتاج الى حامل الميزان (7).

ووجد " ارنست هاس Ernst Hass " ، ايضا ، بأن توازن القوى قد استخدم بعدد معاني بعضيها متباينة، وعدة استعمالات، فتوازن القوى بحسب رأيه يدلل على مايلي: توزيع القوة ، توازن القوات، عدم الاوازن، التغوق، الاستقرار، عدم الاستقرار ، المدرب ، سياسة القوة، سنة التاريخ، مرشد للسياسة الخارجية (8).

وتسبعا لتعدد استمعالاته ذهب " انس كلود Inis Claude " المي تصنيف توازن القوى كسياسية اريد به على مر القسوى ثلاثيا اما كحالة او سياسة او نظام (9). وتوازن القوى كسياسية اريد به على مر الزمسن ضعان استقرارية الخصائص البنيوية للنظام السياسي الدولي، وذلك من خلال الحسياولة دون تطلع احدى القوى الموثرة الى زيادة قوتها بنسب اعلى من قوة غيرها، المجاولة دون تطلع احدى السيطرة على النظام السياسي الدولي القائم وتحويله، بعد ذلك،

الـــى نظـــام اخــر . ومــن اجل ديمومة هذه السياسة، فهي تقترض أن تتصرف القوى الموثـرة حــيال بعــض في هدى مجموعة قواعد محددة (10). وأن كانت هذه القواعد الموثـرة حــيال بعــض في هدى مجموعة قواعد محددة (10). وأن كانت هذه القواعد لاترتقــي الـــي السي المولى (بمعنى تلك الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المســـية القرعــية) فقط، وأثر ذلك في بناه الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه السياسية القرعــية) فقط، وأثر ذلك في بناه التكافو في العلاقات المتبادلة فيما بينها ، وفي هــذا الفهــم ترتبط ممالة تطوي على قدر من الاهمية، وهي أن توازن القوى لايســـتدعي أن تكون القوة موزعة بين الأطراف الاساسية توزيعا متوازنا مطلقا، وأنما المســـينا، ويعتمد هذا الرأي على بعض الوقائع التاريخية لتأكيده، وينطلق من أن مفردات القـــوة لـــم تكن يوما موزعة بين القوى الاساسية تم عالميا أو اللهميا، بصيغة ترتفي الى الــــتمادل المطلق ، ففي بعض الفترات كان لحد الإطراف متقوقا على غيره، ولكن من الـــــتمادل المطلق ، ففي بعض المترات كان لحد الإطراف متقوقا على غيره، ولكن من دون أن يــودي ذلــك الــــي الإخلال باستقرارية النظام الدولي، بيد أن الذي يودي الى على المتوازن وتكافو العلاقة بين القوى الإماسية في النظام الدولي هو أما تناقص وديمومتها (11).

# آلية توازن القوى في العلاقات الدولية :

يتضع مما تقدم بان الفكرة الكاملة في جوهر توازن القوى في العلاقات الدولية هي ان الطابع المصير لهذه العلاقات هو الصراع، وهذا الصراع لاتمليه عوامل الاختلاقات في الجانب الاكبر منه من الاختلاقات في الجانب الاكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على ذلك انه اذا المكن لدولة واحدة ان تحصل على تقوق مطلق في قواها، فإن هذا سيدفع بها الى تهديد حرية الدول الاخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يتفع الدول المحدودة القدوة الدول المتعادلة الى التحرك لمواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع أني محاور او التلاقات قوى مصادة. وبمعنى مماثل فإن محاور القرق المحدودة المتعادلة او شبه المتعادلة الامكن

دولـــة او مجموعـــة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بانها نتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة <sup>(12)</sup>.

وفي اطار ذات الفهم يزعم انصار سياسة القوة ان العلاقات الدولية هي صراع ومنافسة وتعاون بين الامم في النظام السياسي الدولي. ولما كانت الدول شديدة الحرص على تــية مراتــب عليا في سلم القوة، فلا سبيل الى ذلك دون الصراع من اجل القوة وعن طريق القوة. اذ ينبغي النظر الى النظام السياسي الدولي من زاويتين للتأكد من ان كل مرحلة فيه هي ضرب من الاستقرار طالما ان ثمة ممارسة لسياسة القوة جارية بين المدول، وإن الدولة الرئيسة لاتعتمد سياسة تفسد فاعلية النظام ... وبالوقت نفسه تكون هذه المرحلة فترة تهيئة النظام الى حالة من اللا استقرار ... وذلك لان الاستقرار في السنظام الايخدم مصالح جميع الدول بالتساوي، الا اذا اجمعت على الابقاء على الوضع الراهن. ولكن هذا الامر يتناقض مع الغرض الاساس في نظرية سياسة القوة. بمعنى ان المنظام السياسي الدولي يتضمن دولا تدعو الى الوضع الراهن واخرى تعمل على تغييره، وعليه فإن انصار سياسة القوة يرون في نظام توازن القوى عملية انتقال من حالــة اســتقرار الى لا استقرار، وبالعكس (i3). أي عند استخدام مصطلح السلم ليكون مرادفا الى الاستقرارية، ومصطلح الحرب ليكون مرادفاً الى اللا استقرارية فان ذلك يفضى السي استنتاج ان التوازن هو الوضع الذي تغيب عنه الحرب بين الاعضاء، للافادة من التوازن على حساب الطرف الاخر، بما فيها الاعداد للحرب، والوجه الثاني هـ و الحـرب عيدها (14). وتجدر الاشارة هنا. الى ان الصراع من اجل القوة ليس من الضسروري أن يقود الى الحرب، فثمة حالات للتوازن تأخذ صيغة سباق في التسلح أو الحد منه، ونظرا لان الدول تتوازن في مجمل قدرتها، فليس من الميسور تحديد معيار القدرات المستوازنة سواء كانت في مجال التسليح او في مجال نزع السلاح، وبالتالي يسنجم عسن ذلك توازن يحمل معنى التساوي او التكافؤ او التعادل في القوة، كما يحمل معنى عدم التساوي وعدم التكافؤ وعدم التعادل. والامر المهم في التوازن هنا هو ليس حالمة تطابق القدرات، وانما تقدير الفارق بين قوة الدول المتوازنة، أي هل ان رصيد القدوة لمسالح خصصمك الم لصسالحك. وحتى لو كان الرصيد لاحد الطرفين فان ذلك لايسبطل الستوازن . لأن الفسارق لن يكون بصورة الإطلاق، وبالتالي فانه لايقود الى الحسلا عملية التوازن . كما ان الروية الموضوعية لاتستطيع ان ترى النظام الدولي وكذلك نظمسه الفرعية كلنه لايقوم على أي نوع من انواع التوازن المستقر او غير المستقر ، ذلسك ان الواقع الدولي يؤكد ان الدول تحرص على تحقيق حالة من التوازن في علاماتها منها نحو تغيير طبيعتها وذلك تطلعا منها نحو التخلص من التوازن.

ويبقى من الاهمية بمكان معرفة متى تتحرك الدول حيال بعضها البعض باتجاه بناء حالة التوازن فيما بينها وفي ظل أي نوع من الظروف والسياسات يتم ذلك.

التعقيق هذه الغاية تم اعتماد نموذج بنبوي مجرد للعلاقات بين الدول ينطلق اساساً من مفهوم التوازن داخل الجماعات الصغيرة، وهو نموذج التوازن الهيكلي Structural Balance وجوهر ماينطوي عليه هذا النموذج يتمثل في الية الحركة التالية: (15)

ان نوعية الملاقية السيادة (سواء كانت علاقات تعاون ايجابية أو علاقات مسراح سلبية) بين طرفين أو اكثر ، أو نوعية علاقاتهما المتبادلة مع طرف ثالث هي التسي تحدد حالة التوازن بينهما أو تلفيها . فالتوازن في الملاقة الثنائية ، يتحقق عندما تكون ايجابية أو ملبية في جميع القضايا ، وكذلك يتحقق التوازن في الملاقة الثلاثية، عسنما تتميز أما بطابعها الايجابي أو عندما تكون ايجابية بين طرفين ، وسلبية بينهما وطرف ثالث.

الحالة الاولى: وتتمثل في تبادل جميع الاطراف العلاقة السلبية مع بعض.

التحالـــة الثانســية: وتتمثل في تبادل طرفين يرتبطان بعلاقة سلبية مع بعض، وبعلاقة ليجابية مع طرف ثالث. ولكسن هـذه العلاقة غير المتوازنة تصبح متوازنة عندما تتغير الظروف التي ادت السيها. ففي الحالة الاولى يتحقق التوازن عندما تتجه الاطراف جميعا الى التعايش مع بعض، أو عندما يتجه طرفان منها الى التعايش مع بعض على حساب طرف ثالث. وأما في الحالة الثانية فحالة عدم التوازن تتحول الى حالة التوازن عندما تتوتر علاقة الطرف الثالث باحد الطرفين المختلفين مع بعض.

وفي صدد مشابه ذهب "سوليفان " (16) إلى ان مضمون الترازن الهيكلي يمكن التمسير عنه بمدى البعد، او المساقة التي تفصل بين مواقف طرفين حيال طرف ثالث وانعكاساتهما، سلبا او إيجاباً ، على نوعية علاقاتهما المتبادلة، ويحاول توضيح وجهة نظره باسستخدام المثال النظري التالي: اذا كان (أ) يرى (ج) سلبا بنسبة 80% ، وان (ب) يسرى (ج) سسلبا بنسبة 30% ، فالمساقة بين الاثنين تكون 50% . وكلما زادت المسساقة التسي تبعد (أ) و(ب) عن (ج) ، صارت الملاكة بينهما سلبية. والعكس كذلك صحيح . وبعبارة اخرى كلما تضاءلت المساقة بين الاثنين حيال طرف ثالث، ادى ذلك الى ان تكون العاتقة بينهما الجابية (او متوازنة) .

# 3. تأثيرات وانماط ومتغيرات توازن القوى:

يرى " اوركانسكي Organski " المين في المعالمات التولى يرتب الثرين هامين في المعالمات الدولية، يتعلق الولهما بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق ثانيهما بحماية الاستقلال المعالمات التي انضوت في الهار محاور وتكتلات (17).

لذا فان سياسة توازن القوى تعتمد على مقومين اساسيين: (18)

- الدول الاطراف في تجمعات ومحاور القوى المصادة يجمعها هدف واحد هو
   الابقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان.
- فسي أي موقف دولي، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى
   على تولسيد ضسفوط متعادلة ومتعاكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في
   علاقات القوى في توزيعاتها القائمة.

ويصف المختصمين قسي حقل العلاقات الدولية توازنات القوى تقليبا الى نمطين:(19)

- أ. توازنسات القوى البسيطة Simple Balance وهي التي تتكون اما من دولتين متمادلت عي القوى او من مجموعتين من القوى المضادة والتي هي في حالة من التعادل او المتكافؤ النسبي.
- ب. توازنات القوى المعقدة او المتعدد Multiple Balance وهي التي تتكون من مجموعات قوى كثيرة وتسل هذه المجموعات على موازنة بمضيها البعض، وليست هدائك حدود قصوى على تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى، وكان كل توازن يشتمل على عدد من الدول الصغرى.

# ثانيا: اوضاع توازن القوى التقليدي

هـناك لتجاه بين المختصين يحاول دراسة اوضناع توازن القوى التقليدي على ضــوه ثلاثة متغيرات هي : الوحدات المتفاعلة في النظام ، وطبيعة الملاقات المتفاعلة والمتداخلة فيه، واهداف الوحدات المتفاعلة (20).

## الوحدات المتفاعلة في النظام:

غالسباً ، يمكن تحديد عدد الوحدات المتفاعلة في النظام على المستوى النظري، بقوتيسن أو كتلتيسن كحد ادنى تتطلبه فاطية نظام توازن القوى، وهناك متغيرات كامنة ويظاهرة الاتجعال من فاعلية التوازن بين قوتين فقط ، امرا ممكنا بالشكل المطلق في أسترة مالسبل المحسسر السنووي، وذلك لانه من غير الممكن اطلاقا أن تخضع جميع الاطساس أف الاخرى الى مهمنتها التامة، وعليه فأن اقتصار عدد الدول الفاعلة على الثنين قسد يبدو في الظاهر ممكن وليس في الواقع، واضلاً عن ذلك فأن الوحدات المتفاعلة في المنظام يتبغسي أن تكون دولا وطلبة ذلك سيادة ، ترتبط فيما بينها بوشائح مساسخرية أو عقائديسة، مسع أمكانسية ترجيح رابطة دون أخرى وفقا لطبيمة التصالف يتم على السن

سياسسية وعسكرية، امسا بعد الحرب العالمية. الثانية قان الاحلاف الصبحت تعقد على اسس عقائدية اضافة الى الاسس الاخرى.

وقد استخاص " مورتبون كابلان Morton Kaplan " من خلال دراسته لمنظام تبوازن القبوى، بان فاعليته مناطة بعدد الوحدات (الدول) ، وفي ضوء قراءته لتجارب القرن التاسع عشر، ترشح لديه اعتقاد مفاده ان الحد الادني لعدد الوحدات التي يتكون منها نظام توازن القوى هو خمسة دول قومية اساسية والى جانبها دول صغرى، وان المسبدأ الذي اعتمده في تصنيفه للدول القومية الاساسية هو مبدأ اهمية انسحاب او انهسيار احداها على عملية النظام، وذلك لان استمرار النظام واستقراره يتأثران بموقف الدولة الإساس على العكس من الدول الصغرى التي تأثيرها غالبا محدود على استمرار واستقرار النظام (21).

#### العلاقات المتفاعلة المتداخلة:

مـــن هــــذه الزاوية ، يمكن تشخيص ثلاث حالات لنظام توازن القوى النقليدي نظريا :

# الحالة الاولى: حالة الاستقرار المطلق.

يفسترض ان تخلسو هذه الحالة من الازمات، ولاترى الوحدات المساهمة بان مصلحتها تقيد وتتضسرر بالحفاظ على الوضع الراهن. بمعنى ان النظام باستطاعته توفير الفسرص للدول للاستفادة مما متوفر من الاساليب السلمية لحسم خلافاتها، وهذا يعني ان هذه الحالة أي الاستقرار المملق لاتفعن المنازعات كليا بين الدول ، بل تجمل مسن حلها يتم دون تعرض النظام الى التصدع، ويكاد الايحفل النظام بدالة والعية تعزز من فرضية أن نظام توازن القوى قد بلغ حالة الاستقرار.

# ألحالة الثانية: حالة الانهبار في النظام.

وقد تحدث حالة الانهبار في نظام توازن القوى التقايدي عندما تتغير طبيعة السياسة الدواسية بفضل اعتبارات جديدة، ومع ذلك ليس من دليل واقعى على ان نظام تــوازن القوى قد انهار كليا واستبدل بغيره . وبينما اتاحت الحرب العالمية الاولى امام السدول المنتصرة فرصا لتجربة جديدة وهي تجربة نظام الامن الجماعي، وكذلك عندما بدأ الانهيار السوفيتي، بدأ الحديث عن امكانية قيام نظام عالمي جديد يدخل الانسانية في عهد جديد سدمته السرخاء والتكافل والديمقراطية، ولكن الواقع يؤكد بان المقومات الموضدوعية واللاموضوعية المازمة لفاعلية هذا النظام الجديد لم تكن قائمة انذاك (22) ومسا الفوضى السائدة في عالم اليوم الا عنصرا اساسيا في بنية مايوصف بكونه نظاما عالميا جديدا وانعكاسا له (23).

يتضمح مما تقدم مايؤكد بان نظام توازن القوى مقترن بدرجة وثيقة مع نظام الدولت القوصية ذات السيادة، ومهما طرأ من تعطيل لفاعليته بسبب الحروب او ادخال بسوادر نظام جديد كعصبة الامم المتحدة ، فإن النظام مايزال يفعل ولكن بصيغ متنوعة، الامار الذي يعزز من مقولة ان القوة مانزال هي العصب الاساس في المعاقلات الدولية، وان المتعاون لم يكتسمح بعد ساحة المنافسة والصراع بين الامم، وحتى عندما شاع المتفاول بأن عصر القوة المتدميدية النووية سيرغم الدول الاساس في النظام على التخلي عن سياسة القوة، فأن نتائج وادلة والترة حول هذا الامر لم تتحقق لحد الان، وهذا الامر يجمعال شمعوب المالم مدعوة الى تنسيق علاماتها في اطار يعتمد التعاون بدلا عن الصراع من لجل القوة (24).

### الحالة الثالثة: اللا استقرار.

هذه الحالة تفترض وضعية مستمرة من اللا استقرار، وهذا هو الحال الذي 
تسير عليه العلاقات الدولية منذ ان اقر موتمر فينا عام 1815 مبدأ نظام توازن القوى، 
ففي الوقت الذي اسهمت فيه كل من بريطانيا والمانيا وفرنما والنمسا وروسيا في نظام 
تسوازن القوى في منتصف القرن التاسع عشر وابان المرحلة الاوربية من تطور النظام 
الدولي، وتمسكت هذه الدول بشروطه واستخدمت اساليبه في تصريف سياستها 
الخارجية. فليس بوسع احد القول ان النظام كان مستقرا، وفضلا عن نشوب الحرب

العالمسية الاولمس عام 1914 في البيئة الاوربية اساسا مما يوكد بان النظام يعاني من اللااستقرار، فان حالة لللا استقرار كانت واضحة على عدة مستويات وكما يلي:

الممستوى الاقليمسي: فقد شهد النظام الحرب البروسية النمساوية عام 1864، والحرب الفرنسية البروسية عام 1870- العرب الروسية البابانية في 1904- 1905.

المستوى الاستعماري: شهد النظام ذلك التوسع الفرنسي والالماني في افويقيا ومناهضة. بريطانيا له.

مســـتوى التسليح: شهد النظام مهاجمة المانيا بحريا . مما اربك توازن القوى العسكري ودفع الالمان الى تعزيز وتطوير اسطولهم البحري.

لعسل ماتقدم يفيد التحليل بان ماييدو من استقرار وان كان مدعوما بجهود عدد مسن السحول الاساسية القومية، انما هو في الواقع حالة تسبق انهيار او تعطيل فاعلية السنظام ، وهسذا التحليل يقود الى استنتاج مفاده ان هذه الحالة غير المستقرة قد تقضي السي الحسرب وهسذا الاستنتاج مدعوم بشواهد تاريخية تؤكد مصداليته، كما حدث في الحربيسن الكونيتيسن 1914 و1939 ، وقد ينتهي الامر باخماد حدة التوترات الاوربية وتمسروفها بشكل حروب بالانابة ، او حروب تشترك فيها دول اساسية تحت معموضات مختلفة ومتنوعة.

#### 3. اهداف الوحدات المتفاعلة:

غالبا، يستحدد سلوك الوحدات المتفاعلة في نظام توازن القوى بالاهداف التي 
تنشدها ، والقدرات المتلحة لمها ، والوسائل المتاحة في النظام. والسوال هذا ماهو مدى 
علاقسة اهداف الدولة بنظام توازن القوى؟ ان نمط بسيط من الاجابة على هذا السوال 
يمكن تحققه اذا ماتم تصنيف الدول الى دول ساعية للابقاء على التوازن أي الدول 
المحافظة، ودول تستطلع الى تغييره أي الدول الرافضة او الثورية. وان تحديد الدول 
الهدافظة، الاهداف في الاتجاهين ، ودرجة الحماس لتحقيقها سواء باتجاه الابقاء على

الـــتوازن او تغـــيره، يــتوقف علـــي قدراتهـــا المسكرية، فضدلا عن امكانياتها في عقد التحالفات او ممارسة التهديد، وكذلك قدرتها على ادارة المفاوضات.

وفي مصرض تحليل ادوار الوجدات (الدول) في نظام توازن القوى ، اورد "كابلان" مستة ادوار على السدول ان تشبعها لتبقى على فاعلية النظام عند مستوى الاستقرار المقبول وهي : (25)

- أ. عدم التلكو في زيادة القدرات، مع تفضيل سبيل التفاوض على سبيل الحرب لصد محاولة دولة تريد التغيير.
- ب. لاتسدع فسرص زيادة القدرات تمر من غير الاستفادة منها حتى وان استدعى
   الامر تحمل مخاطر الجرب.
- بنبغي على الدولة المحافظة أن توقف الحرب اذا كانت النتيجة تهدد بالقضاء
   على قوة دولة رئيسة.
- د. يتوجب على الدولة المحافظة ، التصدي لكل محاولة للهمينة من قبل عضو
   اخر في النظام.
  - العمل على اعاقة أي محاولة لانشاء منطقة عالمية تنخرط فيها الدول الرئيسة.
- و. العمل على ارجاع دولة رئيسة مدحورة الى ادوارها السابقة في النظام، وان
   يكون التمامل بين الدول بصيفة الشركاء.

وقد صنف " دويتش Deutsch " لدوار الدول لهي النظام على وفق ثلاث عناوين هي : المقلانية، وصعانة الممثلين في النظام ، وصعانة النظام (<sup>25)</sup>.

يتضمح ممن جملمة مسائلتم بان الحكم على النظام حول طبيعة استقراره من عدمهما، يقتضمي التعرف على مسببات عدم الاستقرار ، وما اذا يمكن ان تفضي الى حالة من اللا استقرارية عند درجة اعلى من مستويات الحد الادنيي، وكما يلى:

أ- ان اول مسببات عدم الاستقرار ناجمة عن ان قدرات الدول المتفاعلة في المنظام لاتتصمف بالثبات، لأن الدول غالبا تسعى الى زيادتها، الامر الذي قد يفضى الى حدوث فوارق في القدرات وجعل اطراف تتقدم ولخرى تتأخر في سمباق التسملح. بمعملى ان كمل دولة في النظام تعشر تحت هاجس ضغط مصححوب بالمخاوف ، مصاقد يدفع الى اتباع سياسة لاتتسجم ومستلزمات الاستقرارية في القدرات سوف تماني الاستقرارية في القدرات سوف تماني من قضية حسم تعدد الخيارات بين المحافظة على دورها كمشارك في النظام، وسعيها للهيمنة عليه، وغالبا ، ترجح الخيار الثاني لادراكها بان الدول المشاركة الاخرى سوف تعمل على تصحيح الفوارق في القدرات بطرق شتى في محاولة لتحقيق الهيمنة على النظام لصالحها.

- ب- ثاني المسببات تتعلق بحاجة النظام لضمان استمرار فاعليته، الى مستوى منقدم من الاتصلالات بين اطرافه، لتوضيح المواقف والمقاصد واحتراء احتمالات سرء الفهم والستقدير في حساب الاعتبارات ، وإن هذا الامر غير مضمون تحققه بالنقة المطلوبة، ذلك أن اساليب الاتصال وقدرات جمع المعلومات ونماذج القاعات والتقديرات حول مواقف الاخرين عادة مقعمة بالشك اكثر منها للوقين.
- ج- ثالث المسببات ، تتعلق بالادوار السنة التي اوردها " كابلان " حيث انها تتطلب ظروقا لايمكن حصرها بشكل دقيق، كما انها قد لاتتواقق من حيث المزامنة والمصلحة، ومن المحتمل ان ينجم تناقض بين بعضها، اذ ليس كل دولة مشاركة في النظام ترغب في ضم طرف خصم الى النظام ومنحه صفة مشارك.

# ثالثًا: وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية

تتبع السدول عادة عدد من الوسائل والسياسات تجاه غيرها او خصومها على وجه التحديد لضمان المحافظة على نظام توازن القوى التقليدي، ومن هذه الوسائل:

# 1. سياسة التفرقة بين الخصوم:

المقصدود في هذه الوسيلة هو سعي الدولة الى بذل ماتستطيع من محاولات للابقداء علمي السدول المتنافسين معها في حالة من التفكك والانقسام لاضعاف قواهم واقتااص القرص لخلق الثغرات فيما بينهم للنفاذ من خلالها سواء بصورة مباشرة او عير مباشرة ضمانا لمعم تقاربهم او حدوث تنسيق فعال بين قدراتهم مما يحدث اختلال عرد في غير صالح هذه الدولة... وبعبارة اخرى بقاء الدولة متحفزة المزرع الشقاق بين صفوف وتوجهات واهداف القوى المضادة لها كي الاتنتهم وتشكل قوة لمجابهة طرفا اخر يتضرر من وحدة صفوف القوى ، الا وهى هذه الدولة .

#### 2. سياسة التعويضات:

لايقصد فسي هذه السياســـة التحويضـــات المالـــية بل التحويضـات الاتليمية Territorial Compensation ، وقـــد اعتبرتٍ هذه السياسة وسيلة مقبولة ومشروعة للابقاء على توازن القوى دون تغيير.

وقد استخدمت هذه السواسة في اقرار مبدأ التوازن في القرن الثامن عشر، وطــورت فــي مؤتمر فيذا الذي انعقد عام 1815، اذ عين الموتمر لجنة احصائية تقوم بالجـراء حصــر القليمــي بعقابيس الموقع والامكانيات وتعداد السكان ونوعباتهم، وذلك لتسهيل اسلوب التعويضات الاقليمية بين الدول على اساس من الدراسة الواقعية (27).

وشهدت العلاقات الدولية الاوربية مابين 1870-1914 سلسلة من المساومات الدبلوماسية بين السحول الاوربية الكبرى حول تقسيم المصالح الاستعمارية في اسيا وافريقيا، وتعتبر هذه المحاولات جزء من السياسة الاستعمارية لتغفيف حدة التناقض بين الاطماع الاستعمارية للدول الاوربية الكبرى (28). ويمكن القول ان سياسة التعويضات والمساومات الاقلومية كانت في وقت من الاوقات من اكثر الوسائل المطبقة في حفظ توازن القوى بين الدول، وهذه التعويضات كانت الشغل الشاغل والهدف الرئيس في المباحثات الدبلوماسية بين الدول، وكبرى (29).

### 3. سياسة التسلح:

احد اهم المحايير لقياس القوة الوطنية هي القدرات ولاسيما القدرات العسكرية، ويستأثر الستوازن في نظام توازن القوى بين دولتين تأثرا مباشرا بالتسلح. فالدولة التي تصنقد انها قد تخلفت من حيث القوة عن منافستها سوف تسعى الى تحسين منزلتها النسبية في علاقة القوة بصورة عامة ، ويشكل التملح الوسيلة المباشرة لسد الفجوة في القدوة بين الدول. ويعارة لخرى فان التسلح من الاساليب الشائعة التي استخدمتها الدول اما في الابقاء على توازن القوى القائم او في اعادة تغييره على نحو مختلف.

وذهب البعض الى ان المفاق نظام توازن القوى برجع الى عجز دولة اساس عين اللحاق بغيرها في هذا المضمار مما يدفع بالدولة أو الكتلة المتفوقة الى الاستفادة من قدرتها العسكرية على حساب الدولة المتخلفة. لذا فان التسليح يمكن أن يكون سببا رئيسيا للاخلال المستمر في توازن القوى، أذ أدى الى سباق بين الدول التي كان يعنيها هذا التوازن. الامر الذي كان يسهم عادة في تعموق الشعور بعدم الامن وعدم الاستقرار وقدان الثقة فيما بينها، وهكذا فان الدول وجدت نفسها تدور في حلقة من الوهم في ظل شعورها بان توازن القوى ليس لكثر من عملية نسبية مؤلقة (60).

كمــا ان التســلح في ظل نظام توازن القوى ينطوي على اشكالية غير تقليدية وهــي العدام السقف الذي يقف عنده التسابق، بمعلى انه يتطلب قدرات اقتصادية وتثنية قد لاتكون متيسرة في كل المراحل والظروف لدى بعض الدول وهو ماقد يقود بالنتيجة الى الاخلال بالنظام...

وتذهب اراء الى ان التسابق في التسلع يخلق اجواء عدم الاستقرار في نظام تسوازن القسوى وبذلسك يظهر التناقض في دور التسلع، فمن جهة ان تسلح الدولة (أ) لمواجهة تمسلح قسد قامت به دولة (ب) هو في الاصل رد فعل لفعل عرضه التفوق. ولكسن بسبب التسابق يتحول الفرض الاول الى طبيعة اخرى. فبدلا من ان يجلب تسلح الدولسة (أ) استقرارا جديدا للميزان يدفعه الى اللا استقرار . لذا ققد اتهم الكثيرون نظام تسوازن القوى لتشجيعه التسلح وبالتالي تأجيج الحرب العالمية الاولى، وهو ما ادى الى تعالى الدعوات لنزع السلاح ...

وعلميه فيمكن وصدف توازن القوى في ضوء التسابق في التسلح من اجل المتعادل بانسه تعادل في حركة دائمة ينتقل من وضع مستقر الى وضع غير مستقر وبالعكس (31).

#### 4. سياسة الاحلاف:

لقد عرف " هواستي " الاحلاف بانها اتفاق رسمي بين دولتين أو اكثر التعاون في قضمونها ووظيفتها في قضي قضمونها ووظيفتها في أملاقات الدولية فإن الكثير من الكتاب يدرسون الاحلاف على انها مؤسسات، ويعدها بعضيه ضيمن نطاق المنظمات الدولية، ويرى فيها أخرون من بين أساليب فن أدارة القسوة والسلطة، وهذاك أراء تعتبر الاحلاف وسيلة لتحقيق التعادل في نظام توازن التوي (33).

وفي هذا السياق يذهب " لسكا Liska " اللقول بان الدول تنخل في احلاف من الجـل تقويــم قدراتهــا ... والاحلاف وسيلة لاضعاف تأثيرات دولة خصم ينظر اليها كمصــدر الضــخط يهدد استقلال الاخرين، وبعبارة اخرى انها وسيلة لمنع تحول غير مرغوب فيه يقود الى تفاقم دور الممثلين الاساس في تركيب النظام (64).

وتقسوم التحالفات في النظام السياسي الدولي القائم على مبدأ تمدد وتعهد الدول بالدور الاساسسي والاكسبر في الابقاء على علاقات توازن القوى ضمن الاطار الذي يحفظ هذا التوازن ويبقى عليه.

ولكسي ينشأ أي تحالفا دولي ، ينبغي ان يجمع بين اطراقه منذ البداية حد معين المصالح المشتركة، وتشكل هذه المصالح غالبا الاساس الذي يقوم عليه بناء التحالف، ويوفر التحالف في هذه الحالة لطارا محددا لهذه المصالح المشتركة ، ويساهم في رسم السياسات وانتخاذ التدابير التي من شأنها دعم تلك المصالح وتنميتها والمحافظة عليها عليها الراء وقبل الدخول في تحالفات مع غيرها تقارن بين الالتزامات التي سنقع عليها جراء انضمامها الى هذه التحالفات وما قد تجلبه عليها من مخاطسر ، ويسن المسرزايا التسي سوف تحققها لتعزيز مستقرمات امنها الوطني، وبالتالمي، فان الحافز على الدخول طرفا في هذه الترتيبات الدولية قد يضعف وربما يسدم كلية اذا ما تأكد لها عن طريق حساباتها وتقدير اتها، بأن كلفة المخاطر هي السراجحة عن كلفة المزايا، بمعنى ان حسابات الربح والخسارة هي التي توجه سياسات السول عندما تقرر الدخول اطرافا في السدول في هذا الصدد. ذا يقول " موركنثار" ان الدول عندما تقرر الدخول اطرافا في السدول في هذا الصدد. ذا يقول " موركنثار" ان الدول عندما تقرر الدخول اطرافا في السدول في هذا الصدد. ذا يقول " موركنثار" ان الدول عندما تقرر الدخول اطرافا في

محالفات دولمية من نوع او اخر فهي الاتفعل ذلك عن مبدأ وانما تحت ضغط المواقف والضرورات (<sup>35)</sup>.

واقضل التحالفات الدولية هي التي تتوزعع فيها المزايا بين اطرافها على اساس متبادل ومتوازن في نفس الوقت، وان كان ذلك لايمكن أن يتحقق من الناحية العملية الا فسي الاحسوال النسيم تتكافأ فيها قوة الدول الاطراف في التحالف ولاسيما عندما تكون ممسسالحها متجانسة. وعلى العكس من ذلك فان اسوأ التحالفات هي التي تتوزع فيها المزايا على اساس من احتكار طرف واحد لها في حين تتحمل الاطراف الاخرى اعباء كسيرة دون فسائدة موازية تجليها بالمقابل، وهذا يحدث احيانا عندما يكون طرف واحد في مركز التفوق الساحق في مواجهة الاطراف الاخرى (65).

امـــا عــن خصائص سياسة التحالف وما قد يميزها عن المنظمات الدولية، فان ابرزها يتمثل في الاتي:

- أ. عضوية الحلف تقتصر على عدد معين من الدول ، وبهذا فان الاحلاف لاتتطابق مع المنظمات الدولية.
- الاتفاق في الحلف محدد زمنيا، وتعتمد صبيغ قانونية معينة لتمديد الإحلاف اما تلقائها او بمراسيم معينة.
- الاتفساق فـــي الحلف يتم بشأن قضايا معينة، وكذلك تتطوي مواثيق المنظمات الدولية على اهداف ومقاصد محددة.
- د. عند عقد تحالفات دولية يكون من السهل تحديد الإطراف الخارجين المستهدفين بهذا المتحالف. بسيد ان مساقد يصعب تحديده والاتفاق بشأنه احيانا هو نوع السياسات التسي يمكن للتحالف ان ينفذها لاجل بلوغ اهدافه، الامر الذي يقود الى بلورة سياسات وسط يقبلها اطراف الحلف.
- هـ.. ان توزيـــع المزايا داخل التحالفات الدواية يعكس كقاعدة عامة، طبيعة علاقات القوة السائدة بين اطراف هذه التحالفات والمركز النسبي لكل طرف فيها.

يتضمح مسن جملسة ماتقدم بان هناك علالة وثيقة بين سياسة الاحلاف ونظام تسوازن القسوى في البيئة الدولية، والاحلاف تمثل لحد الوسائل الجوهرية لوضع النظام للدولي في حالة الاستقرار أو اللا استقرار.

## المناطق والدول العازلة (37):

ان جوهر فكرة المناطق او الدول العازلة ، كوسيلة المساعدة في تحقيق سياسة 
تـوازن القوى بين طرفين دوليين تتسع علاقتهما بالتنافس الالليمي او الدولي، هو الممل 
علــي وضح منطقة او دولة محايدة كمنطقة فاصلة بينهما Buffer Zone ، بحيث 
لاتمسئل خطرا على امن ومصالح أي من الطرفين المتنافسين . وتتحصر وظيفتها في 
تقلــيل احتمالات الاحتكاك او التصادم بينهما من خلال وجودها كمنطقة فاصلة. ويعود 
فحصوى قدرة الدولة المازلة على الاحتفاظ باستقلالها ، الى ادراك القوتين المتنافستين او 
المتصارعتين ان هيمنة لحداهما على هذه الدولة سوف يضعف الاخرى ويخل بالتوازن 
القــائم، الامر الذي لن تقبله الدولة الإخرى، وستقاومه للاحتفاظ بعلاقة القوى المرجودة 
على ماهي عليه.

لذلك فان من مصلحة هاتين القوتين أن تتفقا على جعل هذه المنطقة على السرغم من اهمياتها لكليهما، بعيدة عن سيطرتهما وبذلك تؤمنان قيام علاقات سياسية بينهما الى جانب ماتنطوي عليه الخيارات الذائية لاي منهما تجاه المنطقة العازلة.

اذن أن تقبل هذه الحقيقة من قبل الدولتين المتنافستين نابع بلا شك من ادر اك المخاطر التسي قد تترتب على محاولة تغييرها ... وهذه النتيجة يمكن أن تكون في صالح الدول أو المناطق العازلة من الناحيتين السياسة والوطنية .

بمعــنى اذا تعهدت الدولتان المتنافستان او المتنازعتان بحماية استقلال ووحدة اراضعى الدولة العازلة فهذا سيعينها على تحاشى النورط فى منازعات.

بيد أن الامر الإخلو من حالات أخرى يكون فيها الاستقلال السياسي للمناطق المازلة أمرا متعذرا، وذلك عندما ترتبط فكرة المناطق المازلة بالنظرية الامنية للقوتين المتنازعتين وتكون مبعث اطماع لكليهما، فالامر كفيل بظهور تعقيدات سياسية واقتصمادية وعسكرية للمسلطقة العازلة. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يتفاقم تعقيد الموقسف ويكون استقلال الدولة او المنطقة العازلة مهددا اذا ما انتفقت القوتين الدوليتين علمي القتمام هذه الدولة وتوزيعها المي مناطق نفوذ بينهما، وهذا الامر بلا شك يقود المي انهميار الكيان الوطني والسياسي لهذه الدولة (العازلة)، وذوبانه في الينية الكيانية للدول المتنافسة.

### 6. وسيلة التدخيل:

سببق وان اشرنا الى ان تبعية التدخل في القانون الدولي قضية معقدة، والامر الــذي يعنينا هنا هو كيف يستخدم التدخل كوسيلة في عملية التوازن داخل نظام توازن القوى.

وهذا الاصر يبدو اكثر وضوها عندما تبرز بعض الهالات التي لاتتق فيها بمصن الدول في علاقات تحالف العسض الدول في علاقات تحالف العسض الدول في علاقات تحالف العسقاد الدول قد تكون مدفوعة بتأثير مصالعها الذاتية الى البحث عن علاقات تحالف جديدة او محاولة استغلال بعض اوضاع وعلاقات القوى بين التدافلات المخسئلة أصسالها، الاصر الدي يدفع بعض الدول الكبرى الى التدخل في الشوون الداخلية للدول التي اصبح ولاتها او سلوكها موضع شك وربية، المتأثير بقصد ضمان وجود نظام سياسسي موالسي لها في الحكم ولاشائبة على ارتباطه وولاءه الى هذا السحالف، وذلك في محاولة لمنع مظاهر الضعف والانهيار التي قد تبدو على التحالف، وبما قد يقود الى خلال بالتوزيع القائم لملاقات القوة (38).

يتضح مما تقدم بان سياسة التدخل هنا يمكن أن تتم على احد الوجهين التاليين:

السياسة الاحتفاظ بتوازن القوى كما هو ، ويطلق على هذه السياسة التدخل الدفاعي، وجوهر هذه السياسة يتمثل في اصرار دولة على عدم تغيير توازن القاعدو، في من لتجاه لايلائم مصالحها أذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول، ولذلك سوف يكون هدف تتخلها هو احباط هذا التغيير واسترجاح الوضع السياسي الى ماكان عليه .

ب. او بتفسيره فسي اتجاه او اخر ، ويطلق على هذه السياسة التنخل الهجومي،
 وجوهر هذه السياسة يتمثل في العمل على اسقاط حكم معين وتغييره كوسيلة لتسبيل توازن القوى القائم في اتجاه اكثر تلاؤما مع مصالح الدولة التي كانت وراء هذا التدخل.

# رابعا: تقييم سياسات توازن القوى في العلاقات الدولية (39)

#### 1. الجوانب الايجابية:

- اسستطاع طوال فترة تطبيقه ان يحول دون انفراد دولة واحدة بالهيمنة المالمية ويفرض نفوذ مطلق على عموم البيئة الدواية، وتبعا لذلك فان نظام توازن القوى مسنح الدول فرص مرونة كافية لتكييف أوضاعها وعلاقاتها مع غيرها بما يضمن لها حماية كوانها الوطنى واستقلالها السياسي.
- ب. نتسيجة السميادة فكرة التفوق من اجل المتكافق فكان الهاجس الاساس هو تحقيق التوازن المتكافيء لملاقات القوى لادراك مفاده ان هذا التوازن يمكن ان يكون رادعا قويا ضمند نشوب الحروب بين الدول وخاصة الاساسية في النظام، ويتواصل مدع هذا الادراك قناعة مفادها ان عدد الحروب التي كان يمكن ان نقع في المجتمع الدولي اضعاف مضاعفة لما وقع منها فعلا.

ان مايمكسن ان يؤخسذ على ماتقدم مما يحسب إيجابيات لسياسة توازن القوى، هسو ان هسذا النظام الايوفر أي ضمانات فعالة أو حقيقية لصيانة السلم الدولي، وفصلا عن ذلك فان من المصامين التي تسبغ على توازن القوى هي السيادة أو الهيمنة ، ولعل شهسة تساقص ظاهر الاول وهلة ، ولكن كشفا المتاريخ السياسي والعالمي يوشر بوضوح ان الديلوماسيين ورجال الدولة يتطرقون الى توازن القوى وهم يريدون من وراء ذلك وضعا يمكن دولهم من الهيمسنة على البيئة الدولية أو الانفسراد بامتيازات معيسنة في العلاقات الدولية ، فالقوة في هذه الحالة الايمكن ان تعتبر ضمانا اكيد لتحقيق الاين.

# الجوانب السليبة (40):

.1

عنصـر عدم النبؤن في سياسات توازي القوى، وبهذا الصدد يمكن الاشارة الى ان فكرة وجود عدد من الدول لاتستطيع لحداها ان تبلغ مرتبة القوة التي تتمكن معها من احداث اختلال في اوضاع التوازن الموجود، هي عملية الية اكثر من أي شــيء اخـر، وقـد اعـتمدت على ان حسابات الدول وردود افعالها ازاء تصـرفات بعضــها البعض نتم بطريقة الية نقيقة وعلى نحو يتبح في كل مرة اعـادة توزيــع القــوى او تجميعها بطريقة متكافئة لتستمر معها حالة التوازن الدولي بشكل او بآخر.

ونظرا المدم وجود مقياس للحساب الكمي بمكن أن يعتمد دوليا في تقييم القوة النسبية لكل دولة ولكل تحالف ومقارنتها على نحو يحقق التعادل الذي يغرضنه هذا النظام، كما أن القوة القومية الدول تتطوي على عدة عوامل لايمكن قياسها كمياء لذا فأن التخمين والتقدير كان هو الاساس في اجراء حسابات القوة والتي كسان يبنى عليها التحرك نحو التكافؤ . ولهذا السبب ثمة أراء تذهب للقول بأن السبب ثمة أراء تذهب للقول بأن السبب ثمة اراء تذهب للقول بأن عليه في المسلم غير دقيق أكثر من كونه السبع في حقيقي (11).

ب. ان المسلطق الذي اقيمت عليه حتمية التوازن واليته في مجتمع متعدد الاطراف ومعقد المصالح والعلاقات ، وفي ظل ديناميكية التغيير الذي يمس الكثير من الوضاعه وجوانسيه بصغة مستمرة، يجمل منه في اعتقاد البعض امرا نظريا، وهسو إذا كان بالامكان قبوله حتى نظريا لتأطير العلاقات الدولية في المجتمع الدوليي فيما مضى، فيصحب تقييم الملاقات الدولية في الواقع الدولي المعاصر على وفق لدوات التحليل التي كان يعتمدها.

 ب. ان الاخف بمبدأ التوازن في النظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع وبعض العلوم التطبيقية وحتى على صعيد النظم السياسية يمكن ثبوت قيمته تطبيقيا، بيد ان ذلك لايمني ان له نفس القيمة في دائرة العلاقات الدولية . د. ان الفرضعية التي تقوم عليها نظرية توازن القوى والتي موداها ان الدول في حالمة حركة مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة وانها لاتربطها ببعضها علاقمات دائمة، تواجه انتقادات بشأن درجة والعيتها، وذلك لان عامل اللوة لايمكن فصله باي حال عن غيره من الاعتبارات ولاسيما الاقتصادية كما ان تعقد الملاقات الاقتصادية وتداخلها بين الدول يجعل من التحلل منها والانفراد باتضاذ قرار خاص بدخول بعض الدول في تحالف ضد غيرها عملية صعبة وغير عملية.

كما ان انستقال الدول من علاقة تحالف الى علاقة تحالف الحر هي الاخرى تتطلب جهود لاقناع الرأي العام في البيئة الدلغلية بالدوافع والاسباب ، لذلك الانتقال ، فضلا عن ماينجم عنها من اهتز از مصدالية صناع القرار في الدولة سواء على مستوى البيئة الداخلية او البيئة الدولية. ومع تزايد ارتباط الدول وتعدّد وتداخل مصالحها سياسيا والتصاديا وعسكريا، فان عملية الانتقال تصبح مكلفة وبالغة الصحوية.

# هوامش القصل العاشر

- (1) انظر:
- Inis Claude, Power and International Relations, (Random House, New York, 1962), P.P.13.
- (2) تسرجع الجسفور التاريخسية اسياسسة توازن القوى الى دول المدينة اليونانية. فالحرب بين اسبارطة واثينا دجمت عن تطلع الاولى نحو منع الثانية من زيادة قوتها، وكسان "ميكافيلسي" من بين الاوائل في تطويع مفهوم التوازن لدراسة النظام الاوربي في عصر النهضة.

F.H.Hinsley, Power and the Pursuit of Peace, Cambridge, 1963, P.167.

شم اولسى الحقوق يون والمفكرون المفهوم اهتماما ملحوظا، ويكاد الرأي ينقق على على على الحقوق الفرنسية 1789 والثورة الفرنسية 1789 تمدد بمسئابة الفسترة التقليدية لمدياسة توازن القوى ونظامها، وتم التركيز على الهمسية ظاهرة الستوازن في المعالقات الاوربية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وكان رجال السياسة الاوربيين وعلى وجه الخصوص البريطانيين منهم يهتدون بمفهوم التوازن في نهجهم السياسي.

انظر: د. مازن اسماعيل الرمضائي، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص 258.

وكذلك : د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 204.

- (3) Michael P.Sullivan, OP.cit, P.173.
- (4) Sidney B.Fay, Balance of Power Encyclopedia of Social Macmillan, 1927, P.395.
  - (5) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سيق ذكره ، ص 203.

- (6) T.Mathisen , Methodology in the Study of International . Relations, Macmillan, 1959 , P.P.80, 98, 126, 144.
  - P.A.Reynolds, An Introduction to International Relations, Longman, London, 1971, P.201.
  - (8) Ernst B.Hass, The Balance of Power: Prescription, Concept or Propaganda, in: William Oslan and Fred Sondermann, eds., The Theory and Practice of International Relations, (Cliffs, New York, Prentice Hall, Inc., 1966), P.P. 89-99.
  - (9) Inis Claude, Op cit, P.P.11-18.
    - (10) د. مازن اسماعيل الرمضائي ، المصدر السابق ، ص ص 258-259.
      - (11) المصدر نفسه ، ص 260.
- (12) د. اسـماعيل صــبري مقلد ، العاهات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 265.
  - (13) د. كاظم هاشم نعمة ، در السابق ، ص ص 204-205.
    - (14) المصدر نفسه ، ص 205.
  - (15) د. مازن اسماعیل الرمضائي ، المصدر السابق ، ص ص 262-263.
- (16) Michael P.Sullivan, Op cit, P.P. 226-227.
- (17) A.F.K. Organski, Op cit, P.P. 272-274.
  - (18) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 266.
    - (19) المصدر نفسه ، من من 266-267.
  - (20) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 12-18.
- (21) Morton Kaplan, Some Problems of International Systems Research on the International Politics Systems ed. By Naomi Rosenbaum, Prentice – Hall, 1970.
- (22) Inis Claude, Swords in to Plawsheres, (Random House, New York, 1958), P.14.

- د. ثامر كامل محمد ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ،
   (23) مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، 2000)، ص 246.
  - (24) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 214.
- (25) Morton A.Kaplan, Varianton Six Models of the Internationl System, in J.V.Rosenau, OP cit. P.292.
- (26) Karl W.Deutsch, Op cit, P.P. 170-172.
  - (27) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 268.
    - (28) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 233.
- (29) A.F.K.Organski, Op cit, P.275.
  - (30) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 269.
    - (31) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 235.
- (32) Ole R.Holsti, P.T.Hopmann, and J.D.Sullivan, Unity and Disintegration in International Alliances: (Comporative Studies, New York, 1973), P.P. 4-6.
- (33) Edwin H.Fedder, The Concept of Alliance, in D.S.Mclellan ed. The Theory and Practic, Macmillan, 1970, P.377.
- (34) George Liska, Nations in Alliance, Baltimove, 1962, P.26.
  - (35) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص 271.
    - (36) المصدر نفسه ، ص 273.
    - (37) انظر : المصدر نفسه ، ص 273 -275.
  - وكذلك : د . كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 247.
    - (38) المصدر نفسه، ص 276.
- (39) Vernon Van Dyke, Op cit, P.P. 239-244.
  د. اسماعیل صبری مقلد ، مصدر سبق نکره ، ص ص 279 (40)
- (41) Frederick Hartmann, World in Crisis, Op cit, P.174.

# الفصل الحادي عشر

# التنظيم الدولي ونظام الامن الجماعي

#### المقسدمة:

لانسك ان مــن ابــرز جوانــب الاختلاف الرئيسة بين عصر النتظيم الدولي والمصـــر السابق عليه ، انما يتمثل في تباين النظرة والموقف من ظاهرة الحرب، ومن الشروط الواجب توافرها لاقامة السلام وتحقيق الامن.

لقد كانت الحرب في العصر السابق على انشاء المنظمات الدولية المتمثلة في عصبة الامم عام 1919 وفي الامم المتحدة عام 1945 ، ظاهرة نكاد تكون مشروعة ، ولم يسال فقهاء القسانون الدولي الثقليدي جهدا في محاولة تتغليمها ، ومع ذلك شهد المنصسف الثاني من القرن التاسع عشر نشاطا واسما في مجال الدعوة الى السلام تكال فسي عقد مؤتمر بروكسل عام 1874 ، ومؤتمر الاهاي الاول للسلام عام 1899، ثم مؤتمسر السسلام الثاني بالاهاي ايضا عام 1907 ، بيد أن هذه الجهود الدولية انصرفت فقط الى وضع القواعد القانونية التي تحكم تتغليم سير القتال دون أن تتعرض بالبحث أو الدراسة الى مشروعية ظاهرة الحرب ذاتها.

ولايمكس الستحول الى عصر التنظيم الدولي معنى انتهاء ظاهرة الحرب او الستهديد بسالجوء السبها كأداة فعالة لتحقيق الاهداف القومية الدول ، فقد انشئت عصبة الامسم كجزء من التسوية الاوربية لما بعد الحرب العالمية الاولى، ثم حلت محلها الامم المستحدة فسي اعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكن لم تنته ظاهرة الحرب كاداة لتحقيق المصسالح الوطنسية الدولة، وشمة رأي راجح يؤكد بان الدلالة الحقيقية لعصر التنظيم الدولة الى النظام الدولي والذي تتوفر لديه مجموعة من القواعد التي تنظم انعاط التفاعلات بين اطراقه من الدول وغيرها من الفاعليات الدوليين، كما يقوم كذلك على وجود قواعد عمل تسمح لغير الدول من ان تمال وتتفاع بعضمه مع البعض ومع الدول على حد سواء (1).

# اولا: مقهوم الامن الجماعي

يقصد بنظام الامن الجماعي ، العمل الجماعي المشترك بين اعضاء التنظيم الدولي من اجبل المحافظة على السلام الدولي (2). ويهدف الى الحيلولة دون تغيير الواقسع الدولسي او الاخسلال بعلاقاته او اوضناعه على نحو غير مشروع، وذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضناغطة ومضادة المحلولات التغيير تلك ، ونظام الامسن الجماعي لايلغي التناقضات القائمة في مصالح الدول او في سياساتها، وانما يستكر العنف المسلح كاداة لحلها ويركز بدلا من ذلك على الوسائل السلمية (3).

والاسن الجماعي كفعهوم يفترض أن يقوم على قدر عال من الحياد والنزاهة في السعاد الدولي المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي والرامسية الى ضمان الامن الخارجي لمجمل الدول المعاصرة، وهو مايجعل مهمة حفظ السلام الكونية مهمة جوهرية واساسية كانها قضية قومية (5). وبهذا المعنى يتعين على امن الجزء أن يكون مرتبطا عضويا بلمن الكل، ومن ثم فعندما يتعرض الجزء التهديد أو العدوان فان مسؤولية ردح هذا التهديد أو دحر ذلك العدوان تقع على عاتق الكل

لذا تتمثل الفكرة التي يبنى عليها نظام الامن الجماعي، في أن احباط العدوان أو ردعه في المختمع الدولي، لايمكن أن يتحقق بالاحتكام الى المنطق أو الاخلاقيات الدولية، وأنما يكون بوضع العدوان في مواجهة قوى متفوقة عليه، فهذا التفوق هو الذي يستج من الاثار الرادعة مايضمن الابقاء على الوضع الدولي القائم دون تغيير، هذا الى جانسب أن نظام الامن الجماعي يقوم على ردع العدوان أيا كانت مصادره، وأيا كانت القدوى التي يتحرك في اطارها. وبذلك فأنه لايستهدف مصادر محددة بالذات، أو تقييد بعصض الاطراف دون السبعض الاخسر، وأنما يطبق هذه التداسير العقاسية في مواجهة أي دولسة تلجأ السي الاستخدام غير المشسروع للقوة في علائلتها الدولية(6).

وبذلك فالامسن الجماعي يمثل التعاون الطوعي بين الدول المستقلة في اعمال تنفيذية مشتركة وتوسيع افق المصلحة الذائية والقومية وإنما التفاهم الدولي <sup>77</sup>. ويشتمل مفهوم الامن الجماعي على شقين الاول وقائي (سلبي) ويتمثل في الاجراءات الوقائية التسي تحصول دون وقصوع العدوان او التهديد الامن الدولمي، والثاني علاجي (إيجابي) ويتمثل في الاجراءات اللاحقة على وقوع العدوان (8). يتضعح تقليداً بأن التطبيق القمال لسنظام الامن الجماعي يلفي او يقتل من احتمالات استخدام العنف المسلح في الملاقات الدولسية، نلسك ان مجرد التهديد باستخدام قوة المجتمع الدولمي ضد أي دولة تفكر في المسدوان سسيجعلها تتردد عن الدخول في مخاطرات تعلم مقدما انها ستكون الخاسرة من ورائها (9).

فسى ضعموء ماتلام فان الالية التي يعمل على وقفها نظام الامن الجماعي تقوم على جملة الفتراضات يتمثل ابرزها بما يلى:

- أ. بعد الاتفاق على تحديد مصدر العدوان يقوم المجتمع الدولي باتخاذ الاجراءات الكفسيلة بسردعه علسى نحو سريع وفعال بهدف احتراءه وتلاقبا لاتساع نطاقه واثاره.
- ب. ان هــنف مقاومة الحدوان يعد واجبا اخلاقها على الدول الاعضاء في المجتمع الدولي.
- بن مشـــاركة الدول في التدابير الجماعية التي من شأديا مواجهة المعتدي تكون
   تبعا لارادة هذه الدول وما تتمتع به من حرية ومرونة في هذا الشأن.
- د. الضمخوط والاجراءات الجماعية القمالية ومايصاحيها من تدابير، كليلة بتأمين
   القدرة على رد العدوان والشاله.
- هـ . هـذا الموقف الدولي الجماعي العاسم المزمع على مواجهة المدوان يهدف في جانب منه الى اشاعة الادراك لدى صناع القرار في الدولة المازمة على تنفيذ المحدوان بانها لـ ن سستطيع ان تقاوم رد فعال المجانمة الدوليي وان مفاصرتها لمان تعود عليها بالنتائج التي ترجوها بل قد تلحق بها هزيمة محققة.

# ثانيا: الاطار النظري للامن الجماعي في ظل التنظيم الدولي

مـــامدى اهـــتمام التتظيم الدولي بمفهوم الامن الجماعي؟ وماهي الوسائل التي يرى ضدورتها لتحقيقه والحفاظ عليه؟

يلاحسط في هذا الصدد ان عهد عصبة الامم على الرغم من اهتمامه ويدرجة ملوظية بوسائل فض المنازعات بالطرق العلمية ويتنظيم عملية اللجوء الى الحرب ام يذكر مفهوم الامن ضمن المواد المنظمة العمل دلخل العصبة. وقد نصت (المادة 11) من عهد المصبة على ان : (إيمان اعضاء العصبة بان أي حرب او تهديد بها، سواء كسان ام لسم يكن له تأثير في أي عضو من اعضاء العصبة ، يستبر مسألة تهم العصبة كسان اذ الطارئ ، ويقوم الامين العام بناء على طلب أي عضو في العصبة بدعوة المهلب أي عضو في العصبة بدعوة المهلب أي عضو في عضو في عضو في عضو في عضو في العصبة بان بن من حق كل عضو في العصبة بان بن هن حق كل عضو في العصبة الن ينبه الجمعية العامة أو المجلس الى أي ظرف له تأثير على العلاقات الدواية على نحو يهدد بالمساس بالسلام الدولي أو حسن التفاهم بين الامم الذي يعتبر اساسا المسلام )).

بيد أن الامسم المتحدة كانت سباقة على الدول في استخدامها لمصحالح الامن الدولي، على ان من بين مقاصد الدولي، على ان من بين مقاصد الامسم المستحدة ((حفيظ السلم والامن الدولي، وتحقيقا لهذه الماية تتخذ الهيئة التدابير المستركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم والازالتها، وتقمع اعمال العدوان وغيرها المستركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم والازالتها، ونقعا لمبادئ العدل والقانون الدوليي، لحسل المسازعات الدولية التي قد تودي الى الاخلال بالسلم او لتسويقها)). والامسم المستحدة تسستخدم مفهسوم الامن الدولي لتعني به في المواقع لجراءات الامن الدوليون وكذلك السنظم الفرعية، فهو يعني حاصل جمع مقدار مايتمتع به كل طرف الدوليون مسن امن، كما يعني ايضا مدى الحد من معدل ومستوى العنف او المسراع بين تطلح الامل الاطراف، وهكذا فان الامن المعامي يتمثل في الجوانب الاجرائية لمفهوم الامن تلك والتي يمكن للامم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تضم الدول في عضويتها الدولي والتي يمكن للامم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تضم الدول في عضويتها الدولي والتي يمكن للامم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تضم الدول في عضويتها

ان تقــوم بها حفاظا على السلم ودرءا لمخاطر تهديد الاستقرار والامن. واذلك هناك من يـــد الامــن الجماعي الوظوفة الرئيسة للمنظمة الدولية والباعث الاساس على قيامها او الممرر لوجودها.

وقد وردت في عهد عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة عدة نصوص لمواد وفقرات تتعلق في جملتها بتحقيق الامن الجماعي لاعضاء التنظيم الدولي، وفي هذا المسدد وفي محاولية لتوفير البيئة الدولية الملائمة لتحقيق الامن والحفاظ عليه، اثير الكثير من النقاش حول تحديد المدوان Aggression الذي يشكل تهديدا المعلم والامن الدولييسن، ثم لدوات درء العدوان، ومسألة التسوية السلمية للمنازعات، وخفض التسلح واخبرا المقوبات التي يمكن توقع على الدولة التي تخل بالسلم والامن (11):

# 1. العدوان وتهديد الامن الجماعي :

اعتسر عهد عصدية الامم الحرب مسألة تهم العصية جميما ، ولكن لم يحدد المقصدود بسالعدوان، وفي اعقاب الحرب العالمية الاولى جرى العمل على التمييز بين نوعيسن مسن الحرب حرب العدوان من جانب وحرب النقاع من جانب لخر ، اذ نصن نوعيسن مسن الحرب حرب العدوان من جانب وحرب النقاع من جانب لخر ، اذ نصن المسروع المعونسة المتباذلة الذي وضعته عصية الامم عام 1923 على اعتبار حرب الاعتداء جسريمة دولية، وعلى تعهد الدول الموقمة عليه بالامتناع عنها، ومع ذلك فان المسروع لم يحدد المقصود بالعدوان، وقد وصف بروتوكول جنيف عام 1924 المسدوان بانها الحرب التي توجهها دولة طرف في البروتوكول ضد دولة لخرى طرف فيه لخلالا منها بما نص عليه من واجب طرف في البروتوكول ضد دولة الخرى طرف فيه لخلالا منها بما نص عليه من واجب حسل مسئاز عاتبا بالطرق المملمية. اما مؤتق باريس الذي صدر في 27 اب / اغسطس الدات الواجب اعتبارها الدات الدولية... ومع ذلك لم يتوصل هذا المؤتاق الى تحديد معنى العدوان، لتسوية الخلافات الدولية... ومع ذلك لم يتوصل هذا المؤتاق الى تحديد معنى العدوان،

وقد جساء فسي المادة الاولى لميثاق الامم المتحدة ... ان حفظ السلم والامن الدولسي يتطلب - ضمن الشياء اخرى - قمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، ولكنها لم تحدد معنى السوان ، حتى لحالت الجمعية العامة الموضوع الى لجنة القانون الدولي التابعة لها والتي انشأت لجنة خاصة لهذا الامر عام 1951 ولجنة اخرى عام 1952 مكونة من خمسة عشر عضوا لدراسة الاثواع المختلفة من العدوان ، وهذه اللهسنة السسارت الى ثلاثة الواع من العدوان هي العدوان المسلح ضد الوحدة الاقليمية للدولسة، والعدوان الاقتصادي ، والمدوان الايرولجسي ومايرتسبط به من حروب الدعاية والحرب النفسية، واستمرت المناقشات بهسدف تحديد تعريف للعدوان حتى الدورة 29 للجمعية العامة والتي اصدرت قرارها رقم 3314 بناريخ 18 كانون الاول بيسمبر 1974 والذي عرف العدوان كمايلي:

- العدوان هو استعمال القوة المملحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة اخرى او سدلمتها الاتليمية او استقلالها السياسي او باية صورة اخرى نتتافى مع ميثاق الامم المتحدة وفقا لهذا التعريف.
- ب. المسبادأة باسستعمال القوة من قبل دولة ما خرقا الميثاق تشكل بنية كافية مبدئيا على ربح المعالى التوناق ان يخلص الى انه للمحلس الامن طبقا الميثاق ان يخلص الى انه للسب هسنالك مارسبرر الحكسم بان عملا عدوانيا قد ارتكب وذلك في ضوء ملابسات اخرى وثيقة الصلة بالحالة بما في ذلك كون التصرفات محل البحث او نستاتجها ليسست ذات خطورة كافية، اما فيما يتعلق باشكال العدوان فيمكن الاشارة الى الصمور التالية:
  - (اولا). الغزو والاحتلال العسكري لدولة ما من جانب دولة اخرى.
- (ثانها). القصف العسكري لاقليم دولة ما ، وحصار موانئ وسواحل دولة باستخدام القوة المسلحة لدولة الخرى.
- (ثالثا). تسورط السدول في اعمال التغريب وذلك باستخدام جماعات مسلحة او قوات وجنود غير نظاميين او مرتزقة.

وعلى السرغم من الجهود الدولية التي ساهمت في التوصل الى هذا التعريف المحدوان، لكنها ليست كافية و لاتشتال على كل مظاهر التهديد للامن الدولي ، فظاهرة عسدم المدالسة في التبادل الدولي والكيل بمكيالين وازدواج المعايير قد تؤدي الى صور مسن الستوتر لاتقال خطورة عن الغزو العسكري، كما أن قيام دولة ما بتشجيع وتأييد القليات أو جماعات داخلية ضد الحرى أو ضد النظام السياسي المعترف بحكومته دوليا، وما سينطوي على تقديد الأمن ويدفع بالتألي الى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار، وهناك مسألة الحرى على قدر عال من الاهمية وهي أن هذا التعريف يعاني من المسألة الارائسية المستملقة بروية كل دولة على حدة لما يعتبر عدوانا وتبنيها موقفا قد لاينتاق كليا أو جزئيا مع مايذهب إليه التعريف.

## تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية:

سبق وان تم التطرق الى هذا الموضوع عدد الحديث عن الوسائل الدبلوماسية والسياسية في تسوية المنازعات والصراعات الدولية، وعموما فقد نصت ( المادة الثانية الفقرة 8) من مسئاق الامم المتحدة على ان (يفض اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل المسلمية على وجه لاجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر). ولكن حل المسئازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم الانتجاء للقوة كوسيلة لفض المنازعات بين الدول انما يتوقف في المجتمع الدولي على حسن النية من جانب اعضاء المتناخيم الدولي، وأذا ماتمارضت حسن النية مع المصلحة الوطنية للدولة، أو إذا كان تحقيق اهداف الامم المتحدة يتعارض مع روية الدولة لامنها القومي ، وأنه ليس هناك مايلزم الحدول بحل منازعاتهم بالطرق السلمية ويمنعهم من التصعيد الى حد الصدام المسلح، كما أن حتى الدفاع الشرعي الذي كفله الميثاق بموجب (المادة 51) ، قد المسلح، كما لن حتى العدوان، فالمستدى كان ولازال دائما يبرر عدوانه بوجود تهديد لامنه وأسن سكانه واستقرارهم، والواقع أنه في ظل النظام الدولي المعاصر يصعب التمييز بين الدوعين من استخدام القوة، استخدامها كوسيلة للعدوان، واستخدامها بهدف التصويز بين الدوعين من استخدام التدقيق ومعرفة الحقيقة أو البحث فيها لم تزل غائبة الدفاع الشرعي، حيث أن سلطات التدقيق ومعرفة الحقيقة أو البحث فيها لم تزل غائبة

عن العمل الدولي في هذا الشأن، كما أن الذي يحكم مثل هذه المواقف هو ادراك الدولة لمسا يشكل تهديدا الامتهاء وليست النصوص كما وربت في المبثاق، والإستطيع لحد أن يستكر الارتباط الايجابي بين عدم استخدام القوة في حل المشكلات الدولية واللجوء بدلا مسلما للطسرق السلمية وبين تحقيق الامن الدولي، ذلك أن الامن في جانب منه يقتضي القسرة على مواجهة التهديدات واحتواتها دون أن تنفجر في شكل صراعات وحروب، ويسدذا المعسنى فقسد ارادت الامم المتحدة - ومن قبلها عصبة الامم - أن توفر المناخ الدولى المواتم لتحقيق الامن (3.)

ومــن هنا فان مقتضيات الامن القومي تستوجب بدرجة كبيرة اهمية وضرورة الامن الجماعي.

# 3. خفض التسلح:

بالاضافة الى مناشدة الكثير من المفكرين حول ضرورة خفض ميزانيات التسلح كوسيلة الحدد من سباق التسلح الذي غالبا يسهم في زيادة حدة التوتر ويغري باللجوء الى مفاصرات في البيئة الدولية ... فقد حاولت عصبة الامم وكذلك الامم المستحدة من بعدها ان تضع نظاما لخفض التسلح في محاولة لتقليص احتمالات اللجوء الى السلاح وتهدد الامن الدولي.

وبهذا الصدد يوضح عهد عصبة الامم بان مجلس المصبة بمثابة الجهاز الذي يقوم باعداد المشيروعات الخاصة بخفض التسلح حيث نصت (المادة 8 الفقرة 1) من المهد على القرار اعضاء العصبة بان حفظ السلام يتطلب تخفيض الاسلحة الوطنية الى القل مستوى يتفق مع الامن الوطني وتتفيذ الالتزامات الدولية عن طريق القيام بعمل مشترك ، ونص العهد على ان يعاد النظر في هذا التخفيض كل عشر سنوات.

بياما ذهبت الامم المتحدة في منحى لكثر تطورا إذ بادرت بعقد مفاوضات بشأن خفض التسلح ونزع السلاح خصوصا السلاح النووي منذ عام 1946 أي بعد عام واحد على قيام الولايات المتحدة بالقاء قنبلة ذرية على كل من هيروشيما ونكازاكي، وقد برزت ثلاثة اتجاهات رئيسة في هذا الصدد:

- تحسريم تجسارب التفجير النووي، حيث تم التوصل الى معاهدة موسكو بشأن حظر اجراء تجارب التفجير الذري في الجو وفي القضاء الخارجي وتحت المساء، وهدفه الاتفاقية تم التوقيع عليها من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عام 1963.
- ب. مستم انتشار الاسلحة النووية مولد تم التوصل في عام 1968 الى معاهدة منع
   انتشار الاسلحة النووية وتم كذلك التصديق عليها.
- ج. محاولة الابقاء على بعسض المستاطق خالية مسن الاسلحة السنووية Nuclear Free Zones ومن اهدم تلك المستاطق، مستطقة وسط اوربا وخصوصا المانيا، وبالاضاقة الى ذلك فقد قررت الجمعية العامة للامم المتحدة علم 1969 ان يكون المقد المعتد مابين 1970–1989 عقدا لنزع السلاح ، واوصست الجمعية العامة في قرارها القسادر بتاريخ 7 كانون الاول / ديسمبر 1973 باجسراء تخايض مقداره 10% من الميزانيات المسكرية للدول الخمس الدائمية المحسوية في مجلس الامن، وتخصيص هذه المبالغ لمساعدة الدول النامة.

وتجسد الاشارة الى أن أي من تلك المقترحات لم توضع موضع التنفيذ، وذلك نظرا لان كل دولة تتظر الى هجم تسليحها كضرورة تعليها عليها اعتبارات داخلية وخارجسية مسن بيسلها رؤيستها الذاتية لامنها القومي ولمصادر تهديده، ولكيفية حماية مصسلحها الوطلسية، دون النظر الى مصالح الاخرين. ويعزز من هذا التوجه ان الامم المستحدة قد نشلت في محاولاتها تكوين قوة مسلحة فعالة تابعة لها، وتحل محل القوات المسكرية الوطنية للدول الاعتماء فيها.

# ثالثًا: الامن الجماعي في عالم مابعد الحرب الباردة

كما اتضاح لدينا، ان موضوع الامن الجماعي لابعد جديدًا في النظام الدولي، فقد بسدأ تطبيقه في الملاقات الدولية مع قيام عصابة الامم بعد الحرب العالمية الاولى، وجسد ميستاق الامم المتحدة التعبير السياسي والقانوني له ، ولكن الجديد فيه يتمثل في الوسسائل المقترحة التسي يفترض أن تعزز منه، وتسعى الفرض احترامها ومايمكن توظيفه منها أخدمة طروحات وشعارات الوضع الدولي الجديد – والتي وردت لها اشدارات واضحة في البيان الختامي لمجلس الامن الدولي الصادر عن اجتماع روساء السدول والحكومات المنعقد في 31 كانون الثاني/ يناير 1992، ومن اهم هذه الوسائل (الدبلوماسية الوقائدية، نزع السلاح، والسيادة المرنة المقيدة)، فما هو مضمون هذه الاسطلاحات؟ وكيف وظفت سواء في اطار نظام الامن الجماعي ، أو في اطار تحقيق اهداف ومصدالح القوي في عالم مابعد الحرب الباردة.

## 1. الدبلوماسية الوقائية:

ويقصد بها بذل الجهود والمساعي الدبلوماسية المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات، وترجيح وجهات النظر التي تكان تحقيق السلم والاستقرار ، ويقصد بها ايضا تعزيز قادرة الامم المتحدة من خلال مجلس الامن على معالجة قضايا السلم والامن الدوليين، وان يصرف مجلس الامن جهودا اكبر لا الى معالجة النزاعات المسلحة حيثما نقع (كما يجري فحي المصادة) وانما الى اتعاش قدرته على تفادي النزاع المسلح والحيلولة دون وقوعه، ومناقشة الحالات التي تهدد بالانفجار في وقت مبكر (14).

ويتكون اصطلاح الدبلوماسية الوقائية من شقين: اولهما ، الدبلوماسية التي 
تشكل الوسيلة ، وثانيهما، الوقائية التي تمثل الغاية او الهدف، ولو امكن تطبيق مبدأ 
الدبلوماسية الوقائية بنزاهة وعدالة لامكن تجنيب المالم شرور حروب وازمات عديدة 
فهذا المبدأ بصفته المجردة ينطوي على اهمية بالغة في حفظ الامن وتسوية المنازعات 
سسلميا، ولكنه من المرجح في ظل الوضع الدولي الجديد أن يستقر التفسير على ان 
الهدف وهدو الوقاية من نشوب الصراعات يبرر الوسيلة وبالتالي قليس بالضرورة ان 
تقتصد على السبل الدبلوماسية (أكأ، لاسيما وأن الامم المتحدة قد ارتضت الفسها في 
الحيان كثيرة الستحول من منظمة لحفظ السلام الى القيام باحلال (السلام) بالقوة 
المسكرية.

ويما أن مطالب الحرب اكثر من مطالب السلام فأن أي من العمليات السكرية التسي شدنت لهدذا الفسرض لم تتم تحت ادارة وسيطرة الامم المتحدة بل تبعا لارادة ومصدلحة بعض اعضاء مجلس الامن الدولي وتحت سيطرتهم (10). وقد اصبح مجلس الامسن يعطي لنفسه صراحة سلطة التنظ في مايوصف بالمجالات الانسانية ومشاكل اللاجئيس باعتبار أن عدم الاستقرار في هذه الميادين يشكل تهددا للسلم والامن الدولييسن، ويعد ميله نحو توسيع مايشكل تهديدا للسلام دافعا لخلق مزيدا من الفرص المدونيف في الواقع لكي يعطي اساسا قانونيا للتحدل في السبل الوقائية للافلات من للتحفل في الواقع لكي يعطي اساسا قانونيا المسرفض أو الرد الثقيدي (بان مايسمي بالتحفل الانساني يمكن أن يوفر الفرص للتنافس بيسن الدول الكبرى ) (17). الامر الذي يعني ازالة المزيد من القيود (المفروضة) على بيسن الدول المهيمنة على الوضع الدولي الجديد في التنخل (شكل قانوني ظاهر) في اليت دولة وفي أم منطقة من المالم ليس فقط لرد العدوان أو لحماية الديمور المنافعة المتحدية المتحدية المتحدية المتحديثة للتنخل، مكافحة الارهاب أو مصالحها وتبرير مواقفها ازاء انظمة سياسية بعينها.

الامسر الذي يعني ان ميثاق الامم المتحدة قد اصبح معدلا تعديلا عرفيا بحيث يعطى لمجلس الامن السلطة الكاملة في ان يكون سيد قراره، يقرر مايشاء وقتما يشاء دون الالتزام بلحكام ولجراءات الميثاق.

## 2. نزع السلاح:

ان القلق على الاصن عاليا مايدفع الى التسلح، وبما ان التسلع بتطلب كلف ونقلت فان الامن بالنتيجة يستنزف من الموارد، ويقود استنزاف الموارد الى تعطيل او تعويق التنمية ، وتعطيل التنمية يؤدي الى عدم استقرار، وعدم الاستقرار يعني زعزعة الامسن ... وتعاد الدورة من جديد ، وتبقى العلاقة عكسية بين الهاجس الامني والتسلح مسن ناهية، والمسوارد والاستثمارات والتنمية من ناهية اخرى، انتلك يعد منهج نزع المسلاح اساسيا وعالميا في معالجة قضايا الحرب والسلم والامن والاستقرار والتنمية. وعلى السرغم مسن ان كل من عصبة الامم والامم المتحدة قد توجهنا بهذا الاتجاه منذ وقست مسبكر الا انسه لم يرد له ذكر بصورة مباشرة في ميثاق الامم المتحدة ولم تفلح الاخيرة في التوصل بصدده التي قاعدة قانونية ملزمة على المستوى الدولي.

ومع وجود معاهدة دولية تتعلق بحظر انتشار الاسلحة النووية وتحريم استخدام الاسلحة البايولوجية والكيمياوية، ومع ماحققته الاتفاقات والعلاقات الثنائية من تقدم في هذا المجال تبقى سياسة نزع السلاح تتطوي على عدة مآخذ يتمثل اهمها بما يلي:

هناك الكثير من الدول لم تنظم الى معاهدة حظر الانتشار النووي.

- ب. ان سيامسة نزع الملاح لاتجري بالقدر نفسه في جميع الدول، ولاتتطوي على ضمانات كافية بالنسبة لبلدان العالم الثالث، أي انها تطبق بشكل انتقائي، حيث ان تحريما شملا لانتاج وتخزين الاسلحة البايولوجية والكيمياوية مع اهمال مستعمد لموضوع تحريم واستخدام الاملحة اللاوية الا على بعض الدول دون اخرى، يشكل نقما خطيرا في القواعد القانونية الدولية.
- ج. ان السدول المهيمسنة على النظام الدولي الحالي قد ربطت بين التقنية المتقدمة والتقدية لاغراض التسليح، الامر الذي ادى الى حرمان الكثير من الدول ولاسيما في العالم الثالث من حق المحصول على التقنية المتقدمة للاغراض السلمية لتدعيم برامجها الاقتصادية والتتموية بدعوى تقييد فرصمها بالحصول على تقنية التسليح.

# 3. السيادة المرنة (المقيدة):

Ĵ.

ورد مسبداً السسيادة فسي (المادة الثانية الفقرة الاولى) من ميثاق الامم المتحدة واعلنت جمسيع السدول تمسكها به وبضرورة احترامه... وهو احد الاعمدة التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي، كما يعد من دعاتم القانون الدولي التقليدي.

وقسد ظهرت في ظل التغيرات العالمية الجديدة العديد من الكتابات التي تمعن فسى التأكسيد علسى ان مفهروم العسيادة ولد منذ البداية عاريا في جوهره في المطاقية الظاهرية التي يتشح بها باعتبار ان المعاهدات الدولية قد رسمت مبكرا رتوش النسبية علمى وجه المسيادة الوطنية وكذلك فطت غيرها من المعاهدات متعددة الاطراف المى ان قنن امر نسبية السيادة في اطار المنظمات الدولية (18).

وفي مقالسته (نحو دور اقوى للامم المتحدة) اشار الامين العام السابق للامم المستحدة "د. بطرم عالسي" (... ان المسبدأ السائد منذ قرون، مبدأ السيادة المطلقة والخاصسة) لم يعد قائما... ومن المقتضيات الفكرية الرئيسة لزماننا ان نعيد التفكير في مسالة السيادة لا من الجل لضعاف جوهرها ... وانما بقصد الالارار بانه يمكن ان نتخذ من شكل وان تؤدى اكثر من وظيفة (19).

وهكذا تعرضت مقاهم السيادة الوطنية في ظل التغيرات العالمية الجديدة لمسلمية الجديدة لمسلمية المسلمية ال

ونظرا الى توافق اراء مختلف المفكرين على ان مبدأ السيادة الخارجية للدولة في مجمله لمفهوم الاستقلال الذي ينشئ في مجمله لمفهوم الاستقلال الذي ينشئ حقوق الدولة والستز لماتها تجاء السدول الاخرى في اطار مبدأ المساواة بين الدول والاحسترام المتبادل لمناصر كل منها، فان أي تأثير يصيب سيادة الدول ينال من استقلالها ومن حريتها في اتخاذ قراراتها وفق الديولوجيتها ومصالحها.

ان هذا التهميش الواضح لفكرة السيادة (ودور الدولة) يصب في اطار التمهيد لمسوغات المتنخل الخارجي، ويما انه لايمس الدول المهيمنة على الوضع الدولي الجديد، فإن المستهدف هو بلدان العالم الثالث تحت غطاء العولمة والاعتمادية (21).

ويبقى من الاهمية بمكان الاشارة الى الحقيقتين التاليتين :

الحقيقة الاولى : هي ، ان الاهم من التقنين والتنظيم الدولي في مجال تآكل أ السيادة الوطنية وتهميشها هو ميزان القوى الدولي بمعانيه الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لاسيما وان التساوي في السيادة بين الدول سواء في عضوية الجمعية العامـــة لملامـــم المـــتحدة او في بروتوكولات التعامل فيما بينها هو مسألة نتعلق بالشكل والمظهر اكثر مما نتعلق بجوهر العلاقات الدواية القائمة على موازين القوى (2<sup>2)</sup>.

اما الحقيقة الثانية: فهي تتمثل في ان مولاد التنظيم الدولي قد عمد الى تأكيد وترسيخ مسيادة الدول الفردية في مواجهة الدول الفردية الاخرى من ناحية المصرى الى تقليص جانب من تلك السيادة في مواجهة التجمع الدولي بهدف الحفاظ على المسلم والامن الدوليب والتعاون لتحقيق الرفاه، وقد اتاحت التغيرات الدولية الجديدة مظاهر فعلية الانفراد الولايات المتحدة في زعامة شبه مطلقة وهيمنة على العالم. ولو الفسترة وبالتبعية على العالم. ولو المسئطمة الدولية وطبيعة قراراتها واولوياتها (23) الامر الذي يجعل من المولمة والاعتمادية مجرد وسيلتين لتبعية مايمكن وصفها بدول المحيط (الاطسراف) لدول المركز، وتحديدا لقيادة المركز أي الولايات المتحدة، وهذه التبعية والتي غدت تسري عند عدد غير قليل من الدول ... تسهم في زيادة شفافية هذه المدول وانظمتها السياسية وانكشافها واضعاف قدرتها على المقاومة، والتجاوز الضعلي للسيادة والاستقلال . ولعل مايمكن ان يستخلص من جملة ماتقدم يتمثل في الاتي:

- ان فعالسية تدخل الامم المتحدة في الازمات الدولية ماتزال تتوقف على مدى
   ماتمئله هذه الازمات من تأثير على مصالح الدول المهيمنة على مقدرات
   الوضع الدولي الجديد، وماتوفره من فرص تخدم اهداف وتطلعات هذه الدول.
- ب. ان الامسم المستحدة ونظرا لمسدم امتلاكها قرارها بالكامل وخضوعها لضيفوط وتأشيرات القوى المتنفذة فيها والمهيمنة عليها وعلى مجلس الامن ، سوف تستمر في استخدام اسلوب انتقائي عند مواجهة (التهديدات) التي توصف بانها تعكر صسفو السلام العالمي وتبعا لاهداف ومصالح تلك القوى، وعلى حساب اهداف ومصالح الكثير من الدول.
- ان نهـ الاسـلوب الانتقائـ موف يقود الى ازدواجية المعايير، والى فقدان
   الامـل بعدالـة الاجراءات وتطبيقها بعيدا عن الانتقائية والتسيس الدولي، وهو
   مانشاهده اليوم في عدة مناطق من العالم ، واتجاه العديد من الدول.

ان صدفات مدلل الاستبداد والانتقائية والتسيس الناجمة عن علاقة الولايات المستحدة بالامم المستحدة وهيمنة الاولسي على الثانية وتحكمها بخياراتها وتوجهاتها، سدوف تمثل اسباب كافية لزعزعة الثقة بنظام الامن الجماعي، ويستزع المثقة عن العديد من ممارسات المنظمة الدولية بعامة والتنظيم الدولي بالنتيجة (24).

# رابعا: مجلس الامن والشرعية الدولية

يوصف مجلس الامن بانه الجهاز التنفيذي الرئيس في الامم المتحدة، وقد اولاه مياة، مياة المنظمة اهمية فائقة تمثلت في كيفية تشكيله وطبيعة المهام الملقات على عائقه، ونسوع الاختصاصات المعهدود بها الها، والوسائل التنفيذية المتاحة له دون غيره من الاجهدزة الاخرى. وهو لهذه ولاعتبارات اخرى اكثر عرضة للنقد من غيره من الجهزة المسنظمة الاخرى سواء فيما يتملق بتكوين وصناعة قراراته، والتصويت فيما، او طريقة معالجة تقضايا السلم والامن الدوليين لذلك فان كل دعوة لاصلاح الامم المتحدة تتجه اساسا نحو اصلاح مجلس الامن.

ان دعــوات الاصـــلاح قــد تكررت في السنوات الاخيرة وهي منصبة حول مسائتين اساسيئين ، الاولى تركز على نهج جنيد يتعلق بوسائل المجلس والياته، والثانية تهــــتم بالعضـــوية وتكويــن المجلس ومايتصل بهما من اعادة النظر في منظومة القوى صــانعة القــرار فيه. وماهو جديد ومهم يتمثل في خضوعه في قراراته لموازين القوى المالهية مما قد يجعل من شرعية قراراته موضع نظر وتساؤل.

## 1. اوجه الخلل في الهيكل التنظيمي القائم لمجلس الامن الدولي:

أ. ان واحدة من اهم النقاط الرئيسة التي توضح الخلل في الهيكل التنظيمي المحلس تكسن في ان عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة عام 1945 عند التأسيس كانت 51 دولة، وكان عدد اعضاء مجلس الامن في حينه 11 عضوا أي بنسبة تمشيل تبلغ 20% ، اما اليوم وبعد اكثر من نصف قرن فان عدد

- الدول الاعضاء في المنظمة الدولية قد تجاوز 190 دولة بينما يبلغ عدد اعضاء مجلس الامن 15 عضوا أي بنسبة تمثيل نقل عن 8%.
- ب. ان الهيكل التكويني للمجلس في شكله الحالي الايمكس مصالح الدول النامية مع
   تر ايد حجم عضويتها في الإمم المتحدة ، ويمكن ابضاح ذلك كما يلي:
- (اولا). أن اسميا التسمي تضم 43 دولة لاتحظى الا بمقمدين غير داتمين ومقعد داتم و لحد للممين.
- (أثالـــــيا). الديقــيا التـــي تبلغ دولها 52 دولة الاعظى الا بثلاث مقاعد من مجموع المقاعد غير الدائمة وليس لها أي مقعد دائم.
- (ثالثشا). امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي تضم 34 دولة ليس لها سوى مقعدين غير داتميين ولاتحظى هي الإخرى باي مقعد دائد.
  - (رايسعا). دول اوربا الشرائية لها مقعدين غير دائمين ومقعد دائم واحد اروسيا.
- (خاممسا). دول اوربا الغربية واسريكا الشمالية لها خمسة مقاعد ثلاثة منها دائمة لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

يتضح مصا تقدم بان نسبة الدول الممثلة بمقدد واحد غير دائم في المجلس حسب المسلطق الجغرافية حاليا هي: 22 الى 1 في حالة اسيا، 17 الى 1 في حالة افريقيا، 17 الى 1 في حالة امريكا اللاتينية، 12 الى 1 في حالة اوربا الغربية وامريكا الشمالية، 10 الى 1 في حالة اوربا الشرقية. وفضلاً عن ذلك فان الدول الصناعية بصحفة عامة والدول الاوربية بصفة خاصة تصبح باندماج اوربا الشرقية والغربية معا ممصئلة تعشيلا زائدا بشكل لافت للنظر، بالاضافة الى ان لها اربعة من المقاعد الدائمة الخصة.

- إن الانحستلال في الهيكل التنظيمي لمجلس الامن يفدو اكثر وضوحا حين لغذ
   عدد السكان في الاعتبار وكمايلي:
- (اولا). أن دول اسبا وافريقا وامريكا الملاتينية والكاريبي يبلغ عدد سكانها اكثر من الربعة ملبارات نسمة بالمقارنة مع اكثر من مليار نسمة في اوربا وامريكا الشمالية، أي ان نسبة تمثيل سكان الشمال في مجلس الامن الحالي تبلغ مقعد

ولحمد لكل 125 مليون نسمة . بينما نسبة تمثيل سكان الجنوب في مجلس الامن تبلغ مقعد ولحد لكل 600 مليون نسمة.

(ثانها). أن دول الشمال لها أربعة مقاعد دائمة من بين مقاعدها الثمان أي بنسبة تمثيل سكانية تبلغ مقعد واحد لكل 250 مليون نسمة، بينما سكان دول الجنوب لهم مقعد دائم ولحد من بين المقاعد السبع، أي بنسبة تمثيل سكانية تبلغ مقعد ولحد لكل أربعة مليارات نسمة.

(ثالثا). متوسيط فترة الانتظار لمشاركة الدول في العضوية غير الدائمة لمجلس الامن تبلغ 42 سينة بالنسسية لدول اسيا ، 33 سنة بالنسبة لدول افريقيا، 32 سنة بالنسبة لمسدول امسريكا اللاتينية 18 سنة بالنسبة لدول شرق اوربا، 22 سنة بالنسبة لدول غرب اوربا.

وعلى اسساس بيانات الارقيام السبابقة وتبايينها يمكن تلمس الخال في الهيكل الحالي لمجلس الامن، والنتيجة الحتمية لذلك هي ان تصبح فرصة المشاركة في المجلس نادرة بشكل متزايد وهو ماينتقص من مبدأ اساسي من مبادئ الميثاق وهو مبان المساواة بين الدول في السيادة .

# الدعوات الرامية الى توسيع نطاق العضوية :

لقد شهدت السنوات الاخيرة ترشيحات مختلفة بخصوص الدول المهيئة اكثر من غيرها اشغل المقاعد الدائمة المقترح زيادتها، وان غالبية الترشيحات تسير وفق الاتجاهات التالية:

أ. ترشيح المانيا واليابان لاعتبارات التصادية .

- ب. في مؤتمر طوكيو للدول الصناعية السبع في تموز / يوليو 1993 تم التراح ترشيع البرازيل والهند، فضلا عن المانيا، وذلك لما تتمتع به كل من البرازيل والهند من مز ايا اقتصادية وسياسية وثقل سكاني في بيئتيهما الجغر الينتين.
- ج. حظــر الى طوكيو وزير خارجية نيجيريا مطالبا بترشيح بلده اشغل مقعد داتم
   عــن افريقــيا باعتبارها عير ممثلة في المجلس ويوصفها اكبر الدول الافريقية
   ومن اكثرها سكانا.
- .. تستطلع مصدر هي الاخرى لشغل مقعد دائم او شبه دائم (بدون حق الفيتر) في مجلس الامسن الموسع انطلاقا من ورائها وثقلها السكاني والجغرافي ودورها السياسسي افريقسيا وعربيا وحتى دوليا، وقد رشحت شخصيات دولية عديدة مصسر الشسغل مقعد دائم ، فضلا عن ترشيح الجمعية الامريكية للامم المتحدة مصدر ونيجوريا لشغل مقعد شبه دائم.
- هـ.. كـان الاندونيسيا محاولات في الحصول على مقمد دائم باعتبارها من اكبر دول
   اسيا.
- و. لقد برزت طروحات حول الفاء عضوية فرنسا وبريطانيا لصالح اعطاء مقعد
   دائم واحد الاوربا الموحدة.
- ن. تسمى الارجنتين هي الاخرى بذات الاتجاه منافسة البرازيل في ذلك مسوقة قدراتها وامكانياتها الالتصادية والعسكرية وثقلها السياسي في امريكا اللاتينية.
- فــى اطــار التجمعات الاظهية فان الدول العربية تفكر في ترشيح احداها عن جامعة الدول العربية، وكذلك فعلت افريقيا وامريكا اللاتينية عندما طلبت زيادة مقاعدها غير الدئمة وتخصيص مقعد داتم يشغل بالتناوب من دولتين، او يترك امر تحديد الدولة التي تشغله إلى المجموعة الاطليمية.

ويمكن الاشارة هنا الى ان تمثيل دولة بمقعد دائم عن منظمة دولية اقليمية امر غيير مسألوف، كميا ان شغل اكثر من دولة ذات مقعد دائم في المجلس بالتناوب يعد طريقة غير مسبوقة من قبل، كما ان أي تغيير في هذا الصدد يقتضمي تعديل ( المادتين

23 / 27 مسن ميسئاق الامسم المتحدة، وبمعنى اخر أن أي تغيير قد يفتح المجال امام احسلاحات اخرى في مجمل نظام الامم المتحدة.

# 3. تباين الاراء بشأن الابقاء على حق النقض (الفيتو) او تعديله.

يشبر ميسئاق الإمم المتحدة في (المادة 27) منه الى ان اصدار مجلس الامن لقراراته في المسائل الموضوعية يكون باغلبية تسعة اعضناء مع توفر شرط اساسي هو الجماع الدول الخمس الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن . بمعنى في حالة استعمال أي مسن هذه الدول لحقها في النقض لايستطيع مجلس الامن التصرف كاداة تقفيذية لحفظ المسلم والامس الدولين، وقد تم استخدام حق الفيتر من قبل السوفيت والامسريكان 279 مسرة للفترة من 1946 ولغاية 1986 لغرض عدم السماح المجلس باتخساذ قرارات ضد مصالحهما ، مما جسد خلالا في عمل المجلس واعلق قدرته على اتخساذ الاجراءات الضسرورية لتحقيق اهداف الامم المتحدة. وظهرت في السنوات الخسيرة المكارد ومحاولات لاصلاح نظام التصويت في المجلس ، لمل اهمها يتملق بمسالة اجماع الدول ذات المقاعد الدائمة والتي لها حق استخدام الفيتو لوقف صدور القرارات، وفي كل الاحوال ليس هناك اتجاه لالغاءه، بل جل الاراء والسياسات في هذا الصدد تتمثل فيما ولي:

- أ. تعديل وتخفيف تأثيرات حق استخدام الفيتر سواء بالحياولة دون تحكم دولة واحدة في نقض الإجماع او بتقيده بضوابط تحول دون شله لعمل المجلس.
- ب. احد أبرز الاتجاهات في هذا الشأن يؤكد على ضرورة عدم اعطاء الدول التي سوف تشغل مقاعد دائمة جديدة حق النقض والاستمرار في جمله قاصرا على تلك السدول الخمس التي سماها الميثاق من قبل، والواقع أن هذه الفكرة ليست كفيلة بحل المشكلة او تخفيفها ولكنها ربنا لاتؤدي الى استفحالها.
- ج. هناك اتجاه يدعو الى عدم الاعتداد باعتراض دولة دائمة واحدة، لان أي زيادة محتملة في عدد الاعضاء الدائميين لايستساغ معها الابقاء على هذا الحق لدولة بمقردها، بل لابد ان يعرز الاعتتراض من قبل اكثر من دولة،

- كأن تكون دولتين او ثلاث بحيث يغدو الامر متناسبا والعدد الذي سيؤول اليه المجلس.
- د. التخفيف من الفيتر كمرحلة اولى من خلال اقتصاره على الاجراءات التي يتم اتخاذها بموجب الفصل السابع ... باتجاه الفائه نهائيا.

#### 4. المشاهد المجتملة لاصلاح مجلس الامن:

#### أ. المشهد الاول :

يبقى عدد اعضاء مجلس الامن على حاله ، خمسة اعضاء دائميين وعشرة عسير دائميين، وذلك بسبب عدم الاتفاق او الامتناع عن زيادة الاعضاء الدائميين وضم دول جديدة الهيه مثل المانيا واليابان ودول لخرى، وربما يكون ذلك بسبب معارضة بعض الدول الكبرى لاجراء أي تمديل في مجلس الامن تحسبا من أن يؤدي ذلك الى المسلمات تأثيرها فسي المجلس الموسمة لصسالح زيسادة نفسوذ دول اخسرى غيير ممثلة في المجلس حاليا، ومع تلك الاستمرارية يستمر نظام التصويت في اليته الحالة.

## ب. المثمهد الثاني:

زيادة عدد اعضاء مجلس الامن باعطاء المانيا واليابان مقدين دائميين وبذلك يصبح عدد اعضاء المجلس 17 عضوا بدلا من 15 عضواً، وذلك سوف يكرن ممكنا بعدد زوال معارضة بعض الدول دائمة العضوية وتطور موقف مؤيد لذلك. وان كنا نعتقد ان الموقف الامريكي لايزال متجفظا بحزم ازاء منح المانيا صفة العضوية الدائمة في مجلس الامن.

# ج. المشهد الثالث:

من الطبيعي ان تعترض دول عديدة على انضمام المانيا واليابان الى العضوية الدائمة في المجلس وباتجاه تصعيد المطالبة بزيادة عدد الاعضاء غير الدائميين وينفس نسبة زيادة الاعضاء الدائميين ليصبح العدد 21 عضوا ويذلك يتم التوازن في التمثيل للمناطق الجغرافية في العالم.

#### د. المشهد الرابع:

ينطلق من عدة اعتراضات وتساؤلات حول تمثيل الدول في المجلس، فاذا ما انصحت المانيا التي العضوية الدائمة لمجلس الامن، فسيصبح لاوربا وحدها 4 أعضاء دائميين من اصل 7 أعضاء، بينما لايمثل قارة أسيا الا الصين ولاتتمتع افريقيا وامريكا الجنوبية باي مقصد دائم، واذا ما اختنا الولايات المتحدة والبابان بالحسبان وهما من المحدول الغنيدة مسيكون الاغنياء ممثلين بستة اعضاء بينما لايمثل القفراء غير الصين وربما روسيا مستقيلا وهذا ما لا تتقيله الدول النامية.

#### هـ. المشهد الخامس:

مـن اجل خلق نوع من التوازن في التمثيل في المجلس فمن المتوقع ان تزداد مطالبة الحدول الناسية بالحصول على عضوية دائمة وذلك باعطاء افريقيا مقعد دائم والحسر السي امريكا اللجنوبية واضافة مقعد اخر الى اسيا، وبذلك يكون عدد الاعضاء الدائميين الى 20 عضوا وبذلك يصبح عدد اعضاء مجلس الامن 30 عضوا.

وثمة مواقف ومشاهد تثور في ظل هذا المشهد نتمثل في اختيار الدول الجديدة ذات المقساعد الدائمة، وهل يمكن تطبيق فكرة التتاوب، ومدى فاعلية مطالبة المنظمات الاقلمية كجامعة الدول العربية.

# 5. سلطات مجلس الامن وشرعية قراراته:

لقد كثر لجوء مجلس الامن في الاونه الاخيرة الى التمامل مع المنازعات الدولية استنداد الحي لحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ولاريب ان هذا الموضع لجدير باثارة الاهتمام حول التعرف على حدود مجلس الامن في اصدار قراراته المستعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين، أي التعرف على ما اذا كان المجلس ان يصدر من القرارات مايشاء دون قيد او شرط ام على العكس، فان شمة قيود لابد وان يراعيها المجلس عند اصدار قراراته بحيث يستتبع الخروج عليها وصف هذه القرارات بعدم الشرعية.

ونظرا لان ميثاق الامم المتحدة لم يعنى ببيان القواعد القانونية التي ان النزم بها مجلس الامسن عند اصدار قرارته وصفت بالشرعية، فان ذلك يعني ان الاجهزة الدولسية تسساهم مسن خلال ممارساتها العملية في تحديد الشروط التي ان النزمت بها وصمت قراراتها بالشرعية اما اذا خرجت عليها اصبح من الواجب نعت هذه القرارات بعده الشرعية.

## أ. الاساس القانوني لشرعية قرارات مجلس الامن:

(اولاً). ان القــول بشرعية او بعدم شرعية قرارات مجلس الامن يعتمد بصفة اساسية على مدى اتساق هذه القرارات وبعض القواعد القانونية.

(ثانيا). خصوع تطبيقها لاشراف رقابة الامم المتحدة . فتخلي الاخيرة عن رقابتها والسرافها لاحدى او بعض الدول الاعضاء قد يغريها على الانحراف بهذه القرارات عن الاهداف التي صدرت من اجلها، الامر الذي ينال بالضرورة من شرعيتها.

## ب. التقيد بالإهداف الخاصة بمجلس الامن:

يتعسن أن يكسون الفرض من القرار الذي يصدره أحد الاجهزة الدولية تحقيق الاحداف التسي مسن أجلها تم أنشاء هذا الجهاز ، وعلى ذلك فلو انفصمت الملاقة بين القرار وتلك الاهداف لتعيين القضاء بعدم شرعيته ، وهكذا يتضبح أن مجلس الامن غير مطلق البد في اصدار مايشاء من قرارات، وأنما تتقيد سلطته في هذا المجال بالاهداف التسي يلقسي بها على عاتقه ميثاق الامم المتحدة، فإذا أخذنا في الاعتبار أن (المادة 24) مسن المياق قد عهدت الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسة في أمر حفظ السلم والامن الدولييس، لاصحبح من الواجب على المجلس توخي تحقيق هذا الهدف فيما يصدره من قدارات، حستى يمكن نعتها بالشرعية، أما أذا استهدف مجلس الامن من وراء اصدار قدرارات، حستى إمكن أهدى غير المحافظة على السلم والامن الدوليين فأن ذلك يمكن في مكن نوح من الانحراف بالسلطة.

ان انحسراف مجلس الامن بالسلطة التي خوله اياها ميثاق الامم المتحدة بمكن إن يترتب عليه نعت القرارات الصادرة عنه بعدم الشرعية.

## ج. الالتزام بالاختصاصات الخاصة بمجلس الامن:

ان قسرارات مجلس الأمن تعد غير شرعية اذا ما صدرت بالمخالفة للختمناصبات المصنوحة لنه صراحة او ضمناً من قبل ميثاق الامم المتحدة، كما ان القسول بنظرية الاختصاصات الضمنية لايمني بحال من الاحوال امكان ممارسة مجلس الامن الدولي لاختصاصات مطلقة لاتثايد باي قيود.

### د. ضرورة التقيد بالقواعد الاجرائية:

تلــتزم اجهــزة المنظمات الدولية في العادة باحترام القواعد الاجرائية الخاصة بممارســـة اختصاصاتها المختلفة، وبالنسبة لمجلس الامن فان مخالفته لهذه القواعد يمكن ان يترتب عليها القضاء بعدم شرعية مايصدره من قرارات.

#### 6. في اطار اصلاح مجلس الامن:

- لقد بات من المضروري اكثر من أي وقت مضى احداث تعديلات على البة على البة على المرات المن المن في اطار اصلاح الأمم المتحدة بشكل عام، وكيما يتم تعديل البة العمل باتجاه تحسين الاداء، فإن الامر يتطلب من الناحية التنظيمية احداث تحديالات في عدد الاعضاء الدائميين وغير الدائميين وبما يتناسب مع الزيادة الحاصلة في عدد الدول، وكذلك لابد من تعديل البة التصويت في المجلس للتفلب على حالة الشل الذي يصيب اعماله سواء بسبب حق النقض او بسبب محاولات الولايات المتحدة الهيمنة على قراراته وتوجهاته.
- ب. لتحقيق ذلك المحمديل في نظام العضوية والبة التصويت، لابد من أن يكون المعمد مرتكزا على تحقيق التمثيل الجغرافي العادل والذي يحقق في الوقلت نفسه المحتواز نات السياسية في عالم اليوم

- بمتفسير انه الجديدة، اذ لسيس من المنطق ان تعرقل دولة ولحدة صدور قرار ته اقق عليه الدول الاخرى.
- ج. بغض النظر عن تقاوت المقترحات حول توسيع العضوية وتعديل الية التصويت، فان ذلك اذا ماتم ، سوف يمنح الامم المتحدة بشكل عام واعمالها الحترام اكثر، وشرعية اوسع، وفعالية اشد ، بين الدول الاعضاء، وبجعلها قادرة اكثر من أي وقت الخر على تحقيق اهدافها بنزاهة ويقوة وشرعية معترف بها من قبل للدول الاعضاء، ويمعنى اخر ان التعديلات المقترحة لابد ان تأخذ بنظر الاعتبار ضرورة مشاركة دول الجنوب ومنحها فرصة والارة في صنع القرارات الدولية، بعد خضوعها لاكثر من نصف قرن لتحديات الاخرين والانتهاك حقوقها والاعتداء على سيادتها.
- يستوقف القسول باتفاق قرارات مجلس الامن او عدم لتفاقها والاسس القانونية لمبدأ الشسرعية على مدى استجابتها لمجموعة من الشروط التي يطلق عليها شسروط الشسرعية ، وتتمثل هذه الشروط ، في تقييد مجلس الامن عند اصدار قسراراته باهداف الرئيسسة ، أي المحافظة على السلم والامن الدوليين ، وكذلك النزام هذه القرارات بالاختصاصات الاساسية لمجلس الامن والقواعد الاجرائية التي يستطق بممارسته لهذه الاختصاصات. فاذا ماجاءت قرارات المجلس مستجيبة لهده الشسروط كان ذلك دليلا على اتساقها والاساس القانوني لمبدأ الشسرعية الدولية . وإذا كانت هذه الشروط لازمة لوصف قرارات المجلس بالشسرعية عسند صدورها، فأنه يتعين لبقائها متضحة بهذا الوصف خضوع بالشسرعية عائد ورقابة الامم المتحدة ... فهذا الخضوع يضمن عدم تجاوز القائمين على تتفيذ هذه القرارات .

# هوامش القصل الحادى عشر

- د. عبدالمـنعم المشـاط ، الامـم المـنحدة ومفهوم الامن الجماعي، (السياسة الدولية، للعدد 84، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 1986)، ص 88.
  - (2) المصدر نفسه ، ص 89.
- د. اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 220.
- د. خليل اسماعيل العديثي، النظام الدولي الجديد واصلاح الامم المتحدة ،
   (مجلة العلم م المدياسية، العدد 12 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،
   1994)، ص 50.
- Qtto Pick and Jalina Gritchley, Collective Security, Op cit, P.23.
  - (6) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 220.
- (7) Inis Claude, Op cit, 60.
- (8) د. مفيد شهاب ، المنظمات الدولية، (القاهرة ، دار النهضة العربية، 1978)،
   ص ص 5-10.
  - (9) د. اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص 221-
    - (10) د. عبدالمنعم المشاط ، المصدر السابق ، ص90.
  - (11) لمزيد من التفصيل انظر ، المصدر نفسه، ص ص 91-94.
- (12) هذه الدول هي الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، وبلجيكا، وابطاليا، والطاليا، والمانيان، وبريطانيا، وابرلندا الحرة، واستراليا، وكندا، ونيوزيالندا، وجنوب الفريقية، والهند وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا ... وبهذا الممدد انظر: صلح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي، (القاهرة، درا النهضة العربية ، 1984)،
  - ص ص 239-242، نقلا عن المصدر السابق، ص 91.
    - (13) المصدر نفسه ، ص 93.

- (14) د. خليل اسماعيل الحديثي ، المصدر السابق ، ص 40 ومابعدها.
- (15) د. اســـامة المحــذوب، المتغــيرات الدواــية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، (السياسة الدولية، العدد 109، القاهرة ، مؤسسة الاهرام، 1994)، ص 119.
  - (16) لمزيد من التفصيل انظر:

Mar-rack Goulding, Humanitarian War, The New UN and Peace Keeping (International Affairs, Vol 69. No.3, July, 1993).

(17) لمزيد من التفصيل ، انظر :

Christopher Green Wood, Is There Aright of Humanitarian Intervention? (The World Today February, 1993).

- (18) لحمد عبدالله، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، (السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 1996)، من ص 47-48.
  - (19) د. بطرس غالى، نحو دور اقوى للامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره، ص 11.
- (20) د. صـــلاح سالم زرنوقة ، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، (السياسة الدولية، العدد 122، القاهرة ، مؤسسة الإهرام، 1995)، ص 71.
- (21) بيـنما تفهـم للعالمية انطالقا من سيادة القيم والمبادئ والاليات المشتركة، فان الاعـــتمادية ينظر اليها كهيكل وعملية، فهي قوة ذات بعدين .. هيكلي وعملي، فعلـــ الممستوى الهيكلــي تضــم الاعتمادية علاقات غير متناعمة بين الدول المستقلة ... اما على الممستوى العملي فان العلاقة في تغير مستعر دون أن تؤثر على المستوى الهيكلى . انظر:

Rakesh Gupta, Interdependance and Security Among State in the 1990's, (Strategic Analysi, Vol.x VII, No.1, April, 1995), P.91. et.s.

- (22) احمد عبدالله ، المصدر السابق ، ص47.
- (23) اسامة المجذوب، المصدر السابق ، ص ص 116-117.
- (24) خليل اسماعيل الحديثي ، المصدر السابق، ص ص 50-51.

# الفصل الثاني عشر

# الجوانب النظرية لمفهوم الامن القومى

# اولا: تحديد مقهوم الامن

ان معظم الدراسات في السياسة الدولية تعتبر الدول من اهم وحدات النظام السياسي ، وأن هذه الوحدات – الدول – تتباين من حيث الامكانيات المادية والبشرية والحضسارية والاعتبارية (القيم) ، وبالتالي تختلف تصوراتها وتتباين مصالحها الوطنية والقوسية، وادوات تعقيقها (1). ويفعل اختلاف التصورات وتباين المصالح واصرار الدول على تحقيقها.. لتأكيد مركزها وهيئها الدولية، اصبحت حالة اصطراع واصطدام المصالح السياسية وغير السياسية ، حالة قائمة ومستمرة (2).

اذن الصدراع هو السمة التي كانت قد ميزت – ومازالت – البينة الدولية، لهذا لاتمانع الدول من اللجوء – راغبة او مكرهة – الى القوة كوسيلة نهائية لحسم الصدراع، اذا تعذر تسويته سلميا ، وهي بذلك لاتحمي مصائحها وامنها العسكري فحسب... بل قيمها وتقاليدها الاجتماعية واهدافها السياسية والاقتصادية (3).

لذا فان الهدف الاساس من بناء القوة الوطنية للدولة يكمن في توقير الضمانات اللازمــة لــردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة اولا ، ولاستمرار قدرة فاعلة على تحقيق اهدالها المركزية ومصالحها الاستر التجية ثانيا.

ولهـذا يمكن القول إن الدول المقتدرة القصادياً وعسكريا هي القادرة فعلا على حمايـة مصـالحها وتوفير مستلزمات تحقيقها، إنى تكون حتى وأو على حساب الدول الاقـل قدرة. ومن هنا تصبح العلاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق امنها. وكلما تتوعت وانتشرت مصالحها وتعددت ارتباطاتها، اتسع نطاق لمنها. وفي ضوء مدى قدرة الدولة على ردع مصادر التهديدات الخارجية - التي تشكل عائقا امام عملية تحقيق المصالح الوطنية والقومية للدولة - بكلفة غير عالية ، يمكن تحديد معنى الامن تقليديا على انه:

حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية - من القهددات الخارجية التي تحول 
دون تحق يقها، باستخدام القدوة كوسيلة نهاتسية لاستنصال مصادر التهديد وضمان 
استمرارية تحقيق تلك المصالح، ونذلك كان يفهم امن الدولة على انه امنها المسكري 
اقصط، مما ادى الى ان تلجأ الدول الاقل مقدرة ... الى الإتحالف مع غيرها، لمواجهة 
الإخطار المحتملة ولغد مان الامس الجماعي Collective Security (4). الدول 
المستحالفة. وادى ايضا بالدول الى السعى نحو زيادة امكانياتها التسليحية ، الناعة منها 
بان ذلك يزيد من رصيد قوتها، ويضمن عدم تهديد مصالحها.

وبعد تحديد المفهوم التقليدي للامن، ماهو المفهوم المعاصر له ؟ ادى انبذاق للورة التقلية – الى دخول النظام السياسي الدولي مرحلة جديدة – وذلك بفعل التغيرات التي لحدثتها هذه الثورة ... في هيكل النظام وخصائصه وعناصر الصراع بين وحداثه التقليدية والمعاصدرة، وفي الدفع نحو ظهور مفاهيم جديدة ... فقد اتسع هيكل النظام ليضح جمديم الدولي والمناطق بلا استثناء، الى جانب المنظمات الدولية والاهليمية . ومرد ذلك حصول العديد من الشعوب التي خضعت للاستعمار على استقلالها السياسي، وزوال الفروق ، نصبيا بين المناطق الهامشية والاستراتيجية ، من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول جغرافيا فتداخلت مجمل استراتيجيات الدول جغرافيا فتداخلت على محالص النظام السياسي، فالتعاون حل محل الصراع من حيث الاقضلية دون أن يلغيه، وتزايد اعتماد الدول بعضها على السياسي، فالتعاون الدول بعضها على المحسر، واصبحت الدول غير معزولة عما يحصل من تطورات في مختلف المناطق الجغر الخير المغروة مباشرة او غير مباشرة.

وقمد العكسم همذا التعاون والتداخل في المصالح الوطنية للدول على ادوات الصمراع، فسيما بينها ، ويصورة خاصة بعد ذخول العالم في العصر الذري، ودخول السدة فسي الصمناعات العمكرية والحربية وظهور الصواريخ العابرة للقارات وذات

الرؤوس النووية المتعددة وغيرها من وسائل التدمير الجماعي المعقدة التركيب والعمل. وقد اضعفت هذه التغيرات مزيدا من العقلانية والترشيد على ادوات الصراع الدولي. وادت الى ظهور مفاهيم جديدة ومقطورة تتماشى مع نوع المتغيرات الجديدة.

ونتسيجة لذلك لنتقل الحديث برمته ... من حديث عن القوة بمعناها التقليدي، وتسوازن القسوى، والامن الجماعي... الى حديث عن التعاون والتنمية، وتوازن الرعب النووي، وعدم الانحياز ، والامن القومي والامن الخارجي.

أسا من حيث تطور المفاهيم والظواهر الكلاسيكية ، مثل قوة الدولة ، مصلحة الدولسة الوطنية، فقد تغيرت هي الاخرى بالمتغيرات الجديدة... فلم تعد قوة الدولة تشير السبي قوتها المسكرية فحسب، بل والى قدرتها الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية، كذا الله عديث يمكن القول النها اتخذت مفهومين لخرين، بالاضدافة الى كونها اداة حسم عسكرى.

الاول: هـ و اعتــبارها اداة سياســية بمقــدار التأثير الذي يمكن ان تحدثه في سلوك الاخرين المرتبط بفعل الدولة.

الثاني: اعتبارها دافعاً محركاً تجاه تنمية قدرتها.

وفضلا عن ذلك توسع الاقق الجغرافي للمصلحة الوطنية، وتداخلت مع مصللح الدول الاخرى، دون صراع مباشر، بغمل توجهات عناصر النظام السياسي الدولي المعاصر نحو التعاون واللقاء والتعايش (5).

هــذه الــتطورات بدورهــا انعكست على معنى الامن القومي، فقد تغير معناه بمقدار نوعية ودرجة التغيير الذي اصاب قوة الدولة، ومصالحها الوطنية والقومية بفعل المتغيرات الجديدة.

ومسن الجديسر بالملاحظة ان المعنى المعاصر للامن، كما سيتضح ، لم ينسخ المعسنى التقليدي له، خاصة بالنسبة للدول ذات الايديولوجيات والاستراتيجيات العالمية والتسي تستطلع السي انتشارها والتأثير من خلالها بوسائل عديدة ( اقتصادية ، سياسية، عسكرية، عقائدية) . وهـذا الاتسـاع والشـمول الثر ، في أن تعددت المعاني المعطاة لمفهوم الامن القومــي، وذلـك ايضا لاختلاف زوايا الرؤيا ، ونبر التركيز التي انطلق منها الاساتذة والبحثين، لاجل تحديد المفهوم من ناحية، ولكونه ينجز كما هو الحال مع مفاهيم اخرى علــي قدر من الاهمية كالقوة والمصلحة، وظيفة حيوية لاتتفق الاراء على نوعية وابعاد مضامينها السياسية ، من ناحية اخرى.

كما ان اتساع مجال الاخر ، رتب صعوبة تحديد معنى شامل للدلالة على مفهومات، وادى ذلك المعاهيم العملية ، والمهرمات الله على على وطنوحه كقاعدة (6). ومع ذلك ، فان المفاهيم العملية ، والفرصيات، والنظريات، التي جاء بها الاساتذة والباحثون... ساهمت بشكل او باخر ، في ان تكون الدراسة العلمية لمفهوم الإمن ممكنة (7).

وحتى نكون اكثر دقة في تحديد مفهوم الامن، سنحاول دراسته من خلال ثلاثة محاور وبواسطة ثلاث دلالات ، وكما يلى:

- بدلالة التحرر من الخوف ، وانتفاء التهديدات.
  - 2. بدلالة علاقته بالتنمية.
- بدلالة المحافظة على كيان الدولة ، وحماية قيمها الاساسية.

# 1. مفهوم الامن بدلالة التحرر من الخوف وانتفاء التهديدات:

تأكيدا لما سبق ، فقد كثرت الاراء حول مفهوم الامن القومي ، وتعددت وجهات النظر ازاءه ، فيينفا ذهب " كاوفمان " - كما اشرنا سابقا - الى القول بان اعلب وجهات النظر حول المفهوم، تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو ادراكها ان الامن ان دل على شهيء فانما يدل عموما على التحرر من الخوف ، يرى كل من " Padelford and Lincolin " بان الامن القومي ، هو مفهوم نسبي يعني ان تكون الدولية في وضيع قادرة فيه على القتال، والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي انها تمثلك القدرة المالية والبشرية التي تجمل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف ، بما يضمن مركيزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الامن الجماعي (8). وهذا التعريف يتضمن العاصر التالية (9):

- حماية الحسياة القومسية للدولة ، واستقلاليتها ووحدتها الاتليمية من أي تدخل خارجي .
  - ب. تحرر الدولة من حالة اتعدام الامن.
  - ج. ضممان مركزها القومي ، وتأثيرها في الشؤون الدولية.

وتأسيسا على ذلك ، فامن الدولة يجسد شعورها يتحررها من احتمالية تعرض كبانها الذاتي ووحدتها السياسية والثقافية ورفاهها الاقتصادي للتهديد الخارجي، أي انه يتجسد في حالة المتحرر من الخوف وعدم التيقن (10). وانعدام لو غياب الخوف وانتفاء العوامل التسي تؤدي اليه بالنصبة لدولة من الدول، سواء كانت هذه العوامل داخلية ام خارجية ، واطمئنان هذه الدولة الى تحقيق اهدافها الوطنية ، هي تجسيد لحالة الامن.

## 2. مقهوم الامن بدلالة علاقته بالتنمية :

لايمكن للدولة ان تحقق امنها الا اذا ضمنت حدا معينا من النظام والاستثرار فسي الداخل ، الامر الذي لايمكن ان يستمر دون حد معين من النتمية ، فالامن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها لمصادر قرتها - أي قدراتها - في الميادين المختلفة ، ثم تتمية هذه القدرات تتمية حقيقية ، فتكون محصلتها المتراكمة لزيادة هذه القوة هي درع الامن للحقيقي لعاضرها ومستقبلها (11).

وتتجسد العاكسة بيسن الامن والتنمية ، انطاعًا من كون ان كليهما شمولي، وكل يهما بهدف الإنسان يذاته. وأن الانسان هو الذي يتحكم فيهما في الوقت نفسه، وهذه العلاقة الجدلية تتوح فرصة القول بأن تتمية الامن هي في حد ذاتها امن التنمية النجاحها في وسائلها ونتائجها، فضمانات الامن هي الضمان الابتدائي للتنمية.

وان حالة او مسرطة ماقسيل التنمية الاقتصادية والسياسية ، هي نظير احالة الملامسن، وهي حالة تنتج مازق معنوية حادة ان لم يسرع صانع القرار في معالجتها ، وفي هذا الصدد يفضل "Grondona " مصطلح تحت الامن (Under Security) بدلا مسن مصطلح اللا امن بتضمن الدوام

والاستمرارية، انسه يتضمن عدم كفاءة بنيوية، بينما مصطلح تحت الامن يشير الى موقف عابر او زائل الى حد كبير (12).

وقد ذهب " مكنمارا " الى التأكيد بان الامن هو التتمية، ويدون تتمية لايمكن ان يوجد امسن، وهسو يعني بذلك ان الامن ينشأ من التتمية (13) وبالقدر الذي تعالج التتمسية مظاهر الستخلف وتسهم فسي القضاء عليه، فهي تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، انها تعني معمتوى معقول المعيشة، وماهو معقول في المراحل الاولى للتتمية يصبح غير معقول في اية مرحلة تالية، وكلما تقدمت التتمية تقدم الامن . وبعبارة اخرى ان الامن يمكن ان يفهم بدلالة التتمية. ومع ان التتمية شرط ضروري للامن ، لكمن اذا وجسب ضمان كل عناصر واهداف الامن في اية دولة، فان تحقيق التنسية لوحدها، ليس بكاف لجعلها قادرة على مواجهة التحديات. لذلك فمن الضروري تحقيق الوحدة السياسية والانسجام الاجتماعي واحتواء الثغرات والانحرافات في البيئة الداخلية وكذلك التحديات الخارجية، وبدون ذلك فقد يكون التهديد للامن قائما او محتملا في المستقبل.

## 3. مفهوم الامن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الاساسية:

من المعروف ان اهداف السياسية الخارجية لاي قطر من الاقطار، تتوزع بين حفظ استقلال القطر، والمحافظة على امنه اولا، وبين السعي لحماية مصالحه الاقتصادية ثانيا (1-1)وان أي حكومة لاتتأخر البتة عن حماية الليمها من الغزو والانتهاك واي شكل من اشكال الالحاق والضع، وذلك لحماية استقلالها وسيادتها من التحديات المسكرية و (أو) السيامية واي نمط من التهديد الخارجية، ومعنى ذلك ان الامة بحاجة للامن بالقدر الذي يودي الى (حماية السلامة الاقليمية خارجيا، وحماية الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي، والسمة الابديولوجية لنظامها داخليا) (15). فالطبيعة الدينامية للامن القومي تقرض على الدولة اعداد نفسها عسكريا وسياسيا واقتصداديا لضدمان درجة مقبولة من الامن، ولذلك فمن الضروري ان تكون هناك اجسراءات اساسسية لابسد مسن ان تتخذها الدولة وفي حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية.

وعلى مبيل التوضيح يقصد بالامن القومي ، تأمين كيان الدولة ضد الاخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها وغاياتها القومية، وهذا المفهوم يفترض ثلاثة اعتبارات رئيسة (16).

الاعتسبيار الاول : ضـــرورة تأمين كيان الدولة، والذي يتمثل في المقام الاول في وحدة اراضيها وحماية الخليمها.

الاعتبار الثاني: أن هذا التأمين يكون في مواجهة كافة الاخطار الداخلية والخارجية -القائمة والمحتملة - التي تهدد الدولة .

الاعتـــيار الثالث: ان هدف الامن هو تحقيق الاهداف العامة للمجتمع التي تتحدد عموما من الاستقرار السياسي والاجتماعي ، والتنمية للقومية الشاملة.

وبمعسنى اخسر أن الأمسن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل؛ وفي 
هدفسه وموضوعه يعني على التماقب الإجراءات التي تؤدي الى احتواء التهديدات التي 
تستعرض لهسا القيم المكتسبة حيث أن بعض القيم قد تتعرض للتهديد (17). أي أن الأمن 
لايعنسي قطر رغبة الدولة في البقاء، بل ورغبتها كذلك في العيش بدون خطر التهديدات 
الخارجية لمصمالحها التي تعتبر حيوية (18).

وفي هذا الصدد يرى كل من "بديلقورد ولتكولن" أن الامن يشير الى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الامة من قبل وهو يناظر السعادة والرفاهية بالحدود التي تعبر فيها السعادة عن مدى ضمان وامنية اهداف الامة والى الدرجة التي لايكون فيها خطر يودي الى التضحية بالقيم الجوهرية (19). ويؤكد ذلك "ليمان" بقوله، أن الدولية تكيون امنه حينما لاتضطر الى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكيون قادرة على رد التحدي المحافظة على تلك المصالح بالحرب (20). وهو بهذا يعكس:

الحفاظ على الوحدة الاقليمية للدولة.

ب. حماية النظام السياسي.

تحقيق مصالح وقيم الشعب والحفاظ على وحدتها.

 ان المعانب المستقدمة لمفهسوم الامن تكاد تعكس تصدورا واضحا لحقيقة هذا المفهوم، ويمكن ان نستخلص من خلالها الاستشاجات التالية:

- ان مفهوم الامن يتضمن (جانبا سلبيا ) يتمثل بغاية الامن القومي والتي تدور حـول حمايـــة القيم الاساسية التي تكونت وتطورت داخل احدى الدول، لا من الـــتدخل المسكري الخارجي المباشر فحسب وانما من اشكال التدخل الاخرى غير المباشرة.
- ويتضمن (جانب البجابيا) يعكس اجراءات صانع القرار ومؤسسات النظام السياسي في الدولة... لتحقيق التنمية ، ولضمان عدم تعرض المصالح الاساسية للمتهديد أي السعي الى التحرر من الشعور بعدم الامن، وتحقيق الرفاهية والاستقرار.
- ان مفهــوم الامــن يتمــيز بثلاث خصائص اساسية هي : النسبية ، الدينامية، الانعكاسية. وقد تم التطرق الى مضامين هذه الخصائص في الفصل الثاني علد بحث العلاقة بين العلاقات الدولية والامن القومي.
- 3. باي حال من الصعوبة بمكان ، اتفاق دولتين او عدد من الدول على مفهوم محدد للامن القومي ، وذلك لاختلاف طبيعة المصالح وحجم القوة وطبيعة التحديات واساليب المواجهة.

وبهدذا فعددما يكدن بامكاننا التوصل الى معنى يتضمن كافة الدلالات التي حددا مفهدوم الامن مسن خلالها فسيكون ذلك تعريفا شاملا ، أي اطارا استر التجيا مستكاملا للامن القومسي، يتسع معناه ليشمل كافة الاجراءات التي تتعبها الدولة لردع المتحديات الخارجسية، ومظاهر الاختراق ( السياسي والاقتصادي والعسكري) واحتواء الستهديدات الداخلية القائمة والمحتملة بما يعزز التحرر من الخوف والطمأنينة واليقين، وتحقيق التنمية الشاملة - (الاقتصادية والاجتماعية والبشرية) - ويؤمن الوحدة الكيانية للدولسة، والقديم الجوهرية لصادع القرار وابناء الشعب، ويضمن للشعب تحقيق وحدة المصالح والسحادة والرفاهية والاستغرار، ويتبع لصانع القرار حرية حركة خارجية،

سياسية والتصادية -، وعلاقات دولية متكافئة ... بهدف تحقيق اهداف الشعب، وعناصر المصلحة الوطئية والقومية.

### ثانيا: اهداف الامن القومي

يتضمح مسن الايضاحات السابقة لمفهوم الامن، بان الامن يمكس هدفا ووسيلة فسي آن واحمد ، أي انه يمكن اعتباره هدفا وسائليا (Instrumental objective) كما يقول " Gohlert " والمسذي يرى بأن القيم الجوهرية ليست ثابتة، فعندما تجسد بعض القيم الجوهرية هدف الامن، فتحقيقها وحمايتها يجمل منها وسائل لاهداف اسمى.

فالاهداف الامنسية الخارجية، وان تبدو ظاهريا، وكأنها الاهداف التي تسعى الدولسة الى انجازها دون غيرها الا انها في الواقع ليست كذلك، ففي حقيقتها ليست الا ادوات ترسي السى ترتيب ظروف ايجابية تساعد على تحقيق اهداف متوسطة وبعيدة المدى تشكل جوهر ومضمون الاستراتيجية السياسية الخارجية.

ولكسي نكسون اكسثر دقسة فلابسد من الترار حقيقة المعاتقة بين اهداف الأمن والوظسانف التسبي ينجزها النظام السياسي (<sup>21)</sup> والولوية هذه الاهداف في سلم افضليات صانع القرار.

ومــن خـــلال هــذه العلائــة يمكن تحديد اهداف الامن القومي حسب اهميتها وكمايلي:

- الاهسداف التسي ترتسيط بالدفاع عن الكيان المادي للدولة (الامن العسكري) ومواردها الاولسية، وتقدمها الصناعي (الامن الاقتصادي) وبنائها الحضاري والاينيولوجي (الامن الاينيولوجي) ... وإذا دققنا في هذه الاهداف ، تجدها تجسسد وسائل تهدف الى تحقيق الامن السياسي الذي يتضمن الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
- اهداف ترمي الى خلق ظروف تساعد الدولة على اشباع حاجتها من الموارد والمواد المصنعة والتقنية والايدي العاملة ... الخ .

- اهداف ترتبط بالمسعى نحو الحصول على التاييد الدولي والدعم الخارجي باشكاله المختلفة وخاصة المسكرية.
- اهداف تتعلق بالمحافظة على علاقة الدولة بغيرها من الدول وعلى تكافؤ هذه العلاقات.
- ولترضيح هذه الاهداف ، انطاها من طبيعة العاهة بين المستويات الوظيفية للامن ... ووظائف صائع القرار ، فيمكن التوصل الى ان الاهداف تشمل:
- بسناء الدواسة : بما يحقق السندلخل والستكامل والانسجام في نظام الدولة ومؤسساتها.
- بـناء الامــة الشعب: بما يحقق الالتزام والولاء نتيجة لنشر الثقافة وتعميق التطور الذهني بما ينسجم مع تعلور مؤسسات الدولة.
- 3. المشاركة: أي مساهمة الجماعات الاجتماعية في التأثير في صناعة القرارات بما يحقق مصالحها ، مسواء ضمن تصورات صانع القرار التطلعات هذه الجماعات الاجتماعية، أو ضمن قدرة هذه الجماعات على التأثير، وفي كلا الحائنين ضمن سياق عملية التطور العام بما يحقق المصلحة الوطنية ويحمي القيم الاجتماعية.
- الـتوزيع: أي اعسادة توزيـع الدخل ، وتخطيط الاقتصاد ، بما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعسل اهسم هدف يستوخى الامن تحقيقه، يتمثل في العمل على ردع هجوم مباشر... او قد يتمثل في ردع الاستغزازات العنيفة التي تصدر عن الخصم والتي تقف دون مستوى الهجوم المباشر (22).

وهكذا يبدو واضحا ان سياسة الامن القومي تهدف الى ترتيب ظروف تؤدي السي زيادة فرص النجاح لاهداف الدولة التي ترمي تلك السياسة الى تحقيقها. وإذا كان ماتقدم يجمد اهداف الامن القومي فكيف يكون الأمن هدفا بذاته؟

أن وأحدة من الحقائق الإساسية التي تخص الامن، تنطلق من كونه هدفا جوهريا كما أنسه هدف متفير، وإذا كان الامن كهدف يمتاز بالثبات النسبي، فتبقى

الاجسر اءات والوسائل التي تتبعها للدولة من اجل تحقيقه ، نسبية ومختلفة، من دولة الى اخرى، بل وقد تختلف في الدولة الواحدة حسب طروفها الداخلية والخارجية.

وقد يلاحظ بان الامن القومي بذاته والمحافظة عليه ، تشكل هذا اساسيا ومركدريا من اهداف السياسة الخارجية لاية دولة ، ولاجل تأمين ذلك تسمى الدول الى تلبية المتطلبات الامنية القريبة والبصيدة المسدى بجوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وبهذا فان الامن هو الشرط الجوهري (أو المطلب الاساسي) للوجود البشري المنتظم، من ناحية ، وأنه شيء طبيعي المواطنين أن يتخذوا الحيطة والاحتراس ضد المخطر من ناحية أخرى ... فمن واجب الحكومات أن تضمن بيئة أمنة، تتبح لابناء الشحب أمكانية ممارسة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلمون لها بدون خوف وقلق (23).

وبكلمــة يمكــن القول، ان مفهوم الامن القومي يتضمن العديد من الاجراءات لتحقــيق او لضمان تحقيق اهداف عديدة ... من ناحية، وهو ايضا هدف اساسي يسعى صائع القرار ومؤسسات النظام السياسي الى تحقيقه.

### ثالثا: مستويات الامن

ان الاهمية التي تعطيها اية دولة لاجراءات تحقيق امنها وسلامة مواطنيها هي اهمية كبيرة، فكل دولة تسمى جاهدة في ضوء امكانياتها الى حماية قيمها الاساسية وتطور قدرتها على ردع التحديات الخارجية والتهديدات الداخلية القائمة والمحتملة التي تحداول النسول من تلك القيم، وهذا يعني ان لكل دولة استراتيجية وسياسة امنية خاصة بها، وان هذه الاستراتيجيات والسياسات الامنية قد تلتقي بالاهداف وتتماون مع غيرها، وقد تتقاطع معها، وذلك بحسب المصالح التي تسعى الدول الى تحقيقها وحمايتها.

وممسا تقدم ينبغني عدم الخلط بين مفهوم السياسة الخارجية، ومفهوم الامن القومني. وذلك لوجود اختلاف بين الاثنين في المفهوم والمضمون، ومع ذلك فان الامن القومي بجانب صانع القرار يصبح كل منهما من ناحية معينة اداة من لدوات الربط بين

السياسة الداخلية والسياسية الخارجية، فالملاقة وثيقة بين الامن القومي والسياسة الخارجية، وانطلاقا من الملاقة بين سياسة الدولة وضمان تحقيق الامن على اعتبار ان ضمان تحقيق الامن يعتبر من الاهداف الاساسية لصائع القرار، وإن الامن يجسد ضمانة نسبية لتحقيق بقية اهداف الدولة، فسياسة صائع القرار تتفرع منها استراتيجية سياسية ذاخلية، واستراتيجية سياسية خارجية.

ويناظر ذلك أستراتيجية للامن الداخلي ، واستراتيجية لملامن الخارجي ، وتجابسه صمانع القرار، اثناء تحقيقه اهداف هذه الاستراتيجيات جملة تحديات تنبع من ثلاثة مستويات اساسية:

الذوع الاول: ينجم عن حالات عدم الانسجام والتنافر والصراع الاجتماعي السياسي الداخلي . ومع ان نوعية هذه الحالات تختلف من مجتمع الى اخر سياسية وتأثيرها، الا ان لها دورا لايمكن تجاهلة في زعزعة الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

اللوع الثاني: ينبع خصوصا من نوعية علاقة احدى الدول ومجتمعها بالدول الاخرى ومجتمعها سواء كانت قريبة منها او بعيدة عنها.

النوع الثالث: تجسده ناتج صراع الاستراتيجيات الدولية في البيئة الدولية وانعكاساتها السياسية والمسكرية على امن الدولة.

وفسي ضسوء هذه الانواع من التحديات ، ويهدف مواجهتها من ناحية والاجل ضمان تحقيق السياسة القومية للدولة عبر استراتيجيات صانع القرار المتقدمة الذكر من ناحية أخرى، يمكن تحديد مستويات الامن كما يلى:

- 1. الامن الداخلي.
- 2. الامن الخارجي،
  - 3. الامن الدولي.

وبما أن الاستراتيجيات السياسية لصائع القرار تعكس سياسة الدولة على الصحدة مختلفة... أي انها تحقق جملة اهداف متباينة لاجل مصلحة عليا واحدة، فكذلك هسي استراتيجيات الامن تواجه تحديات متباينة ولكنها بالنتائج ملتقية، لانها تهدف النيل

مــن سياســة صانع القرار ومنعه من تحقيق اهداف سياسته الخارجية . لذلك فمع تباين مســتويات الامــن من حيث الفحوى والجوهر، فانها ترتبط من خلال الامن الخارجي بملاقة تفاعل مستمرة باتجاهين: المتأثير والتأثر سلبا لم ليجابا .

ولهــذا يعبر الامن عن التدرج الشامل للمحتوى والمضمون، بمعنى امن الفرد والاســرة والجماعــة والمؤسســة ثم المجتمع والدولة – الامة، كل في اطاره وحدوده الذاتية، ثم في اطار الانتماءات الارحب التي تحتويه.

### 1. الامن الداخلي:

الحديث عسن الامن الدلخلي مسألة مهمة وجورية، وغالبا ما الأرت قوة ومتانة الاحسن الداخلي في مواقسة، انتصبارات وهزائم بعض الدول الثناء خوضها غمار الصروب، فكثير من الدول دخلت معارك خارج حدودها وسقطت من الداخل قبل ان تسقط جيوشها في المعارك من الخارج، وكثير من الشعوب دخلت دولها في معارك وخسرت المعارك في ساحة الحرب، ولكنها لم تسقط من الداخل، وكثير من الشعوب لم تسقط سقوط اعتياديا ولنما التحرت التحارا... بأن قضت على نفسها قبل ان يقضي عدها على يها الم ما تجد حكومات الدول بان من ابرز اهتماماتها حماية الامن الداخلي في بيئتها الوطنية.

وان مفهدوم الامن الداخلي - تقليبيا - يتضمن لحتواء عناصر عدم الامن، او مكافحسة السنمرد والعصيان، والهدم الداخلي، والتجسس واعمال التخريب (24). والامة تكون متطورة او ذات امن كامل عندما تكون التحديات الداخلية قد تمت السيطرة عليها مسن قديل مؤسسات المجتمع المدني والاجهزة الامنية عند الضرورة، بدون اتلاف او اضعاف المبادئ، او بني ومؤسسات النظام السياسي (25).

وتتجسد دوافع الامن لدى المواطنين من خلال مظهرين:

 أ. مظهر مادي : يتمثل في الجوانب المادية التي من شأن توفرها ان تؤدي الى اشراع حاجمة الانسان الى الامن ، ومنها ميله الى سكن دائم مستقر ومورد رزق دائد. وكذلك حاجته الى الاطمئنان على حياته من عدوان الاخرين. مظهر نفسي: ينصرف الى حاجة القرد الى ان تحترف به البيئة الاجتماعية المحيطة وان تعترف بدوره في محيط الجماعة.

فالتحديات الاقتصادية ومعوقات التنمية ومحاولات زعزعة الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية والنيل من فرص التقدم والعدالية والازدهار كلها عوامل تعكس تحديات لمنظومة القيم الاساسية وهمي تستهدف الامن المجتمعي قبل الامن السياسي وهذه التحديات عالبا تكون في اطار سلمسلة من عمليات الامستهداف المنظمة والمدعومة خارجيا الامر الذي يستدعي صناع القرار في الدول ذات البيئة الداخلية المستهدفة السي الدوعي الدقيق بحقيقة الموقيف ، والتنبه بوقت مبكر والشروع بالمعالجة في اطار رسم سياسية المنية مستكاملة تستفرع منها استراتيجية للامن الداخلي نها سامتوا المستهدفة عبي اطار رسم سياسية المنية مستكاملة تستفرع منها استراتيجية للامن الداخلي تهدف ضدمان استقرارية واستمرارية النظام السياسي، وذلك من خلال احتواء كل الستهديات عبر العسكرية المدجمة ع ، للاتمساد، المنتقافة السياسية ، لعمليات التشيئة والتنمية في البيئة الداخلية وكذلك لايدولوجية السنظام السياسي، التنشية والتنمية الداخلية وكذلك لايدولوجية السنظام السياسي،

ويبقى من الاهمية بمكان الاشارة الى ان التخطيط الاستراتيجي الدائيق والقدرة المعترضية والجاهزية على القعل الهادف ووفرة المستلزمات الضرورية وعناصر الانذار المسبكر والاستشعار المسرن، فضسلا عن متانة البيئة الداخلية المتطلبة اشاعة المدالة وسعيادة القانون وتكافق القرص كلها عوامل تجعل من المجتمع عصمي على الاستجابة للتحديات وفرص ضعمان امنه الداخلي متوافرة.

وفي الاقطار التي طورت سياسة امنية متجانسة في مفرداتها يمكنها ان تنجز معا في مي وقت واحد كلا المطلبين المتعلقين بالقيم السياسية الخاصة بالحكومة والقانون، وهما حفظ ورقابة النظام السياسي والاجتماعي وضمان الحريات الشخصية في آن معا، وبذلك يصبح الانسجام بين اهدائم الامن الداخلي ومبدأ حقوق الاتسان انسجام اواقعيا (<sup>68)</sup>. وكلما كان الامن الداخلي مستقرا والوضع الداخلي امتن، كلما كان صناع القرار اكثر قدرة على التحرك اقليميا ودوليا وبحرية اوسع ، ومن منطق ان الاستقرار الداخلي والامن الخارجي يستفاعلان باسيتمرار ، فالمتغيرات السياسية الداخلية، الانسجام الاجتماعي

والاستقرار السياسسي، الحضارة والمتراث، رصانة منظومة القيم، توسيع قاعدة الانفاق في الرأي على الاهداف الوطنية، واستغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة ونزاهة، كل ذلك يعنسي زيادة القدرة على الصعود والتماسك امام الضعوط النفسية والمادية، ويساعد في تحديد السياسة وبلورة المصلحة، وتحديد سلم اسبقيات للقيم التي يتضمنها مفهوم الامن وتعمل علمى تحقيقها وحمايتها السياسة الامنية، وبهذا فالامن الداخلي يمثل ذلك الجزء الحيوى والمهم من ارضعية القرار السياسي.

#### الامن الخارجى:

جسرى التقليد عند دراسة وبحث الامن القومي، اعتبار الامن الداخلي جزء منه على اسساس ان الاسن القومي هو امن الدولة... والامن الخارجي هو ضمان تحقيق اهسداف السيامسة الخارجية والقدرة على ردع مصادر التحديات الخارجية ، واحتواء عمليات الاختراق الخارجي بكافة اشكالها، أي ضمان امن الدولة ضد العدوان الموجه من الخارج.

فالامن الخارجي هو واجهة الامن القومي الخارجية ويمثل نراع الدولة الممتدة القليما ودوليا الاستنسجار الستحديات الخارجية القائمة والمحتملة، وحماية المصالح والاحداف الوطنية. ويعبارة الحسرى توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية، واراضسيها وحدودها وشعبها وثرواتها القومية، ضد أي عدوان مباشر او غير مباشر مسن الخسارج، سياسيا كان ام معنويا، التصاديا او عسكريا. ويتضمن الامن الاتليمي للدولة بالحدود التسي يعني فيها الاخير الاجراءات التي تتخذها الدولة اردح تحديات السدول المجهورة القائمة والمحتملة وسعي صائعي القرار الدؤوب نحو ضعان القدرة على السردع باستمرار وضحان امكانية المعراع مع كل الاطراف والستعاون في آن واحد اذ لايمكن تصور ان لدولة ما امكانية الصراع مع كل الاطراف الخارجية ضعن البيئة الاقليمية.

والاسمن الاتليمي الذي هو جزء من استراتيجية الامن الخارجي يعكس ظاهرة ان اغلب الدول ترتبط بمنطقة او مناطق امن. ويقصد بمناطق الامن لدولة ما أو لمجموعة من الدول تلك المناطق التي يمكن أن تؤشر مباشرة علمى سلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الاستراتيجية، ويمكن أن تتحدد منطقة الامن وفقا لثلاثة معايير:

أ. المعيار الجغراقي.

ب. المعيار السياسي او الايديولوجي.

ج. معيار قوة الدولة.

قضمان استقرار منطقة الامن القريبة لدولة من الدول يعكس ضمان امنها الاقليمي، ويتمكس ذلك على امنها الخارجي.

وان مهمـة حفـظ الامـن الخارجي ، تبدو ببساطة عبارة عن حماية وصيانة الدولـة ضـد أي هجوم محتمل وعمل الاحتياطات لمثل هذا الاحتمال، وزيادة حصانة موقف الدولة الى الحد الاعلى بهدف منع حصول الاعداء المحتملين على فرص النجاح التسي يسـعون اليها... ومع ذلك فيبقى الامن الخارجي للدولة عرضة لبعض التحديات والله لمسعى الدول المستمر نحو حماية مصالحها والدفاع عنها اولا وقبل كـل شـيء. ومن الطبيعي ان مصالح الدول غير متماثلة في مفرداتها... فعندما تسعى الدول السي خلـق بيئة خارجية ملائمة ، تتباين في صيفتها ووسائلها الخاصة، فبينما الدول السي خلـق بيئة خارجية ملائمة ، تتباين في صيفتها ووسائلها الخاصة، فبينما تعتد بعض الدول العسيغ السلمية كالحوار والاقناع، تلج عن ديمومتها فهي تتغير بكفـة اشكاله المباشرة وغير المباشرة. ومصالح الدول بالرغم من ديمومتها فهي تتغير وتـتطور ضـمن سـلم اولـيات القيم الاساسية للدولة ، وهذا يعني ان اجراءات الامن المتعلقة بها هي الاخرى متفيرة، وبالنتيجة يتميز الامن الخارجي بالديامية والنسبية.

وان حقيقة الترابط بين الامن الداخلي والامن الخارجي، تمثل حلقة وصل بين تمسدد الوظائف الداخلية لصائح القرار واهداف السياسة الخارجية. وان نشوء تعدد الوظائف يتطلب الاسن ، والاسن الداخلي لكل واحدة منها هو الذي يعكس الامن الخارجي لجميعها (<sup>72)</sup>، الامر الذي يعكس موقفا اكثر استقرارا في مجال الامن الدولي. ويتم خال عبر جسر الملاكة الذي يجسده الامن الخارجي.

### الامن الدولى:

لضمان تحقيق الاهداف السياسية الخارجية للدولة، من ناحية ... ولتأمين القسدرة على مواجهة نتائج صراع الاستراتيجيات الكونية في البيئة الدولية والمكاساتها على المسن الدولسة من ناحية لخرى، تجد الدولة نفسها بحاجة الى استراتيجية للامن الدولي.

والامسن الدولسي كمفهوم بمثل جميع المجاولات المبذولة على الصعيد الدولي والرامية الى ضعمان الامن الخارجي لمجمل الدول المعاصرة. وعند سعي صانع القرار السبى رسم استراتيجية للامن الدولي لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار التطورات التي حدثت في عالم مابعد الحرب الباردة والتي طبعت باثارها البيئة الدولية، وليس بوسع اية دولة عضو في النظام الدولي المعاصر أن تعفى نفسها من الاستجابة لتلك التأثيرات.

وحدث ت هدذه التغيرات نتيجة لان مصالح الامن الخارجي وتنظيمها اصبحت تمثل الهدف الغالب في فعاليات وتشاطات السياسة الخارجية لاية دولة، وخاصة الكبيرة منها (82)، وقلق الدول على مصالحها وامنها دفع بها للتفكير باتجاه تطوير مصادر قوتها لمتعزيز قدراتها على تعزيز اركان امنها (82). وهذا يعني أن البحث عن امن المصالح الامستراتيجية ادى الى التركيز وبشكل غريب على القوة التي طالما اصبحت هدفا بحد ذاتها (80).

ان مايمكن استخلاصه مما تقدم هو ان استراتيجيات الصراع ، ونزعة التسلح، وانتساح نطاق الامن الخارجي ... خارج الحدود الاقليمية . كلها عوامل تشكل تهديدا خطير اللامن الدولي. ثم ان النزاعات الاقليمية والتوترات المحلية سواء كانت ضمن سياق فعلى الارادات الوطنية، او ضمن سياق الحروب بالنيابة ، فهي تعكس اثارا متعددة ومختلفة على الامن الدولي.

- ا. عالمسية الاحساس بالخطر وعسدم الامن والخوف: فلم تعد حالة اللا امن مرتسبطة بالدول التي لديها ترسانات عسكرية خاوية، وانما ايضا بفعل الثورة الثقنية المستمرة، بالدول التي لديها ترسانات عسكرية مكتظة.
- عالمسية الامن: وجماعية العمل من اجل تحقيقه وحفظه بحيث صار ينظر الى
   سلام او امن العالم ايس فقط من منظور فردي وانما من منظور جماعي.

كما ان مهمة حفظ المسلام الكونية (Global Peace) اصبحت جوهرية واسسية كأنها مشكلة قومية. ويرجع هذا الى ان هناك مصالح امنية تكتسب مقدارا كبيرا من الاهمية وتتجسد في عمومية الاستقرار الدولي ومرد هذه الاهمية يعود الى ان السنظام المياسي الدولي اصبح حاقلا بالانفجارات القائمة والمحتملة، فعندما يكون الامن مطلوبا من خالال الحرب فهو يجلب عدم الامن بدون شك، وعلى الاتل في وقت الحرب.

واذا يكون الامن مطلوبا من خلال الاحلاف والاتحادات (خصوصا ان لم تكن متعارضة) ، فهدو ربما يقسم العالم الى كنل، وجبهات ، وهذا التقسيم قد يخلق عدم الاحد. ومدع مشدوعية بعض الاتحدادات لتنسيق شؤون الامن الخارجي وتحقيق المصداح المشتركة لعدد من الدول المتحالفة، بيد ان الصدراعات والاستخدامات عير المشروعة للقوة التي يعكسها والع الاحلاف قد تكون محتملة.

فيدون الاتحاد المالمي المقرد أي اتفاق الدول على حد معين من الاسس التنظيمية الملبزمة والفاعلية في مجال الملاكات الدولية، من المحتمل ان يتصاعد الصراع الدولي. وإذا كان اللجوء للقوة والصراع يمثل افضل البدائل وانجح الخيارات لحسمان الامن وزيادة مقوماته، في وقت من الاوقات، فانه لايصلح لذلك في كل الاوقات. لذا ينبغي البحث عن البديل الافضل والانسب، ومعنى هذا ضمان الامن من خلال التطور العلمي ... وتتمية الموارد الاقتصادية. وامتلاك التقنية الحديثة وتسخيرها في خدمة الانسانية.

### رابعا: العلاقة بين الاستراتيجيات الامنية

### 1. العلاقة بين الامن الداخلي والامن الخارجي:

لاثمان ان تفاقم التحديات الداخلية خارج الهار سيطرة صائع القرار ، ينعكس سلبا على قدرة الدولة في مواجهة عمليات الاختراق الخارجي ، هذا اضافة الى ان التحرك السياسي الخارجي يرتبط بالوضع الداخلي ويشتق منه ويقاس به وينعكس عنه. وعليه ترتبط استراتيجية صائع القرار لردع التحديات الخارجية بوجه عام، ارتباطا عضى ويا مباشرا بقدرته على تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي.

ولسنا بحاجة الى تأكيد حقيقة والمعرة، تتطلق من انه بدون امن خارجي تصبح اجسراءات تقريسر او تصسميم السياسات الامنية لخلق وحفظ التماسك الاجتماعي غير مضمونة النتائج . كما ان مجتمعا معزقا فكريا ولجتماعيا وبدون نتمية، أي مجتمع غير امن ، لايمكن ان نتصور انه يسهم بفاعلية في ضمان تحقيق الامن الخارجي للدولة.

وان اية دولة معرضة لان ينعو لحساسها بعدم الامن ، وخاصة أذا شعرت بان قـوة أو قوى خارجية باشرت عملا مبرمجا قد يودي الى العدوان عليها ... الامر الذي يحتم على الدولة المعنية اعداد نفسها إلى الدرجة التي تؤدي إلى ان تكون استراتيجياتها الامنية فـي حالة عمل وتفاعل مستمر لاجل ان لاتمنح فرص تحدي واختراق سيلة لاعدائهـا... ولاجــل ان تكون الخيارات متوفرة امام صائع القرار لحماية جدار امنها الخارجي.

وتجدر الإشارة الى ان جدار الامن الخارجي عمليا يقع ضمن البيئة الخارجية، لكت الكت المنابعة الخارجية، لكت الكت المنابعة الدخلية، لذلك وتطلب الامر مدخي صالحة الدخلية، لذلك وتطلب الامر مدخي صالحة المحقوق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمواطنيه، وتتمية عناصر الامن الدلخلي بهدف خلق حصائة مجتمعية ضد التأثيرات التي تعكسها التحديات الخارجية.

وان السنجاح السني تحققه استراتيجية الامن الخارجي في مجال حماية القيم والمصالح الاماسية للدولية، وضعان سياسة مستقرة، وبناء علاقات دولية متكافئة، وقسدرة على السردع والمواجهة، أي تحقيق جوهر السياسة، يرتبط بامكانية تحقيق استراتيجية الامن الخاطي... وبذلك يبدو واضحا أن العلاقة بين الامن الخارجي والامن الخاطسي هي علاقة التمام عضوي... وتفاعل مستمر ... ومثلما هي التحديات متفاعلة ومتدلخلة، فكذلك هي لجراءات مواجهة التحديات والتهديدات، ومثلما هي القيم متسلسلة عضمن سلم اسبقيات القيم لصائح القرار والنظام السياسي، فأن عمليات تحقيقها وحمايتها تنطلق من عدة مستويات، قاعنتها هي السياسة الامنية الذي يخططها صائح القرار.

### 2. العلاقة بين الامن الخارجي والامن الدولى:

ان المسائل الجوهرية التي تأخذها الدولة بنظر الاعتبار عند تعاملها الخارجي اضحمن البيئة الدولية تتألف من : البقاء ، الديمومة، الاستمرار الذاتي الدولة وامنها، المحافظة على قيمها الاساسية، كبريائها القومي، التعامل دوليا من موقع موثر ، تحقيق المصالح الاقتصادية، وتحقيق الاهداف الذرائعية المتعلقة بالقوة وخصوصا بالقوة المسلحة.

ومسع ان معظم الدول المعاصرة تلقي في اعطائها لهذه الاهداف اهمية كبرى، الا ان تمسكها بسذات الاهداف وتطلعها لتحقيقها مع لختلاف التكوينات الذاتية لعناصر القسوة والمصطحة لدى الدول، جعل من الصراعات حالة قائمة، وخصوصا عندما تأخذ بعسداً ايديولوجيا، وهذه الصراعات عندما تعبر عن ظاهرة قائمة، فلا بد من ان تراققها عمليات استقطاب شكلية وفعلية، تجعل من النزاعات الاتليمية والمحلية والتوترات الدولية حالة متوقعة (13).

وعسندما يكون بامكاننا تصور التطور التقني في مجال الصناعات العسكرية... لايسمنا القول الا ، ان الحالة السابقة (حالة النزاعات المحدودة) هي الحالة التي تسمح بها قوانين الصراع ضمن النظام السياسي الدولي. كما أن حالمة الصراع الاستراتيجي بأسلحة سياسية واقتصادية وتقنية ومعلوماتية همي الاخرى اضطر المجتمع الدولي الى قبولها، أخذاً بالاعتبار افضليتها عن حالة الصراع الاستراتيجي المسلح، التي تشكل تحديا خطيرا للامن الدولي. ويمعنى الحسر اتجهت الدول الى استخدام بدائل سياسية ودبلوماسية وغيرها من الوسائل السلمية بدلا من القوة. وشهد النظام السياسي الدولي عدة تحولات، حيث انتقل من قطبية ثنائية صمارمة ابان فترة الحرب الباردة الى حالة وسط بين القطبية الثنائية المفككة والقطبية المستعددة ، المسى حالة آخرى وسط تجمع بين القطبية الاحادية واتساع مظاهر التعدية القطبية، أي حالمة تصبر عن بنية مزدوجة تجمع بين الاحادية بخصائصها المسكرية والاعلامية، والتعدية بالتعدية والاعلامية، والتعدية والتعديم، و

- استمرار ظاهرة الستعارن والصدراع بين قوة تسعى لغرض هيمنتها ونفوذها عالميا، وقوى طامحة الأثبات وجودها وقدرتها على المنافسة.
- ب. تطور الواعد الصراع وطبيعته بحيث لم يعد بامكان أي دولة أن تعفي نفسها
   من التأثيرات المحتملة على امنها الخارجي.
- ج. اتساع نطاق الامن والمصلحة للعديد من الدول عكس على الجانب الاخر تحديا
   امنيا واختراقا للندول والمناطق التي نقع عند نقاط التقاء وتقاطع المصالح الدولية.
- د. ان اجراءات حفظ الانمن الذاتي للدول المهيمنة على النظام السياسي الدولي غيدت تستحقق على حساب الامن الخارجي للدول الاقل قدرة في هيكل القوة العالمي.
- هـ.. ان تطـور نظـم المعـرفة وسيادة ثورة المعلومات وعالمية الاتصالات جعلت
  الامن الشارجي للعديد من الدول وكذلك منظومات القيم الوطنية عرضة للضغط
  تحت مسوغات ضرورة اعتماد الشفافية.

ان هــــذه النــــتائج فـــي جانب كبير منها تعمّل تحديا للامن الدولي بشكل عام، وتحديا للامن الخارجي للدول والمناطق التي تتعرض لاتعكاساتها بشكل خاص وفضــــلا عن ذلك فأن التوترات الخطيرة في المناطق الساخنة يمكن أن تفضي السي تشــنجات في هذه المناطق يمكن أن تكون الحروب نتيجة حتمية لها ، ولاشك أن تعــدد مـــثل هذه الحالات يكرس عدم استقر أرية الامن الدولي، ويرافق ذلك بقاء الامن الخارجــي للعديد من الدول والمناطق عرضة للتهديد والاختراق وهذا مايدفع الحكومات الى أن تضع نفسها على اهية الاستعداد لكي تكون في وضع دفاعي جيد ضد الجماعات والدول التي نظمت اتباعها بشكل يسمح لهم بتدمير وهزيمة غيرهم.

وانطلاقــا مــن ضــرورة تفاعل وسائل السياسة الامنية باتجاه تحقيق اهدافها، فالسياســة الخارجــية للــدول ولاســيما الفئية منها ينبغي ان تتفاعل بدينامية مع النظام السياســي الدولــي ومراكــز الحركة الفاعلة فيه، وان تأخذ بنظر الاعتبار هذه النتائج المستقدمة بهدف تطوير استراتيجية عمل في البيئة الدولية من شأنها ان تجعل الخيارات متحددة امام صانع القرار لتحقيق وحماية الامن الخارجي.

يفيد مساتقدم أن هناك علاقة وثيقة بين الامن الخارجي للدولة والامن الدولي وتستدعي الحكمة ضرورة الكشف عن مفاصلها الحيوية ، وتطوير مقومات وعناصر الامن للدولة بالاتجاه الذي لايدع فرصة لتأثيرات ومحاولات القوى الدولية الطامحة من أن تخترق جدار الامن الخارجي، فتطوير مقومات وعناصر الامن يجمل صائع القرار يتعامل دوليا من موقع قوي ومؤثر يساعد على تحقيق اهداف دولته.

### هوامش القصل الثانى عشر

- Norman Dumber Palem; and Haward C.Perkins, Op cit, p.4.
- (2) Norman Padelford and George Lincolin, Op cit, P.178.
- (3) Vernon Van Dyke, International Politics, Op cit, P.P. 6-7.
- (4) George A.Lincolin , Intrnational Politics, (Macmillan, New York, 1954) ., P.227.
- (5) Palmer and Perkins, Op cit, P.4.
- (6) Vernon Van Dyke, Op cit, P.35.
- (7) Ernst W.Gohlert, National Security Policy, Op cit, P.133.
- (8) Padelford and Lincolin, Op cit, P.178-179.
- George A. Lincolin, Op cit, P.291.
- (10) تسارن مسع: تعسريف قاموس ويبستر ، المنقول عن معهد استوكهوام لدراسة الامسن الدولسي : نسزع السلاح الاستراتيجي والامن القومي ، (لندن ، تايلر وفرانسيز المحدودة ، 1977)، ص 56.
- (11) أمرسن هويسدي ، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ، (بيروت، دار الطليمة ، 1975) ، ص 41.
- (12) Mariano Grondona, International Security and Human Rights, (International Security Vol. No.1, Summer, 1978), P.4.
- (13) روبــرت مكــنمارا ، جوهــر الامن ، ترجمة يونس شاهين ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 ) ، ص 125.
- (14) Karl W. Deutsch, Op cit, P.100.
- (15) Richard N.Rosecrance, International Relation, Peace or War, (New York, Hill Book Co., U.S.A., 1973), P.175.

- د. علي الديسن هلال ، الوحدة والامن القومي العربي ، (مجلة الفكر العربي، عدد 11-11، معهد الانمساء العربي ، اب اغسطس / ايلول سبتمبر، (1979)، ص 94.
- (17) Ernst W.Grohlect, Op cit, P.133-134.
- (18) Vernon Van Dyke, Op cit, P.35.
- (19) Podelford and Lincolin, Op cit, P.178.
- (20) Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 11, P.140.
- (21) John. L.S.Girling, American and Third World, 1<sup>st</sup>., Published in (Routledge and Kegan pal ltd, 1980), P.110.
- (22) د. اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره، ص ص ص 118-119.
- (23) Otto Pick and Jalina Gritchley, Op cit, P.15.
- (24) Padelford and Lincolin, Op cit, P.180.
- (25) Mariano Grondona, Op cit, P.3.
- (26) Ibid, P.3.
- (27) John . L.S. Girling , Op cit, P.110.
- (28) Karl W.Deutsch, Op cit, P.102.
- (29) Richard N. Rosecrance, Op cit, P.127:
- (30) Otto Pick and Jalina Gritchley, Op cit, P.21.
- (31) David W. Ziegler, Op cit, P.205.

# الفصل الثالث عشر

# ثورة المعلومات والعلاقات الدولية

#### المقدمـــة:

يكتسب موضوع تكنولوجيا المعلومات اهمية قصوى في عالم مابعد الحرب السباردة . وقد وصفت الثورة المعلوماتية . بالموجة التطورية الثالثة انطلاقا من كونها يمكن ان تقود السى انخسال المجتمعات الانسانية في حيز متطور قاتم على محورية المعسرة والمعلومات. ولاتقتصر ثورة المعلومات الحالية على شق التطور الهائل الذي طرأ على تقانة المعلومات التي يلعب الحاسوب الالى الدور الرئيس فيها بل يقترن بها الستطور المصاحب فسي تقانسة الاتصالات، ولمنا فأن هناك من يطلق اصطلاح (المعلومات والاتصالات المعلومات والاتصالات.

وهناك من يطلق اصطلاح (رأس المال المعلوماتي ) على اساس أن تكنولوجيا المعلومات ببعديها الرئيسيين شبكات المعلومات والاتصالات اللاصلكية تعد شكلا مميزا مسن الشسكال رأس المال المعلوماتي وحده ان يحقق الفاعلية المنستطرة الا مسن خلال استثماره على المستوى المادي أو الواقعي (2)، ويمكن ارجاع الاهمية المستزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المرحلة الى عدة اسباب لمسل اهمها يتمسئل في تحول الاقتصاد نحو المولمة والتدويل، وحاجة عملية اتخاذ القسرار المعلومات واتجاه المؤسسات نحو تغليل حركة الافراد والاستعاضة عنها بالاتصالات الهاتلية والفاكس وعقد المؤتمرات عن بعد.

ان الفرضية التسى نحساول أشباتها ها تنطلق من ان من يمتلك تكنولوجوا المعلومات يمتلك القدرة على السباق مع الاخرين ... ومن لايمتلك يجب ان يحمى نفسه ازاء تحديسات الاخرين ويسعى ليمتلك لكي يدخل السباق ... وبعبارة اخرى من يمتلك القدرة علسى اللعب يلعب ويؤثر في نتيجة المباراة اما باتجاه تحقيق اهدافه او تقليص قدرة الخصوم على تحقيق اهدافه على حسابه... ومن لايمتلك القدرة او مقومات القوة على المعلب وينستظر الستائج ولكن لسيس بوسسعه ان يفسى نفسه ازاء تأثيرات الاخرين، أي ان النتائج في الغالب لاتكون في صالح من لايلب .

ان همذا القصمل سموف يكسون معنسيُّ بتحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصمالات، وتوصيف مضمون ( الفجوة الاتصالية ) وابعادها، وتحليل البعد الدولي المئورة المعلومات، والبحث في ضرورة ادراك تأثيرات (المعلو اتصالاتية) على العلاقات الدولية في عالم مابعد الحرب الباردة.

### أولا: مقهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يشهد عالم مابعد الحرب الباردة مرحلة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نـتائج وخلاصات ثلاث ثورات هي: الثورة المعلوماتية والثورة في وسائل الاتصال، والثورة في مجال الحاسبات الالكثرونية:

### 1. الثورة المعلوماتية:

وتتمسئل في نلك الانفجار المعرفي الضغم المتمثل في نلك الكم الهائل من المعسرفة في الله الهائل من المعسرفة في المكال تخصصات ولغات عديدة، وتضاعف الانتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجمة الى تحقيق اقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة، واتاحته للبلحثين والمهتمين وصائعي ومتخذي القرارات في اسرع وقت وباتل

جهد عن طريق استخدام اساليب وبرامج معاصرة في تنظيم المعلومات تعتمد في الدرجة الاولى استفدام استخدام التكنولوجيا الاتصالي لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدمتها لتصل عير القارات (6).

### 2. الثورة في وسائل الاتصال:

وتتصلّ في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللامسلكية مرورا بالستلفزيون والنصسوص المتلفزة، ومن ثم الاعتماد على الاتمار الصسناعية والالسياف البصسرية، ولايزال القها غير محدد. ويمعنى اخر انها مجموعة التقليات او الادوات او الوسائل او النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون او المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري او الشخصي (4).

## 3. الثورة في مجال الحاسبات الالكترونية:

وتعليي الستطور غير المتناهي في انتاج انظمة المعلومات المختلفة وفي ادارة نظم و وتعليي الستطورة على ركيزتين انظم و في الدارة الماسيتين هما الكوميدونر والاتصالات او ما يطلق عليه (Com and Com) اساسيتين هما الكوميدونر والاتصالات او ما يطلق عليه (Computer and Communication) والواقسع ان تعريف تكنولوجيا المعلومات ينطوي على معلى التزاوج بين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والحاسبوب) وتكنولوجيا الاتصالات . وينص في احد صوره على اله اقتناه واختز ال وتجهيز المعلومات في مختلف صورها واوعية حفظها سواه كانت مطبوعة او مصورة او مسموعة او مرسية او مممنطة او مايزرة ويثها باستخدام توليفة من المعلومات الاليكتروني الخاسبة ووسائل واجهازة الاتصال عدن بعد<sup>65</sup>. ان هذه الثورات الاليكتروني المعلومات السبح وسيط المستقبل في علاقة الدول بعضها ببعض، وهو وسيط يسمح المعلومات تد اصبح وسيط المستقبل في علاقة الدول بعضها ببعض، وهو وسيط يسمح

بقسيام مشروعات متعددة الجنسيات واسواق عالمية ووسائل اعلام عبر القارات واعالي السبحار الى جانب تبادل المعلومات العلمية والفنية من خلال شبكات الانترنيت. أي ان الخطوة الحاسمة في تحقيق قدرات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة تتوقف على انشاء مايسمي (طسريق العرور الضوئي السريع) وهي شبكة الباف ضوئية تربط مثل طرق المسرور الخارجية السريمة بين المدن والبلدان المختلفة 60. والنتيجة الراهنة لثورة المعلومات هي اندماج تقنياتها المختلفة مع وسائل الاتصال من أجل مزيد من التيسير على المعتخدمين من الجمهور مما ادى الى ظهور مفهوم تكنولوجيا الاتصال الذي أثر بشكل بسائع على وسائل الاتصال وعظم من تأثيراتها المجتمعية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية . وقد ترتب على ذلك زيادة ( الفجوة العربية من ناحية أخرى.

### ثانيا:مضمون الفجوة الاتصالية

تعبر الفجوة الاتصالية كمفهوم عن اختلال معادلة التدفق الاعلامي وبروز مبدأ السندفق الحسر للمعلومات بيسن مايمكسن تسميتها دول المركز، أي الدول الرأسمالية المستقدمة، مسن ناحية، ودول المحيط او الاطراف، أي بلدان العالم الثالث ومنها الدول العربية مسن ناحية أخرى، وياتجاه واحد، ودونما اعتبار لواقع هذا البلد او ذاك هذه القومية او تلك، والحاجة الملموسة الشعوب دول المحيط وطبيعة مشكلاتها ومستوى تطورها (7).

وبمعنى اخسر سمي دول المركسز الى تحقيق ((الهيمنة الاتصالية)) على الاخريس، والتي تعني ببساطة تلك العملية التي يخضع بموجبها نظام او نظم الاتصال مسن حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون لدولة معينة او مجموعة من الدول لنفوذ وضعاط المصالح الاتصالية لدولة او دول اخرى دون تأثير معاكس او متوازن من الدول التمي خضعت المهيمنة، وهذه الهيمنة الاتصالية تتم على اكثر من مستوى، فهي

يمكن أن تستم عن طريق بعض الدول ذأت الامكانيات التكنولوجية الاتصالية الآلوى والاكثر انتشارا، ويمكن أن تتم عن طريق المؤسسات الاعلامية والتكنولوجية ذأت الإمكانسيات الاقتصادية التي تجعلها نتحكم في نسبة كبيرة من الانتاج الثقافي والاعلامي وحسركة تدفق المعلومات في المجتمع، وفي كلتا الحالتين تكون على حساب الدول ذأت القدر أن الاعلامية والتقنية المتنابة <sup>(9)</sup>.

وهـذا التعهيم لايعفي معظم الدول من ان تكون هذا التعمل الحدل المديثة وعرضة المتعلق المديثة الإعلامي الحر وعرضة البرزيدة تأثيرات (الفجوة الاتصالية) باعتبار ان تكنولوجيا الاتصال الحديثة تشكل احـد المظاهر الرئيسة للهيمنة الاتصالية على المستوى الدولي (9), ويمكن ان يسرى او يفسر هذا الاتساع الدولي للانشطة المعلوماتية كجزء من ظاهرتين مترابطتين مما بشكل عال وهما ظاهرتا التخطي التجاري للحدود القومية والتخطي المعلوماتي الصدود (10). ويثير امتزاج وتداخل هاتين الظاهرتين مجموعة تساؤلات محورية تشمل على عـد من القضايا الاساسية والاقتصادية والاخرى، وهذا نظام اعلامي دولي جديد، والسناذ المعلومات السياسية والاقتصادية والاخرى، وهذا نظام اعلامي دولي جديد، وينظر عمليات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم فيها، والممل على تحديد وتقرير سياسات الدول فـي المجالات الاقتصادية والسياسية والثقائية، وتنمية طاقات اهلية تستجيب لواقسع المعولمة والتدويل خارج اطار سيطرة حكوماتها والسعي لاعادة بناء ماهو وطني بالمعنى الثقائي والتاريخي وبأي معاني اخرى (11) تحت مبررات صدورة تهاوز المعطية .

وفضالا عن ذلك فأن ظاهرة التخطي المطوماتي للحدود القومية أو ظاهرة الناقلة عابارة القوميات تعكس سياسة منظمة يخل فيها بدرجات متفاوته وفي سياقات مخسئلفة تنظيم الشعوب في مجموعات ألقيه محل تنظيمهم في مجموعات وطنية، بمعنى المحسل على دفيع الشعوب للارتباط مع بعضها ببعض الإساليب الاليكترونية تجاوز الحروابط الجوار الجفرافي أو القافة الوطنية أو القومية وقد وصف البعض هذه الظاهرة ((بظاهرة الامسركة)) [12]. حيث تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من أشد المشجعين على بناء ماتطلق عليه الادارة الامريكية ((اللبنية التحتية للمطومات)) [13].

### ثالثا: البعد الدولى لثورة المعلومات

ان الحديث عن البعد الدولي لثورة المعلومات لابد وان يفسح المجال واسعا للشق المتعلق بتكنولوجيا الاتصالات، وذلك لان سرعة نقل المعلومة من مكان لاخر قد زادت من ترابط وتشابك العالم، حيث ان نظام الفضاء الالكتروني للمعلومات قد قلص من اعتبارات الجغرافية السياسية، وقد أدت التورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى مضاعفة امكانات وقنوات التفاعل داخل النظام الدولي، فلم تعد تقتصر علي الدول بل اصبحت هناك تنوات اتصال عديدة مباشرة بين المجتمعات نفسها دون المسرور بوسيط مما دفع البعض للقول بأن قدرة التواصل التي توفرها (الموجة العالمية الثالثة) للأفراد والشعوب تدعو الى تبنى مصطلح ( العلاقات الاممية) بدلاً من العلاقات الدولية، حيث أن الامم سواء وجنت في دولة قومية او مركبة هي التي غدت تتفاعل مباشرة مسع بعضها ولم يعد ذلك قاصراً على الدول، وخلص هؤلاء الى ان ما يحدث يشبه الى حد كبير عملية خصخصة العلاقات الدولية. وفي حين غدت تفتقر الدولة كوحدة أساسية من وحدات النظام الدولي الى الكثير من عناصر القوة التي تمتعت بها منذ معاهدة ويستغاليا 1648م، أخنت تظهر على المسرح الدولي أدوار متنامية لقاعلين آخريسن اعتسبروا فسى الماضى ثانويين، ولعل أبرز هؤلاء الفاعلين الدوليين الشركات متعددة الجنسية الاخذة في النمو والكبر والتي غدت تجد لها مساحة متزايدة للعب دور كان يستحيل عليها لعبه في الماضي، وكذلك الافراد اللذين أصبح لهم دور متنامي في العلاقات المجتمعية، فلم تعد الدول هي قنوات الاتصال الوحيدة المتاحة للاقراد والشعوب المتواجدة في دول مختلفة بل اتاحت ثقافة ( المعلو - اتصالات )الفرصة امام الافــراد لكــى يتواصلوا ويتصلوا مع آخرين من دول اخرى دون الحاجة الى المرور عــبر القــنوات التقليدية التي كانت تحتكرها الدولة، وفي هذا تعظيم لقدرة الافراد على التصعرف والفعل وان كانت محدودة لحد الأن وما زالت تخضع لقيود عديدة.

ويمكن تلمس ابرز معالم التحول الذي شهدته العلاقات الدولية المعاصدة نتيجة ولوج عصدر المعلومات من خلال مايائي:

- اعدادة تعريف اهم عنصرين محديين لاي فعل الا وهما الزمان والمكان مما قد يولد بيئة قرار جديدة غرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها.
- بروز نوع جديد من الدبلوماسية بطلق عليه البعض دبلوماسية الاتمار الصناعية او دبلوماسية الاعلام الالوكتروني.
- 3. حــدوث توحــيد متزايد للعالم بوصفه مكانا للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات، حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات اخرى ويكتشفون تيما متغايرة ويتعرفون على لتسانية متحدة الوجوه (14).
- 4. تــزايد الدعوات لاعادة تعريف مفهوم العرب في اطار المتغيرات المتعلقة بالموجة المثالثة، والذي يتجسد في مايمكن تسميته بالتحول من قوة العضلات الى قوة العقل، وبهــذا يمكــن ان تمــنل القــوة الاقتصادية وربما استخدام التقنية الحديثة المودى الاصــلح للســلطة والــنفوذ على المستوى الدولي (15) وحجر الزاوية في العلاقات الدولية.
- 5. بينما تسهم الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في احداث قدر عالى من التوحيد والمركزة على النطاق العالمي ووفق ماتقتضيه مصلحة دول المركز فهي تتسبب او تحرض من ناحية اخرى، على مزيد من التفكك واللامركزية في دول المحيط ولصالح دول المركز، وبما ان التقانة في حد ذاتها عامل محايد فأن اثارها تسوقف على طريقة واسلوب استخدامها ... وهي بذلك تسهم في وضع قبود وفسرض اوضاح جديدة بنبغي على الفاعلين في البيئة المستهدفة ادراك ابمادها وتطوير الهات التعامل معها.
- 6. بيسنما كان في امكان الدولة التحدث عن السيادة الاعلامية وعن التحكم شبه الكامل او شهه المطلق في عملية تدفق المعلومات الى داخلها والمعل على تشكيل عقول الهناء شهمها وضعهمان ولاتهم التام المالهها فقد اصبح الان ومع تعاظم فرص

- الاتصـــال عـــن طريق شبكات المعلومات والاتصالات من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التي تصل الى عقول المواطنين <sup>(16)</sup>.
- 7. كلمسا ذاعت قيم المركز (الغرب) في الاطراف من خلال وسائل الاتصال الحديثة ووسائل الاعسلام ننتشر التغريب وازداد تحيز الثقافات والمجتمعات في الاطراف السي الفسرب والميل نحو الاعجاب به وتقليده وعده نمونجا للثقافة المالمية ونعطا للحداثة وانتشرت قيم الغرب في العنف والجريمة والجنس والشهرة والثروة والقوة والتتسرت قسيم الاسمستهلاك والوفرة والقردية والاثانية ... وانحسرت قيم الانتاج وانتشسف وروح الجماعة والتضمية، وأن هذا الامر بمجمله يسهم في خلق اعباء المسافية وربمسا معضلات مستقبلية أمام مؤسسات الثقافة الوطنية، ويمكن أن يقود الي رد قعل على الغرب وحداثته قد تتجمد بعض صوره في النزعات السلفية التي تسرفض الغرب ((وتحتقر)) الحداثة وتنفر من المعلومات وتفضل تراث الانا على علم الاخر وحداثته (7).

ان مايمكن استخلاصه من جملة ماتقدم يتمثل في ان الملاقات الدولية في عصر المشورة المطوماتية قد غدت تقسم بسيادة المعرفة والقلام التكلولوجي . ويما ان المعلومات والمصرفة الاتصترفان بحسدود سياسية سيادية للدولة، فإن ادارة الملاقات الدولمية يلبغي ان تاخذ همذا الامسر بنظر الاعتبار وان تدار باساليب تتجاوز قيود الفرضيات التي سادت ابان مرحلة الحرب الباردة وفي ضوء حقائق علمية وتقديرات والعسية تقلل ما امكن من الاضرار الناجمة عن اختلال المعادلة في ميزان القدرات بين دول المركز والاخرين . ولايكفي التوقف عند هذا الحد بل ينبغي مكلة العمل السياسي والاعلامي ببعديه الدفاعي والتعرضي والارتقاء به الى تقصى مدى الاستيماب الاثار المباشرة والجانبية والاسقاطات المحتملة الموجة التطورية الثالثة ولحين توفر المكانية المباشرة على الفعل الهادف سبر اعوارها وامتلاك ناصيتها . والسعى الحثيث لامتلاك القدرة على الفعل الهادف وفي اطار فهم نقيق للوقع وادراك حقيقي المتغيرات والموثرات واستثمار امثل لعامل الوتت والتعلم المشروع التفاعل المتكافئ مع قيم روح المصر.

## رابعا: تكنولوجيا المطومات ووحدات النظام الدولي

من أهم الاشياء التي تغطها الحاسبات الآلية اليوم هو مخاطبة بعضها بعضاً، وفي الواقعة فإن الحاسبات الآلية والاتصالات ملتحمة في هذه الايام الى درجة يتعذر معها فصلها. ويعني هذا ان على شركات الحاسبات الآلية ان تدافع لاعن نظمها التنسيطية فحسب، بل أيضا عن سبل وصولها لشبكات الاتصالات او تحكمها فيها. واذا كانت نظم التنظيل تتحكم في ما يجري داخل الحاسبات الآلية، فأن مقاييس الاتصالات تتحكم في ما يجري داخل الحاسبات الآلية، فأن مقاييس الاتصالات تتحكم في ما يجري بن هذه الحاسبات؛ أذا نجد الشركات والاقطار في صراع مرير حسول السنظم الرئيسة التني يمكن ان تعالج مطوماتنا . ولما كان المزيد من البيانات والمعلومات الدائرة حول الاتصالات مصممة بطابع سياسي أكبر مما تتسم به الحرب التسي تدور حول نظم التشغيل . وفي معرض القصيل وفيما يتعلق بأركان الدولة في السنظام الدوليي، نجدها تتكون طبقا لقانون الدولي من القيم وشعب وحكومة ومن ابرز خصائصها المينادة والشخصية المعلوية. وتبعا لذلك تتوزع عناصر الامن الوطني بين مسايخص الاقليم بمعنى الرقمة المخفولة ومايخص الشعب ومايخص الحكومة أو النظام السياسي الحاكم، وفي ضوء الحقائق المائلة في عالم مابعد الحرب الباردة يكاد يكون تأسير شورتسي المعلومات والاتصالات ولاسيما في ظل استمرار (الفجوة الاتصالية )، سليم على جميع هذه المناصر المذكورة:

1. فالاقلسيم لم تعد حدوده (محصنة) كما كان قبل وابان الحرب الباردة، نظرا لما تمخصض عن الثورة (المعلو اتصالاتية) من اساليب متعددة للاختراق، وبينما كانت الوسسيلة الوحيدة لاختراق الاقليم في السابق هي الاختراق المادي وبالتألي كان من السهل معرفة جهة الاختراق وابعاده والعمل على وقفه او مقاومته، اما الان ومع مايوصسف بحضسارة الموجسة الثالشة فالكثسير من المواد التي تعتمد عليها هذه الحضسارة هي مواد ليس من السهولة السيطرة عليها من قبل الدولة ومنها المعرفة نفسها وهسي عماد تكوين وحجر زاوية الثورة المعلوماتية، والكثير من هذه المواد يسهل تنقلها ويسهل اختراقها لاي من الدول مهما كانت درجة الحماية المتوفرة (18).

ويواقع الحسال ان السدول يمكن ان تصبح عرضة لاختراق العديد من القسنوات الدولية، وان هسده القنوات ليست مجرد وسائل اخبارية فهي دليل على الستحول باتجاه عالم بلا حدود وقد ترتب على ذلك تراجع مفهوم السيادة الوطنية، حيث ان كثير من الامور المرتبطة بها لم يكن اساسها فقط فعالية السلطة والاسسلاك المسائكة، بسل كانت تستند ايضا الى السيطرة على المعلومات. وعلى ماييدو ونتيجة للثورة الراهنة في تكنولوجها المعلومات والاتصالات والطابع الدولي لموسائل الاتصسال وتطور الوظيفة الاخبارية بعد استمانتها بالتغطية الاعلامية التلفزيوني المباشر عبر الاقصار الصناعية المستفيدة من البث التلفزيوني المباشر عبر الاقصار الصناعية فان معظم الدول قد فقدت السيطرة المفروضة على المعلومات.

2. اسا بالنسبة للشعب فأن تأثير القورة (المعلو اتصالاتية) يمكن ان تكون احياناً سسابية علية، فسالمهم في الشعب ليس كونه مجموعة من البشر كما قد يوحي التعريف القانوني للمصطلح، وإنما تكمن اهمية الشعب وماله من تأثير مباشر على قدوة الدولة في مدى تماسك هذا الشعب وايمانه وولاءه للدولة التي يقطنها وينتمي عمليا لها .. ونتيجة لتأثيرات الثورة (المعلو اتصالاتية) والشبكات الحاسوبية على ادراك المصرء للسزمان والمكان والستحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية، يمكن أن يتكون نوع من الاحساس بالولاء والمشاركة وهو مايطاق عليه المجتمعات الاليكترونية، ومن شأن ذلك أن يضعف من ولاء الشعوب لانظمتها السياسية وللدول التي يتواجدون داخل حدودها (19).

وتحست شسعارات ترسيخ المنقلة العالمية وترسيخ قيم المعرفة العلمية والبحث العلمسي وهو مالايتحقق من خلال سرد المعلومات عن طريق صدق او لاتصدق، وانما يتم بواسطة لمداد القاريء بارشيف ضخم من المعلومات المتناثرة والمعزولة عن أي سباق تقافي ويتم تكريس اغتراب القارئ عمليا(20). وفضيلا عين ذلك، فقد مناعدت ثورة المعلومات في المركز على تقوية السافية في مي مجتمعات الاطراف ليس فقط عن طريق رد الفعل بل عن طريق المعرفة في المعرفة مساوية طريق الفعل المجتمعات الاطراف بأن طرقها في المعرفة مساوية للستخلف بهدف نزع مجتمعات الاطراف عن ثقافتها الوطنية وتهيأتها لابخالها في تقافتها المركز باسم النثاقف او المثاقفة مع التركيز على مايضن انه الابجاب في التحديث والمعاصرة دون السلب المتمثل في نزع المجتمعات عن ثقافتها المحلوة واغمسترابها في الاخر، ونتوجة الذلك تم شق الثقافات الوطنية في العديد من الدول السي نزعتيسن متعارضستين: العلمانية والسلفية، المعاصرة والاسبيلة، المستقبلية والماضيوية ... وتحواست أو كادت هاتان الغزعتان إلى قوتين اجتماعيتين تتصارعان من اجل اله صول إلى السلطة (21).

3. امسا بالنسبة للحكومة فتكسن اهم وظائفها في ادارتها للمجتمع بجميع فائته ومسوولياتها عن تقدمه ورخائه، سواء عن طريق التحكم في سياسات الرخاء او التحكم في الاقتصاد، بالاضافة الى الاضطلاع بمهمة صديانة الامن القومي والدفاع الوطني(22).

وقد تؤشر الثورة (المملو اتصالاتية) بشكل كبير في تغيير طبيعة هذه الوظائة، فالمنتبع لمعظم الكتابات حول ثورة المعلومات يجد ان الفرضية الاسامسية تقوم على محاولة برشيد دور الحكومة في الحياة العامة أن لم تدعو الى التخلمي عنها في بعض الاحيان، ومع تقدم عصر المعلومات اخذت الاراء المنادية بنظلميل دور الحكومة في تهديد ميادة معظم الدول واعادة النظر بمفهوم المعيادة بوجه اعم.

وقد انت ثورة الاعلام والاتصالات الى نشل معظم حكومات دول العالم الثالث بالسيطرة على حجم ونوع المعلومات التي تصل الى شعوبها وبالتالي صسعوية حصر الاضرار الناجمة عن ذلك سواء مايتعلق منها بالتنشئة الاجتماعية و بتكويسن المواقف والافكار ومدى انعكاس هذا الامر على درجة الولاء للانظمة
 السياسية او للدولة بوجه عام.

وكلما ضعفت الدولة وضعفت مؤسساتها، ضعف الاحساس بالانتماء لها، وان أي تفير فسي معادلمة القوة لغير صالح الدولة قد يدفع بالعديد من الفئات الاجتماعية الى البحث عن مصالحها في العالمية او عبر القومية .

وهذا التهميش لقدرة الحكومة علي فرض سيطرتها على المجتمع يناظره وبدرجــة اكــبر تهمــيش لدور الحكومة في الحياة الاقتصادية وباتجاه افقار الدولة وتننــي عائداتهــا والتأتــير على ادوارها في اداء واجباتها المتعلقة بصيانة الامن القومــي والدفاع الوطني، وقد التقت هذه النتيجة ولاسيما بالنسبة للدول مع الرغبة المستزايدة لدى بعض القوى المهيمنة على الوضع الدولي الجديد والرامية الى اداء هــذا الــدور نــيابة عنها . مقابل قدر عالي من الكلف المنظورة وغير المنظورة بالاضافة الى تعزيز مستلزمات هيمنتها الدولية.

ومما يضاعف من اثار وتمقيدات الثورة ( المعلو اتصالاتية ) على العديد مسن وحسدات السنظام الدولسي، هو افتقارها الى وجود خطاب تكنولوجي هادف، فالابسيات التسي تناولت هذا الموضوع لازالت قليلة ومتناثرة لايجمعها في الغالب تيار يحقق تراكما علميا بحيث يوفر امكانية الحديث عن انجازات واولويات للعمل المستقبلي.

لذا فأن تكنولوجيا المعلومات تمثل تحديا قائما ومستمرا لعدد كبير من وحدات النظام الدولي، وإن هذا التحدي يجد ترجمته الاكثر تحديدا فيما يلي: (23)

أ- خضوع وحدات النظام الدولي (دوله) لعملية تدفق المواد الاعلامية المتزايدة.

ب- الـتعامل مـع المواد الإعلامية المتنفقة في احيان كثيرة على انها من المصادر الاساسـية للمعلومـات، ولاسـيما من قبل القائمين بالاتصال وخبراء السلطة وصحانعي ومــتخذي القـرارات. وبالرغم مما ينطوي عليه ذلك من محاذير

- لانشك بسأن دواقعهما معروفة من قبل المستقبلين المشار اليهم، بيد ان ذلك لاينفي التأثير على المدى البعيد وخاصة مع الالحاح والابهار في العرض.
- تحديد أجادة الموضاوعات النخب الاجتماعية أو الصفوة منها، والتأثير في
   ترتيب سلم الاولويات والاهتمامات.
- د- رسم صسورة لمبعض الانظمة السياسية أو بعض النخب السياسية الرافضة لمستطق الهيمنة والعولمة الغربية، من قبل اجهزة الدعاية والإعلام الغربية وفق رؤيسة القدوى المهيمسنة على الوضع الدولي الجديد في عالم مابعد الحرب الباردة ومحاولة تجميد هذه الصورة دوليا.
- هــ العمــل على تعزيز منطق التبعية والاعتماد المستمر على العالم الخارجي وبما يسودي الــي ظهـور بعمـض الاشـكال المقودة التابعة للنمو لان المستوردين التكنولوجــيا المعلومـات والاتمــالات المتقدمة وايضنا لمدى متسع من السلع الثقافــية، يبدو انهم في الغالب الاوة حقيقية لهم للمقاومة وتأسيس مقياس حقيقي اللسـيطرة على عملية الانتاج الثقافي الخاص بهم التي تشتمل على تنمية وسائل الارتصال الموطنية(24).

## هوامش الفصل الثالث عشر

- عمرو الجويلي، العلاقات الدواية في عصر المطومات، مجلة السياسة الدواية، الجد 123، القاهرة، مؤسسة الإهرام، 1996، ص85.
- (2) Mark E.Hep Worlt, Geography of the Information Economy, London, Belhaven, 1989.
- (3) أ. سحد لبيب، عالمية الاتصسالات والوطن العربي، كتاب الوطن العربي
  والمتفيرات العالمية، القاهرة، 1991، ص 195.
- (4) د. محمدود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية انتخاولوجا الاتصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، مصدر سبق ذكره، ص ص 202-103.
  - (5) أ. سعد لبيب، المصدر السابق، ص 195.
- (6) Roger Carter, Information Technology ,(London, Biddles Ltd, Gurd ford and Kings Luynn, 1991), P.P.162-164.
- (7) محمد نجرب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية المفهوم والمظاهر، مجلة العلوم
   الاجتماعية، المجلد 18، العدد 2، الكويت 1990، ص 132.
- (8) مسيرج بسرو، فوليب برتون، ثورة الاتصال، ترجمة هاله عبدالرؤوف مراد، (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1993)، من من 179-180.
- د. محسن خضير، الهوسنة الاتصسالية الفضائية وتحدياتها الثقافية، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد 77، القاهرة 1994، من من 105-123.
- (10) Geoffrey Reeves, Gommunication and the Third world, (London, Rontledge, 1993), P.P.1-2.
  - (11) د. محمود علم الدين، المصدر السابق، ص 105.

- (12) د. الفــت حســن اغاء النظام الاعلامي الاوربي في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، القاهرة ،1992، ص 318.
  - (13) د. عمرو الجويلي، المصدر السابق، ص 91.
- (41) خــير الديسن عبداللطــيف، بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتمسال الحديثة، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، القاهرة، 1994، ص 63.
- (15) Alvin and Heid: Toffler, War and Anti War: Making Sense of Todays Global Chaos. (USA Little Brawin, 1993).
  - (16) د. عمرو الجويلي، المصدر السابق، ص ص 86-87.
- (17) د. حسن حنفي، شـورة المعلومــات بين الواقع والاسطورة، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، مصدر سبق ذكره، ص 81.
  - (18) د. عمرو الجويلي، المصدر السابق، ص 87.
    - (19) المصدر نفسه، ص 87.
- (20) ياسر علوي، التكنرلوجيا في الخطاب التنموي العربي المعاصر، مجلة السياسة الدواية، العدد 123، مصدر مبق ذكره، ص 195.
  - (21) د. حسن حنفي، المصدر السابق، ص 81.
- (22) P.F.Druker, Past Capitalist Society (Oxford: Cloys Ltd, 1994).
  - (23) أ.سعد لبيب، المصدر السابق، ص 209ومابعدها.
- (24) Geoffrey Reeves, OP cit, P.2.

# الفصل الرابع عشر

# الازمسة الدوليسة

# اولا: مفهوم الازمة الدولية

لقد تسناول الكثير من الكتاب مفهوم الازمة من منطقات علم السياسة ويعض الملسوم الاجتماعية والمطوم الصرفية ، الامر الذي اعان على تحديد سماتها ومراحلها واستشراف سبل لدراتها والسيطرة عليها، والازمة الدولية ظاهرة محدة في عالم اليوم، ويقترن مفهومها باشكالية رئيسة قوامها امران : اولهما اختلاف دالتهما باختلاف الاجستهادات العلمسية، وثانسيهما الاستخدام الواسع والمغاير لمضمونها خدمة لاهداف ومصالح محددة .

ويعسرفها "كورال بيل Coral Bell " "بأنها ( المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع الى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة الملاقات القائمة) (1).

اما أوران يونك Oran Young أفيرى بانها (مجموعة احداث تكشف عن الفسسها بسرعة محدثة بذلك اخلالا في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي او ايا من نظمه الفرعية، بصدورة اساسية وبدرجة تقوق الدرجات الاعتبادية مع زيادة احتمال تصميد الموقف الى درجة العنف داخله) (2).

ويمسرفها "جاراس ماكيلاد Charles Makeland" وهو من رواد مدرسة تحليل النسق على اساس مظاهرها وتفاعلاتها الخارجية بانها فترة انتقالية مابين الحرب والسلم واحستمال تعصمود جمسيع الازمات الدواية لتصل الى مرحلة الحرب، الا ان معظمها يتضمامل بدون اللجوء الى استخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الازمة ... لكسفه يسرى بان الازمة الدواية رغم خطورتها لاتؤدي بصورة دائمة الى الحرب، وتارة تكون الازمة بمثابة الوقائع الاجرائية التي تتمرى فيها والصلات القائمة بين سمة واخسرى او حالسة السبدل في الحلات التي تلازم الازمة والقرارات المتخذة وعملية

صىنعها والتعقيدات التي تكتنفها ، فهي نقترن بحدث او واقعة تنفع بالموقف الى نقطة انعطاف قدد تدوول به الى احد امرين سلبا او ايجابا ، ويتمثل في هذين الامرين، في السياسة الداخلية والسياسة الدولية، استقرار وعدم استقرار، وعنف وعدم عنف ، وحل ونزاع<sup>(3)</sup>.

اما " جارلس هيرمان Charles Hermann " وهو من رواد مدرسة صنع القسرار فيرى ان الازمة الدولية تتطوي على عناصر معينة نكون مدركة من قبل صناع القرار هي (4):

- 1. اعمال متوقعة من قبل الخصيم.
- 2. ادراك او تصور وجود تهديد.
- ادراك الوقت المحدد لصنع القرار والرد عليه.
  - 4. ادراك العواقب المهلكة لعدم الرد.

أما " ميخانيل بريشر Michael Brecher " فقد عرف الازمة الدولية بانها حالــة تميزها وتتبئ بقدومها اربعة امور وتتلخص كما تراها المستويات المليا لصانعي القرار في مايأتي (<sup>5)</sup>:

الظروف المحيطة الداخلية والخارجية.

.2

- قيام تهديد للقيم الاساسية الحالية والمستقبلية.
- 3. تصاعد احتمال حدوث اعمال عنف عسكرية.
- فرض وقت محدد يكون قضيرا للتعامل مع كل هذه المستجدات والتهديدات.

ويقــول الرئــيس الامريكــي الاســبق " نيكسون " ان المفهوم الاقصل للازمة توضــحه الطريقة التي يكتب بها الصينيون الكلمة ... اذ يرمزون لها بشكلين : احدهما يعبر عن الخطر والاخر يعبر عن الفرصة.

وهمناك مسن يسرى انها ظاهرة دولية تعكّس حالة توتر (قد تكون سريعة جداً الحسيانا) بين فريقين او دولتين نتيجة خلاف في الرأي او الموقف ازاء مسألة ما ، وقد تستحول حالة التوتر هذه الى حالة نزاع دولي محتمل او فعلي، اما بصورة غير عادية او فجائية (6).

وتعسرف بانها شكل خاص من اشكال التفاعل الدولي يقترن بذلك التحول المفاجع في طبيعة العلاقة السائدة بين دولتين، والذي ينطوي على تهديد جدي لمصالح حيوية واحتمال الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، فضلا عن ضيق الوقت.

وقد عولجت الازمة من حيث انها حالة يتولد فيها حوادث كثيرة وشديدة تدعو الاطراف المنهمكين في ازمة الى القيام بافعال كما يتطابه الحال وهذا الحاث على الفعل أنمسا يعسود في الاساس الى أن الازمة تعبر عن وجود تهديد موجه إلى الاهداف والقيم التسم يسرعاها الاطراف المتأزمون . وانهم عندما يخوضون في حالة ازمة عبورا في مراطها يتمثلون في ادراكهم المحصلات الاتية بعد عيش الازمة واطفاء جذوتها. كما ان الازمــة تستكون مـن احداث تتمركز فتعود لتكون صيغ جديدة من تقارب اوضاع، وكذالك تفحص الازمة من حيث وزن الاحوال ومايصاحبها من شعور بعدم التأكد مما هـ و حاصـل او سيحصل، ولامفر في حال كهذه من التحسب والتثبت واعداد خيارات وبدائل يمول عليها في مواجهة ماقد ينتهي اليه الامر في خضم تصريف الازمة، أو علي اشرها باوقسات مختلفة الامد ، ولما كانت الاوضاع غير المتأزمة تتسم بكون المشاركين في ادارة الازمة يتمتعون بقدر من قابلية الرقابة والسيطرة على الخالات ، فان الازمة تعد حالا من الصعوبة بمكان على المعنيين بها أن يتمتعوا بقدر وأف من متطلبات السرقابة والسيطرة، ويصبح قصور الرقابة مدعاة للفزع خاصة عندما يلازم الازمــة ضــيق في الوقت ونقص في كمية ونوعية المعلومات الموثوقة والمصنفة التي يعبول عليها، هذا فضلا عن سرعة وديناميكية تغير انماط المواقف والعلاقات بين الاطراف المتورطة في الازمية مميا يعكب مزيدا من حالات القلق والاجهاد و الاضطر أب (7).

والواقع انه كلما كانت الازمة التي تنشأ بين دولتين او اكثر في البيئة الدولية تمس الامن القومي والمصالح الحيوية كلما كان رد الفعل سريعا، وعلى العكس من ذلك فانه يكون رد الفعل اقل شدة وسرعة وذلك حينما لايحصل أي انتهاك او مساس من شأنه ان يقود الى ضرر خطير بالمصالح الامنية والحيوية والاهداف الوطنية العليا. هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى، فان عدم المساس بامن الدولة القومي ومصالحها المعيوية واهدائها الاساسية ، يجمل من الحالة المشوية بالتوتر تختلف تماما . وقسي هذه الحالة فانه ليس من المستبد أن يصبح موضوع قيام الازمة مسألة احتمال ، أي أن المسالة النائسية قد تحل وهي في بدايتها ويذلك يزول موضوع الازمة اصلا. ولكن متى مانشأت حالة يتعرض فيها امن ومصالح دولة معينة المتهديد، ولاتستجيب في حيسنه الدولة الاخرى بازالة ماقد سببته من تهديد للامن والمصالح الحيوية ، فمعنى ذلك أن الازمة قد نشأت بالقعل (8).

لسذا يمكن القول أن الازمة الدولية هي ذلك الجزء الحاسم من الصدراع الدولي السذي يتسم باحترام تصاعد وتاثره نتيجة مساسها بالمصالح القومية والقيم والمثل العلياء بحيث يشسعر صناع القرار بتهديدها وتعرضها للخطر مما يتطلب سرعة الرد وتبرز احتمالية السدلاع الحرب خلالها نتيجة المفاجأة التي يحدثها مثل هذا التهديد، ويمكن تطورها باحد التجاهين: اما نحو التصعيد والوصول بها الى حافة الحرب، وإما باتجاه التخفيض وامتصاص وتاثرها وتلاشهها (9).

وللاجابة على السؤال الملح لماذا تحدث الأزمات في البيئة الدولية؟

فسلجواب على ذلك هو أن الوحدات الاساسية (الدول) في النظام الدولي، هي وحداث مخسئلة في امكاناتها ومواردها وافكارها (نظرياتها السياسية) وطبيعة التكوين البشري فيها، وتقدمها أو تخلفها اقتصاديا وتقافيا وسياسيا وعسكريا، ونوعية توجهات صسناع القرار، كل هذه المتغيرات أو بعضيها يمكن أن يفضي الى الاحتكام بين مجالات الامسن والممسالح، وفي حالة فقدان أو تعشر الاستعانة بلغة وطريقة حوار جادة كفيلة باحستواء الموقسف فقد يتطور الامر الى حالة من سوء الفهم بين اللاعبين في الموقف الدولسي مما قد يقود الى حالة من التوتر القابلة بالتأثر بالظروف المحيطة بها والمودية في أحيان كثيرة الى زيادة حدة التوتر الاباعثة على قيام وحدوث الازمة الدولية.

وتجسدر الاشسارة هسنا الى ان الخلفيات التي نقف وراء الازمات في الساحة الدولسية هسي خلفيات ليست بالضرورة خلفيات سياسية، وانما يمكن ان تكون خلفيات التصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية وحضارية (10). ويحستاح التعامل مع الازمة الى نوعية خاصة من الساسة ومن الجهد، وتحرك السحرع وتجاوزا للاجراءات المتبعة لاتخاذ القرار السياسي خارج الاطر التنظيمية المألوفة، وذلك لان الازمة هي عبارة عن تحول مفاجئ عن السلوك المعتلا، فهي ذلك الموقف الذي يخلق انقطاعا او تغيرا مفاجئا في احد المتغيرات النظامية او اكثر.

# ثاتيا: طبيعة وسمات الازمة الدولية

يوضح ماتقدم من عرض لمفهوم الازمة الدولية بانها جزءا من محيط العلاقات الدولية بانها جزءا من محيط العلاقات الدوليية وتتأثر في تفاعلاتها، وهي محكومة باطارها ، وبعمق تلك العلاقات وانساعها. وعلى الرغم من دخولها المجرى العام لمحيط العلاقات الدولية وبين تياراته المتقاطعة ، فان الازمة الدولية اشبه ماتكون بالدوامة التي تستقل بقوانين خاصة بها تسهم بقدر ما في التحكم بالقعل والاستجابة، ودرجة التصعيد، والتعامل مع نقص المعلومات، وضيق الوقت، والاستقراء المعلومات، وضيق

والبيانة الدولية بما تستطوي عليه من افعال وردود افعال، واحتكام وتقاطع مصالح ببين الدول ودخول بعضها في تنظيمات الليمية ولحلاف وكتل، ونتيجة الما حصال من تقدم علمي وتكنولوجي، وانعكس على مكونات القوة القومية للدول، فضلا عسن الثورات المتوالية في المواصلات والاتصالات والمعلومات، فقد اصبح أي حدث دولي ذا صفة عالمية اكثر مله صفة محلية .. وبعبارة اخرى فان أي احتكاك متصاعد ببين دولتين لابد وان بعكس لو يستجيب لتأثيرات اما نحو مزيد من التصاعد او الثهدفة وكلما كانت البيسة الاقليمية لطرفي الازمة تنطوي على اهمية جيوستر اتيجية، كانت الازمة موضوع لاستخبابة لعملية التفاعل مصع الازمة هي تلك الدول التي تكمته بنفوذ واسع على غيرها والتي ترى ان أي مصا الازمة هي ترتيب الاوضاع معناها زعزعة مصالحها ، او تأثير في الرضع الراهن الذي يهمها المحافظة عليه.

واستنادا لذلك فسان أي تطيل لطبيعة الازمة الدولية وفي ظل النظام الدولي المحاصير نسادرا مايجعل منها ازمة مطوة، ويعود سبب ذلك كما توضع الى التشابك والمسترابط بيسن المصمالح والتوجهات والاهداف والنفوذ لدى عدد غير قليل من الدول الفاعلة في البيئة الدولية.

وعلى هذا النحو قان المظاهر الازموية قد جعلت طبيعة السياسة الدولية ذات سمات عالمسية، لمسذا غلن بعض المحالين يشبهون ظاهرة الازمة بظاهرة الصراع والحرب(11). وحجتهم في ذلك ان هناك تشابه في الخطورة بينها وبين الحرب، بدعوى ان الستائج التي تحقيق ظاهرة الازمة تنطوي على مخاطر كبيرة، اذ يمكن ان تتطور الازمة بسرعة بحيث تودي الى تغيير قطي في العلاقات بين الوحدات المتفاعلة بشكل مباشسر وكذلك الوحدات المتقاعلة بشكل مباشسر وكذلك الوحدات المتأثرة من جو الازمة ، قد يدفع بالوحدات الى الحرب اذا ما فشات محاولات احتواء الازمة عند درجة من درجات تصعيدها، وهذا التغير السريع في العلاقسات الدولية يعلى عند درجة من درجات تصعيدها، وهذا التغير السريع بطريقة استثنائية وتحست ضمعط عامل الوقت، ولحيانا في ظل عدم وفرة كافية من المعلومات الدقيقة والمصنفة، واعتمادا على خبرة القريق المكلف بادارة الازمة وتأثرا بجو الازمة بما ينطوي عليه من العال وردود العال وحساب امكانيات ، وتأثير عوامل خارجية ، سواء كروادع او محفزات، وقد اشارت احد الدراسات المهمة التي بحثت في مؤسوع الازمات والتسلع (12)، إلى أن الازمات الحديثة، والمعاصرة تتسم بعدد من الخصوات التي يغلب عليها لحيانا طابع السبية وكذلك العمومية، وقد اجملتها بمايلي:

- 1. ادراك مظاهر انعطافات جديدة في سلوك الدول.
- اتخاذ قرارات واجراءت واضعة تقتضيها ادارة الإزمة.
- الكثير من التهديدات والتحذيرات والوعود تبدو ظاهرة.
  - 4. تداخل وتسارع الاحداث.
- اتسام الموقف بالضبابية وعدم الوضوح في بعض الاحيان.
  - نتائج ماتقدم نقرر اتجاهات ومستقبل الازمة.
- في بعض المراحل قد يكون هناك فقدان في السيطرة او ضعف قدرة السيطرة على الموقف.
  - 8. سيادة جو من الحالات الطارئة المتصاعدة.

- شحة المعلومات المهمة كما ونوعا فضلا عن الارباك الذي تسببه المعلومات المضللة أو التحليلات الصحفية المغرضة.
  - 10. شعور كلا فريقي الازمة بضغط عامل الوقت.
- العلاقات المتبادلة تكون عرضة للتغير وبالاتجاهات التي تسير فيها الازمة سواء نحو التصعيد لم للتهدئة.
  - 12. بروز مظاهر القلق في البيئة الدولية.

ومسن الجدير بالذكر ان دراسة ظاهرة الازمة وتحديد سماتها يتطلب التركيز على النظاط الرئيسة في الازمة، والمتعلقة ، في الاطراف المشتبكة ، المنطقة الجغرافية والبيئة الاقليمية التي يحتمل ان ينشأ فيها المنزاع، درجة الشدة في مستراها الاقصمي، عقد مقارنات بين قدرات ومواقف وادوار واهداف الاطراف المتفاعلة في جو الازمة ، والاحداث الممشخدم من قبل جميع الاطراف .

ويسبقى من الاهمية بمكان القول ان لخطر مافي الازمة هو المضاعفات التي يمكن ان تحدث نتيجة لتدخل طرف ثالث تتعرض مصالحه الحبوية الخطر مما يدفع به الامر السي اتضاد لجراءات مضادة تقضي به الى اتخاذ موقفا الى جانب احد طرفي الامر السي اتضاد لجراءات مضادة تقضي به الى اتخاذ موقفا الى جانب احد طرفي الارسة وضد الطرف الاخرى، ولما كانت البيئة الدولية متشابكة وحافلة بتداخل الاهداف والمصسالح، فإن دخول طرف ثالث قد يجر اطراف اخرى، بسبب انتماتها الى حلف او ممساهدة دفعاع مشترك او اتقالية تجارية، هذا وان الشيء الذي يخشى منه ولكنه بيقى محسندلا ، هسو ان اتساع رقعة المتداخلين في الازمة يزيد من خطورتها ويجعل منها مصسراعا دولسيا فعليا، على ان أسوء حالات الصراع يمكن ان تدفع الازمة باتجاه الصرب (13) وهذا مايمكن الاصطلاح عليه بتعقيد الازمة، اذ أن اخطر حالات التأزم شددة هسى الحالسة التسي تصل فيها الازمة حد التعقيد بحيث يصل مؤشر التوتر في الملاقبات الى حد استهداف القيم الاساسية المتمثلة بالكرامة والكبرياء الوطني والوحدة الكانسية والاستقرار الامني ، عدها تكون المسافة صغر مع الخطوة التألية والتي هي المنتخدام العنف المسلح او الحرب.

ونظرا لان الازمة عموما ، لم تكن تعظى بقاعدة عامة يمكن التعميم من خلالها بحيث يمكن ان تطبق على أي نوع من الازمات بالنظر لاختلاف طبيعة كل أرمة، ولختلاف النظروف التي تتمامل معها ، لوحة من الازمات الاطراف التي تتمامل معها ، ولخيرا مدى مسلس الازمة بمسالح واهداف الاطراف المتصلة فيها ، فيمكن القول ان الازمة عموما تصميم نسبي وقياسي ، بمعلى اما ان تمر بحالة تصميد وتتطور الى الديائج التي لاتحمد عقباها ، أو ان تمر بحالة من التهدئة والخفوت ، وتجدر الاشارة السي ان كل من التمديد او الخفوت له صلة وثيقة بالاجراءات التي يقوم بها احد الاطراف والتي التكل رد القمل.

وبوجسه عسام فسان أي مسن طرفي الازمة عندما يتخذ الاجراءات التي يعتقد المعربة لمواجهسة الموقد والمحافظة على مصالحه، انما يحسب حساباته في ان الخطوة التي يتخذها لابد وان تترك الرها في الخصم، فاذا كانت خطوة ذات استهداف والطيئ ولديس لها مساس مباشر بالمصالح الحيوية وبمنظومة التيم الجوهرية الطوف المقابلة تكون مشابهة تقريبا في درجة المقابل، فإن الأمر المتوقع عادة هو أن الخطوة المقابلة تكون مشابهة تقريبا في درجة شدتها، ولكن اذا ماسببت هذه الخطوة الواقعوات التي تنيها من أي من طرفي الازمة مساسما مباشرا او غير مباشرا بمنظومة القيم والمصالح الحيوية للطرف المصناد فإن الخطوة المحتملة للخير باتجاه الاول تكون عادة مشابهة تقريبا أن لم تقوق في شدتها الخطوات التي لتخذها المعرف الاول. ويعبارة اخرى أن الدولة (ب) متى ما ادركت المباشر والشامل وهو الحد الذي يعمل فعليا على زعزعة مركزها ويحاول النيل منها ، فابهما والحالة هذه سوف تعمل في سياق اجراءاتها المصادة الى تقويض اهداف الدولة (أ) وتحسميد لجراءاتها المضادة المي تقويض اهداف الدولة الأوسمود لجراءاتها المضادة الى تقويض اهداف الدولة (أ) وتحسميد لجراءاتها المضادة الى تقويض اهداف الدولة المهراءاتها المضادة الى تقويض اهداف الدولة المهراءاتها المضادة الى تقويض المذاف الدولة المنادة اللي المقابل ليضيا (أ) وتحسميد لجراءاتها المضادة المنادة اللي لفضيا (أ) وتحسميد لجراءاتها المضادة السالمقابل ليضيا (أ) وتحسميد لجراءاتها المضادة السي المقابل المقابل ليضيا (أ) وتحسميد لهداليا المنادة المنادة المنادة الدي الخطولة المقابل ليضيا (أ) وتحسميد لهداله المقابل المنادة السيالة المنادة المنادة

## ثالثًا: القرار السياسي والازمة الدولية

## 1. مفهوم القرار السياسى:

تعلي كلمسة قرار او اتخاذ قرار لغويا الحكم بترجيح جانب على اخر وتعني ايجاد حل لمشكلة او القوصل الى اقرار الشيء او تبنية او استعماله .

وبالنسبة "لجبون لونهرنت " فان صناعة القرار تمثل طورا من الاجراءات التسي تحول المشباكل التي سواسة (<sup>51)</sup> فمن أجل معالجة مشكلة ما فلابد ان تأخذ هذه المشبكلة صبورتها السياسية وذلك عندما يقرر اختيار حل لها من قبل هيئة سياسية ، فعندما نقول ان هناك مشكلة فهذا يعني وجود صراع بين مصالح عدة مجموعات وليس بالضمرورة ان يكون الصراع سياسيا وإنها يمكن ان يكون له أي بعد من ابعاد النشاط الانسبائي داخسال المجتمع والاهتمام به من قبل السلطات السياسية، وتبنيه يعني ان الصراع او المشكلة قد اخذت صورتها السياسية للاسباب التالية:

- ان الهيئة التي تبنتها وهي جزء من السلطة السياسية تملك البديولوجية معينة،
   فالقرار الذي يتخذ بصدد هذه المشكلة سوف لن يخلو من تبريرات هذه الادديولوجية.
- ب. أن تطبيق هذا القرار سوف يثير ردود فعل سياسية من قبل مجموعات لها
   ايديولوجيستها الخاصة، ومع ظهور هذه الردود سوف تلخذ المشكلة صورتها
   السياسية أو تصبح مسيمة.

امــا " ب لوفين " فانه يمرف القرار كبيل مدروس قام صاحب القرار باتخاذه باتجاه مجموعــة من الاقمال لها خصوصيتها وهو عمل يؤخذ على ضوء خطة عمل يمكن تصنيف عناصره الرئيسية الى ناتج العمل وحصيلة المنتوج (16)ن الشيء الماقت للــنظر في هذا التعريف هو أن " لوفين " عندما لكد على أن القرار هو عمل أقام علاقة ببيسنه وبين كل مايحيط به ، بمعنى لخر أن أي قرار من اجل أن يكون عقلانها لابد أن ياخذ بعين الاعتبار المحيط الذي يوجد فيه القرار، ليس فقط في عملية تتفيذه وأنما ليضا فسى فترة اعداده، لان هناك علاقة متبادلة بين القرار والمحيط وهناك من بركز على أن القرار كممل ويتجاهل دور المحيط واهميته، ومن بين هولاء " فرانكل " الذي ينظر الى القسرار على اسساس انسه (عمل مقرر ومحدد من بين مجموعة من الاعمال تتبعها مجموعة من الاعمال تتبعها مجموعة مسن الاختيارات المدروسة ... )، ويعد " اليوت جاك " القرار كحدث نفسي يتصسف او لا بممارسة الحذر والتعقل مثل اختيار نوع العمل، وثانيا طرح الحدود غير المعقولة اثناء الممارسة العقلانية، وداخل هذا النطاق فقط، اما ثالثا فان القرار هو هدف يحساول صساحب القرار تحقيقه. وفضلا عن ذلك فانه التزام قد يودي الى نتائج سلبية وايجابية.

ويتمسئل الستعريف الموضوعي للقرار بانه ذلك البديل الذي درس بتان وروية على اسس علمية واعتبارات موضوعية من بين عدة بدائل، ووجد فيه انه من افضل الخسيارات والسيدائل المطروحة لتحقيق الاهداف المرسومة ويمكن السيطرة على تنفيذه واخسراجه السي حيز الوجود بالوقت المناسب وباقل التكاليف الممكنة من حيث الوقت والجهد والمال، ويتميز بسلامة الصباغة ووضوح المعنى، وله القدرة على التكيف مع القلرف الذي اتخذ فيه.

واذا كان القرار هو اختيار واع يتخذه فرد او مجموعة سياسية ، فان " لوسيان سسفيز " عندما يحدد وظائف القرار يعد هذا الاخير سلاح اسطوري بيد الحكام يستعمل مسن قبلهم من اجل المحافظة على الواقع الاجتماعي وذلك من خلال قدرته أي – القرار – على امتصاص التوتر السائد في مجتمع ما وفي فترة زمنية ممينة. اما عن وظائف القرار فهي كما يحددها " لوسيان سفيز " (17):

- أ. يسـمح لصاحب القرار بالتحرك، فهو عندما يشعر بانه حر يستطيع ان يتحرك
   مـن اجل تغيير الواقع وذلك من خلال ايجاد حلول ايديولوجية وواقعية لمشاكل
   المجتمع.
- ب. يسمح للمواطن بان يتحمل الاخريان لان الحلول التي يقدمها للمشاكل المطروحة تساعد الفرد على تحمل المصاعب لفترة معينة الى حين تنفيذ القرار والوصول الى النتائج المطلوبة والمتوقعة.

- بهدف القرار الى توزيع مهمات الدولة على مجموعة من الهيئات المتخصصة
   بهدف السماح للنظام بمعالجة أي قصور ، مع المحافظة بشكل رئيسي على
   النظام الاجتماعي القائد.
  - قدم القرار امكانية القيام بالاختيار الاكثر موضوعية وتجريدا.

وحستى لسو اتفقا مع "هربرت سيمون " الذي يقول بان القرار ماهو الا تعبير عسن مسساومة بيسن معطيات الاختيار والمحيط ، ويبرر ذلك بكون القرار هو الحل الانسب والمحتمل في ظروف معينة ، فهو لايمنع ان يبقى القرار ذو صفة حركية على اعتسبار ان التغيير يمكسن أن يحدث بشكل تدريجي، اليست المساومة هي تعبير عن اسسقاط نفسي لمشساعر فرد يؤمن بالمرحلية والتي هي نتيجة طبيعية الثقافة السياسية للمحسيط ، لسذ لابد أن تؤخذ هذه الثقافة بنظر الاعتبار من أجل معرفة نوعية القرار ،

وقد تعددت التعاريف القرار السياسي ، وفي هذا الصدد يرى " د. حامد ربيع " انه نوع من عقد العزم من جانب السلطة على اختيار اسلوب معين من اساليب التخلص مسن حالة من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية. ويعرفه " هوراس " بانه نوعية صياغة الخطط والعمل بموجبها (18).

وعسرفه "كود" بانه عبارة عن اتخاذ موقف ما ازاء قضية مطروحة وبصيغة عملية تستند اساسا الى الموقف السياسي الذي يتبناه صاحب القرار (19). اما "وارن" فقد عرف القرار بوصفه الصياعة لاجراء عمل مع نية ثابتة لتنفيذه (20).

ولايخ تلف القرار السواسي عن بقية انواع القرارات الاخرى فهو تمبير عن
 ارادة متخذ القرار في تحقيق هدف محدد باختيار بديل مناسب من بين مجموعة البدائل
 المتاحة امامه ، الا انه يتميز بصلته السياسية التي يكتسبها من خلال :

أ. شخصية متخذه باعتباره قائدا سياسيا.

ب. الاهداف المياسية التي يرمى الى تحقيقها خدمة للنظام السياسي.

بينسته التطبيقية في اطار أي من المجتمعات السياسية الوطنية والاقليمية أو
 الدوقية.

وتتمــيز علمية اتخاذ قرار الازمة الدولية في طبيعتها عن طبيعة بقية عمليات اتخاذ القرار السياسي الخارجي من حيث : \_

- أ. ان موقف الازمة يبين اهداف ونوايا الخصم بوضوح وهذا لايتحقق بالاوقات الاعتبادية.
- ب. تصبيح التفاعلات بيسن الامم في حالة الازمة الدواية اكثر دينامية مما كانت عليه الحال في الاوقات الاعتبادية وذلك نتيجة للضغط المتزايد على صانع القرار بسبب التنفق السريع للمعلومات والحاجة الى اتخاذ قرار بسرعة اكبر، الامر الذي يضبطره الى اختصار العديد من المراحل الاعتبادية في صنع القرار الاعتبادي.

ويعد (اتخاذ قرار الازمة) الوظيفة الاولى والاساسية التي تحدد مصير الازمة ونهايستها، والتسي يتم بواسطته تحقيق اهداف الدول المشاركة في الازمة الدولية والتي تعمل على تحقيقها (كل من وجهة نظره) وحماية مصالحها من خلال اختيار البديل الانسب لانجاز تلك الاهداف من بين البدائل المتلحة امامه للمفاضلة بينها.

ويك ون ضعن هذا التصور قرار الازمة الدولية عبارة عن عملية مفاضلة بين السبائل الاختسارة او كلفة مقبولة، وعادة السبائل الاختسار الازمالة الدولية لمواصفات وشروط خاصمة تتحكم في اتخاذه وهذا بتبع بحدوره طبيعة الازمالة الدولية وسماتها التي تتميز بها حيث الابوجد قانون موحد لكل السواع القرارات لمواجهة الازمات الدولية التي تتشب في عالمنا اليوم بين فترة واخرى الان لكل ازمة ظروفها الخاصمة بها والتي الاتطبق على ازمة لخرى.

### 2. مراحل صنع قرار الازمة الدولية:

## أ. تحديد الموقف:

اخستك دعاة نظرية صنع القرار في تحديدهم "الموقف " فيرى " سنايدر " ان الاسساس في تحديد الموقف كما يراه صانع الاسساس في تحديد الموقف كما يراه صانع القسرار فقسط ، في حين يرى " فرانكل " ضرورة اخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار

ومن وجهة نظره ، ان الموضوعات التي لاترد في ذهن صانع القرار لاتؤثر في طبيعة القرار الا انها توثر في طبيعة القرار ، بيد ان القرار بعد صدوره ينفصل عن صانعه ويصبح محكوما بالبيئة الموضوعية، وهذا يعني ان " فرانكل " يوافق على تقسيم ويصبح محكوما بالبيئة الى قسمين : البيئة السايكولوجية والبيئة العلمية على اساس ان ماتين قد لاتكونان متشابهين فقد يعتقد صانع القرار ان مافي ذهنه هو الواقع غد كثير من الاحكان ادراكا قاصرا، وممن هنا فان تعريف موقف معين او تحديد مشكلة يعتمد في كثير من الاحيان على حجم المعرفة، كما ان ادراك مصانع القرار الموقف يتأثر بقيمه ومعتقداته وتكوينه الشخصي التي هي جزء من قيم الدولة ومتقداتها وشخصيتها التي يعبر عنها من خلال موقعه الرسمي في رده على الموقف الناشئ ، ويعنتد تعريف صانع القرار الموقف ... ويعد تقويم صانع القرار الموقف وتعريفه كير ومبتحديد هنف ساوكه اللاحق.

#### ب. تحديد الهدف:

ويقصد بالهدف الحائدة المستقبلية التي يرمي صانع القرار عبر نشاطه الى ترتب بها خدارج الحدود السياسية لدولته، وخدمة الاهداف ترتبط بالمصلحة الوطنية أو الوطنية والقومية لدولته.

ان تصريف الموقف وتحديد الهدف يمثلان اولى مراحل عملية صنع القرار، لذلك فان التعريف الموضوعي الدقيق للموقف، والوضوح في تحديد الهدف، ويؤثران قسى النتيجة النهائسية للقرار ... وتلهما مرحلة جمع المعلومات ثم تقييمها وتحليلها لاختيار البدائل الممكنة واخطر وادق مراحل الازمة الدولية هي مرحلة اتخاذ القرار.

#### ج. مرحلة جمع المطومات:

للدخول في موضوع المعلومات واثرها على ترشيد القرار الابد من اعطاء تعريف محدد المعلومات، فالمعلومة بمعناها العام كما عرفها "د. مازن الرمضائي" هي الاداة التي من خلالها يتم تحويل البيئة الحركية الى بيئة نفسية والتي يتم في ضوءها ادراك الموقف وبالتالي اتخساذ القرار، وهناك من يرى انها عبارة عن سيل من الاشارات والرسائل التي تحفز صائع القرار التعامل مع الموقف ، فالمعلومات تقدم الحقائق الاساسية والاخبيرة تبنى عليها قرارات الازمة الدولية ، فبدونها تصبح هذه القرارات بسلا اساس وربما كان ذلك هو السبب الذي يدعو الى تاكيد الدور الكبير للمعلومات في اختيار البدائل اذ بدونها تتوقف قدرة المخطط على الابتكار . أي تقديم بدأت جديدة لمواجهة المشاكل التي قد تشأ في اطار المجتمع . بمعنى ان للمعلومات تأثيرها في اختيار البدائل، حيث ان نطاق مشاريع القرارات البديلة التي تبحث في وحدة اتخاذ القرار تكون محدودة ... ومن المهم في هذا الصدد الحصول على اكبر قدر من المعلومات في الصعر وقت ممكن.

والقرارات اذا الم تكن قائمة على اساس من الحقائق فهي (فن) يختلف امره وققا لاختلاف مواهب الذين يصدرونها ، اما اذا كانت ممتمدة على الحقائق فهي (علم) لما المسويلة وقواعده وكلما كانت وسائل الاتصال كفوءة استطاعت ايصال المعلومات الجبيدة لصانع القرار في الوقت المناسب ليتسني له الرد على الموقف الذي تعكسه ... ويمكن قياس كفاءة اجهزة الاتصال بكمية المعلومات المتدفقة الى النظام ومدى جودتها ، وكذلك درجة السهولة في تدفقها بلا معوقات تنظيمية او مادية او انسانية.

ومهمما كانست دقة اجهزة العلومات وكفاءة وسائل الاتصال يبقى هناك فاصل بين الموقف كما هو وبين الموقف كما ينقل الى صائع القرار، ولعل ذلك يعود للاسباب التالية:

- (اولا). السرية المفروضة على المعلومات لاسيما المتعلقة بحماية الامن القومي، فأذا كان تازم الموقف يتطلب اساسا الاحاطة بنوايا الخصم وقدراته وطبيعة مسلوكه المعياسي المحتمل، فكلما كلات درجة السرية كبيرة واجهت اجهزة المعلومات صعوبات في الوصول الى حقيقة الموقف.
- (ثانيا). وجود عوائق مادية في طريق تنفق المعلومات الى اجهزة اتخاذ القرار اما بسبب ضغط الوقت او بسبب اخطاء في اسلوب جمعها وايصالها.
- (ثالثا). احستمال اهمال المعلومات التي لانتطابق مع النصورات الشخصية والتحيز المسبق الذي يدعم بعض التوقعات التي تكونها لجهزة المعلومات.

(رابعا). الحفاء المعلومات التي لاتطابق رغبات صانع القرار.

(خامسا). اهمال عامل الزمن ، فقرار الازمة يتطلب سرعة الدو وبالتالي كلما كان الفامسل الزمنسي بيسن الموقف وبين الحصول على المعلومات الاساسية المستعلقة بسه وايصسالها اللى صانع القرار كبيرا كانت اجهزة المعلومات ووسسائل الاتصسال عاجرة عن رفد صانع القرار بالمتغيرات التي تتحكم بالموقف مما يؤدي الى فشل القرار لحيانا.

(اولا). المعلومات أو الأشارات الحقيقية المتعلقة بالموقف.

(ثانها). الاشارة التمويهية المتعلقة بسلوك المضمع الذي يعتمد على السرية والخداع. (ثالثاً). الاشارة المتناقضة التي ترافق الموقف في البيئة الدولية او الاتليمية.

#### مرحثة تقييم وتحليل المطومات:

في لوقات الازمات تكون المعلومات عادة عزيرة ومتدفقة واكثر بكثير من تلك التسي تسرد في الحالات الاعتيادية، فهي تشكل والحالة هذه عنصر ضغط على صانعي القسرار الذين لايناح لهم تقويم ودراسة كل هذه المعلومات وبالطريقة نفسها المنبعة في القرار السياسي الخارجي الاعتيادي، والقرارات في موقف الازمة الدولية مهمة جدا ، وتتطلب عادة القيام بعمل طارئ وملح من قبل المسوولين في ادارة الازمة اذا فان المجموعة الصحيحية الصحيحية المختصة بقرارات الازمة الدولية، التي كان لقلة عددها ضمان الاسموابات خاصة الاستجابة الاسرع للحداث، لاتستطيع التعامل مع الزخم الهائل من المعلومات خاصة عندا يتزايد المنغط ويحدث الارهاق ويتردى الانجاز ، فدقة المعلومات في هذه الحالة تساعد على اصدار القرار الصحيح ، والمعلومات الخاطنة والمضللة تقود الى قرار خاطئ.

وتعــنمد الحكومــات اكثر فاكثر على لجهزتها الاستخبارية لتوفير المعلومات القــيمة وتخلصــها من المعلومات الزائدة غير المهمة وذلك لتقليل احتمالات الخطأ في القرار اث، وتمر عملية تحليل المعلومات بثلاث مراحل اساسية هي : (اولا). الادرائك ، يقصد به الصورة التي تتكون في ذهن صانع القر ار بغض النظر عصن الخصائص الموضوعية للحقيقة موضع التمامل، والازمة تسهم في تهويل الامسور وتحميلها التقالا فوق طاقتها مما يتسبب في ارباك وطيفة الادراك في المحالة الاعتميادية، وإذا ما اصغنا ضيق الوقت وقصر المدة الكافية للحصول على على المعلومات الموثوقة والمصنفة، كذلك التغيير السريع لعلاقات طرفي الازمة ، فإن المحصلة النهائية هي حصول الاجهاد والاضطراب والقلق والتي تدفع بالنهاية الى قصور في الادراك وسوء التقدير وانحياز لموقف معين بدون التاكيد من مدى صحة هذا الانحياز.

والانراك عملية معقدة، واهم العوامل الموثرة فيه كما يرى " رويرت جيرفيز " هــو المنظومة العقائدية لصدائع القرار والتجارب السابقة وكذلك تكرار الاقعال المباشــرة والوشــيقة الصـــلة بالقرار في العلاقات الدولية كالتاريخ الذي يصمح اعتباره مقياسا لدراسة الموقف.

- (ثالها). التصدور ، يمسئل مجموعة الافكار والمعلومات التي تحكم تصرف الانسان، وهي السياسة وهي الانطباع الاول الذي يتولد لدى القرد نتيجة حافر معين، وفي السياسة الخارجية يستجيب صعائع القرار لافكاره عن البيئة الخارجية ويتصرف على ذلك الاساس، وتجسدر الاشارة هنا ألى ان اهم مايوثر على التصور هو المعلومات وتدفقها بما يشبه وسائل تصل الى الانسان عن طريق حواسه فترثر في المعلومات وتدفقها بما يشبه وسائل تصل الى الانسان عن طريق حواسه فترثر في التصدور واحديانا تحدث تغييرا جذريا فيه. وقد وصف " فر انكا" صائع القرار على راس قمة الهرم بانه بحيدا عن المعلومات التقصيلية التي تصف البيتة الخارجية، وأنه اسير المستشارين والاجراءات البيروقراطية، فمثلا من الرئيس الامريكي أي 2% منها.
- (ثالثاً). الستقويم ، أن تقويم صانع القرار للمعلومات من حيث جودتها أو ردانتها يكون لديه فكرة عن ذلك التصور، وهذا يعرف بــ (تقويم التصور) ، فتصور صانع القرار السياسي لدولة معينة من حيث حجمها ومواردها وسكانها وايديولوجيتها

يختلف عن السنقويم لدور هذه الدولة هل هي صديقة ام عدوة ذلك ان هيكل المعلومات لتصورات الانسان وصانع القرار السياسي لايتالف من تلك التصورات فحسب بل من حيث تقويمها ايضا، وتدخل في هذا التقويم الرموز التسى تعسير عسن تصور الانسان لما يعتبره مثاليا، فقد تلعب القيم الاجتماعية السائدة في مجتمع صانع القرار دور! عاطفيا في التاثير في كيفية ادراكه سلوك الاخرين وبالتالي يستمد شرعية سلوكه منها، وتمثل لديه معيارا لتقويم سلوك الاخرين. وهكذا نلاحظ ان القيم هي نتاج تفاعل اجتماعي يكتسبها الفود من خلال التنشئة الاجتماعية ويتعلم منها أن بعض الدوافع والاهداف هي الضل من غيرها ، وعندما يصبح صانع القرار مناثر ا بذلك وبالتالي يفسر المواقسف التسى تواجهمه بالشمكل الذي لايعارض ماتعلمه وأن اختلفت البيئة الواقعية للموقف مع تلك القيم. وكلما كان صانع القرار يمتلك معلومات دقيقة حــول مايواجهــه كان اقرب الى فهم الموقف كما هو، وتلعب العوامل الذاتية دورا مهما في اعتماده او عدم اعتماده على المتغيرات المعرفية التي يتشكل بها ادراكه وتصوره للموقف. وخلاصة الامر هي ان مسالة الاحاطة بالموقف تتطلب ثلاث مراحل مترابطة هي (الادارك، التصور ، التقييم) فالادراك يؤدي الى خلق صورة ذاتية عن طبيعة ومعنى المواقف السياسية الخارجية ، وهذه الصمورة تستخدم لبناء اسماس التقييم ومدى القدرة الذاتية للدول للردعلى مطالب بيئتها الخارجنية، أي انها تستخدم لتقييم الموقف واستقراء النيات الحقيقة لا النيات المطلوبة لاطراف الصراع ومحصلة التقييم تؤثر اخيرا في نوعية التصرف اللاحق لصانع القرار.

#### هـ. تحديد البديل:

بعد تحديد الهدف تبدأ عملية البحث عن المصالك والحلول (البدائل) التي تحققه، وعمليية البحيث هذه تكون غايتها التوصل الى الفضل الحلول الممكنة التي يمكن الاخذ بساي منها لتحقيق الهدف، والبديل حل مقترح لمعضلة ما يحقق الفاية (الهدف) ويشترط فيه ان يكون قابلا للتتفيذ وبالل كلفة ممكنة. ان عملية تحديد البدائل تعود اساسا الى صانع قرار الازمة الدولية وكفاءته في انجاز اهدافه السياسية باعتماده حسابات دقيقة ومسبقة، أي بكفاءة وعقلانية، والعقلانية هما تعني لختيار السبل المنامبة لتحقيق اهدافه، وهناك نموذجان اكاديميان رئيسيان المسلوك المقلاني في عملية صنع القرار اولهما النموذج الاول ويقوم على افتراض ان صانع القرار في الازمة الدولية يممعى الى تحقيق هدفه بموضوعية وبشكل لايتأثر بمتغيرات ذاتية او مادية مختلفة، فهو اولا يذهب الى تحديد جميع البدائل المحتملة لتحقيق اهداف سلوكه الملحق ومن ثم تثبيت المنفعة المتوقعة لكل من هذه البدائل بمعنى عدى قدرة احد البدائل على تحقيق اقصى فائدة ممكنة. اما النموذج الثاني الاداري فيقوم على افتراض ان صانع قرار الازمة يتصرف كتصرف الرجل الاداري بعقلانية لتقويم على الايجابيات للبدائل ، الا انه بختار من بينها مايرضيه فقط أي الذي يحقق اهداف باقل كلفة ممكنة ، ويرى المعيد من المختصين انه من الضروري تحديد خمس خطوات لاختيار البديل بصورة رشيدة هي:

(اولا). تحديد نوعية الغاية (الهدف) المطلوب انجازه.

(ثانيا). التفكير بكل البدائل المؤدية اليه.

(ثالثا). تقدير فرص النجاح المتوفرة لكل بديل على حدة عن طريق مقارنة احتمالات نجاح كل منها مع بعضها.

(رابعا). حساب مختلف التاثيرات الجانبية.

(خامسا)، در اسة النتائج المحتملة للسلوك.

ويتوقف تحديد البدائل على قدرة صانعي القرار على الابتكار الذي يعتمد على الستحدادهم الشخصصي، والقدرة على العمل في ظل ظروف غير ملائمة، والقدرة على الحصسول على اكبر قدر من المعلومات في اقصر وقت ممكن وتحليلها وتقييمها بشكل صححيح . وقسى ظل منهج تحليل الحقائق يتم تحديد المزايا والعيوب المترتبة على كل مسن البدائل المطروحة بناء على البيانات المتوفرة بخصوص المتغيرات المختلفة، كما يكون للستجارب التاريخية التي مرت بها الدولة أو التجارب التاريخية للدول الاخرى تاثير في تحديد هذه المزايا والعيوب.

وتتطلب مسرحلة وضمع البدائل من صمائع القرار السياسي ان يدرس عوامل متحدة يلزم الخذها بالاعتبار من اهمها:

(اولا). حدة انغماس الدولة في الموقف او المشكلة (عظيم - متوسط - بسيط) .

(ثانيا). نوع العلاقة (حليف - محايد - عدو - تابع).

(ثالثا). مركز الدولة ودرجة قوتها ( القوة الكامنة).

(رابعا). مدى تقبل او تحمل التداخل ( واسع - متوسط - ضيق ).

(خامسا). اتجاهات الزعماء السياسيين (الرضا بالوضع الراهن - ومحاولة الحفاظ عليه بصفة اساسية - ضد الوضع الراهن بصفة اساسية).

## و. مرحلة اتخاذ قرار الازمة الدولية:

تعد هذه المرحلة المتقدمة في مجمل عملية صنع القرار، وتبدأ من اللحظة التي تستلم فيها دولة ما حافزاً معينا من محيطها الخارجي وتستمر وصولا الى اتخاذ القرار، بمعمنى الاعمالان عمنه رسميا ومن ثم تنفيذه، فمرحلة اتخاذه تعني سلسلة متماقبة من الخطوات تكون محمداتها القرار، وبهاذا يكون القرار احد اجزاء عملية سياسية مستمرة. وعملية اتخاذ القرار نفسها لاتمعو كونها عملية اختيار بديل من بين بدياين في الاهمان المشكل هذا البديل الاساس الذي يعتمده صانع القرار رسميا في وقت لاحق ، الا ان هذه العملية تتصدف بالصسعوبة ومرد ذلك جملة عوامل مهمة من بينها عاملان اساسيان متراجلان :

اولهمــــا : صـــعوبة التنـــُبو الدقيق والمسبق بنوعية ردود العال الدول الاخرى وبالتالي تحديد النتائج المترتبة على الانماط السلوكية المنوي اتباعها.

أميا ثانيهما: فيرتبط باحتمال الفشل الذي يصبب كارثة في أوقات الازمات الدولية بسبب التغيير السريع لمواقف الاطراف المتورطة في الازمة ، وعدم القدرة على الاحداث بصبب ضيق الوقت وقصر المدة الكافية للحصول على المحلومات الاكيدة والموثوق فيها.

وضم دراسة عملية صمنع القرار ينبغي التمييز بين الانموذج التحليلي و الانمسوذج المعرفي لاتخاذ القرارات ، حيث لايحدد القرار في الاتموذج الاول مسبقا

وتتم الدراسة لتقديم بدائل مختلفة يختار اكثرها رشدا، بينما يبدا الانموذج الثاني بتصور مسبق للقرار المطلوب الوصول اليه ويتم جمع المعلومات والتحليل والدراسة للتاكد من مدى صححة القرارا ومدى صححة الاستئتاج . فالانموذج التحليلي يقترض ان صانع القرار محايد ازاء الديدائل والسه قبل اتخاذ القرار يعمد الي البحث الشامل عن كل المعلومات المطلوبة المهامة عنه المعلومات المعلومات المقصورة ، ثم البحث الشامل في كل البدائل المتصورة ، ثم المحلومات الذي يحقق اعظم المنافع طبقا لقيم معينة ، بينما في الانموذج المعرفي يكسون البحث عن المعلومات مقصورا على تلك المعلومات التي تؤثر في امكانية تنفيذ القرار ويتمثل اسس وقواعد القرار فيما يأتي:

- (ثانسيا). توقع ردود الفعل للخصوم والتحسب لها وتهيئة الظروف القادرة على احباطها في الوقت المداسب.
- (ثالثا). نشبوء المحافيز وادراك صانع القرار لهذا الحافز والحافز ظاهرة موضوعية . اما ادراك الحافز فهي عملية ذاتية تحصل في رؤية صانع القرار لهذا الحافز ، ويقصد بسرؤية صانع القرار تصوره لتأثير الحافز على امكانية تحقيق اهدافه والفرص التي يخلقها الحافز لتحقيق الاهداف أو عدم تحقيقها.
- ان مايمكن استخلاصه من جملة ماتقدم هو ان عملية اتخاذ قرار الازمة الدولية تفرض على صانع القوار مراعاة مايلي:
- أ. ان يستعامل مسع الفضل مايمكن الحصول عليه في ضوء المتغيرات المختلفة ولسيس علسى الفضل ما يتمناه، أي ان تكون نظرته واقعية للموقف والاهداف التي يسعى اليها ولقدرته على المواجهة.

- ضــرورة التضعية ببعض الاهداف احيانا ليس لعدم اهميتها بل لان تحقيقها قد يرتــب اضـــرار اكبر من المكاسب المتوقعة او ان التضعية ببعض الاهداف مرحليا قد يؤدي الى خلق ظروف افضل لانجاز اهداف اخرى اكثر اهمية.
  - د. التدرج في استخدام الروادع والتدرج في انجاز الإهداف.

# رابعا: ادارة الازمة الدولية

ج.

# اهمية ادارة الازمة الدولية :

ان مصلطح ادارة الازمة قبي الواقعة قد صاحبه الغموض في استخداماته واعطى معانى متعددة في مدلولاته، ذلك أن الازمة غالبا، تدار من خلال المساومات التفاوضية المتكافئة حيث يتوافق الطرفان الى حل متوازن يرضمي الطرفين، وبهذا يتم تجنب المجازفات، وهمنا تفسر المساومات الاعتيادية القائمة على التوافق بان هدف الطرفين هو الحل المرضى القائم على التفاوض المصحوب بقدر من التنازل.

بينما في المساومات غير المتكافئة غالبا يعمل احد طرفي الازمة على الضغط على على الضغط على الطرف الاضعف لاجباره على تقديم تنازلات والاذعان الى الشروط التي تفرض عليه ، ففي هذه الحالة ان مايستخدم هو المعاومة القسرية القائمة على تكتيك الاكراه.

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى، فان ادارة الازمة تتغير من حالة الى اخرى ومسن طرف الى اخر، ذلك ان تكتيك ادارة الازمة التي جوهرها سياسي يختلف نوعا عسن تكتيك ادارة ازمة يقوم جوهرها على التهديد الاقتصادي، والامر مختلف تماما عن تكتيك ادارة ازمة جوهرها يقوم على التهديد العسكري. بمعنى ان ادارة الازمة تتغير مسن حيث المستوى بتغير نوع وميدان الازمة ونوع ومستوى الخصم، كما تتغير بتغير الحسالات والظروف الزمنية التي تمر بها الازمة المعينة، ان مرد هذه التغير التعير المعمني السامت والتكنولوجي المدني والعسكري للدول ، والذي يتغير بتغير المفاهيم السائدة والتطورات الحاصلة في البيئة الدولية (21).

الزاوية الاولى: وهي ان تعدد الازمات في البيئة الدولية هو دليل على الفوضى وعدم الانســـهام بيـن الــدول ، وهذه الفوضى تتعقد لان الازمات قد تكون المدخل الى الحروب.

الزاوية الثانية: وهمي ان الدبلوماسية بانواعها المختلفة من وقاتية وتوليقية واكراهية ومدى فاعليتها في احتواء الازمات القائمة، ذلك ان اية ادارة ناجحة للازمة معاها السيطرة على الازمة واحتوائها بالدبلوماسية قبل ان تتحول الى مجابهة فعلية، أي استخدام القوة الفعلية (السلاح).

وانطلاقا من مدى اهميتها فقد ذهب بعض المختصين الى القول (أن الازمة الدولية هي السياسة الدولية في عالم مصغر) (23 ومن خلالها يمكن وبدرجة اكبر تفهم مايجري في محسيط العلاقات الدولية من متغيرات وما يحصل في صنع السياسة الخارجية من تأثيرات.

وتتسير الازمسة الدولسية احيانا، موضوعات غاية في الاهمية والحساسية في السياسية السياسية السياسية المصالح، مستوى المخاطر، مواقف مراكسز القسوى، درجة التحولات في ميزان القوى، التهديدات الامنية المحتملة، الامن الدولسي، الاسستقرار او عدمه ، ان الامر المثير للاهتمام هو ان هذه الموضوعات تبدو الشياء الازمسة وكانها مجموعات تمركبة من تحركات ولجراءات مرتبطة مع بعضها الشياء الازمسة وكانها مجموعة مركبة من تحركات ولجراءات مرتبطة مع بعضها المعسني تهي ميداناً لجذب المحلين الاستراتيجيين والمختصين الى ساحتها وتمين على التشخيص الدقيق لمقدار حكمة وشجاعة ودهاء صناع القرار ورجال الدولة ، خاصة النيس تعتمد مسمعتهم على شق طريقهم عبر تمقيدات ومخاطر دبلوماسية الإزمات، وان النيسن تعتمد مسمعتهم على شق طريقهم عبر تمقيدات ومخاطر دبلوماسية الإزمات، وان القيسة على الازمة الدولية المعاصر ينبغي ان يأخذ بالاعتبار الدور الذي تلعبه الدولماسية القسرية المعاصر يتبغي الادامة على الادامة المعاصر ينبغي الدولية الدولية المعاصر عدم الدولية الدولية العسرية الدولية العسرية القسرية العسرية المسرية العسرية العسر

وفضيلا عسن ذلك فان دراسة سلوك الفاعلين الدوليين المتورطين في ازمات دولية، يكشف للمحللين الاستراتيجيين والباحثين المختصين والدارسين، مدى ثقل وتأثير بعصض السنظريات المجردة الخاصة بالمساومة التفاوضية، كما تكشف سلبية وإيجابية الخيارات التي اعتمدها صناع القرار ومستوى ادائهم خاص الازمة ونوع الضغوط التي يواجهونها والعوامل الداخلية والخارجية ذات المساس المباشر في جو الازمة من حيث التصسعيد في الحدة والوعود والنتائج الخطيرة الناجمة عن التحركات والمواقف الخاطئة والصابات المغلوطة.

## 2. فريق ادارة الازمة:

يتضح حسن عملية ادارة الازمة أن الصيغة التنظيمية تأخذ طبيعة آخرى غير 
تلك التي تألفها الحكومة عند معالجتها المقضايا الاعتيادية. فالازمة هي في الحقيقة حدث 
يكمسن فيه عنصر المباغتة أو المفاهاة. وهي في هذه العالة نقتضيي معالجة ترتفي الى 
مستوى ودرجة الصدمة التي تحدثها المباغتة بالولوج الي الازمة ، أد أن الاعتماد على 
المساليب تنظيم ية تقليدية لايمكن أن يستوعب الازمة، ومن ثم يقوم بالرد على العال 
الخصيص، ذلك أن ادارة الازمة تستدعي الرد السريع وهذا ماقد لايتوفر عبر الاساليب 
والقلوات الاعتيادية ، وكلما كانت الازمة من الجدية والتصعيد والخطورة بمكان فأن 
المسراك مستويات اداريسة دنيا قد لايخدم عملية لعتواتها بصورة جادة. وعندما تناط 
عملية ادارة الازمة ستأخذ طابع 
علماية ادارة الازمة ستأخذ طابع 
علماية الرازمة والتخصيص. أذ يصبح الانشغال ماصب على قضية الازمة دون سواها. 
المركزية والتخصيص. أذ يصبح الانشغال ماصب على قضية الازمة دون سواها.

ومن سمات هذه الفرق المصغرة انها مؤلفة من اشخاص كفوتين ويعول عليهم ولهم الاستعداد للعمل كفريق منتظم ، مهما كانت الظروف والتعقيدات المحيطة بالازمة، وغالبا هم اناس لهم خبرة في ادراة الفعاليات ولهم قابلية الافصاح والاستبصار والتوضيح (25).

 ادارة الازمسة، اذ أن هذا الفريق المصغر يحرص على البحث عن بدائل وخيارات كي يختار مساهو احسلح لاحسنواه الازمة، ولا جدال أن هذا الفريق يمكن أن يمتلك من الستخويل مايمين نه علسي تخطي الاجراءات التقليدية التي تتبع في الظروف الاعتيادية لادامسة الملاقسة بين اطراف الازمة، ولكي تكون لهذا الفريق حرية حركة واسعة وسيطرة مجكمة على الازمة ومرونة في التمامل مع تطور اتها واتجاهاتها ينبغي تأمين مملومسات وافسرة وموثرقسة تسند خياراته وتسهم في اختيار ارجحها في كافة مراحل الازمة وتقلل من احتمالات الخطأ أو تعرض فريق الازمة ولتشاطل أو المباعتة.

ان صغر عدد الفريق المكلف باداراة الازمة يعين كما اسلفنا على صنع قرارات فاعلة في والت قصير، بيد ان اعضاءه يمكن ان يكونوا عرضة للاجهاد، بسبب تصدد الازمات وتوافر المعلومات وضغط الوقت والرأي العام ومستوى الازمات وماتعكسه من اعباء كثيرة منها مايتطلب التشاور، ومنها مايستدعي تدعيم فرص المساومة بومسائل ضخط اضافية، ومنها مايتطلب استكمال المعلومات او بعض الموافقات التبي يقتضي صلاحيات خارج مامتوفر لدى فريق الازمة ... ولكن مع ذلك يتمات اعضاء فريق الازمة بذهنيات حادة ويدرجة تحمل تعينهم على خلق اجواء نفسية تمساند في ادارة الازمسات والاقتمساد في الوقت واستثماره لاقصى مدى ممكن ... وتسودي محداولات فريق العمل احيانا دورا مركبا في استهلاك للمعلومات على وفق سياتات غير تقليدية وخلق قناعات مشتركة واتجاه قراري قائم على تضامن اعضاء الفريق، وهدو مايقتضسي التماسك بين اعضاء الفريق في ظروف الازمات وتقليص المنافسات والهدر في الجهد والوقت الى اضوق حدود.

## 3. اتجاهات ادارة الازمة الدولية:

لاشك ان تقدم تقنية التسليح في العصر الحديث قد رجح سيادة مفاهيم سياسية وفلسفات جديدة في ادارة الازمة تتمحور بشكل اساسي حول تجنب الدخول في حروب نووية تلافيا للكوارث التي قد يجلبها سلاح العصر، وبمعنى اخر تحول الدول الى مفهوم الستهديد بالقوة بدلا من استخدامها، الامر الذي ادى الى ظهور مايعرف بدبلومامسية الازمات ودبلومامسية الاكراء، مما افضى الى تحدد ادارة الازمة بسقف لايستجاوز الستهديد بالقوة خاصة بالنسبة للازمات القائمة والمحتملة بين القوى الكبرى والعظمى، وان كان ذلك لم يمنع هذه القوى من فوضى حروب تقليدية، وباسلحة متقدمة تكفولوجسيا. وقسد بسرزت عددة التجاهسات فلسفية وتحليلية حول كيفية ادارة الازمة الدولية (26):

#### الانتجاه الاول:

ويحمل فلسفة ومفهوم ادارة الازمة من خلال المعالَجات والطول السلمية التي تهدف اساسا الى منع لندلاع الحرب ويحلل هذا الاتجاه الازمة على النحو الاتي:

- أ. انها حدث مرضى باثولوجى، يجب معالجته و إنهائه بالسرعة الممكنه.
- ب. أن قلمسفة هـذا الاتجاء تقوم على مبدأ السيطرة على الازمة بتجنب المخاطر الكبيرة قدر الامكان.
- المقياس الذي تستخدمه من لجل هذه السيطرة، هو هل أن الإطراف المتورطة
   في نزاع ادى الى قيام ازمة يمكن أن تقود الى حرب محتملة.
- د. اذا كان كذلك ، فان المطلوب هو العمل على ايجالا بدائل اقل خطورة يمكن ان
   تودى بالاوضاع الى حالتها الطبيعية.
- هـــ ان فحــوى معالجــة هــذا الاتجــاه بلازمة تقوم على النظر البها من زاويتها
   الشمولية جنبا الى جنب مع زاويتها او زواياها الجزائية التي تشكل كلا متكاملا.
- و. ان المعالجة الانتم في نظرتها الشمولية على سلوكها وحدها والما ايضا على
   سلوك الدول المخاصمة لها.
- ز. ان النتيجة المسراد الوصسول البها في ان لكل خصم مصالحه، وإن معالجة الموضسوع بجسب ان تأتي من التأكيد على المصالح المشتركة للجانبين ، اي التقريب بيسن ماهو مشترك والضغط على المصلحة الذاتية وتكيفها الى الحد الذي يمكن من خلاله رؤية المصلحة الذاتية للطرف الخصم في محاولة لابجاد الجسر المشترك بين اطراف الازمة.

## الاتجاه الثاني:

وتقــوم فلســفته فــي ادارة الازمة على روية مناقضة لفلسفة الاتجاه الاول ، ويحلل هذا الاتجاه الازمة على النحو التالي:

- أ. نتم معالجة الازمة ليس من زاوية انها حالة مرضية يجب معالجتها، وانما هي حالة نزاع بين دولتين محددتين.
- ب. ان الازمة فرصة يجب استفلالها بالضغط على الخصم من اجل الحصول على
   تناز لات منه.
- - ان ركوب المخاطر لامانع من ارتياده طالما انه يحقق النتائج المطلوبة.
- و. ان الادارة السناجحة للازمسة هي تلك التي تعمل من اجل الحصول على اكبر
   تتازلات من الخصم امام نسبة اكبر من الخسائر للخصم.
- ز. ان فلسفة هذه الاتجاه متأثرة بنظرية المباريات التي تقوم على الغرص لتحقيق الارباح لطرف والخسارة لطرف مقابل بمعنى ليس هناك مصالح مشتركة، والما مصالح ذائية مطلقة.
- ان ادارة الازمسة تتمسل بانها الفن الذي يضمن سمو ارادة لحد الاطراف في
   صراع المصالح.

ان تحليل هذيبن الاتجاهين وماينطويان عليه من فلسفة، ينبغي التوقف عندها واستخلاص نتيجة مفادها لنه اذا كان الغرض السيطرة على الازمة دون أي تضحية فهذا امر غير ممكن ، أي ان المعالجات الاكراهية يمكن ان تقود الى ازمات مفتوحة او محتملة ، مما يتطلب الحذر والتحسب أي استمرار العيش في جو الازمة، لذا فان الامر يقتضي الجمع والموازنة بين الاتجاهين لان ذلك الرب الى طبيعة الازمة التي هي ذات

طبيعة مـزدوجة فــي جوهرها، وهذه الطبيعة المزدوجة أو الثنائية تتمثل في جانبين الأول هــو الغرض الاساسي ، وهو تحقيق الاهداف التي يرغب كل طرف فيها تحقيقه، والثاني وهو الخطر المشترك الذي ينبغي أن يمثل الأولوية في حسابات اطراف الازمة لتجنب وقوع مالايحمد عقباه.

## 4. السيطرة على الازمة الدولية:

لقد توضح لدينا بان المخاطر المصاحبة للازمة كثيرة ولاتخلو من المغاجآت ، وقد تكون المخاطر والتعيدات سابقة على اندلاع الازمة وقد تكون مترشحة عن جو الازمسة سواء بصورة مباشرة ام غير مقصودة او نتيجة لمظاهر الشك وعدم البقين، او بسبب قصور في ادراك الموقف يفضي الى قصور في ادارة الازمة وفي عمليات صنع السياسة والقرار.

- ولاجل السيطرة على الموقف دون مستوى التصعيد للي حافة الهاوية، ينبغي :
- أ. تفعيل دبلوماسية الازمــة على وفق أسس ومعايير تضمن التأكد من النزام الاطــراف بقواعد اللعبة، والامر بهذه الحالة يستدعي تعلي فرق ادارة الازمة وعلــي كــلا طرفــيها بقدر والار من المرونة والكياسة والشفافية القائمة على العقلائــية والترشــيد مــن ناحية ، وحماية القيم والمصالح الوطنية من ناحية اخرى، على الرغم من تباين الاتجاهات وربما الثقافات والمصالح.
- ب. ادراك حقيقة مفادها ان السمي الجانح وراء مكاسب كثيرة سوف يقابله خسران كبير. نذا فعلى المعنيين بادارة الازمة ان لايشدوا من وراء خوضها مكاسب كبيرة جيدا، وذلك لان الامر سيتبدى في عين الاخر خسارة لاطاقة له على تحملها ليقلها ، أي ان الازمية يجب ان لاتأخذ صيغة لعبة تكون محصلتها صغرا، وتتم لصالح احد الخصمين فقط دون الاخر (27).
- ج. ادامـــة الاتصـــالات عبر تنوات امينة ومسيطر عليها ، لضمان حمل الرسائل
   والاشـــار ات والمواقـــف والنوايا الى الخصم، ولمعالجة الاشكاليات والتعقيدات
   المحـــتملة التى قد يفضي اليها حدوث سوء فهم او خطأ في التفسير او التقدير.

والتغلب على جانب من الشك وعدم اليقين المحتمل بروزه بشأن نوايا الخصم او دقــة قناة الاتصال، يجب تنشيط قناة بديلة تستخدم عند الضرورة، وتوظف لاغراض التدليق والتحقق من مصدالية القناة الرئيسية المستخدمة.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان مصلحة الاطراف المعنية بادارة الازمة تقتضعي الاتي:

(اولا). ان لايقطعوا اتصالاتهم.

- (ثانيا). ان يعــتمدوا وضوح الهدف والموقف لكي لايكون أي طرف اسير للخطأ وعدم الــتأكد، ويبنــي ردود افعالــه سواء نحو التصعيد او التهدئة على مواقف غير واضحة او مفهومة.
- (ثالثا). عـندما لايممـدوا الى الاتصالات والحوار بلغة اعتبادية واضحة، ويستعيضوا عن ذلك بالاشارات والايحاءات والايماءات فان ذلك يستدعي درجة من الحذر وان يكـون فـي الموقـف والـزمان المعحودين، وخاصمة عندما يكون البعد العسكري طاغيا على جو الازمة.
- د. الاستطلاع السلوكي لجو وبيئة الازمات عموما يقضي الى خلاصة مفادها ان الازمة قد تنتهي الى مجابهة أو حل توفيقي أو عودة الموقف الى وضعه السابق. ونظرا لان المجابهة ليست من مقاصد ادارة الازمة في الاساس وانما همي خطر ملازم لها أو قد يترشح علها، فأن الغايتين الاخبرتين تمثلان مقصد الازمة. وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة الى أن الحل للتوفيقي يتطلب تعديل في موقف احد الطرفين، ولما كان غرض كل طرف أن يظهر عزمه وتمسكه بمصالحه، فان البديل الى المجابهة هو اتاحة الفرص امام الاخر كي يراجع موقفه، بمعنى أن المعنيين بادارة الازمة مطالبون بأن لايقطعوا خطوط الرجعة على الخصم. أذ ليس من المحكمة ترك الخصم ليجد نفسه بسبب افعال الطرف الاخر لايستطيع الخروج من الازمة الا أذا قام برد فعل كبير، أو التراجع التام بصيغة الاستملام، أن الخيار الاخير عالبا لإيطاق، اذلك يقضل الاخذ باسلوب بصيغة الاستملام، أن الخيار الاخير عالبا لإيطاق، اذلك يقضل الاخذ باسلوب

- رد الفعــل الكبــير، أي تصعيد الازمة الى حافة الهاوية .. لذلك يفضل الابقاء على مخارج كخطوط رجعة (<sup>88)</sup>.
- ... تقتضي الحكمة لضرورات السيطرة على ازمة مطلبة عدم البحث عن حل لها أو تهدئيتها أو تقليوص ضيواغطها بفتح جبهات اخرى عن قصد ، بل ينبغي الستمامل معها باجراءات محلية ، ومن شروط ادارة الازمة وفي اطار هدف السيطرة عليها، أن لاتكون ردود الفعل عند المولجهة ذات طابع يفوق من حيث الهدف والوسيلة والبيئة الاتليمية ماهو حاصل. وذلك أن تدويل الازمة يمكن أن يعقد المساومة والاستعداد المتنازل أو التوفيق، كما يجب أن لايبحث عن موازنة في الازمة بلاء عن موازنة في الازمة بلاء عن موازنة في الازمة بازمة على صعيد توازن أستر اتهجي.
- فسرق ادارة الازمسة حسري بهسا اثناء الازمات المتفالمة أن تكون لها رقابة
   وسيطرة على مهدان العمليات العسكرية، كي الايحدث أي انفلات يقود بالنتيجة
   ألى تصميد الموقف المتأزم.

لقد اصبحت الازمات سمة ملازمة للنظام الدولي وهو ماحتم دراستها اكادبهيا، والتدريب على ادرتها ومعرفة الياتها وفرص السيطرة عليها ... ولاجدال في ان الازمات في ظل عالم يحفل بانتشار الاسلحة النووية والقدرات التسليحية والتغنية لمعظم الحدول، تتطوي على خطورة كبيرة على الامن والاستقرار الدوليين سواء على البيئات الاقليمية أو البيئة الدولسية .. وهذا الامر يقتضي ويشكل ملح تحسين اساليب ادارة الازمة عليها ... وانطلاقا من فرضية ان الازمة عليها ... وانطلاقا من فرضية ان المواجهة تعقى احتمالا واردا ومائزما لملازمة، وأن هذا الاحتمال يكون مدعاة لتوجه فـرق ادارة الازمات احسو البحث عن مخارج تدفع بالازمة بعيداً عن جادة التصعيد باتجاه حافة الهاوية.

# هوامش القصل الرابع عشر

- Coral Bell, Crisis Diplomacy in Lurance Martim, Ed., Strategic Thought in the Nuclear Age, 1979, P.P. 157-160.
- (2) Oran Young, The Intermediaries, 1967, P.10.
- د. كساظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد ، شركة اياد للطباعة، 1988)، ص 214.
- (4) Charles F.Hermann, Crisis in Foreign Policy ,(New York, 1988), P.28.
- (5) Michael Brecher. Towards a Theory of International Crisis Behavior in (International Studies Quorterly, No.21, 1979).
- (6) Hermann Kahn, Anthony Wiener, Crisis and Arms Control, 1962.
  - (7) د . كاظم هاشم نعمه ، المصدر السابق، ص ص 214-215.
- (8) د. فاضبل زكي محمد ، الازمة الدولية بين التصميد والتعضيد، (مجلة العلوم القانونية والسياسية ، بغداد ، 1984)، عن 274.
- (9) د. نادية شكارة ، اتخاذ القرار في الازمة الدولية ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 1996)، ص.12.
- (10) David V.Edwards , International Political Analysis, 1964, P.10.
- (11) Charles A.McClelland, The Acute International Politics, (World Politics, No. 41, 1961), P.P.340-347.
- . Hermann Kahn, Anthony Wiener , Op.cit : انظر: (12)

Harlman Cleveland, Grisis Diplomacy, (Foreign Affairs, No.41, 1963), P.56

- (13) د. فاضل زكي محمد ، المصدر السابق ، ص 276.
  - (14) المصدر نفسه ، ص 278.
- (15) John Lowenhardt, Dicision Making in Soviet Politics, The (Macmillan Press, London, 1981), P.7.
- (16) P.Hlevin, On Decision and Decision Making In (Public, Administration Journal, Spring, 1972), P.27.
- (17) Lucien Sphes, Critique de Decision, P.E.N.S., 1981, P.13.
- (18) Horace , Acomprehensive Psychologicoal and Psycho Analytical Terms, (Longman: Dictionary . Co INC, 1985), P.139.
- (19) Good C.V., Dictionary of Education , (N.Y.MoGraw-Hill, 1973), P. 167.
- (20) Warren , Dictionary of Psychology , (Boston , Houghtion Mifflin, 1964), P.69.
- (21) د. فاضل زكي محمد ، استراتيجية ادارة الازمة، (مجلة العلوم السياسية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1999)، ص ص 6-7.
  - (22) المصدر نفسه ، ص 4. "
- (23) Glen Suyder, Crisis Management, in Charles F.Hermann, International Crisis, (The Free Press, New York, 1972), P.217.
  - (24) د. فاضل زكي محمد ، المصدر السابق ، ص 5.
  - (25) د. كاظم هاشم نعمة ، المصدر السابق، ص 222.
  - (26) د. فاضل زكى محمد ، المصدر السابق ، ص ص 8-10.
    - (27) د. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص 229.
      - (28) المصدر نفسه ، ص 230.

## المراجع

### أولا: باللغة العربية

#### 1-الكتب:

- ابر اهمنجم ، د. سحد الدين ، مدسقا واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت، مد.و.ع، 1988) .
- ابسو شسيفة، د. نسادر احمد ، اصول التفاوض، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997).
- ابسو هسيف ، د. علي صادق ، القانون الدیلوماسي والقنصلي ، (الاسكندریة ، 1987).
  - أبو هيف ، د. على صادق ، القانون الدولي العام، (الإسكندرية، 1975).
- اسـماعيل ، د. محمـود ، المدخل الى العلوم السياسية ، ( الكويت، مكتبة الفلاح، 1986).
- الاسسود ، د. مسادق ، علم الاجستماع السيلسي ، اسسه وابعاده، بغداد ، (دار الحكمة الطباعة والنشر ، 1991 ) .
- بــــدر، د. احمد ، الرأي العام ، طبيعته وتكرينه وتياسه، (القاهرة ، مكتبة غريب ،
   1977).
  - بدوي ، د. ثروت، النظم الساسية، ج1، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1964).
- بسدوي ، د. محمد طه ، مدخل إلى علم العلاقات الدواية ، ( بيروت ، دار النهضة الحديثة ، 1972).
- بركات، د. نظام ، د.عثمان الرواف، د.محمد الطوة ، مبادئ علم السياسة(عمان،
   دار الكرمل، 1984).
- پسرو ، سيرج ، فيليب برتون ، ثيرة الاتصال ، ترجمة هالة عبدالرؤوف مراد ، (القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1993).

- بیرنسیز ، ادوارد م. ، السنظریات السیاسیة فی العالم المعاصر، ط2، ترجمة د.
   عیدالکریم احمد ، (بیروت، دار الاداب ، 1988).
- الجـرف ، د.طميمة ، نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي، ( القاهرة،
   مكتبة القاهرة الحديثة، 1964).
- الجمسل ، د. يحسبي ، الانظمة السياسسية المعاصرة ، ( ببروت ، دار النهضة الحربية ، 1969).
- حــرب ، د. اســامة الغزالي ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، 117 ( الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والقنون والاداب، 1987).
- درویش ، د. ابراهیم ، الدولـة نظریتها وتنظـیمها ، دراسة فلسفیة تحلیلیة ، (القاهرة ، المطبعة العالمیة ، 1969).
- دوفابسر ، جــاك دونديو ، الدولة، ترجمة سموحي فوق العادة، (بيروت، مكتب الفكر الجامعي، منشورات عويدات، 1970).
- الرمضائي ، د. مازن اسماعيل ، السياسة الخارجية -- دراسة نظرية، (بغداد ، مطبعة دارالحكمة، 1991) .
- سبيرو ، جون ادلمان ، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم،
   (عمان ، الشركة المركزية المتحدة ، 1987) .
  - سرحان ، د. عبدالعزيز محمد ، (القانون الدولي العام ، القاهرة ، 1969).
- سسعيد ، د. عبدالمستعم ، مسابعد الحسرب الباردة ، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار ، كتاب العرب في الاستراتيجيات العالمية ، (عمان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1994).

- سسجيد ، د. محمد السيد ، المتغيرات السياسية الدولية واثرها على الوطن العربي، (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1991).
  - العام، ط1، القاهرة ، اصبول القانون الدولي العام، ط1، القاهرة ، 1955.
- الشاوي ، د. هشام ، مقدمة في علم السياسة ، ( بغداد ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر ، 1982).
- شسوفنمان ، جسان بيير ، انا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك وبديع العطية،
   (عمان، دار الكرمل، 1992) .
- شـــلبي، الســعيد الســيد ، خصــاتص واستراتيجيات التفاوض، (القاهرة، مركز ابروماك، 1980).
- شسكارة ، د. نادية ، اتخاذ القرار في الازمة الدولية ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 1996).
  - شهاب ، د. مفيد ، المنظمات الدولية، (القاهرة ، دار النهضة العربية، 1978 ).
- الشرقاوي ، د. سرحاد ، اللفام السياسية في العالم المعاصر ، ( القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1982).
- العانسي ، د. حسان شفيق ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، ( بغداد، دار الحكمة للنشر والنرجمة والتوزيم، 1986).
- عــــبدائه ، د. عبدالغنـــي بمـــيوني ، الـــنظم المياسية اسس التنظيم السياسي، (القاهرة، الدار الجامعية، 1985).
- العطية : د.عصام ، القسادون الدولي العام، ط5، (بغداد ، دار الحكمة الطباعة والنشر، 1993).
- العكسرة ، د. ادونسيس ، مسن الدبلوماسسية الى الاستراتيجية ( بيروت ، دار الطليمة ، 1981 ).
- العورنسي ، د. محمد علي ، اصول العلوم العياسية ، ( القاهرة ، عالم الكتب، 1981).
- غالبي ، د. بطرس ، محمدود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة، ط7،
   (القاهرة ، مكتبة الانجاو المصرية الحديثة، 1984).

- الغنيمسي ، د. محمد طلعت ، الاحكام العامة في قانون الامم ، قانون السلام، (الاسكندرية، 1970).
- فاتا سیف، اسس الفلسفة المارکسیة ، ط2، ترجمة عبدالرزاق الصافي (بیروت، دار الفارابی).
- فــريدمان ، وتفعانغ ، تطور القانون الدولي ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين،
   (بيروت، دار الافاق الجديدة، 1964).
- فهمسي ، د. عسيدالقادر محمد ، النظام ألمىياسي الدولي، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1995).
- فسودة ، د. عسر الديسن ، النظم الدبلوماسية ، الكتاب الاول في تطور الدبلوماسية
   وتقنين قواعدها ، (دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1961 ).
- فوكوياما ، فرنمسيس ، نهاية التاريخ والرجل الاخير ، ترجمة وتعليق حسين الشيخ، ط1 ، (بيروت ، مكتبة دار العلوم العربية ، 1993).
- قــربان ، د. ملحــم ، قضــايا الفكر السياسي القوة ط1، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983م).
  - القطيفي ، د.عبدالحسين ، القانون الدولي للعام ، ج1، (بغداد ، 1970).
- کلاوزفیستز ، فون ، الوجیر فی الحرب، (المؤسسة العربیة للدراسات والنشر، 1974).
- ♦ كرسندي ، بــول ، الاســتعداد للقــرن الواحد والعشرين، ترجمة مجدي نصيف، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994).
- كولار ، دانيال ، المحالفات الدولية، ترجمة خضر خضر ، (بيروت ، دار الطليعة الطباعة والنشر ، 1980 ).

- لبيسب ، أ. مسعد ، عالمسية الإنصالات والوطن العربي، كتاب الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، القاهرة ، 1991.
- لـــيرتش ، تشارلس او ، الحرب الباردة ومابعدها ، ترجمة د. فاضل زكي محمد،
   (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1975 ).
  - اينين ، الدولة ، موسكو ، دار التقدم، 1967 .
  - لينين ، الدولة والثورة ، موسكو، دار التقدم، 1970.
- ♦ لسيلة ، د. محمسد كامل ، النظع السياسية الدولة والحكومة ( القاهرة، دار الفكر العربي، 1971).
- مساندل ، ارنست ، الاتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف، ترجمة بولا الخوري، (برروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1991).
- متولي ، د. عبدالحميد ، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ط4، (القاهرة، در المعارف، 1966).
- محمد ، د.ثامر كامل ، دراسة في الامن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقية،
   (بغداد ، دار الحرية الطباعة ، 1985 ).
- محمد ، د. ثامر كامل ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ،
   (عمان ، مركز المستقبل للدراسات الإسترائيجية ، 2000) .
- محمد ، د. ثامر كامل ، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية ادارة المغاوضات،
   عمان ، دار المسيرة لللشر والتوزيع والطباعة، 2000).
- محمد ، د. ثامر كسامل ، السنظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 ).
- محصد ، د. محصد علـي ، د. علـي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت، دار النهضة العربية، 1985) .
- مقلد ، د. اسماعيل صبري ، العلقات السياسية الدواية، دراسة في الاصول والنظريات، ط4، (الكريت ، ذات السلاسل ، 1987)
- مقلــد ، د. اسماعيل صدري ، الاستراتيجية والسياسة الدواية ، المفاهيم والحقائق الاساسية ، (بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية، 1979 ).

- مقاد ، د.اسـماعيل صبري ، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة ،
   (الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، 1987).
- مكسنمارا ، رويسرت ، جوهسر الامن ، ترجمة يونس شاهين، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 ).
- المدوقـــي ، د. كمـــال ، اصـــول النظم المدياسية المقارنة، ط1، (الكويت، شركة الربيمان للنشر والتوزيع، 1987 ).

- نافعه ، د. حسن ، الاولوبات الدولية المتغيرة والوطن العربي، كتاب الوطن العربي والمتضيرات الدولية، مجموعة باحثين ، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991).
- نصــر ، د. محمــد عــبدالمعز ، في النظريات والنظم السياسية ، (بيروت، دار النهضة العربية، 1972).
- نعمـــة ، د. كـــاظم هاشم ، العلاقات الدولية ، (بفداد ، دار الكتب للطباعة والنشر ،
   1979 ).
- نعمة ، د. كاظم هاشم ، الوجيز في الاستراتيجية، (بغداد ، شركة اياد للطباعة، 1988)
- نيكسـون ، ريتشارد ، الفرصة السائحة ، ترجمة احمد صدقي مراد ، (القاهرة ، دار الهلاك ، 1992 ).
- هوريو ، اندريه ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ج1، ترجمة علي
   مقلد وشغيق حداد وعبدالحسن سعد ، (بيروت ، الدار الإهلية ، 1977).
  - هدية، د. عبدالله، مدخل الانظمة السياسية ، (الكويت ، مكتبة ام القرى، 1984).
- هويسدي ، اميسن ، الامسن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي ، (بيروت، دار الطليعة ، 1975).

## 2− الدوريات:

- إبر الهسيم ، د. حسنين توفيق ، الفكر العربي واشكالية النظام الدولي الجديد، (مجلة شؤون عربية، المعد 69 ، القاهرة ، 1992 ) .
- بدران ، د. ودودة ، تخطيط السياسة الخارجسية ، دراسة نظرية وتحليلية،
   (السياسة الدولية، العدد 69 ، القاهرة، موسية الاهرام، 1982).
- توقيق ، د. سـعد حقي ، السكالية فهـم النظام الدولي الجديد ، (مجلة العلوم السياسية ، العدد 13 ، بغداد ، 1995).
- الجوياسي ، د. عمرو ، العلاقات الدولية في عصر المعلومات ، (السياسة الدولية ،
   العدد 123، القاهرة ، مؤسسة الإهرام ، 1996).
- الحديث ، د. خلول اسماعيل ، النظام الدولي الجديد واصلاح الامم المتحدة،
   (مجلة العلوم السياسية، العدد 12 ، كاية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1994).
- حسن اغسا ، د. الفت ، النظام الإعلامي الاوربي في عالم متغير، (السياسة الدولية ، المدد 109 ، القاهرة، مؤسسة الاهرام ،1992) .
- خضر ، د. محسن ، الهيمنة الاتصالية الفضائية وتحدياتها الثقافية ، (مجلة الدر اسات الإعلامية ، العدد 77، القاهرة 1994).
- الرحماني ، الصنفير ، النظام العالمي الجديد ، روية نقدية ، المجلة العربية
   للدراسات الدولية، (المعهد العربي للدراسات الدولية، ربيع صيف 1992).
- الرمضائي ، د. مازن اسماعيل ، مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الامن الخارجي، ( الامن والجماهير ، السنة الثانية، المعدد 4 تموز / يوليو 1981).
- زرنوقة ، د. صلاح سالم ، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم
   الثالث (السياسة الدولية، المعد 122، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1995).
- زیدائسی ، د. سعد ، الدیمقراطیة ، اللبرالیة ، ومفهوم الدولة المحایدة، (المستقبل العربی، العدد 179 ، بیروت ، م.د.و.ع، 1994) .

- الصرايرة ، د. محمد نجيب ، الهيمنة الاتصالية المفهوم والمظاهر ، (مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 18، العدد 2، الكويت 1990).
- عبدالله ، د. احمد ، السيادة الوطنية في ظل المتفيرات العالمية، (السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، مؤسسة الاهرام ، 1996 ).
- عبدالله ، د. عبدالخالق ، التبعية والتبعية الثقافية، مناقشة نظرية، (المستقبل العربي، العدد 83 ، بيروت ، م.د.و.ع، 1988).
- عبداللط یف ، د. خیر الدین ، بعض الاوجه السیاسیة والقانونیة لثورة الاتصال
   الحدیثة، (السیاسة الدولیة ، المدد 117، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1994) .
- العربسي ، د.نبيل ، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، (السياسة الدولية، العدد 114، القاهرة ، موسسة الأهرام ، 1994م ).
- علوي ، د. ياسر ، التكاولوجيا في الخطاب التموي العربي المعاصر ،
   (السياسة الدولية ، المدد 123 ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1996) .
- خالـــي ، د.بطرس ، نحو دور اقوى للامم المتحدة ، (السياسة الدولية، العدد 111،
   القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1994 ).
- فـــتال ، د. انطـــوان ، اســـتحالة تعريف القانون الدولي، (مجلة الشرق الادنى،
   دراسات في القانون، العدد 7، 1971).
- كــالو، دومنـــيكو ، الــنظام الدولـــي الجديد بين الهيمنة الامريكية وتهميش الامم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي، (شؤون سياسية، العدد 2 ، مايس 1994).
- محمد ، د. ثامر كامل ، ادارة القوة في النظام المالمي البديل ، (در اسات دولية، العدد 12، بعداد ، مركز الدر اسات الدولية، نيسان / إبريل 2001).
- محمد ، د. فاضل زكي ، الازمة الدولية بين التصميد والتعضيد، (مجلة العلوم القانونية والسياسية ، بغداد ، 1984 ).
- محمد ، د. فاضل زكي ، استراتيجية ادارة الازمة، (مجلة العلوم السياسية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، (1999).

- المجسنوب ، د. اسسامة ، المتضيرات الدولسية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة،
   (السياسة الدولية، العدد 109، القاهرة ، موسسة الإهرام، 1994) .
- المشساط ، د. عيدالمسنعم ، الامسم المستحدة ومفهوم الامن الجماعي ، (السياسة الدولية، المدد 84، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 1984).
- المهذب ي ، د. مسيلود ، قسراءة مغايرة المصطلحات معاصرة ، النظام العالمي الجديد والتسسرعية الدولية ، (المستقبل العربي، العدد 161 ، بيروت، م.د.و.ع، 1992).
- الهرماسسي ، د. عبدالباقسي ، المجستمع المدني والدولة في الممارسة السياسية العربية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقر اطلبة، (بيروت، م.د.و.ع، 1992).
- هـــلال ، د. عـــ الدين ، الامن القومي العربي ، دراسة في الاصول ، (شؤون عربية ، المعد 35 ، جامعة الدول العربية ، 1984).

## 1- kooks:

- A.F.K.Organski, World Politics, (Alfred A.Knopt, New York, 1958).
- Andrew M.Scott, The Functioning of the International System (New York: The Macmillan Company, 1967).
- Alvin and Heid: Toffler, War and Anti War: Making Sense of Todays Global Chaos, (USA Little Brawin, 1993).
- Arnold Wolffrs, The Actors in International Relation, in Theory and Practice of International Relation, Edited by, Fred A.Sonderma, (N.J. Prentice Hall Inc, 1979).
- Bernard Brode , War and Politics , (Macmillan · N.Y., 1973).
- Charles A.McClelland, Theory and International System (New York: The Macmillan Company, 1968).
- Charles Calvo, Dictionnaire de Droit, International Public, et Prive Paris, 1885.
- Charles O.Lerche , Concepts of International Politics, (Printice Hall, Inc. N.J., 1969).
- Charles Schleicher, International Relation, Cooperation and Conflict. (Pretice Hall of Indis, Delhi, 1963).
- Coral Bell, Crisis Diplomacy in Lurance Martim, Ed., Strategic Thought in the Nuclear Age, 1979.
- Charles F.Hermann, Crisis in Foreign Policy , (New York, 1988).

- David Easton, Aframe Work for Political Analysis, (N.J.: Prentice - Hall Inc., 1965).
- David V.Edwards, International Political Analysis, 1964.
- David Easton , The Political System , N.y., 1953.
- David Easton, The Political System an Inquiry in to, the State of Political Science, 2<sup>nd</sup>. Edition, (New York Alfred Aknopt 1971).
- Edward H.Carr, The Twenty Years Crisis, (Macmillan and Co., limited (London, 1942).
- Edwin H.Fedder, The Concept of Alliance, in D.S.Mclellan ed. The Theory and Practic, (Macmillan, 1970).
- E. Reves, The Anatomy of Peace, Harper and Raw, (New York. 1945).
- Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 11.
- Ernst B.Hass, The Balance of Power: Prescription, Concept or Propaganda, in: William Oslan and Fred Sondermann, eds., The Theory and Practice of International Relations, (Cliffs. New York, Prentice Hall, Inc., 1966).
- Ernest Satow, A Guide to Diplomatic Practice, Fourth Edition by Nevile Bland, (Longmans Green and Co.London, 1958).
- Ernest W.Gohlert, National Security Policy, Formation in Comparative Perspective In: Richard Merritt. Foreign Policy Analysis, (London: Lexigton Books, 1975).
- F.H.Hinsley , Power and the Pursuit of Peace, (Cambridge , Cambridge University Press, 1963).

- Fredrick H.Hartmann, The Relation of Nation, 4<sup>th</sup>. Edition (Macmillan, Publishing Co., Inc, New York, 1973).
- Frederick H.Hartmann, World in Crisis, (The Macmillan Company, 3<sup>rd</sup>, ed. 1967).
- Gabriel Almond and Sydney Verba, Civic Culture, (Princeton University, Press 1, 1963).
- Gabriel Almond, Afunction al Approach to Comparative, Politics, in Gabriel Almond and James Coleman, eds Politics of the Developing Areas (N.J. Princeton University Press, 1960).
- G.A.Jacebsen and M.H.Lipman , Political Science, 2.nd Edition, Re. By William L.Shell. (New York, Barnes and Neble Books, 1979).
- George A.Lincolin , Intrnational Politics, (Macmillan, New York, 1954).
- Geoffrey Reeves, Gommunication and the Third World, (London, Rontledge, 1993).
- George Liska, Nations in Alliance, Baltimove, 1962.
- George Liska, Continuity and Change in International Systems, in , David Edwards, International Political Analysis, (Holt Rinehart and Winston Inc., New York, 1969).
- Glen Snyder, Crisis Management, in Charles F.Hermann, International Crisis, (The Free Press, New York, 1972).
- Good C.V., Dictionary of Education , (N.Y.MoGraw-Hill, 1973).

- Graham T. Allison, The Essence of Decision (Boston: Little Brown, 1971).
- Hans G. Morgenthau, Man US. Power Politics (New York Alfred A.Knopt, 1973).
- Harold Nicolson, The Diplomacy, 2<sup>nd</sup>. Edition, London, 1957.
- H.Bonfils: Manuel, droit, International Pablic, Paris, 1968.
- Harold Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society, Aframe Worke to Political Inquiry, (New Haven Com, Yale University Press, 1950).
- Harold Karan Jocobsen, William Zimmerman, The Shaping of Foreign Policy (New York: Atherion press, 1969).
- Harold Laski, Introduction to political Allen and Unwin, (Ltd, London, 1962).
- Henry A.Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy, (Council on Foreign Relations, Washington).
- Hermann Kahn, Anthony Wiener, Crisis and Arms Control, 1962.
- Horace , Acomprehensive Psychologicoal and Psycho Analytical Terms, (Longman: Dictionary . Co INC, 1985).
- Inis Claude Swords in to Plawsheres, (Random House, New York, 1958).
- Inis Claude, Power and International Relations, (Random House, New York, 1962).
- James Barber and Michael Smith, The Nature of Foreign Policy Areader, (Edinburgha: Holms Medougal, 1974).

- James N.Rosenau , Moral Fervor Systematic Analysis, and Scientific Consciousness of Foreign Policy, Research, in ideb , The Scientific Study of Foreign Policy , rev . enl ed. (London: Frances Pinter Publishers Ltd, 1980).
- Jean Baudillard, The Illusion of the End, (Cambidge Ploity Press, 1994).
- John Burton World Society , (Cambridge : Cambridge University Press, 1973).
- John G Garnett, Commonsense and the Theory of International Politics, (Albany: State University of New York Press, 1984).
- John Lowenhardt , Dicision Making in Soviet Politics, (The Macmillan Press, London, 1981).
- John. L.S.Girling , American and Third World, 1<sup>st</sup>., (Published in Routledge and Kegan pal ltd, 1980).
- John Spanier, Games Nations Play, 6<sup>th</sup> edition, (Washington, D.C., Congressional, Quarterly, Inc., 1987).
- John Wiley , International Politics and Sons, (New York , 1962).
- Joseph Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviour of States (London: Oxford University Press, 1973).
- J.Roland Pennok and David G Smith . Political Science An Introduction (New York, The Macmillan, Co, 1964).
- Joseph Frankel , International Politics : Conflict and Harmony, (London: Benguon Book, 1976).

- Karl Deutsch, The Analysis of International Relation, 2<sup>nd</sup>. Edition, (U.S.A. Harvard University Prentice – Hall, Inc., 1978).
- Keith R.Legg and James F.Morrison, Politics and the International System: An introduction, (New York: Harper and Row Publishess, 1971).
- Kenneth G.Boulding, Conflict and Defense, Ageneral Theory (New York, Harber Tourch Books, 1967).
- K.J.Holisti, International Politics, 2<sup>nd</sup>. Edition, (London, Prentice, International Inc. 1974).
- K.M.Panikcar, The Principles and Practice of Diplomacy, London, 1957.
- K.London , How Foreign Policy is Made , (Vannos Trade Company , New York , 1949).
- K.Strupp : Elements de droit , International Public, Paris, 1930.
- Leon Duguit : Traite de droit constitutionnel . Paris. 1921.
- Louis Delbez, Droit International Public, 3<sup>rd</sup>. Edition, Paris, 1964.
- Lucien Sphes, Critique de Decision, P.E.N.S., 1981.
- MacIvar and C.H Page, Society An Introductory Analysis, (New York & Rinohert, 1949).
- Mahendra Kumar, The Orentical Aspects of Intranational Politics, (Shivalal Agarwala and Company Sindeal, 1972).
- Mark E.Hep Worth , Geography of the Information Economy, (London, Belhaven, 1989).

- Mauric A.East, The International System Perspective and Foreign Policy, eds, Why Actions Act, (Beverly Hills, Sago publications, 1978).
- Maurice Duverger, Sociologie de la Politique, P.U.F, Paris.
- M.Duverger, Institutions Politiques at droit Constitutionnel (P.U.F Paris, 1956).
- Michael P.Sullivan, International Relation: Theories and Evidence (Englewood Cliffs, N.J.: Prentic-Hall, 1976).
- Michael Williams, Liboralism and Two Conceptions of the State in Donglas Maclean and Claudia Mills eds, Liporalism Reconisdered (New Jersey Rowman and Alanheld publisher 1983).
- Morton Kaplan, Some Problems of International Systems Research on the International Politics Systems ed. (By Naomi Rosenbaum, Prentice - Hall, 1970).
- Norman D.Palmer and Howard C.Perkins, International Relation, 3<sup>rd</sup>, ed, (Boston: Houlition Mifflen Company, 1969).
- Norman G.Padelford and George A.Lincoln, The Dynamic of International Relations, (London, The Macmillan Company, 1970).
- Ole R.Holsti , P.T.Hopmann, and J.D.Sullivan, Unity and Disintegration in International Alliances : Comporative Studies, (New York, 1973).
- Oran Young . The Intermediaries, 1967.

- Otto Pick .And Jalin Gritchley , Collective Security, 2<sup>nd</sup> . Edition, (Macmillan , London , 1974).
- P.A.Reynolds , An Introduction to International Relations ( (Longman , London, 1971).
- Paul Bastid, Court de droit International Public, Paris, 1965.
- P.Fauchille: Traite de droit International Public, Paris, 1922.
- P.F.Druker , Past Capitalist Society (Oxford : Cloys Ltd., 1994).
- Pradier Fodere, Cours de droit diplomatique, 1, Paris, 1900.
- Raymond Polin, Modern Gevernment and Constitutionalism (Chioago, Nelson Hall 1979).
- Raymond Aron, On War, Norton, 1968.
- Rene- Jean Dupay, Le droit, International Law, Paris, 1966.
- Richard N.Rosecrance, International Relation, Peace or War, (New York, Hill Book Co., U.S.A., 1973).
- Richard C.Snyder, et al., Foreign Policy Decision Making. An Approach to the Study of International Politics (New York: The Free Press of Glence, 1963).
- Richard Stubbs and Geoffrey R.D. Under Hill (eds), Political Economy and the Changing Global Order, (London, Macmillan, 1994).
- Robert MacIver, The Modern State, (Oxford University press, London, 1966).
- Robert Dahl, Who Governs, (yale University Press, 1963).

- Robert Osgood, Ideals and Self-Interest, in America's Foreign Relations, (The University of Chicago, Press, Chicago, 1953).
- Robert Dahl, Modern Political Analysis, (Englewood Cliffs, New Jersey, 1970).
- Robert O.Keohan and Joseph S. Nye , Power Interdependence, World Politics in Transmission , (Little Brown, 1977).
- Roger Carter, Information Technology , (London, Biddles Ltd, Gurd Ford and Kings Luynn, 1991).
- Roger Scruten, Dictionary of Political Thought, (London, Macmillan, 1982).
- Roy Macridis, The Search For Focus, in Roy Macridis and Bernerd Brown, eds. Comperative Politics, Notes and Reading (Illinois the Dorsey Press, 1972).
- R.Parnet and R.Muller , Global Reach , The Power of Multinational Corporations, (New York, 1974).
- Sidney B.Fay, Balance of Power Encyclopedia of Social (Macmillan, 1927).
- S.J.Brams , Game Theory and Politics, (The Free Press, New York, 1975).
- Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960).
- T.Mathisen, Methodology in the Study of International. Relations, (Macmillan, 1959).

- U.N.Doruments , General Assembly, Res . 1131-1965, and 2225-XX1-1966.
- Vernon Van Dyke, International Politics, and Edition, (Appleton century crofts, New York, 1966).
- Warren , Dictionary of Psychology , (Boston , Houghtion Mifflin, 1964).
- W.F.Ogburn , ed. Technology and International Relations, Chicago, 1949.
- Zbigniew Brezeziniski, Out of Control, (New York, 1993).

## 2- Artils and Documents:

- Charles A.McClelland , The Acute International Politics (World Politics, No. 41, 1961).
- Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justic, United Nation, New York.
- Christopher Green Wood, Is There Aright of Humanitarian Intervention? (The World Today February, 1993).
- David Singer, International Influence, Aformal Model, the American Political, (Science Review Vol 51, 1987).
- David Truman , The Implication of Political Behaviour Research in (Social Science Research Councial, Items December, 1951).
- D.Banerjee, A New World Order, Trends for the Future, (Strategic Analysis, VolX VII. No.2, May, 1994).
- The Economist, London, September, 5, 1992.

- Fouad Ajami, The Symmoning, On the Clash of Civilization , (Foreign Affairs, September - October, 1993).
- Floyd Allport, Towards Ascience of Public Opinion, (Public Opinion Quarterly Vol.1, No. 1, P.23 Junuary, 1937).
- Harlman Cleveland, Grisis Diplomacy, (Foreign Affairs, No.41, 1963).
- J.C.Harsanyi, Game Theory and the Analysis of International Conflict, (Australion Journal of Politics and History, Dec. 1965).
- K.P.Fabian, Some Aspects of the Cold War and of the Post -Cold War World, Asouthern Point of View, (Strategic Analysis, VolX VII, No.4, July, 1994).
- Mariano Grondona, International Security and Human Rights (International Security, Vol. No.1, Summer, 1978).
- Mar-rack Goulding, Humanitarian War, The New UN and Peace Keeping, (International Affairs, Vol 69. No.3, July, 1993).
- Max Singer, (International Herald Tribune, September, 2. 1993).
- Michael Brecher. Towards a Theory of International Crisis Behavior in (International Studies Quorferly, No.21, 1979).
- M.Pedler , Negotiation Skills (Jornal of Europen Industrial . Tranning , Vol. 1, P.t. No. 4 - No- 5 , 1977).
- O.N.Mehrotra, Clinton's Foreign Policy in New World.
   Entropy, (Strategic Analysis, VolXVI, No.3, June, 1994).

- P.Hlevin, On Decision and Decision Making In Public, (Administration Journal, Spring, 1972).
- P.M.H.Bell , War, Foreign Ploicy and Public Opinion, (The Journal of Strategic Studies, Vol. 5. No.3, Sept. 1982).
- Q.Wright, Changes in Conception of War, the Ajil, Vd.18, 1924.
- Rakesh Gupta, Interdependance and Security Among States in the 1990's, (Strategic Analysis, Vol.x VII, No.1, April, 1995).
- Robert Dahl, The Concept of Power Behaviour, (Science Reivew, Vol. 2, 1957).
- Robert Dahl, The Behavioural Approach in Political Science, In (American Political Science Review, V01. 55, December, 1961).
- Sammel P.Hantington, IF No Civilization, What ?, (Foreign Affairs, November – December, 1993).
- Sammel P. Hantington, The Clash of Civilization, (Foreign Affairs, Vol. 72. No3, Summer, 1993).
- Stanly Hoffmann, International Relation The Longy Road to Theory, (World Politics, April, 1959).
- Stephon D.Kraznor, Approaches to the State, Altornative Conception and Historical Dynamics, (Comparative Politics, Vol. No. 2 January, 1984).
- Sukhwant Singh Nannan, The Japanese American Relationship, (Strategic Analysis, Vol. 15, No.2, April – May , 1992).

- Summer Welles, Intervention and Interventions (Foreign Affairs, Vol. 26, 1947).
- Taward Warkable International System, (International Herald Tribune, November ,2, 1994).
- Ted Galen Carpennter, The New World Disorder (Foreign Policy, Fall, 1991).
- US.Department of State, Current Policy Document , No., 1298.

واستراتيجية إدارة الأزمات





Dar Majdalawi Pub. & Dis. Telefax: 5349497 - 5349499

P.O.Box: 1758 Aljubalha 11941 Amman - Jordan



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع تليفاكس: ١٩٤٩١٥ - ٢٤٩١٩٥ ص.ب ۱۱۹۱۱ الجبيهة ۱۱۹۱۱ عمان - الأردن

www.majdalawibooks.com e-mail: customer@majdalawibooks.com